# الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي

## دراسة في نحو الجملة

د. عاشور بن لطرش




كتاب أكاديمي

# الكفاية التفسيرية لنحو

# اللغة العربية الوظيفي

دراسة في نحو الجملة

كتاب أكاديمي

د. عاشور بن لطرش



# الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي



عنوان الكتاب : **الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي دراسة في نحو الجملة**

المؤلف: **د. عاشور بن لطرش**

النوع : مؤلف أكاديمي

**الناشر: دار رؤى فكرية للنشر والتوزيع**

**الهاتف: 0699498642**

**الإيمايل: roafikria@gmail.com**

**العنوان: التجزئة 37 بلدية الجمعة بني حبيبي جيجل - الجزائر**

**الترقم الدولي :** 978-9931-266-24-2

**الإيداع القانوني : 2023/12**





يقول أحمد المتوكل: "للتوجه اللساني الذي اصطلحنا على تسميته "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي" (المتوكل (2006)) ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء. استشرافا لإحراز الهدف الأول قِيم ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنا إياها باللغات التي تُنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة...".

الخطاب الموسط، ص09.

# فهرس المحتويات

# المقـدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذه الدراسة اختبار داخلي للكفاية التفسيرية في نحو اللغة العربية الوظيفي، أو هي محاولة لتقييم نحو اللغة العربية الوظيفي بعيدا عن كلّ أشكال المقارنة والمفاضلة بين هذا النحو والأنحاء الأخرى، سواء في ذلك النحو الذي وضعه نحاتنا القدامى، أو الأنحاء الحديثة المقترحة في إطار ما بات يُعرف بـ"لسانيات اللغة العربية".

ونحو اللغة العربية الوظيفي هو نحو حديث للغة العربية، اقترحه أحمد المتوكل ضمن مشروعه "المنحى الوظيفي للفكر اللغوي العربي". وقد بناه معتمدا في ذلك على الإطار النظري والمنهجي لنظرية النحو الوظيفي، تلك النظرية التي ظهرت بجامعة أمستردام في أواخر سبعينيات القرن الماضي على يد اللساني الهولندي سيمون ديك، ومرت بمرحلتين: مرحلة أولى عُرفت باسم "مرحلة نحو الجملة"، ومرحلة ثانية عُرفت باسم "مرحلة نحو النص".

ولأنّ نحو اللغة العربية الوظيفي ساير تطور هذه النظرية في كلتا المرحلتين، تضمّن العنوان الرئيسي لهذه الدراسة عنوانا فرعيا يُوضح حدودها، وهي "مرحلة نحو الجملة". وركزنا على هذه المرحلة بالذات؛ لأنّ القضايا التي تناولها المتوكل، والوظيفيون بصفة عامة، آنذاك هي من صميم البحث في بنية اللغة، كمراحل اشتقاق الجملة، والقواعد التي تضطلع بهذه العملية؛ إذ تتحقق الظواهر التي تجمع بين خصائص الجملة، الدلالية والتداولية من جهة، وخصائصها الصرفية –التركيبية والصوتية من جهة أخرى، في هذه المراحل، ومن خلال القواعد التي تُطبق في كلّ مرحلة. أما في مرحلة نحو النص فقد انصب اهتمام الوظيفيين على كيفية نقل النحو الوظيفي من نحو يصف الجملة إلى نحو يصف النص والخطاب بمختلف أقسامه (كلمة، ومركب، وجملة، ونص). وانصب أيضا على مسألة ضرورة تجاوز النظرية اللسانية للكفاية اللغوية الصرف إلى الكفاية الإجرائية؛ وذلك ببحث إمكانات استثمار نظرية النحو

الوظيفي في ميادين أخرى تعتمد كليا أو جزئيا على اللغة، كتحليل النصوص، وتعليم اللغات، والترجمة.

وللإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه جعلنا هذه الدراسة في فصلين: الأول بعنوان: بنية نحو اللغة العربية الوظيفي وتطوره. ويقع في ثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

- الإطار النظري لنحو اللغة العربية الوظيفي.
- مراحل اشتقاق الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- تطور نحو اللغة العربية الوظيفي من نحو الجملة إلى نحو النص.

وقد حاولنا من خلال هذه المباحث تقديم صورة واضحة عن نحو اللغة العربية الوظيفي. وربما كان هذا الأمر الإضافة الوحيدة في هذا الفصل؛ إذ نجد هذه المباحث في مؤلفات المتوكل مفصولة بعضها عن بعض، ومفصّلة أكثر، وههنا ضمنّاها في فصل واحد، وبهذا اختصرنا الطريق للقارئ المهتم بهذا النحو.

والفصل الثاني بعنوان: الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي. ويقع في خمسة مباحث، على النحو الآتي:

- المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- التواصل اللغوي والنمذجة في الأنحاء الوظيفية.

والمباحث الأربعة الأولى تخص، كما تدل عليه عناوينها، نحو اللغة العربية الوظيفي، أما المبحث الخامس فيخص نحو اللغة العربية الوظيفي والنحو الوظيفي باعتباره النظرية الأم أو الأصل.

وقد اخترنا هذه المباحث؛ لأنّها مركزية في دراسة اللغة، وخاصة بالنسبة للأنحاء التي تعتمد على مبدأ تبعية البنية للوظيفة. فكما سنرى من خلال فصول هذه الدراسة، تُعتبر الوظائف التي تحملها مكونات الجملة والإعراب والرتبة من أهم المباحث التي يُعتمد عليها في

تقييم مدى نجاعة مبدأ تبعية البنية للوظيفة في تفسير بنية الجملة، والذي هو في الحقيقة تفسير لبنية اللغة ونظامها.

ختاما، أتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ الذين راجعوا هذه الدراسة وأسهموا فيها برأي أو ملاحظة. وأملنا، كلّ الأمل، أن نكون قد أوفيناها حقها، والله من وراء القصد.

# الفصل الأول: بنية نحو اللغة العربية الوظيفي وتطوره

- تمهيد:

1- الإطار النظري لنحو اللغة العربية الوظيفي.

2- مراحل اشتقاق الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي.

3- تطور نحو اللغة العربية الوظيفي من نحو الجملة إلى نحو النص.

**تمهيد:**

المعروف أنّ ما يُسمى بالمناهج الحديثة في دراسة اللغة ونظرياتها ظهرت في الغرب ثم شقت طريقها تدريجيا إلى الدرس اللغوي العربي فكانت سببا في إحيائه؛ إذ بعد أن اطلع اللغويون العرب على هذه المناهج والنظريات أُعجبوا بها وانشدوا إليها، فراح بعضهم يُطبقها على اللغة العربية، وراح بعضهم الآخر يقرأ في ضوئها الفكر اللغوي العربي القديم، والبداية كانت بالمنهج التاريخي المقارن. فهذا المنهج نجده حاضرا في أعمال رفاعة الطهطاوي، وجرجي زيدان، والأب أنستاس الكرملي، وعبد الله العلايلي، وعبد المجيد عابدين، وخليل نامي، ورمضان عبد التواب، ويعقوب بكر، وإبراهيم السامرائي، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد الأنطاكي، وإسماعيل العمايرة، والقائمة طويلة.

وبعد المنهج التاريخي المقارن ظهر المنهج الوصفي البنيوي، أو اللسانيات البنيوية. ومثّلها من العرب جماعة من اللغويين عُرفوا باسم "الوصفيين العرب"، أبرزهم: تمام حسان في كتابيه "اللغة بين المعيارية والوصفية" و"اللغة العربية معناها ومبناها"، وعبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي"، وعز الدين المجدوب في كتابه "المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة". وأعمال هؤلاء ركزت على نقد نحو اللغة العربية الذي وضعه القدامى. وبتعبير آخر، كانت أعمالهم عبارة عن قراءة للنحو العربي التراثي بمنظور اللسانيات البنيوية.

وبعد اللسانيات البنيوية ظهرت اللسانيات التوليدية. ومن تطبيقاتها على اللغة العربية أعمال من عرفوا باسم "التوليديين العرب"، وأبرزهم: عبد القادر الفاسي الفهري، وأعماله في هذا الإطار كثيرة، نذكر منها: "اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية"، و"البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة"، و"ذرات اللغة العربية وهندستها: دراسة استكشافية أدنوية"، ومازن الوعر في كتابه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية"، وميشال زكريا في كتابه "الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد

اللغة العربية: الجملة البسيطة"، وخليل أحمد عمايرة في كتابه "في نحو اللغة العربية وتراكيبها: منهج وتطبيق". وهؤلاء ركزوا على إعادة وصف نحو اللغة العربية أو بعض ظواهره في ضوء نماذج النظرية التوليدية[1].

وبعد مرور عقدين من الزمن من ظهور اللسانيات التوليدية ظهرت نظرية النحو الوظيفي للساني الهولندي سيمون ديك (S. C. Dik). وقد اتخذها المتوكل إطارا لبناء نحو جديد للغة العربية "نحو اللغة العربية الوظيفي"، وهو مدار الحديث في هذا الفصل. ففي المبحث الأول منه سنعرض الإطار النظري لهذا النحو، وفي المبحث الثاني سنتناول جهازه الواصف لمراحل اشتقاق الجملة، وفي المبحث الثالث سنتتبع تطوره في مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص.

## 1- الإطار النظري لنحو اللغة العربية الوظيفي:

### 1.1- نبذة مختصرة عن نحو اللغة العربية الوظيفي:

نحو اللغة العربية الوظيفي هو نحو حديث للغة العربية، أو هو وصف جديد للغة العربية، اقترحه المتوكل ضمن مشروعه "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي"، يقول موضحا أهدافه: "للتوجه اللساني الذي اصطلحنا على تسميته "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي" (المتوكل (2006)) ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء. استشرافا لإحراز الهدف الأول قِيم ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنا إياها باللغات التي تُنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة. وسعيا في تحقيق الهدف الثاني، وُضعت منهجية علمية لربط البحث اللساني الوظيفي العربي بالتراث اللغوي العربي بلاغته ونحوه وأصول فقهه باعتباره

---

[1]- سيُلاحظ القارئ أنّنا نقصد بمصطلح "نحو" أو "النحو" تارة بنية اللغة؛ أي بنيتها الصوتية والصرفية والتركيبية،...وتارة أخرى نقصد به النظرية اللسانية، كالنحو التوليدي، والنحو الوظيفي، ونحو الأحوال، وغيرها من الأنحاء الحديثة. وهذان الاستعمالان شائعان في الدرس اللساني الحديث، والسياق هو الذي يُحدد المقصود بهذا المصطلح في مختلف المواضع التي يرد فيها.

مرجعا للاحتجاج ومصدرا للاقتراض والاغتناء. أما ثالث هذه الأهداف فهو العمل على إدماج البحث اللساني الوظيفي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتسخير آلياته واستثمار نتائجه في المجالات الحيوية، كالتواصل بمختلف أنماطه، وتعليم اللغات، والاضطرابات النفسية –اللغوية"[1].

وقد عُرف هذا النحو بين أوساط الباحثين العرب، وعند المتوكل نفسه، باسم "نحو اللغة العربية الوظيفي"[2]. ويُوصف بـ"الوظيفي"؛ لأنّه يقوم على مبادئ نظرية النحو الوظيفي، أو هو نسخة عربية لنظرية النحو الوظيفي. وهذه النظرية هي نظرية لسانية حديثة، ظهرت الصياغة الأولية لمبادئها في كتاب سيمون ديك "النحو الوظيفي" "Functional Grammar" الذي نُشر سنة 1978[3]. وقد شاع بين الوظيفيين تسمية الصياغة الأولية لهذه النظرية باسم "النموذج النواة (ديك1978)" أو "النموذج ما قبل المعيار (ديك1978)"[4].

وككلّ نظرية علمية، تطورت نظرية النحو الوظيفي وصار لها شأن في الدرس اللساني الحديث بفضل جهود العديد من الباحثين الذين تبنّوها وأسهموا على مدار ثلاثة عقود من

---

[1]– أحمد المتوكل، الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2011، ص09.

[2]– من الكتب التي أُلفت تحت عنوان "نحو اللغة العربية الوظيفي" كتاب: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، لأحمد المتوكل، وكتاب: نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، لعبد الفتاح الحموز. أما المقالات العلمية والرسائل الجامعية التي ضمّنت في عنوانها هذا الاسم فهي كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

[3]– ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2010، ص137.

[4]– تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المتوكل يقصد في كتاباته بـ"الوظيفيين" اللسانيين الذين اقترحوا نظريات أو مقاربات تعتمد على مبادئ وظيفية، كماتيزيوس (V. Mathesieus) صاحب نظرية الوجهة الوظيفية للجملة، وهاليداي (M. A. Halliday) صاحب نظرية النحو النسقي، وفان فالين (V. Valin) وفولي (W.A. Voley) صاحبا نظرية التركيب الوظيفي، وسيمون ديك صاحب نظرية النحو الوظيفي، وغيرهم. ويقصد به أيضا كلّ من تأثر بأفكار هؤلاء اللسانيين. وفي دراستنا هذه قصدنا بـ"الوظيفيين" سيمون ديك وأصحابه. وبعبارة أوضح، قصدنا به الذين أسّسوا نظرية النحو الوظيفي (سيمون ديك) والذين أسهموا في تطويرها، كهنخفلد، وماكنزي، والمتوكل.

الزمن أو أكثر في إغنائها وتطويرها، أبرزهم: هنخفلد (K. Hengeveld)، وماكنزي (J. L. Mackenzie)، والمتوكل.

ويُميز في أدبيات هذه النظرية بين مرحلتين اثنتين مرّت بهما: مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص. ففي المرحلة الأولى تركزت اهتماماتها على بنية الجملة، ثم توسعت في المرحلة الثانية لتشمل بنية النص وبنية الخطاب بمختلف أقسامه (كلمة، ومركب، وجملة، ونص).

وقد شهدت هذه النظرية في هاتين المرحلتين عدة تعديلات وإغناءات، تضمنتها النماذج النحوية التي أفرزتها بعد النموذج الأول (النموذج النواة (ديك1978))، وأهمها في مرحلة نحو الجملة: النموذج المعيار (ديك1989). وفي مرحلة نحو النص: النموذج المعيار (ديك1997)، ونموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003)، ونماذج نحو الخطاب الوظيفي ((هنخفلد2004) و(هنخفلد وماكنزي2008) و(المتوكل2010) و(المتوكل2011)).

### 2.1- مبادئ نظرية النحو الوظيفي:

المعروف في إبستيمولوجيا اللسانيات وفلسفة العلوم بصفة عامة أنّ النظرية هي "مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها"[1]. وأولى الافتراضات التي تنطلق منها النظرية اللسانية تُعبر غالبا عن تصور هذه النظرية لهذه الظاهرة التي تُسمى "اللغة" أو "اللغات البشرية" أو "اللغات الطبيعية". وتُعرف هذه الفرضية باسم "فرضية العمل المؤسِّسة للنظرية"، يقول محمد الأوراغي: "كلّ عمل لساني يلزمه أن ينظر إلى اللغة من زاوية معينة، تُمثِّل نقطة استكشاف لها. لأنّه منها وبها لا غير يُمكن للغة أن تتخذ طبيعة وتظهر في صورة ملائمة. وما تلك الزاوية سوى مقدمة الانطلاق أو الفرضية الأولى المؤسِّسة لصنف من اللسانيات"[2].

هذا، ويبدو أنّ الفرضية التي انطلقت منها نظرية النحو الوظيفي هي تَصوُّر اللغة بنية وأداة في الوقت نفسه، يقول المتوكل: "تَعدّ النظريات غير الوظيفية اللغة نسقا مجردا (أو مجموعة

---

[1]- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية، ترجمة: بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص54.

[2]- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2001، ص45.

من الجمل المجردة) يُؤدي وظائف متعددة أهمها وظيفة التعبير عن الفكر، في حين أنّ النظريات الوظيفية تَعدّ اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي نسقا رمزيا يُؤدي مجموعة من الوظائف أهمها وظيفة التواصل"[1]. وأضاف موضحا أكثر هذه الفرضية: "إذا كانت اللغة بنية أو نسقا من الخصائص الصورية (صوتية، صرفية، تركيبية، معجمية،...) فإنّ من مقوماتها كذلك أنّها تُؤدي وظيفة معينة داخل المجتمعات البشرية. اللغة، إذن، بنية وأداة في ذات الوقت"[2]. وهذه الفرضية انعكست بشكل واضح في المبادئ التي قامت عليها هذه النظرية، ومن ذلك:

### 1.2.1- الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل:

إنّ القول بأنّ "اللغة أداة" يعني أنّ اللغة تُؤدي وظيفة ما، وقد تُؤدي أكثر من وظيفة واحدة، وهو ما ذهب إليه بعض اللسانيين، كجاكبسون (R. Jakobson) الذي أرجع وظائف اللغة إلى ست وظائف: الوظيفة المرجعية، والوظيفة التعبيرية، والوظيفة التأثيرية، والوظيفة الشعرية، والوظيفة الميتالغوية، والوظيفة اللّغوية. وهاليداي الذي أرجعها إلى ثلاث وظائف: الوظيفة التمثيلية (الفكرية)، والوظيفة التعالقية (التبادلية)، والوظيفة النصية. وسيمون ديك الذي أرجعها إلى وظيفتين اثنتين: الوظيفة التواصلية، وهي الوظيفة الأساسية للغة، والوظيفة (أو الوظائف) المشتقة عن هذه الوظيفة الأصل. وبخلاف ما ذهب إليه هؤلاء، يرى المتوكل أنّ للغة وظيفة أساسية واحدة، وهي التواصل، يقول موضحا رأيه في هذه المسألة: "تُؤدي اللغة وظائف متعددة تعدد الأغراض التي تُستعمل من أجل تحقيقها إلا أنّ الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل"[3]. وأضاف في موضع آخر: "رغم أنّه من الممكن أن تُؤدي اللغة وظائف مختلفة (الوظائف الست التي تحدث عنها ياكبسون 1963 والوظائف الثلاث

---

[1]- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص15.

[2]- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995، ص14.

[3]- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1993، ص10.

الواردة عند هاليداي 1970 مثلا) فإنّ وظيفتها الأساسية هي إتاحة التواصل بين مستعمليها"[1].

### 2.2.1- قدرة المتكلم –السامع قدرة تواصلية:

ذهب الوظيفيون إلى أنّ عدّ اللغة بنية تُؤدي وظيفة التواصل يستلزم أنّ تكون قدرة المتكلم –السامع قدرة نحوية وقدرة تداولية. وبعبارة أوضح، تكون هذه القدرة قدرة تواصلية وليست قدرة نحوية فقط، يقول المتوكل: "لا تنحصر قدرة مستعملي اللغة الطبيعية في معرفة القواعد الصرفية التركيبية والصوتية والدلالية بل تتعداها إلى معرفة القواعد التداولية، القواعد التي تُمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض معينة. بتعبير آخر، ليست ثمة قدرتان اثنتان مستقلتان "قدرة نحوية" صرف و"قدرة تداولية" بل قدرة تواصلية واحدة"[2].

### 3.2.1- موضوع النظرية اللسانية هو اللغة باعتبارها بنية وأداة:

إنّ اعتبار اللغة بنية تُؤدي وظيفة معينة يقتضي، حسب الوظيفيين، أن تتخذ النظرية اللسانية هذين الوجهين (البنية والوظيفة) وتأثير أحدهما على الآخر موضوعا لها، يقول المتوكل: "إذا كانت البنية والوظيفة على هذه الدرجة من الترابط أصبح من الضروري أن يُتخذ موضوعا للوصف اللغوي لا الخصائص البنيوية فقط، بل كذلك الخصائص الوظيفية والتعالقات القائمة

---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص14. وللمزيد من التفصيل حول هذا المبدأ والاختلاف بين الوظيفيين وتشومسكي حول وظيفة اللغة ينظر:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص50-58.
- أحمد المتوكل: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2005، ص24-28.

[2]- أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2003، ص19. وللمزيد من التفصيل حول هذا المبدأ والاختلاف بين الوظيفيين وتشومسكي بخصوص القدرة اللغوية ينظر:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص81-84.
- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص48-49.

بين المجموعتين من الخصائص"[1]. وهذا ما تتميز به نظرية النحو الوظيفي والنظريات الوظيفية الأخرى. فكلّها تربط بين بنية اللغة ووظيفتها[2].

### 4.2.1- بنية اللغة مرتبطة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة:

لما اقتنع الوظيفيون بأنّ موضوع النظرية اللسانية هو اللغة باعتبارها بنية وأداة افترضوا أنّ وظيفة اللغة هي التي تُحدد بنيتها وليس العكس. وبتعبير آخر، افترضوا أنّ بنية العبارة اللغوية، مُمثَّلة في خصائصها الفونولوجية والمعجمية والصرفية والتركيبية، تابعة لوظيفتها، الممثَّلة في خصائصها الدلالية والتداولية، يقول المتوكل: "ترتبط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة"[3]. وأضاف في موضع آخر: "الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية،...) للعبارة اللغوية تُحددها، إلى حد بعيد، الخصائص الدلالية والتداولية باعتبار المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن المجموعة الثانية"[4]. وقد عُرف هذا المبدأ بـ"مبدأ تبعية البنية للوظيفة"[5].

### 5.2.1- كفاية النظرية اللسانية مرتبطة بتحقيق ثلاث كفايات لغوية:

ترتبط الكفاية اللغوية في نظرية النحو الوظيفي بثلاث كفايات فرعية: الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية. وبتحصيل هذه الكفايات يُمكن القول بأنّ هذه النظرية حققت الكفاية اللغوية.

---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص15.

[2]- للمزيد من التفصيل حول هذا المبدأ والاختلاف بين النظريات الوظيفية والنظريات غير الوظيفية في مقاربة اللغة ينظر:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص88-90.
- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص28-30.

[3]- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص10.

[4]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص14-15.

[5]- للمزيد من التفصيل حول هذا المبدأ والاختلاف بين الوظيفيين وتشومسكي فيما يخص العلاقة بين وظيفة اللغة وبنيتها ينظر:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص58-61.
- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص29-30.

### 1.5.2.1- الكفاية التداولية:

وهذه الكفاية ترتبط بدورها بثلاثة شروط ينبغي على نظرية النحو الوظيفي أن تُحققها، وهي:

- أولا: أن تُمثِّل هذه النظرية لكلّ الخصائص التداولية التي تحملها العبارة اللغوية؛ أي الخصائص الوجهية (الوجوه القضوية، كالإثبات، والنفي، والتأكيد، والاحتمال، والشك، واليقين، والتمني)، والخصائص الإنجازية (القوة الإنجازية التي تُواكب العبارة اللغوية، كالإخبار، والاستفهام، والوعد)، والوظائف التداولية التي تحملها مكونات هذه العبارة (البؤرة، والمحور، والمبتدأ،...).

- والثاني: أن تُمثِّل لهذه الخصائص داخل النحو ذاته؛ أي في مستوى من مستويات اشتقاق العبارة اللغوية، أو ما عُرف فيما بعد بـ"القالب النحوي".

- والثالث: أن يكون المستوى الذي يُمثَّل فيه للخصائص التداولية سابقا من حيث مراحل اشتقاق العبارة اللغوية على المستوى الذي تُحدَّد فيه الخصائص البنيوية (الصوتية، والصرفية، والتركيبية،...). فالمبدأ، كما تقدم، أنّ الخصائص البنيوية تابعة للخصائص الدلالية والتداولية[1].

### 2.5.2.1- الكفاية النفسية:

ترتبط هذه الكفاية عند الوظيفيين بمبدأين اثنين:

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص19-20.

وللمزيد من التفصيل حول هذه الكفاية ينظر:

- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2006، ص64-66.

- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص50-51.

– الأول: أنّ يُصاغ النموذج النحوي لهذه النظرية على أساس أنّه يعكس عملية التواصل كما صِيغت في النماذج النفسية[1]. والمقصود بعملية التواصل ههنا إنتاج العبارة اللغوية وفهمها أو تأويلها، يقول المتوكل: "لعملية التواصل عامة شقان اثنان: شق إنتاج وشق تأويل. يُنتج المتكلم خطابا (شفويا أو كتابيا) يتولى المخاطَب تأويله كما يتبيّن من الترسيمة التالية:

(1) متكلم ← خطاب ← مخاطَب

إنتاج      تأويل

قد تتوقف عملية التواصل عند هذا الحد حيث لا رد. إلا أنّ الغالب هو أن يرد المخاطَب بخطاب ثان حيث يعكس العملية فيُصبح المخاطَب متكلما والمتكلم الأول مخاطَبا كما تُبيّن ذلك الترسيمة (2)"[2]:

(2) متكلم ← خطاب 1 ← مخاطَب

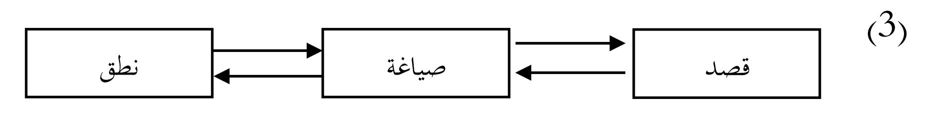
إنتاج      تأويل

مخاطَب ← خطاب 2 ← متكلم

تأويل      إنتاج

وسعيا في تحقيق هذا المبدأ صاغت نظرية النحو الوظيفي نماذجها على أساس أنّ التواصل يتم في حالة الإنتاج بتحديد القصد، ثم صياغته في عبارة لغوية مناسبة، ثم تحقيق هذه العبارة صوتيا أو خطيا. أما في حالة التأويل فيُفترض أنّ العملية تأخذ الاتجاه المعكوس؛ أي يتلقى المخاطَب المنطوق أو المكتوب ثم يُفكك صياغته ليصل في الأخير إلى القصد. والترسيمة الآتية تُوضح هذه المراحل:

(3)




---

[1]– النموذج النحوي هو تمثيل صوري للظاهرة موضوع الدراسة، أو هو، كما عرّفه المتوكل: "نموذج صوري مصوغ صياغة منطقية رياضية، يبنيه الواصف ليُقارب بواسطته موضوع الوصف". اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص17.

[2]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص41-42.

- والثاني: يتعلق باستبعاد قواعد التحويل في وصف مختلف الظواهر اللغوية وتفسيرها. واحتج الوظيفيون لهذا المبدأ بأنّه لا يُوجد ما يُثبت مطابقة هذه القواعد لعمليات ذهنية يقوم بها المتكلم أو المخاطَب؛ ومن ثمّ فهذه القواعد مشكوك في واقعيتها النفسية[1].

### 3.5.2.1- الكفاية النمطية:

يرى المتوكل أنّ تحقيق نظرية النحو الوظيفي لهذه الكفاية يتوقف على أمرين: الأول تمحيص انطباقية هذه النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات، والثاني بناء أنحاء للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة ورصد ما تشترك فيه هذه اللغات وما تختلف فيه[2].

ونحو اللغة العربية الوظيفي هو إسهام من لدن المتوكل لتحصيل نظرية النحو الوظيفي لهذه الكفاية. فهذا النحو يرصد، كما وُصف، ظواهر اللغة العربية في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارنا هذه اللغة باللغات التي تُنامطها واللغات التي تنتمي إلى أنماط مغايرة.

وسعي نظرية النحو الوظيفي إلى تحقيق الكفاية النمطية لا يعني، كما قد يتبادر إلى الذهن، أنّ هذه النظرية لا تُعير اهتماما للكفاية الكلية؛ وذلك لأنّ السعي في تحقيق الكفاية النمطية يستلزم الاهتمام بما هو كلي بين اللغات. وهذا الأمر سمح لنظرية النحو الوظيفي الجمع بين الكفاية النمطية والكفاية الكلية، يقول المتوكل في هذه المسألة: "إنّ هذا الجمع هو ما تسعى نظرية النحو الوظيفي في تحصيله. فهي في وضع وسط بين النمطية الاستقرائية الصرف والكلية الاستنباطية إذ إنّها تسعى في استكشاف خصائص أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات ورصد ما يُميز بينها دون أن تغفل ما يجمع بينها باعتبارها تجليات لنسق تواصلي واحد، نسق اللسان الطبيعي"[3].

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الكفاية ينظر:

- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص41-42. وص66-68.

- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص51-52.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص21.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص70.

هذه هي المبادئ الكبرى التي تأسّست عليها نظرية النحو الوظيفي. وهذه المبادئ اتخذها المتوكل إطارا لبناء نحو وظيفي للغة العربيةساير تطور نظرية النحو الوظيفي في كلتا المرحلتين: مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص. وما يُلفت الانتباه بخصوص هذا الأمر أنّ المتوكل ذكر سبب اعتماده على هذه النظرية في قوله: "يُعتبر النحو الوظيفي (functional grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى"[1]. ولكنه لم يذكر الأسباب التي دفعته إلى وضع نحو جديد للغة العربية، ونقصد هنا نحو اللغة العربية الوظيفي؛ إذ المعروف عند العلوميين[2]، أو على الأقل عند بعضهم، أنّ إقامة نظرية جديدة لا يكون إلا إذا ثبت أنّ النظرية المعتمدة تعيش أزمة[3].

ومهما يكن أمر هذا الموضوع، فما يهمنا هنا أنّ اعتماد المتوكل على نظرية النحو الوظيفي مكّنه من تجسيد مشروعه (المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي). ففيما يخص الهدف الأول، يُلاحظ المطلع كفاية على نحو اللغة العربية الوظيفي أنّ الظواهر التي تناولها المتوكل شملت بنية اللغة العربية كلّها، الصوتية والمعجمية والصرفية والتركيبية والدلالية والتداولية. وأنّ معالجة بعض هذه الظواهر كان في إطار رصد تَحقُّقها في مختلف مراحل تطور اللغة العربية وفي مختلف مستويات استعمالها، الفصيح والعامي، وكان كذلك في إطار مقارنتها بظواهر من اللغات الأجنبية.

وفيما يخص الهدف الثاني، وهو وضع منهجية علمية لربط البحث اللساني الوظيفي بالتراث اللغوي العربي، فالمعروف أنّ أولى اهتمامات المتوكل كانت استكشاف إمكانات إقامة حوار معرفي بين النظرية الدلالية العربية التراثية والنظريات اللسانية الحديثة ذات التوجه التداولي،

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص9.

[2]- كلمة "العلومي" أو "علومي" هي ترجمة اقترحها الأوراغي للكلمة الأجنبية Epistémologie.

[3]- ذهب توماس كون (T.S.Kuhn) إلى أنّ تاريخ العلوم أثبت أنّ ظهور براديغم جديد أو نظرية جديدة يكون بعد أنّ يتأكد المشتغلون بذلك العلم ويقتنعون بأنّ ما بأيديهم من براديغمات أو نظريات تعيش أزمة. للتوسع أكثر في هذا الموضوع ينظر: بنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص143-178.

وقد مكّنته أبحاثه في هذا الموضوع من الوصول إلى جملة من النتائج[1]، تأكدت لما عاد مرة أخرى إلى التراث اللغوي العربي وهو يبني نحو اللغة العربية الوظيفي. وهكذا اكتملت المعالم الكبرى لهذه المنهجية والتي يُمكن تلخيصها كالآتي: يتخذ التراث اللغوي العربي إزاء الدرس اللساني الوظيفي الحديث ثلاثة أوضاع:

- التراث تاريخ: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمثّل مرحلة من مراحل تطور الفكر اللغوي بصفة عامة، وتطور الفكر اللغوي الوظيفي بصفة خاصة.
- التراث مرجع: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمكن أن يكون مرجعا في الاحتجاج لنظرية لسانية ما أو مقاربة ما.
- التراث مصدر: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمكن أن يكون مصدرا لإغناء النظريات اللسانية، بما في ذلك نظرية النحو الوظيفي[2].

وتجلت هذه المنهجية في نحو اللغة العربية الوظيفي في تلك المقارنات التي عقدها المتوكل بين ما اقترحه النحاة العرب القدامى وعلماء البلاغة والأصوليون والمفسرون من تحليلات وبين ما تقترحه نظرية النحو الوظيفي والوظيفيون عموما، فكان يُوازن بينها ويأخذ بما يراه مناسبا.

وبالإضافة إلى هذا، أثمر الحوار الذي أقامه المتوكل بين التراث اللغوي العربي ونظرية النحو الوظيفي في إغناء هذه الأخيرة بكثير من المفاهيم والقواعد، منها على سبيل المثال: إضافة الوظيفة التداولية المنادى، وإضافة موقع آخر للمكون الحامل للوظيفة التداولية المحور يتوسط بين موقع الفعل وموقع المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، واقتراح تفريع الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر: بؤرة الانتقاء، وبؤرة الحصر، وبؤرة التثبيت، وبؤرة القلب.

وفيما يخص الهدف الثالث؛ أي استثمار نتائج النظرية اللسانية في القطاعات التي تتخذ اللغة وسيلة لها، فقد كان المتوكل من الوظيفيين الأوائل الذين دعوا إلى ضرورة أن تتجاوز

---

1- ينظر: -Moutaouakil. Ahmed, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la faculté des lettres, Rabat, 1982.

2- للمزيد من التفصيل ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص165-217.

النظرية اللسانية الكفاية اللغوية إلى الكفاية الإجرائية، يقول: "الهدف الأساس الذي ترمي كلّ نظرية لسانية إلى تحقيقه هو تحصيل ما يُسمى "الكفاية". إلى حد الآن، كانت الكفاية التي سعت النظريات اللسانية في بلوغها هي الكفاية الكامنة في وصف ظواهر اللغات الطبيعية وتفسيرها. ويُمكن –إن لم نقل يجب– في نظرنا أن تُجاوز النظرية اللسانية المثلى هذه الكفاية اللغوية الصرف إلى كفاية أبعد وهي ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل2005ج) "الكفاية الإجرائية""[1]. وسعيا في تحقيق هذه الكفاية انبرى مع مريديه لبحث إمكانات استثمار نماذج نظرية النحو الوظيفي، وبالأخص النموذجين: نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003) ونموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع (المتوكل2011)، في تحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات.

## 2– مراحل اشتقاق الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي:

أسلفنا القول بأنّ نحو اللغة العربية الوظيفي هو نسخة من النحو الوظيفي صِيغت باللغة العربية وكُيفت مع خصائص هذه اللغة. وهذا يعني أنّ مراحل اشتقاق الجملة، أو ما يُصطلح عليه بـ"مسطرة الاشتقاق"، هي نفسها في كلا النحوين. وقبل عرض هذه المراحل كما صِيغت في أول نموذج نحوي اقترحه سيمون ديك (النموذج النواة (ديك1978))، سنُوضح في عجالة الفرق بين الحمل والجملة على أن نُفصل في مسألة أقسام الجملة العربية في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

يُمثَّل في النحو الوظيفي للعالم موضوع الحديث، سواء أكان هذا العالم عالم الواقع أم كان عالما من العوالم الممكنة، في شكل بنية تتكون من محمول وعدد من الحدود. المحمول هو المكون الذي يدل على الواقعة، كالضرب، والذهاب، والأكل، وغيرها من الوقائع التي تكون إما عملا، أو حدثا، أو وضعا، أو حالة. والحدود هي المكونات التي تُمثِّل المشاركين في

---

[1]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص44.

الواقعة، أو بالأحرى، هي مكونات تُحيل على المشاركين في الواقعة، الذوات منهم وغير الذوات[1].

وكما سنرى لاحقا، يُقسم الوظيفيون الحدود بالنظر إلى علاقتها بالمحمول إلى حدود داخلية وحدود خارجية. الأولى هي حدود المحمول. وبتعبير آخر، هي حدود ترد مع المحمول لتُحيل على المشاركين في الواقعة التي يدل عليها هذا المحمول، كأن تُحيل على الذات التي قامت بالواقعة، أو تُحيل على الذات التي وقعت عليها الواقعة، أو تُحيل على الذات التي استفادت من الواقعة. وتُحيل أيضا على ظروف الواقعة، كزمان وقوعها، ومكان وقوعها. والثانية؛ أي الحدود الخارجية، هي الحدود التي ليست من حدود المحمول.

وتُسمى العبارة اللغوية التي تتكون من المحمول وحدوده حملا وجملة في الوقت نفسه، في حين تُسمى العبارة اللغوية التي تتكون من المحمول وحدوده مضافا إليهما الحدود الخارجية جملة، أو جملة تشتمل على حمل. وهكذا يُعدّ حملا كلّ بنية تشتمل على المحمول وحدوده، وتُعدّ جملة كلّ بنية تشتمل على المحمول وحدوده؛ أي حمل، أو تشتمل على المحمول وحدوده مضافا إليهما الحدود الخارجية؛ أي حمل وحدود خارجية، أو تشتمل على أكثر من حمل واحد؛ أي جملة مركبة. ولتوضيح هذه الفروق نأخذ العبارات الآتية:

(1) أ- سافر أبو زيد

ب- زيد، أبوه مسافر

ج- بلغ زيدا أنّ خالدا مسافر

فالعبارة (1-أ) تُسمى جملة، وتُسمى أيضا حملا؛ وذلك لأنّها تتكون من محمول وحد داخلي، المحمول هو الفعل "سافر"، والحد هو المركب الإضافي "أبو زيد". والعبارة (1-ب) تُسمى جملة فقط؛ وذلك لأنّها تتكون من حمل وحد خارجي، الحمل هو "أبوه مسافر"،

---

[1]- ينظر فيما يخص تعريف المحمول والحدود:

- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص31-33.

- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1996، ص132-133.

محموله الاسم "مسافر"، وحده "أبوه"، والحد الخارجي هو "زيد". والعبارة (1-ج) هي جملة مركبة، تتكون من حملين اثنين: الحمل المدمِج "بلغ زيدا"، والحمل المدمَج "خالدا مسافر".

وبناء على هذه الفروق، سنستعمل مصطلح "الجملة" للتعبير عن مختلف الأشكال التي تأتي عليها العبارة اللغوية، وسنستعمل مصطلح "الحمل" كلّما اقتضى الأمر ذلك.

هذا، وذهب سيمون ديك في أول نموذج اقترحه (النموذج النواة (ديك1978)) إلى أنّ اشـــتقاق الجملة يتم عبر بناء ثلاث بنيات: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية. ويكون ذلك بالتدرج؛ أي بعد أن يتم بناء البنية الحملية تُنقل هذه البنية إلى بنية وظيفية، وهذه البنية تُنقل بعد أن يكتمل بناؤها إلى بنية مكونية، وهذه الأخيرة تكون بعد أن يكتمل بناؤها جاهزة لأن تتحقق صوتيا أو خطيا.

وذهب في السياق نفسه إلى أنّه تُوجد ثلاثة أنساق من القواعد تضطلع ببناء هذه البنيات: قواعد الأساس التي تضطلع ببناء البنية الحملية، وقواعد إسناد الوظائف التي تضطلع ببناء البنية الوظيفية، وقواعد التعبير التي تضطلع ببناء البنية المكونية. ومع الإغناءات التي شهدها هذا النموذج أُضيفت إلى قواعد الأساس قواعد تحديد مخصّصات الحدود، وأُضيفت إلى قواعد إسناد الوظائف قواعد تحديد مخصّصات المحمول[1].

ولأنّ المتوكل تعرض لهذه المراحل في معظم كتبه، ارتأينا أن نعتمد في كلّ جزئية نقف عليها كتابا واحدا أو كتابين من هذه الكتب.

### 1.2- البنية الحملية:

#### 1.1.2- ماهية الإطار الحملي:

يفترض الوظيفيون أنّ مفردات اللغات الطبيعية تنقسم إلى قسمين: مفردات أصول ومفردات مشتقة (فروع)[2]. وبناء على هذه الفرضية قسموا محتوى الأساس إلى نسقين من

---

[1]- للاطلاع على هذه المراحل مجملة ينظر:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص137-181.

- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، 10-24.

[2]- سنفصل في هذه المسألة في المبحث الأول من الفصل الثاني.

القواعد: معجم، يُمثَّل فيه للمفردات الأصول، وقواعد تكوين المحمولات والحدود، يُمثَّل فيها للمفردات المشتقة من المفردات الأصول بواسطة قواعد الاشتقاق المنتمية إلى قواعد التكوين.

والأساس بشقيه، المعجم وقواعد التكوين، هو الذي يمدّ قواعد النحو المتكفلة ببناء الجملة بمصدر اشتقاق هذه الجملة؛ إذ يُوفر لها مداخل معجمية يُمَثَّل لها في شكل أطر حملية تتضمن المعلومات الآتية:

أ- صورة المحمول.

ب- مقولة المحمول التركيبية.

ج- محلات حدود المحمول.

د- الوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود.

هـ- قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على حدوده الموضوعات[1].

وللتوضيح سنُمثّل بالإطار الحملي للفعل "شرب":

(1) ش ر ب (ف) (س$^1$: حي) منف (س$^2$: سائل) متق

حيث تتحدد المعلومات التي يتضمنها كالآتي:

**أ- صورة المحمول:** والمقصود بها الصورة المجردة للمحمول وليس صورته المحققة في البنية المكونية، أو ما يُعرف بـ"الصيغة الصرفية". وهي في الإطار الحملي للفعل "شرب" الأصوات الساكنة (ش ر ب) التي تُشكّل الوزن "فعل"[2].

**ب- مقولة المحمول التركيبية:** والمقصود بها المقولة المعجمية التي ينتمي إليها المحمول، كأن يكون فعلا، أو اسما، أو حرفا. ومقولة المحمول في اللغة العربية هي، كما ذهب إليه المتوكل: الفعل، والاسم، والصفة، والظرف، والمركب الحرفي. والجمل الآتية تُوضح ذلك:

(2) أ- كتب زيد رسالة

ب- زيد أستاذ

ج- زيد حزين

---

[1]- ينظر فيما يخص هذا الافتراض: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص140-141.

[2]- ينظر فيما يخص صورة المحمول والفرق بينها وبين الصيغة الصرفية للمحمول: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص18-24.

د- السفر غدا

هـ- زيد في الدار

ففي الجملة (2-أ) جاء المحمول فعلا "كتب"، وفي الجملة (2-ب) جاء اسما "أستاذ"، وفي الجملة (2-ج) جاء صفة "حزين"، وفي الجملة (2-د) جاء ظرفا "غدا"، وفي الجملة (2-هـ) جاء مركبا حرفيا "في الدار"[1].

وأهم الفروق بين هذه المحمولات، بغض النظر عن تفاوتها في المحمولية، أنّ المحمولات الأفعال والمحمولات الصفات تكون في المعجم أو في قواعد التكوين في شكل إطار حملي، كالذي مثّلنا به للمحمول "شرب". أما المحمولات الأسماء والمحمولات الظروف والمحمولات المركبات الحرفية فتُشتق بواسطة قواعد التكوين وفق القاعدة:

(1) دخل: أي حد (ح) د

خرج: [(ح)] (س$^1$)

حيث (د): وظيفة دلالية. وحيث دخْل قواعد التكوين يكون حدا اسما، أو حدا ظرفا، أو حدا مركبا حرفيا، والخرْج يكون إطارا حمليا، محموله اسم، أو ظرف، أو مركب حرفي[2].

ويُؤشّر في البنية الحملية لمقولة المحمول بالرمز (ف) إذا كان المحمول فعلا، كما في الإطار الحملي للفعل "شرب"، وبالرمز (س) إذا كان المحمول اسما، وبالرمز (ص) إذا كان المحمول صفة، وبالرمز (ظ) إذا كان المحمول ظرفا، وبالرمز (م ح) إذا كان المحمول مركبا حرفيا.

**ج- محلات حدود المحمول**: ولتوضيح هذه المعلومة يحسن البدء بتوضيح أقسام الحدود.

تُقسم الحدود في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي إلى عدة أقسام. فهي بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للمحمول حدود موضوعات وحدود لواحق؛ فأما الحدود

---

[1]- تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المتوكل ذكر في موضع أنّ المحمول في اللغة العربية يأتي فعلا واسما وصفة وظرفا، وذكر في موضع آخر أنّه يأتي فعلا واسما وصفة وظرفا ومركبا حرفيا. للوقوف على هذا الاختلاف ينظر:

- أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1987، ص85-86.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص67.

[2]- ينظر فيما يخص اشتقاق المحمولات الأسماء والمحمولات الظروف والمحمولات المركبات الحرفية: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص86-88.

الموضوعات فهي التي يقتضيها المحمول بالضرورة؛ ولهذا فهي تخضع للقيود التي يفرضها المحمول على حدوده، وتُؤدي الأدوار الأساسية في الواقعة التي يدل عليها المحمول؛ إذ تأخذ في الغالب الوظائف الدلالية: المنفذ، والمتقبل، والمستقبل. وأما الحدود اللواحق فهي التي لا يقتضيها المحمول بالضرورة. ومن خصائصها أنّها لا تخضع لقيود الانتقاء، ولا يُمتنع حذفها، ويكاد ينحصر دورها في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة، كأن تدل على زمانها، أو مكانها، أو علتها[1].

وكما سنرى لاحقا، يُسمى الإطار الحملي الذي لا يتضمن إلا الحدود الموضوعات "إطارا حمليا نوويا"، ويُسمى الإطار الحملي الذي يتضمن الحدود الموضوعات والحدود اللواحق "إطارا حمليا موسعا".

وهي؛ أي الحدود، بالنظر إلى علاقتها بالمحمول حدود داخلية وحدود خارجية. وكما تدل عليه التسمية، الحدود الداخلية هي حدود المحمول، الموضوعات منها واللواحق. وسُميت بهذا الاسم؛ لأنّها تتموقع داخل الحمل. والحدود الخارجية هي الحدود التي لا تنتمي لا إلى الحدود الموضوعات ولا إلى الحدود اللواحق. وبتعبير آخر، هي الحدود التي تتموقع خارج الحمل[2].

وهي بالنظر إلى أخذها للوظائف التركيبية من عدم ذلك حدود وجهية وحدود غير وجهية. فالتي تأخذ هذه الوظائف تُسمى الحدود الوجهية، والتي لا تأخذ هذه الوظائف تُسمى الحدود غير الوجهية[3].

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول الحدود الموضوعات والحدود اللواحق ينظر:

- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986، ص33-34.

- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987، ص18-19.

[2]- ينظر فيما يخص الفرق بين الحدود الداخلية والحدود الخارجية: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص21.

[3]- للمزيد من التفصيل حول الحدود الوجهية والحدود غير الوجهية ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص16-19.

وهي بالنظر إلى طبيعتها التركيبية حدود بسيطة وحدود معقدة. البسيطة هي الحدود التي تكون اسما، أو صفة، أو ظرفا، أو مركبا حرفيا، سواء أوردت مفردة أم مصحوبة بمقيدات. ومن أمثلتها الحد "الطالب" في الجملتين:

(3) أ- تغيب الطالب

ب- تغيب الطالب المجتهد

ففي الجملة (3-أ) جاء الحد "الطالب" مفردا، وفي الجملة (3-ب) جاء مصحوبا بمقيد، وهو الصفة "المجتهد"، ورغم ذلك هو في كلتا الجملتين حد بسيط.

والمعقدة هي الحدود التي تتوافر فيها إحدى الخاصيتين:

- الأولى: أن تُشكّل في ذاتها حملا، فتكون بذلك حدا وحملا في الوقت نفسه، كما هو شأن الحدين "أن تعود هند" و"نجاح خالد" في الجملتين:

(4) أ- تمنى خالد أن تعود هند

ب- سرني نجاح خالد

ففي الجملة (4-أ) يُعدّ التركيب "أن تعود هند" حدا من حدود المحمول "تمنى"، وهو في الوقت نفسه حمل؛ لأنّه يتكون من المحمول "تعود" والحد "هند"، وفي الجملة (4-ب) يُعدّ التركيب "نجاح خالد" حدا من حدود المحمول "سرني"، وهو في الوقت نفسه حمل؛ لأنّه يتكون من المحمول "نجاح" والحد "خالد".

- والثانية: أن تتضمن حملا قائما بذاته، كما هو شأن الحدين "الرجل الذي قابلته هند" و"خبر نجاح خالد" في الجملتين:

(5) أ- جاء الرجل الذي قابلته هند

ب- سرني خبر نجاح خالد

ففي الجملة (5-أ) يتضمن الحد "الرجل الذي قابلته هند" حملا، يتكون من المحمول الفعلي "قابلت" وحدين اثنين "هند" والضمير العائد "الهاء"، وفي الجملة (5-ب) يتضمن الحد "خبر نجاح خالد" حملا، يتكون من المحمول الاسمي "نجاح" والحد "خالد".

ويُصطلح في نحو اللغة العربية الوظيفي على الحدود التي تُشكّل حملا قائما بذاته اسم "الحدود الحمول" أو "الحمول الحدود"، في حين يُصطلح على الحدود المتضمنة لحمل اسم

"الحدود المتضمنة لحمول" أو "الحمول أجزاء الحدود". وكلاهما؛ أي الحدود الحمول والحدود المتضمنة لحمول، يُشكّلان الجمل المركبة من حمول مدمجة. ففي الجملة (4-أ) يُعدّ الحد "أن تعود هند" حملا مدمجا في الحمل "تمنى خالد"، وفي الجملة (5-أ) يُعدّ الحمل "الذي قابلته هند" حملا مدمجا في الحمل "جاء الرجل"[1].

هذه هي أهم أقسام الحدود. ويظهر من تقسيمها إلى حدود موضوعات وحدود لواحق أنّ المقصود بمحلات حدود المحمول عدد المحلات التي يُخصّصها المحمول للحدود التي يقتضيها بالضرورة. والمحمول في نحو اللغة العربية الوظيفي يقتضي إما حدا موضوعا واحدا (محمولات أحادية)، أو حدين موضوعين (محمولات ثنائية)، أو ثلاثة حدود موضوعات (محمولات ثلاثية). والجمل الآتية تُوضح ذلك:

(6) أ- فرحت مريم

ب- كتب خالد رسالة

ج- وهبت زينب خالدا سيارتها

ففي الجملة (6-أ) اقتضى المحمول "فرحت" حدا واحدا، وهو الحد "مريم"، وفي الجملة (6-ب) اقتضى المحمول "كتب" حدين اثنين "خالد" و"رسالة"، وفي الجملة (6-ج) اقتضى المحمول "وهبت" ثلاثة حدود "زينب" و"خالدا" و"سيارتها".

وتبعا لهذه الافتراض، عدّ المتوكل الأفعال التي صنفها النحاة العرب القدامى أفعالا رباعية المحلاتية، كالفعلين "أعلم" و"أرى"، أفعالا ثلاثية المحلاتية؛ أي تقتضي ثلاثة حدود موضوعات، وحدها الثالث يكون حدا حملا، كما يتبيّن من الجملة:

(7) - أعلم خالد بكرا هندا مسافرة

حيث وردت مع المحمول "أعلم" ثلاثة حدود موضوعات "خالد" و"بكرا" و"هندا مسافرة"، والحد الأخير عبارة عن حد حمل، يتكون من المحمول الصفي "مسافرة" والحد "هندا"[2].

---

[1]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن الحدود البسيطة والحدود المعقدة ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص39-42.

[2]- ينظر فيما يخص محلاتية المحمول: أحمد المتوكل، قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، المغرب، 1988، ص29-30.

ويُؤشّر لمحلات الحدود في البنية الحملية بالرمزين: (س) و(ص). الأول يُؤشّر به لمحلات الحدود الموضوعات، والثاني يُؤشّر به لمحلات الحدود اللواحق.

ولأنّ الإطار الحملي يكون أول ما يكون إطارا حمليا نوويا أُشر في الإطار الحملي للمحمول "شرب" للحدود الموضوعات فقط، وهما: (س$^{1}$) و(س$^{2}$)، بمعنى أنّ هذا المحمول يقتضي بالضرورة حدين اثنين.

**د- الوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود:** والمقصود هنا الوظائف الدلالية التي ستحملها الحدود الموضوعات بعد إدماجها في محلاتها. ويُؤشّر في الإطار الحملي ذاته الذي يُشكّل المدخل المعجمي للمحمول مصدر اشتقاق الجملة للوظائف الدلالية فقط؛ لكون هذه الوظائف سمات لازمة بالنظر إلى العلاقة القائمة بين المحمول وحدوده. وبتعبير آخر، لكون هذه الوظائف سمات دلالية تُواكب الحدود الموضوعات في مختلف السياقات التي يرد فيها المحمول. أما الوظائف الأخرى، ونعني هنا الوظائف التركيبية والوظائف التداولية، فهي سمات يُحددها سياق الكلام، ويلزم بالتالي أن تُسند إلى الحدود في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة[1].

وبالعودة إلى الإطار الحملي للمحمول "شرب" يظهر أنّه تم التأشير للوظائف الدلالية التي تحملها محلات المحمول بالرمزين: (منف) و(متق)، ويعني هذا أنّ الحد الذي سيُدمج في المحل (س$^{1}$) سيحمل الوظيفة الدلالية المنفذ، والحد الذي سيُدمج في المحل (س$^{2}$) سيحمل الوظيفة الدلالية المتقبل.

هـ- **قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على حدوده الموضوعات:** المقصود بقيود الانتقاء تلك السمات التي يجب أن تتوفر في الوحدات المعجمية الممكن إيرادها في محلات الحدود الموضوعات. والذي يُفسر تضمن الإطار الحملي لهذه القيود سببان:

---

[1]- ينظر فيما يخص هذه المسألة:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص200.

- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001، ص121-123.

– أحدهما: كون هذه القيود بمثابة مصفاة لا تسمح بأن تُدمج في محلات الحدود الموضوعات إلا المفردات التي تتوفر على السمات التي يفرضها المحمول، وفي غياب هذه القيود يصعب ضبط عملية الإدماج، وتكون بالتالي نسبة إنتاج الجمل اللاحنة عالية، كما تدل على ذلك الجملة:

(8) – *شرب الطفل خبزا

إذ يرجع لحنها إلى أنّ الحد "خبزا" لم يستجب لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول "شرب" على موضوعه الثاني، والمتمثّلة في سمة (سائل)، و"الخبز" لا تتوفر فيه هذه السمة.

– والآخر: لأنّ هذه القيود تُتيح، حين تُخرق، إمكانية التأشير إلى أنّ الجملة مخروج بها إلى معنى مجازي، كما هو شأن الجملة:

(9) – سافرت الشمس

فالمحمول "سافر" يقتضي حدا يتسم بسمة "كائن حي"، و"الشمس" ليست كائنا حيا. وعليه تُؤول هذه الجملة على أساس أنّها مستعملة استعمالا مجازيا للتعبير عن غروب الشمس.

ويحكم قيود الانتقاء هذه ضابطان، هما:

– الأول: لا يفرض المحمول قيود الانتقاء إلا على الحدود الموضوعات؛ ولهذا نُلاحظ في الإطار الحملي للمحمول "شرب" المعاد هنا:

(1) ش ر ب (ف) (س$^{1}$: حي) منف (س$^{2}$: سائل) متق

أنّ هذه القيود فُرضت على الحدين المؤشّر لهما بـ: (س$^{1}$) و(س$^{2}$)، حيث (س$^{1}$) يرتبط بسمة (حي)، و(س$^{2}$) يرتبط بسمة (سائل). وهذان الحدان موضوعان يقتضيهما المحمول بالضرورة.

– الثاني: يُمكن ألا يفرض المحمول قيود الانتقاء على كلّ الحدود الموضوعات. فالمحمول "أعطى" مثلا، يقتضي ثلاثة حدود موضوعات، يفرض على الحدين الأول والثاني أن يتسما بسمة (حي)، ولكنه لا يفرض أي قيد على الحد الثالث، كما يتبيّن من إطاره الحملي:

(2) ع ط و (ف) (س$^{1}$: حي) منف (س$^{2}$: حي) مستق (س$^{3}$) متق[1]

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على حدوده ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص75–81. وص111.

هذه هي المعلومات التي يُوفرها الإطار الحملي الذي نجده في المعجم أو في قواعد تكوين المحمولات. وهذا الإطار يكون أول ما يكون إطارا حمليا نوويا؛ أي لا يشتمل إلا على الحدود الموضوعات. ويُوسع، وهذا الأمر اختياري، بواسطة قواعد توسيع الأطر الحملية التي تضطلع بإضافة محل (أو محلات) حد لاحق فينتقل الإطار الحملي النووي إلى إطار حملي موسع[1].

ولتطبيق هذه القواعد على الإطار الحملي للمحمول "شرب" يكفي أن نُضيف إليه محل حد لاحق فتُصبح بنيته كالآتي:

(3) ش ر ب (ف) (س1: حي) منف (س2: سائل) متق (ص1) مك

حيث (ص1) محل حد لاحق يحمل الوظيفة الدلالية المكان المؤشّر لها بالرمز (مك).

يُشكّل الإطار الحملي، سواء أكان نوويا أم موسعا، دخْلا لقواعد إدماج الحدود التي يتم بواسطتها ملء محلات الحدود بمفردات مناسبة[2]. وطبقا لقيود الانتقاء، يُمكن أن نُدمج في محلات حدود المحمول "شرب" المفردات "خالد" و"الشاي" لاشتقاق حمل نووي، كالحمل:

(10) - شرب خالد الشاي

أو المفردات "خالد" و"الشاي" و"في المقهى" لاشتقاق حمل موسع، كالحمل:

(11) - شرب خالد الشاي في المقهى

وتُنقل هذه البنية الجزئية إلى بنية حملية تامة التحديد بتطبيق مجموعتين من القواعد: قواعد تحديد مخصّص المحمول وقواعد تحديد مخصّصات الحدود[3].

---

1- ينظر فيما يخص هذا الإجراء: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص14.

2- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص14-15.

3- ينظر فيما يخص هذا الإجراء:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص146.

- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص15.

### 2.1.2- قواعد تحديد مخصّصات المحمول:

يُقصد في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي بالمخصّصات مجموعة من السمات الدلالية والتداولية تضطلع بتخصّيص مكونات الجملة، وتتحقق في البنية المكونية في شكل لواصق (صرفات)، أو أدوات، أو صيغ، أو مقولات وظيفية، وغيرها[1].

وتنقسم هذه المخصّصات بالنظر إلى إجراءات رصدها إلى قسمين: مخصّصات أولية ومخصّصات سياقية. الأولية هي التي يُؤشّر لها في البنية الحملية، أو البنية التحتية بعد تعديل هذه البنية. وتشمل في النموذج النواة (ديك1978): مخصّصات المحمول، ومخصّصات الحدود، ومخصّصات الحمل. والسياقية هي التي تتحقق مباشرة في البنية المكونية. وتشمل، حسب المتوكل، مخصّصا واحدا، وهو مخصّص التطابق[2].

وتنقسم بالنظر إلى لزوم تَحَقُّقها من عدم ذلك إلى مخصّصات تتحقق بالضرورة، ومخصّصات يُمكن أن تتحقق كما يُمكن ألا تتحقق؛ فأما التي تتحقق بالضرورة فهي التي تُمَثِّل سمة تُلازم مكونا من مكونات الجملة في مختلف السياقات التي يرد فيها، كمخصّص الصيغة، ومخصّص الجهة، ومخصّص الزمن، ومخصّص التطابق، بالنسبة للمحمول، ومخصّص التعريف والتنكير، ومخصّص العدد، ومخصّص الجنس، ومخصّص العام والخاص، بالنسبة للحدود، ومخصّص القوة الإنجازية بالنسبة للحمل. وأما التي يُمكن أن تتحقق كما يُمكن ألا تتحقق فهي التي تُمَثِّل سمة غير لازمة (اختيارية). ومن أمثلتها مخصّصا الإشارة والسور بالنسبة للحدود، ومخصّص النفي بالنسبة للحدود والمحمولات والحمول.

هذا، ويُقصد في النموذج النواة (ديك1978) بمخصّصات المحمول المخصّصات الآتية: مخصّص الصيغة، ومخصّص الجهة، ومخصّص الزمن، ومخصّص النفي.

### 1.2.1.2- مخصّص الصيغة:

عرّف المتوكل مخصّص الصيغة في قوله: "دُرج، في الأنحاء تقليديها ومعاصرها، على التمثيل لهذا الفرق القائم بين الواقعة المتحققة والواقعة غير المتحققة، في مستوى ما يُسمى

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص157.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص45-46.

"الصيغة" (Mood) وهي من المقولات التي تُواكب المحمول لتخصيصه شأنها في ذلك شأن المقولتين الجهة والزمان، ويُقابل، في هذا الصدد، بين صيغة "التدليل" (Indicative mood) الدالة على أنّ الواقعة مقدمة على أساس أنّها متحققة في الواقع، وصيغة "التذييت" (Subjunctive mood) الدالة على أنّ المتكلم يُقدم الواقعة على أساس أنّها مجرد احتمال أو تصور ذهني"[1].

وذهب، فيما يخص تَحقُّق هذا المخصّص في اللغة العربية، إلى أنّ صيغة التدليل تُواكب المحمول في الجملة البسيطة والجملة المركبة من حمول مدمجة، كالجملتين:

(12) أ- تدرس هند الرياضيات

ب- ساء هندا أن رسب خالد

ففي كلتا الجملتين قُدمت الواقعة التي يدل عليها المحمول؛ أي "تدرس" في الجملة (12-أ) و"ساء" في الجملة (12-ب)، على أساس أنّها متحققة في الواقع، وبالفعل هي متحققة.

أما صيغة التذييت فلا تُواكب إلا محمول الجمل المركبة من حمول مدمجة، كالجملتين:

(13) أ- تخاف هند أن يرسب خالد

ب- يتمنى خالد أن يقابل هندا

حيث قُدمت الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل المدمِج، وهو في الجملة (13-أ) الفعل "تخاف"، وفي الجملة (13-ب) الفعل "يتمنى"، على أساس أنّها مجرد احتمال؛ وذلك لأنّ تَحقُّقها يرتبط بتَحقُّق الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل المدمَج، وهو في الجملة (13-أ) الفعل "يرسب"، وفي الجملة (13-ب) الفعل "يقابل".

ويُؤشّر في البنية الحملية للصيغة "تدليل" بالمخصّص (تد)، وللصيغة "تذييت" بالمخصّص (ذت)[2]. وكما سنرى في المبحث الثالث، عُوضت مقولة الصيغة في النماذج التي

---

[1]- أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988، ص145.

[2]- للمزيد من التفصيل حول مخصّص الصيغة ينظر:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص146.

- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص15.

ظهرت بعد النموذج النواة (ديك1978) بالوجوه القضوية، وبالتحديد، بوجوه طبقتي الحمل والقضية.

### 2.2.1.2- مخصّص الجهة:

يُقصد ههنا بالجهة التكوين الزماني الداخلي للواقعة التي يدل عليها محمول الجملة، وتكون "تامة" و"غير تامة"؛ بحيث إذا قُدمت الواقعة التي يدل عليها المحمول على أساس أنّها وحدة أو كلّ لا يتجزأ تكون الجهة تامة. وتُقدم الواقعة بهذا الشكل إذا كان زمن محمولها الزمن الماضي، كما في الجملة:

(14) – غادر خالد الغرفة

أما إذا قُدمت الواقعة من زاوية إحدى مراحل تَحقُّقها فتكون الجهة غير تامة. وتنقسم هذه الجهة إلى جهة مشروع فيها، ومستغرقة، ومقاربة، ومتكررة، ومعتادة، ومتدرجة، وغيرها من الجهات الفرعية.

وتكون الجهة غير التامة مشروعا فيها إذا نُظر إلى الواقعة التي يدل عليها المحمول من زاوية الشروع في تَحقُّقها، سواء أكان هذا الشروع منقطعا أم مسترسلا، كما هو شأن الواقعة التي يدل عليها المحمولان "يُحرر" و"ينظم" في الجملتين:

(15) أ- شرع بكر يُحرر الرسالة

ب- بات خالد ينظم الشعر

وتكون مستغرقة إذا أخذ تَحقُّق الواقعة التي يدل عليها المحمول قسطا هاما من الزمن. ويكون الاستغراق في تحقيق الواقعة إما منقطعا؛ أي غير ممتد إلى زمن المتكلم، أو مستمرا؛ أي يمتد إلى زمن المتكلم. والجملتان (16أ-ب) تُمثّلان على التوالي لهاتين الحالتين:

(16) أ- كانت هند تنتظر خالدا

ب- ما زالت هند تنتظر خالدا

وتكون مقاربة إذا باتت الواقعة التي يدل عليها المحمول على وشك أن تتحقق، كما هو شأن الواقعة التي يدل عليها المحمول "ترسب" في الجملة:

(17) – كادت هند أن ترسب في الامتحان

وتكون متكررة إذا تلاحقت تَحَقُّقات الواقعة التي يدل عليها المحمول، كما هو شأن الواقعة التي يدل عليها المحمول "تزور" في الجملة:

(18) – تزور هند زينب ثلاث مرات كلّ يوم

وتكون معتادة إذا وسمت الواقعة التي يدل عليها المحمول حقبة غير محددة من الزمن، وكان تَحَقُّقها أثناء هذه الحقبة تحققا غير عارض، كما هو شأن الواقعة التي يدل عليها المحمول "يشتغل" في الجملة:

(19) – كان أبي يشتغل في مصنع خارج المدينة

وتكون متدرجة إذا لم تتحقق الواقعة التي يدل عليها المحمول دفعة واحدة، كما هو شأن الواقعة التي يدل عليها المحمول "يستعد" في الجملة:

(20) – يستعد خالد للامتحان طيلة هذا الشهر

ويُؤشّر في البنية الحملية للجهة التامة بالمخصّص (تا)، وللجهة غير التامة بالمخصّص (غ تا). ويُؤشّر للجهات الفرعية للجهة غير التامة بمخصّصات تختلف باختلاف نمط هذه الجهة؛ إذ يُؤشّر للجهة غير التامة المشروع فيها بالمخصّص (شر)، ويُؤشّر للجهة غير التامة المستغرقة بالمخصّص (سغر). وهكذا مع الجهات الفرعية الأخرى، وإن كان التأشير لهذا المخصّص يقتصر في الغالب على الجهتين الأساسيتين (تامة وغير تامة) دون تحديد الجهة الفرعية للجهة غير التامة[1].

### 3.2.1.2– مخصّص الزمن:

المقصود بالزمن الوقت الذي تتحقق فيه الواقعة منظورا إليه من وقت آخر، وهو وقت التكلم، أو وقت إنتاج الخطاب. ويُميز في النحو الوظيفي، وكذا في نحو اللغة العربية الوظيفي، بين نوعين من الوقائع: وقائع متحيزة في زمن معين ووقائع غير متحيزة في زمن معين.

يُقصد بالوقائع المتحيزة في زمن معين الوقائع التي يكون زمنها "الماضي" أو "الحاضر" أو "المستقبل". وتبعا لمحددات الزمن؛ أي وقت تحقق الواقعة من جهة ووقت التكلم من جهة

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول مخصّص الجهة ينظر:

– من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص24-31. وص40-52.

– اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص146-147. وص223-229.

أخرى، تُعتبر الواقعة متحققة في الزمن الماضي إذا كان وقت تَحقُّقها سابقا لوقت التكلم. وكما هو معلوم، ينقسم الزمن الماضي إلى الماضي المطلق والماضي النسبي، والفرق بينهما أنّ الماضي المطلق يسم الواقعة المتحققة في زمن سابق لزمن التكلم، كما يظهر من زمن تحقق الواقعة التي يدل عليها المحمول "زرت" في الجملة:

(21) - زرت أخويَّ البارحة

أما الماضي النسبي فيسم الواقعة المتحققة في زمن سابق لزمن تحقق واقعة أخرى، كما يظهر من زمن تحقق الواقعة التي يدل عليها المحمول "عاد" في الجملة:

(22) - كان أخي قد عاد من السفر يوم أن زرته

وتُعتبر الواقعة متحققة في الزمن الحاضر إذا كان وقت تَحقُّقها يُلابس وقت التكلم، كالواقعة التي يدل عليها المحمول "تُغادر" في الجملة:

(23) - تُغادر هند الغرفة الآن

وتُعتبر الواقعة متحققة في الزمن المستقبل إذا كان وقت تَحقُّقها لاحقا بالنظر إلى وقت التكلم، كالواقعة التي يدل عليها المحمول "تُغادر" في الجملة:

(24) - ستُغادر هند المدينة غدا

ويُقصد بالوقائع غير المتحيزة في زمن معين الوقائع التي تصدق في جميع الأزمنة. وبتعبير آخر، يُقصد بها الوقائع التي يكون زمنها الزمن الصفر. ومن أمثلتها الوقائع التي تتضمنها الجمل:

(25) أ- يُصبح الجو باردا في فصل الشتاء

ب- يُمسي الجو باردا في المناطق الصحراوية

ج- يظل الجو حارا طيلة موسم الصيف

د- يضحى الحب كراهية إذا لم يُغذَّ

ويُؤشّر في البنية الحملية للزمن الماضي بالمخصّص (مض)، وللزمن الحاضر بالمخصّص (حض)، وللزمن المستقبل بالمخصّص (مق)، وللزمن الصفر بالمخصّص (زم Ø)[1].

[1]- للمزيد من التفصيل حول مخصّص الزمن ينظر:

- من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص23-24. وص40-52.

### 4.2.1.2- مخصّص النفي:

ذهب المتوكل إلى أنّ وصف النفي وصفا كافيا يكون بعدّه مخصّصا للمكون الذي انصب عليه، يقول موضحا هذه المقاربة: "من الطرق المثلى لرصد التراكيب المنفية في إطار النحو الوظيفي اعتبار النافي مخصّصا للحمل أو مخصّصا للمحمول أو مخصّصا للحد، يتحقق، بالنظر إلى شروط معينة، في شكل إحدى الأدوات النافية، عن طريق إجراء إحدى مجموعات قواعد التعبير"[1].

ويكون النفي مخصّصا للمحمول إذا انصب على المحمول فقط، كما في الجمل:

(26) أ- ما قتل خالد بكرا

ب- لن يبيع خالد بكرا السيارة

ج- ليس خالد مدرسا

والدليل على أنّ النفي انصب في هذه الجمل على المحمول أنّ الاستدراك عليه يكون بالمحمول، كما يتبيّن من الجمل:

(27) أ- ما قتل خالد بكرا بل جرحه

ب- لن يبيع خالد بكرا السيارة بل سيعيره إياها

ج- ليس خالد مدرسا بل طبيبا

ويُؤشّر في البنية الحملية لمخصّص النفي بواسطة مخصّص المحمول (نف). ويتحقق هذا المخصّص في البنية المكونية في شكل إحدى الأدوات النافية للمحمول[2].

### 3.1.2- قواعد تحديد مخصّصات الحد:

يفترض الوظيفيون أنّ الحد يتكون من عنصرين اثنين: مقيد الحد، أو سلسلة من المقيدات، ومخصّص الحد، أو مجموعة من المخصّصات[3]. وعدّوا مقيدات كلّ وحدة معجمية

---

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص146-147.

[1]- الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص114.

[2]- ينظر فيما يخص نفي المحمول: الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص105-108.

[3]- ينظر: الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص35.

تقوم بدور الحصر التدريجي للمجموعة المحالة عليها إلى أن يتم تعيين الذات أو الشيء الذي يقصده المتكلم. وبعبارة أوضح، عدّوا مقيدات كلّ وحدة معجمية تُؤدي دورا في تقليص مجموعة الذوات أو الأشياء المحال عليها إلى مجموعة أصغر. ففي الجملة:

(28) - نجح الطالب المواظب المجتهد

تضمن الحد "الطالب المواظب المجتهد" سلسلة من المقيدات، وهي "الطالب" و"المواظب" و"المجتهد". وبواسطتها تم تقليص مجموعة الذوات التي أحال عليها حد المحمول "نجح".

وتقوم بين مقيدات الحد الواحد علاقات مختلفة، أهمها ثلاث علاقات: علاقة التتابع، وعلاقة العطف، وعلاقة الإدماج. وتتحدد هذه العلاقات كما يلي:

تقوم علاقة التتابع بين مقيدات الحد الواحد حين تُساهم جميع هذه المقيدات وبالتساوي في تقييد ما يدل عليه الحد باعتباره كلاّ، كما هو شأن الصفتين "الشقراء" و"الجميلة" في الجملة:

(29) - أحب خالد الفتاة الشقراء الجميلة

وتقوم علاقة العطف بين مقيدات الحد الواحد حين يُعطف بين مقيد ومقيد آخر، كما هو شأن الصفتين "جميلة" و"مهذبة" في الجملة:

(30) - قابلت هند فتاة جميلة ومهذبة

وتقوم علاقة الإدماج بين مقيدات الحد الواحد حين تكون هذه المقيدات جزءا من الحد، كما هو شأن الجملة الموصولة "الذي كان يسكن البيت المجاور" في الجملة:

(31) - نجح الطالب الذي كان يسكن البيت المجاور

فهذه الجملة هي جزء من الحد "الطالب الذي يسكن البيت المجاور". وكذلك الأمر مع كلّ الجمل التي تكون جزءا من حدٍ؛ أي الحمول أجزاء الحدود[1].

أما المخصّصات فهي، كما تقدم، سمات دلالية وتداولية تُخصّص مكونا ما من مكونات الجملة أو الجملة برمتها. وهي بالنسبة للحد تلك السمات التي تقوم بتخصيصه من حيث التعيين (التعريف والتنكير)، ومن حيث العموم والخصوص (العام والخاص)، ومن حيث

[1]- للمزيد من التفصيل حول مقيدات الحد ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص45-48.

الإشارة (أسماء الإشارة)، ومن حيث العدد (المعددات)، ومن حيث التسوير (كلّ، وبعض، وجميع)، ومن حيث الجنس (مذكر ومؤنث) ومن حيث النفي[1].

### 1.3.1.2- التعريف والتنكير:

يرتبط التعريف والتنكير في نحو اللغة العربية الوظيفي بمفهوم الإحالة بنوعيها، إحالة التعيين وإحالة البناء؛ ذلك أنّ المتكلم يستعمل الحد المعرف لدعوة المخاطَب إلى تعيين ذات ما موجودة في مخزونه الذهني، ويستعمل الحد المنكر لدعوة المخاطَب لبناء ذات ما حسب الخصائص المرصودة في هذا الحد.

ويُؤشّر في البنية الحملية لهذه السمة بالمخصّصين: (ع) و(ك). الأول (ع) للتعريف، والثاني (ك) للتنكير. وعليه تكون بنية الحد "الصوت" في الجملة:

(32) - سمعت الصوت

(4) - (ع1 س ي: صوت س).

حيث (ع): معرف[2].

### 2.3.1.2- العام والخاص:

يُعدّ في نحو اللغة العربية الوظيفي حدا عاما كلّ حد يُشكّل المحال عليه أي وحدة من المجموعة التي يدل عليها الحد، ويُعدّ حدا خاصا كلّ حد يُشكّل المحال عليه وحدة معينة من المجموعة التي يدل عليها الحد. ففي الجملتين:

(33) أ- أفضل الكتاب على أي رفيق

ب- أنهيت قراءة الكتاب الذي أعطيتنيه

يُعدّ الحد "الكتاب" في الجملة (33-أ) حدا عاما؛ وذلك لأنّ المقصود به أي كتاب، في حين يُعدّ في الجملة (33-ب) حدا خاصا؛ وذلك لأنّ المتكلم يقصد به الكتاب الذي أعطاه إياه المخاطَب، وليس أي كتاب.

---

[1]- تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المتوكل لم يذكر في كثير من المواضع التي تعرض فيها لمخصّصات الحد أنّ مخصّصي العام والخاص والنفي هما أيضا من مخصّصات هذا المكون.

[2]- للمزيد من التفصيل حول مخصّص التعريف والتنكير ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص158-165.

ويُؤشّـــر في البنية الحملية للحد العام بالمخصّــص (م)، وللحد الخاص بالمخصّــص (ص). وعليه تكون بنية الحد "الكتاب" في الجملتين (33أ-ب) كالآتي:

(5) أ- (ك م1 س ي: كتاب س)

ب- (ك ص1 س ي: كتاب س)[1]

## 3.3.1.2- الإشارة:

يتمثّل دور أسماء الإشارة في تمكين المخاطَب من تحديد الاتجاه الذي يُحيل عليه الحد. والأسماءُ المقصودة هنا هي تلك التي تكون مخصّصا لحدٍ يستقل بمقيده وليس تلك التي تكون حدا قائما بذاته. ولتوضيح الفرق بين هذين الصنفين من أسماء الإشارة نأخذ الجملتين الآتيتين:

(34) أ- أهداني خالد هذا

ب- أهداني خالد هذا الكتاب

ففي الجملة (34-أ) يُعدّ اسم الإشارة "هذا" حدا قائم الذات، ويتصرف بالتالي تصرف الحدود، أما في الجملة (34-ب) فهو مخصّص للحد "الكتاب" وليس حدا.

ويُؤشّر في البنية الحملية للإشارة بالمخصّص (شا)، كما يتضح من بنية الحد "هذا الكتاب" في الجملة (34-ب):

(6) - (شا ع 1 س ي: كتاب س)[2]

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول مخصّص العام والخاص ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص165-169.

[2]- للمزيد من التفصيل حول مخصّص الإشارة ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص170-173. والجدير بالذكر هنا أنّ المتوكل يرى أنّ الحالات التي يُمكن أن يأتي فيها اسم الإشارة حدا حالتان:

- الأولى: حين لا يليه اسم آخر، كما في الجملة (34-أ) المعاد هنا:

(34) - أهداني خالد هذا

- الثانية: حين يرد مفصولا بينه وبين الاسم الذي يليه بوقف يدل أنّ هذا الاسم الموالي مجرد بدل من اسم الإشارة، كما في الجملة:

(35) - أفضل هذا، الكتاب

### 4.3.1.2- العدد والسور:

يختص هذا المخصّص بالحدود التي تقبل العد. وبتعبير آخر، يختص بالحدود التي تُحيل على ذوات أو أشياء من سماتها المعدودية. ويُؤشّر في البنية الحملية للعدد بالمخصّص (1، 2،...ن)، حيث يرمز (1) لمخصّص المفرد، ويرمز (2) لمخصّص المثنى، ويرمز (ن) لمخصّص الجمع. وتبعا لهذا، تكون بنية الحد "الطالب" في الجملة:

(36) - جاء الطالب

البنية:

(7) - (ع 1 س ي: طالب س)

هذا، وذكر المتوكل ضمن مخصّص العدد: العدد المحدد (ثلاثة، وأربعة، وخمسة،...)، والعدد الترتيبي (ثالث، ورابع، وخامس،...)، والتسوير، أو الأسوار (كلّ، وبعض، وجميع). ومن أمثلتها الحدود "خمسة كتب"، و"خامس مقال"، و"كلّ الطلبة"، في الجمل:

(37) أ- اشتريت خمسة كتب

ب- أنهيت خامس مقال

ج- جاء كلّ الطلبة

واقترح لرصدها إمكانين اثنين:

- الأول: أن تُعدّ هذه المفردات مقيدات تتصرف تصرف المخصّصات. وهي مقيدات؛ لأنّ خصائصها من حيث الرتبة والإعراب هي نفسها خصائص المقيد. وتتصرف تصرف المخصّصات؛ لأنّها لا تُحيل والإحالة، كما هو معلوم، من أهم خصائص المقيد. ويُضاف إلى هذا أنّ هذه المفردات تُشبه المخصّصات؛ إذ تُؤدي هي كذلك دور تخصيص سمة من سمات الحد. ووفق هذا الإمكان، تكون بنية الحد (المركب الإضافي) "خمسة كتب" في الجملة (37-أ) البنية:

(8) - (ع س ي: كتب س)

وليس البنية:

(9) - (ع 5 س ي: كتب س)

– والثاني: أن تُعدّ هذه المفردات مخصّصات. وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن النحو الوظيفي مبدأ عاما مفاده أنّ بعض المخصّصات يُمكن أن تُنتقى في بعض اللغات، كاللغة العربية، رؤوسا للمركبات التي تتضمنها؛ وذلك لأنّها تتصرف تصرف رأس المركب. فهي تحمل أداتي التعريف والتنكير، وتأخذ الحالة الإعرابية التي تُسند إلى الحد برمته، وتُسنِد إلى ما يليها الحالة الإعرابية الجر باعتبارها تُشكّل معه مركبا إضافيا[1].

**5.3.1.2– الجنس:**

بخلاف سيمون ديك، يرى المتوكل أنّ الجنس من مخصّصات الحد، ويُؤشّر له في البنية الحملية بالمخّصص (ذ) للمذكر، وبالمخصّص (ث) للمؤنث. وعليه تكون بنية الحد "الطالب" في الجملة (36) كالآتي:

(10) – (ع 1 ذ س ي : طالب س)[2]

**6.3.1.2– النفي:**

يكون النفي مخصّصا للحد إذا انصب على أحد حدود المحمول، كما في الجمل:

(38) أ– ما بكرا قتل خالد

ب– لا طالب راسب

ج– ما مساءِ قابلت زينب

حيث انصب في الجملة (38–أ) على الحد الموضوع "بكرا"، وانصب في الجملة (38–ب) على الحد الموضوع "طالب"، وانصب في الجملة (38–ج) على الحد اللاحق "مساء".

ويُؤشّر في البنية الحملية لنفي الحد بالمخصّص (نف)، كما يتبيّن من بنية الحد "بكرا" في الجملة (38–أ):

---

1– للمزيد من التفصيل حول مخصّصي العدد والسور ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص176–181.

2– للمزيد من التفصيل حول مخصّص الجنس ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص181–182.

(11) – (نف ع1 ذ س ي: بكر س)[1]

وبتطبيق قواعد تحديد مخصّصات المحمول ومخصّصات الحدود نحصل على بنية حملية تامة التحديد، كالبنية الحملية للجملة (11) المعادة هنا:

(11) – شرب خالد الشاي في المقهى.

(12) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س$^{1}$: خالد (س$^{1}$)) منف

(ع 1 ذ س$^{2}$: شاي (س$^{2}$)) متق

(ع 1 ث ص$^{1}$: في المقهى)) مك ]]]

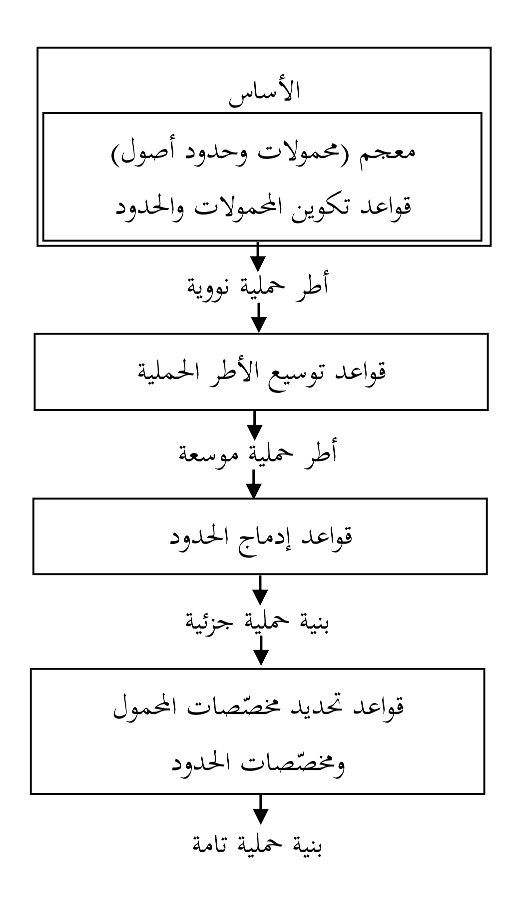
حيث (تد): تدليل، و(تا): تام، و(مض): ماض، و(ف): فعل، و(س): حد موضوع، و(ص): حد لاحق، و(ع): معرف، و(1): مفرد، و(ذ): مذكر، و(ث): مؤنث، و(منف): منفذ، و(متق): متقبل، و(مكا): مكان.

وهكذا يُمكن تلخيص مراحل بناء البنية الحملية في الشكل الآتي:

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول نفي الحد ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص108-110.

(1)




## 2.2- البنية الوظيفية:

تُنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بإجراء مجموعتين من القواعد: قواعد إسناد الوظائف وقواعد تحديد مخصّص الحمل.

### 1.2.2- قواعد إسناد الوظائف:

#### 1.1.2.2- إسناد الوظائف إلى الحدود:

تقدم أنّ المحمول هو مكون من مكونات الجملة يدل على واقعة ما. والوقائع في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي أربعة أصناف: أعمال، وأحداث، وأوضاع، وحالات. وهي على التوالي ما يدل عليه المحمول في الجمل:

(1) أ- شرب خالد لبنا

ب- فتحت الريح الباب

ج- زيد واقف أمام الباب

د- زيد فرح

ففي الجملة (1-أ) دل المحمول "شرب" على واقعة الشرب، وهي عمل، وفي الجملة (1-ب) دل المحمول "فتحت" على واقعة الفتح، وهي حدث، وفي الجملة (1-ج) دل المحمول "واقف" على واقعة الوقوف، وهي وضع، وفي الجملة (1-د) دل المحمول "فرح" على واقعة الفرح، وهي حالة.

وتقدم أيضا أنّ الحدود هي مكونات تُمثِّل المشاركين في الواقعة. وهؤلاء المشاركون تُسند إليهم، سواء أكانوا ذواتا أم غير ذوات (أشياء) وظائف معينة. وهذه الوظائف ثلاثة أنماط، يقول المتوكل: "بنية النحو، كما تقترحها نظرية النحو الوظيفي، تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة:

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (كوظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ووظيفة المستقبل ووظيفة المستفيد...)،

- ومستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول)،

- وأخيرا مستوى لتمثيل الوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور...)"[1].

والوظائف الدلالية والتداولية هي وظائف أو مفاهيم كلية؛ ذلك أنّ التمثيل لها وارد في وصف جميع اللغات. وبتعبير آخر، هي وظائف لا يُمكن الاستغناء عنها في وصف اللغات الطبيعية، في حين أنّ الوظائف التركيبية واردة في وصف بعض اللغات وغير واردة في وصف بعضها الآخر. ومن أمثلة الفئة الأولى اللغة العربية واللغة الإنجليزية، فهما لغتان يستلزم وصفهما التمثيل للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول معا. ومنها أيضا اللغة الفرنسية التي تُمثِّل للوظيفة التركيبية المفعول فقط. ومن أمثلة الفئة الثانية اللغتان الهنغارية والكرواتية، فكلتاهما تستغني عن الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول[2].

---

[1]- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص10.

[2]- ينظر فيما يخص هذه المسألة:

ومن الاختلافات أيضا بين هذه الأنماط الثلاثة من الوظائف أنّ الوظائف الدلالية غير محصورة في عدد معين، وتُسند إلى الحدود الداخلية كلّها، في حين أنّ الوظائف التركيبية محصورة في وظيفتين اثنتين، وهذا يعني أنّ إسنادها يقتصر على حدين فقط، والوظائف التداولية محصورة في خمس وظائف، وظيفتان تُسندان إلى الحدود الداخلية، وثلاث وظائف تُسند إلى الحدود الخارجية.

### 1.1.1.2.2- الوظائف الدلالية:

وهي وظائف تُحدد الأدوار الدلالية التي تقوم بها الحدود الداخلية، يقول المتوكل في تعريفها: "تُحدد الوظائف الدلالية الأدوار التي تقوم بها حدود (Terms) الحمل بالنسبة إلى الواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) التي يدل عليها المحمول (Predicate)"[1].

وكما ذكرنا في معرض حديثنا عن الإطار الحملي، يُمثَّل للوظائف الدلالية في مرحلة بناء البنية الحملية، حيث يُمثَّل للوظائف التي تدل عليها الحدود الموضوعات في الإطار الحملي ذاته الذي يُشكّل المدخل المعجمي للمحمول مصدر اشتقاق الجملة، ويُمثَّل للوظائف التي تدل عليها الحدود اللواحق في مرحلة توسيع الإطار الحملي النووي.

وأكثر هذه الوظائف ورودا في التواصل اللغوي الوظائف الآتية:

- المنفذ: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على من قام بتحقيق الواقعة، شرط أن تكون هذه الواقعة عملا. ومن أمثلته الحد "خالد" في الجملة:

(2) - أعطى خالد عليا كتابا

- القوة: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على غير المراقب المحدِث للحدث، شرط أن تكون الواقعة التي يدل عليها المحمول حدثا. ومن أمثلته الحد "الرعد" في الجملة:

(3) - دوى الرعد

- المتحمل: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على من تحمل الحدث، شرط أن تكون الواقعة التي يدل عليها المحمول حدثا. ومن أمثلته الحد "الإناء" في الجملة:

---

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص36-37.
- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص172-173.

[1]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص58.

(4) - سقط الإناء

- المتموضع: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على المراقب لوضع ما، شرط أن تكون الواقعة التي يدل عليها المحمول وضعا. ومن أمثلته الحد "خالد" في الجملة:

(5) - جلس خالد

- الحائل: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على المتسم بحالة، شرط أن تكون الواقعة التي يدل عليها المحمول حالة. ومن أمثلته الحد "هند" في الجملة:

(6) - هند فرحة

- المتقبل: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على من تقبل الواقعة التي يدل عليها المحمول، كالحد "كتابا" في الجملة:

(7) - أهدى خالد هندا كتابا

- المستقبل: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على من نُقل شيء ما إلى ملكيته، كالحد "هندا" في الجملة:

(8) - منح خالد هندا نقودا

- المستفيد: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على المستفيد من شيء ما، كالحد "خالد" في الجملة:

(9) - اشترت هند معطفا لخالد

- المكان: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على مكان وقوع الواقعة أو الموضع الذي يستقر فيه شيء ما، كالحد "في المدينة" في الجملة:

(10) - تسكن هند في المدينة

- الزمان: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يدل على زمان وقوع الواقعة، كالحد "البارحة" في الجملة:

(11) - قابل خالد بكرا البارحة

- الأداة: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُبيّن الأداة التي تحققت بها الواقعة، كالحد "السكين" في الجملة:

(12) - قطعت هند اللحم بالسكين

- العلة: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُبيّن سبب وقوع الواقعة، كالحد "عقابا لها" في الجملة:

(13) - أُخرجت هند من القاعة عقابا لها

- الحال: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُبيّن حال مشارك ما في الواقعة، كالحد "مبتسمة" في الجملة:

(14) - قابلتني هند مبتسمة.

- الغرض: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُبيّن الغرض من الواقعة المنجزة، كالحمل الحد "ينجز مشروعه في الموعد المضروب" في الجملة:

(15) - سهر خالد كثيرا لينجز مشروعه في الموعد المضروب

- الحدث: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُبيّن نوع الواقعة، كالحد "سيرا حثيثا" في الجملة:

(16) - سرت سيرا حثيثا

- الاتجاه: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُحيل على مشارك يتنقل شيء ما نحوه، كالحد "الأرض" في الجملة:

(17) - يسقط المطر على الأرض

- المصدر: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُحيل على مشارك ينتقل منه شيء ما، كالحد "من الشجرة" في الجملة:

(18) - سقطت التفاحة من الشجرة

- المصاحب: يأخذ هذه الوظيفة الحد الذي يُحيل على من رافق الذات التي حققت الواقعة، كالحد "بكرا" في الجملة:

(19) - سافر خالد وبكرا

- المالك: تأخذ هذه الوظيفة فضلة المركب الإضافي، كالفضلة "خالد" في الجملة:

(20) - صفع زيد ابن خالد[1]

---

[1]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن هذه الوظائف ينظر:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص87-89.

- أحمد المتوكل، أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، ط1، 1993، ص60-65.

هذه هي الوظائف الدلالية الأكثر ورودا في التواصل اللغوي. ولأنّ هذه الوظائف تختلف من حيث أهميتها بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول، اقترح سيمون ديك أن تُرتب وفق السُّلَّميَّة الآتية:

(1) منف> متق> مستق> مستف> أد> مك> زم>......[1]

أي أنّ الواقعة التي يدل عليها المحمول تطلب الحد الحامل للوظيفة المنفذ، فالحد الحامل للوظيفة المتقبل، ثم الحد الحامل للوظيفة المستقبل، وهكذا مع بقية الوظائف، وإن كان بعضها لا تقوم بينها تراتبية واضحة.

### 2.1.1.2.2- الوظائف التركيبية:

وتُسمى أيضا "الوظائف التوجيهية". وهي التسمية التي يُفضلها المتوكل، يقول موضحا السبب في ذلك: "في الواقع، تُشكّل وظيفتا الفاعل والمفعول مفهومين تداوليين كما يتبيّن من التحديدين (229) و(230) حيث يرتبطان باختيار المتكلم للوجهة التي يُريد أن يُقدم الواقعة انطلاقا منها. لذلك يُفضل أن يُقال "الوظيفتان التوجيهيتان" عوضا عن "الوظيفتان التركيبيتان" درءا لكلّ لبس"[2].

وبغض النظر عن تسمية هذه الوظائف باسم الوظائف التوجيهية أو باسم الوظائف التركيبية[3]، فما يهمنا هنا أنّها تُحدد الوجهة، يقول المتوكل: "تُحدد الوظيفتان التركيبيتان الفاعل (Subject) والمفعول (Object) الوجهة (Perspective) المنطلق منها في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول"[4].

وبما أنّ الوظيفيين يُقسمون الوجهة إلى منظورين: المنظور الأول (أو المنظور الرئيسي) والمنظور الثاني (أو المنظور الثانوي)، قُسمت هذه الوظائف بدورها إلى وظيفتين: وظيفة

---

[1]- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص35.

[2]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص198.

[3]- ما لاحظناه بخصوص إشكال تسمية هذه الوظائف أنّ مصطلح الوظائف التركيبية أشيع من مصطلح الوظائف التوجيهية، وحتى المتوكل عبّر في معظم مؤلفاته عن هذه الوظائف باسم الوظائف التركيبية رغم أنّه يُفضل تسميتها الوظائف التوجيهية. وإزاء هذا، سنعتمد الشائع والمتداول بكثرة، وهو مصطلح الوظائف التركيبية.

[4]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة التركيبية المفعول في اللغة العربية، ص58.

الفاعل ووظيفة المفعول. وهكذا "تُسند الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يُشكّل المنظور الأول للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل"[1]، و"تُسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يُشكّل المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها محمول الحمل"[2].

ففي الجملة:

(21) - كتب الطالب رسالة البارحة

يُمثّل الوجهة التي قُدمت انطلاقا منها واقعة "الكتابة" حدان اثنان: الحد "الطالب" الذي يُشكّل المنظور الأول، وتُسند إليه بالتالي الوظيفة التركيبية الفاعل، والحد "رسالة" الذي يُشكّل المنظور الثاني، وتُسند إليه بالتالي الوظيفة التركيبية المفعول.

وإسناد الوظائف التركيبية إلى حدين فقط يعني أنّ المحمول الذي يقتضي حدا واحدا (المحمول الأحادي) تُسند إلى حده الوحيد الوظيفة التركيبية الفاعل، والمحمول الذي يقتضي حدين اثنين (المحمول الثنائي) تُسند إلى حده الذي يُشكّل المنظور الأول للوجهة الوظيفة التركيبية الفاعل، وتُسند إلى حده الذي يُشكّل المنظور الثاني للوجهة الوظيفة التركيبية المفعول، والمحمول الذي يقتضي ثلاثة حدود (المحمل الثلاثي) تُسند إلى حده الذي يُشكّل المنظور الأول للوجهة الوظيفة التركيبية الفاعل، وتُسند إلى حده الذي يُشكّل المنظور الثاني للوجهة الوظيفة التركيبية المفعول، ويبقى الحد الثالث دون وظيفة تركيبية. وكما أشرنا إليه فيما سبق، تُسمى حدود المحمول التي لا تُسند إليها الوظائف التركيبية "الحدود غير الوجهية".

هذا، وتُسند في اللغة العربية الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ وما يُحاقلها (القوة، والمتموضع، والحائل)، كما في الجمل:

(22) أ- عاد خالد من السفر

ب- حطّم الرعد الدار

ج- وقف زيد أمام باب الحجرة

د- عمرو فرح

---

[1]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة التركيبية المفعول في اللغة العربية، ص60.

[2]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة التركيبية المفعول في اللغة العربية، ص61.

حيث أُسندت هذه الوظيفة إلى الحدود "خالد" و"الرعد" و"زيد" و"عمرو" التي تأخذ بالتوالي الوظائف الدلالية: المنفذ، والقوة، والمتموضع، والحائل.

وتُسند كذلك إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: المستقبل، والمتقبل، والمكان، والزمان، والحدث، والأداة، كما في الجمل:

(23) أ- أُعطي بكر قلما

ب- كُتبت الرسالة

ج- صُلي في المسجد

د- صِيم يومُ الجمعة

هـ- سِير سيرٌ حثيث

و- كُتب بالقلم

حيث أُسندت هذه الوظيفة إلى الحدود "بكر" و"الرسالة" و"في المسجد" و"يوم الجمعة" و"سير حثيث" و"بالقلم" التي تأخذ بالتوالي الوظائف الدلالية: المستقبل، والمتقبل، والمكان، والزمان، والحدث، والأداة.

ويُمتنع إسناد هذه الوظيفة إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: المستفيد، والعلة، والحال، والمصاحب، كما يدل على ذلك لحن الجمل:

(24) أ- *اِشتُري لزيد حقيبة

ب- *وُقِفَ احترامٌ لدخول الأب

ج- *جِيء راكبٌ

د- *سِير والنيلُ

حيث أُسندت الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الحدود "زيد" و"احترام" و"راكب" و"النيل" التي تأخذ بالتوالي الوظائف الدلالية: المستفيد، والعلة، والحال، والمصاحب.

وتُسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: المستقبل، والمتقبل، والمكان، والزمان، والحدث، كما في الجمل:

(25) أ- أعطيت خالدا باقة ورد

ب- قابلت هندا

ج- سار القوم فرسخين

د- صام عمرو يوم الجمعة

هـ- سار القوم سيرا حثيثا

حيث أُسندت هذه الوظيفة إلى الحدود "خالدا" و"هندا" و"فرسخين" و"يوم الجمعة" و"سيرا حثيثا" التي تأخذ بالتوالي الوظائف الدلالية: المستقبل، والمتقبل، والمكان، والزمان، والحدث.

ويُمتنع إسناد هذه الوظيفة إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: المنفذ، والحال، والعلة، والمصاحب، والمستفيد، والأداة. ويُمكن التمثيل لهذه القاعدة بلحن الجملة:

(26) أ- *كتبت القلم الرسالة

حيث أُسندت الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحد "القلم" الحامل للوظيفة الدلالية الأداة.

ويُستثنى من هذه القاعدة الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ في نمطين من الجمل، هما: الجمل التصعيدية والجمل التعليلية. ففي الجمل التصعيدية، وهي جمل مركبة يدل فيها محمول الحمل المدمِج على الاعتقاد (التصعيد)، يتسرب إسناد الوظائف التركيبية إلى داخل الحمل المدمَج فيُنتقى أحد الحدود الموضوعات فاعلا أو مفعولا لمحمول الحمل المدمِج. وقد يكون هذا الحد المنتقى حاملا في الحمل المدمَج للوظيفة الدلالية المنفذ، كما هو شأن الحدين "عمرا" و"خالدا" في الجملتين:

(27) أ- ظن خالد عمرا منطلقا

ب- حسب زيد خالدا يعشق هندا

فكلتا الجملتين مركبتان من حملين: حمل مدمِج، وهو في الجملة (27-أ) "ظن خالد"، وفي الجملة (27-ب) "حسب خالد"، وحمل مدمَج، وهو في الجملة (27-أ) "عمرا منطلقا"، وفي الجملة (27-ب) "خالدا يعشق هندا". والحدان "عمرا" وخالدا" يحملان في الحمل المدمَج الوظيفة الدلالية المنفذ، ولكن بالنظر إلى الجملة ككلّ، أُسندت إليهما الوظيفة التركيبية المفعول على أساس أنّهما من حدود محمول الحمل المدمِج؛ أي المحمول "ظن" في الجملة (27-أ)، والمحمول "حسب" في الجملة (27-ب).

وفي الجمل التعليلية، وهي الجمل التي يُصاغ محمولها على أحد الوزنين "أَفْعَلَ" و"فَعَّلَ"، تُسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحد الحامل في الجملة مصدر الاشتقاق الوظيفة الدلالية المنفذ، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (28-أ) والجملة (28-ب):

(28) أ- جلست هند على الكرسي

ب- أجلسَت زينب هندا على الكرسي

ففي الجملة (28-أ) أو الجملة الأصل، كما يُسميها المتوكل، يحمل الحد "هند" الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، في الجملة (28-ب)، وهي جملة مشتقة من الجملة (28-أ)، يحمل هذا الحد الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول[1].

وحاصل ما نخلص إليه هنا أنّ الوظيفة التركيبية الفاعل تُسند إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ أو ما يُحاقلها (القوة، والمتموضع، والحائل). وإذا لم تشتمل الجملة على الحد الحامل لهذه الوظائف تُسند هذه الوظيفة؛ أي الوظيفة التركيبية الفاعل، إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل ثم الحد الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل وليس العكس، كما في سلمية إسناد الوظائف الدلالية التي اقترحها سيمون ديك. وإذا لم تشتمل الجملة على الحدود الحاملة لهاتين الوظيفتين تُسند هذه الوظيفة إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: الحدث، والمكان، والزمان، وهذه الحدود لا تقوم بينها تراتبية معينة. أما الوظيفة التركيبية المفعول فتُسند إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل أو الحد الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل. وإذا لم تشتمل الجملة على الحدود الحاملة لهاتين الوظيفتين تُسند هذه الوظيفة إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: الحدث، والمكان، والزمان[2]. والسلمية الآتية تُوضح ذلك:

---

[1]- للاطلاع على مقاربة المتوكل للجمل التصعيدية والجمل التعليلية في اللغة العربية ينظر:

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص115-197.

- قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص39-56.

[2]- للمزيد من التفصيل حول قواعد إسناد الوظائف التركيبية ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص19-25. وص60-69.

(2)

| | منف قو متض حا | > مستق | > متق | حد مكا زم | أد | مستف | حل | عل | مصا[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فا | + | + | + | + | + | − | − | − | − |
| مف | − | + | + | + | − | − | − | − | − |

### 3.1.1.2.2– الوظائف التداولية:

وهي وظائف تُحدد العلاقات التداولية القائمة بين مكونات الجملة، يقول المتوكل: "تُحدد الوظائف التداولية المبتدأ (Theme) والذيل (Tail) والمنادى (Vocative) والبؤرة (Focus) والمحور (Topic) العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام (Setting)"[2].

وكانت هذه الوظائف في البدء أربع وظائف: البؤرة، والمحور، والمبتدأ، والذيل. ولما اقترح المتوكل إضافة الوظيفة المنادى صارت خمس وظائف: البؤرة، والمحور، والمبتدأ، والذيل، والمنادى[3]. تُصنف بالنظر إلى الحدود التي تُسند إليها إلى صنفين: وظائف داخلية، وهي التي تُسند إلى الحدود الداخلية، ووظائف خارجية، وهي التي تُسند إلى الحدود الخارجية. وتشمل الوظائف الداخلية وظيفتين اثنتين، هما: وظيفة البؤرة ووظيفة المحور.

– وظيفة البؤرة: تُعرّف البؤرة بأنّها الوظيفة التي "تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[4]. ويُميز الوظيفيون بين نوعين من البؤرة:

– بؤرة الجديد: تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطَب، كما يتبيّن من الجملتين:

(29) أ– من تغيب اليوم؟

---

[1]– ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص23-24.

[2]– من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص59.

[3]– الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص160.

[4]– الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص28.

ب- تغيب اليوم خالد (بنبر خالد)

حيث أُسندت في الجملة (29-أ) بؤرة الجديد إلى الحد "من"، وتُسند في الجملة (29-ب) إلى الحد "خالد"، شرط أن تكون هذه الجملة جوابا للجملة (29-أ).

- بؤرة المقابلة: تُسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يشك المخاطَب في ورودها، كما يتبيّن من الجملتين:

(30) أ- أخالدا قابلت أم زيدا؟

ب- زيدا قابلت

حيث أُسندت في الجملة (30-أ) بؤرة المقابلة إلى الحدين المتعاطفين "خالدا" و"زيدا"، وتُسند في الجملة (30-ب) إلى الحد "زيدا"، شرط أن تكون هذه الجملة جوابا للجملة (30-أ).

وتُسند أيضا بؤرة المقابلة إلى الحد الحامل للمعلومة التي ينكر المخاطَب ورودها، كما في الجملة:

(31) - زيدا تزوجت زينب

حيث تُسند بؤرة المقابلة إلى الحد "زيدا"، شرط أن تكون هذه الجملة ردا تصحيحيا على الجملة:

(32) - لم تتزوج زينب زيدا بل خالدا

ومن أهم أحكام الوظيفة التداولية البؤرة ما يلي:

- تُسند البؤرة بنوعيها، بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، إلى أحد الحدود، كما في الجمل السابقة، أو إلى حمل الجملة برمته، كالجملة:

(33) - هند مقبلة

التي أُسندت إليها بؤرة الجديد باعتبارها جوابا للجملة:

(34) - ما الخبر؟

- لا تُسند بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد داخل الحمل نفسه. وبتعبير آخر، يُمتنع أن يتوارد في الحمل الواحد بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد، كما يدل على ذلك لحن الجملة:

(35) - * أمراكش خالد زائر غدا (بنبر مراكش وغدا)

– لا تُسند بؤرة المقابلة إلى أكثر من حد واحد داخل الحمل نفسه، في حين يسوغ أن تُسند بؤرة الجديد إلى أكثر من حد واحد في الحمل نفسه، كما في الجملة:

(36) – أخبر زيد خالدا بنجاحه

حيث تُسند بؤرة الجديد إلى الحدود "زيد" و"خالدا" و"بنجاحه"، شرط أن تكون هذه الجملة جوابا للجملة:

(37) – من أخبر من بماذا؟[1]

– وظيفة المحور: يُعرّف المحور بأنّه الوظيفة التي تُسند إلى المكون الدال على ما يُشكّل المحدَّث عنه داخل الحمل[2]، كالحد "زيد" في الجملتين:

(38) أ– متى رجع زيد؟

ب– رجع زيد البارحة

ومن أهم أحكام هذه الوظيفة أنّها يُمكن أن تُسند إلى أكثر من مكون واحد داخل الحمل نفسه، كما في الجملة:

(39) – أعطى زيد الكتاب خالدا[3]

إذ يُمكن إسناد هذه الوظيفة إلى الحدين "زيد" و"الكتاب" معا.

هذا، واقتُرحت، ضمن مساعي الوظيفيين تنميط الوظائف التداولية الداخلية تنميطا يُتيح وصفها وصفا كافيا، عدة اقتراحات، أهمها:

– اقتراحُ سيمون ديك التمييز بين ستة أنواع من البؤرة: بؤرة التتميم، وبؤرة الانتقاء، وبؤرة الإضافة، وبؤرة الحصر، وبؤرة التعويض، وبؤرة الموازنة.

– اقتراحُ المتوكل تفريع بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر: بؤرة الانتقاء، وبؤرة الحصر، وبؤرة التثبيت، وبؤرة القلب. ثم اقترح تفريعها إلى عدة بؤر، ذكر منها: بؤرة التخيير، وبؤرة الانتقاء، وبؤرة التعويض، وبؤرة الحصر، وبؤرة المصادقة. واقترح تفريع بؤرة الجديد إلى بؤرتين: بؤرة الطلب، وبؤرة التتميم.

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول وظيفة البؤرة ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص27-65.

[2]– ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص67.

[3]– للمزيد من التفصيل حول وظيفة المحور ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص67-109.

- اقتراحُ سيمون ديك تفريع المحور إلى عدة محاور، أهمها: المحور الجديد، والمحور المعطى، والمحور العائد، والمحور الفرعي[1].

وتشمل الوظائف التداولية الخارجية ثلاث وظائف: وظيفة المبتدأ، ووظيفة الذيل، ووظيفة المنادى.

- وظيفة المبتدأ: يُعرّف المبتدأ بأنّه المكون الذي "يُحدد مجال الخطاب (universe of discourse) الذي يُعتبر الحمل (predication) بالنسبة إليه واردا (relevant)"[2].

وتُسند هذه الوظيفة في اللغة العربية إلى الحد المفرد والحد الحمل، كما يتبيّن من الجمل:

(40) أ- زيد، قام أبوه

ب- الجنود، رجعوا من الحرب منتصرين

ج- أما إنّك نجحت في الامتحان، فذلك ما كنت أتوقع

ففي الجملتين (40أ-ب) أُسندت وظيفة المبتدأ إلى الحدين "زيد" و"الجنود" على التوالي، وفي الجملة (40-ج) أُسندت إلى الحد الحمل "أما إنّك نجحت في الامتحان".

وحسب المتوكل، تظهر خارجية الحد المبتدأ بالنظر إلى أنّه:

- لا يخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على حدوده. ففي الجملة:

(41) - الكتاب، شرب مؤلفه شايا

يظهر أنّ المحمول "شرب" ينتقي موضوعاته الحدين "مؤلفه" و"شايا" بمقتضى قيد "حي" و"سائل" على التوالي، ولكنه لا ينتقي الحد "الكتاب" الذي أُسندت إليه الوظيفة التداولية المبتدأ.

- لا يخضع لمطابقة المحمول. ففي الجملة:

(42) - الفتاة، أخواها مسافران

لم يُطابق المبتدأ "الفتاة" المحمول "مسافران"، ورغم ذلك الجملة سليمة.

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الاقتراحات ينظر:

- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص145-171.

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص51-52. وص133.

[2]- الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص115.

– لا يدخل ضمن المجال الذي تنصب فيه القوة الإنجازية المواكبة للجملة (الاستفهام، والإخبار، والأمر، والوعد،...). ويدل على ذلك أمران:

– الأول: تقدم المبتدأ على مؤشر القوة الإنجازية، كما في الجملة:

(43) – أخوك، أعدك أنّه سيزورك غدا

حيث تقدم المبتدأ "أخوك" على الفعل "أعدك" الذي يدل على أنّ القوة الإنجازية التي تُواكب الحمل هي الوعد.

– الثاني: انفراد المبتدأ بقوة إنجازية تختلف عن القوة الإنجازية التي تُواكب الحمل، كما في الجملة:

(44) – زيد؟ لقد عاد أبوه من السفر اليوم

حيث تُواكب المبتدأ "زيد" القوة الإنجازية الاستفهام، في حين تُواكب الحمل "لقد عاد أبوه من السفر اليوم" القوة الإنجازية الإخبار[1].

وخارجية المبتدأ لا تعني أنّ هذا الحد مستقل تمام الاستقلال عن الحمل؛ وذلك لأنّه؛ أي المبتدأ، يبقى مرتبطا بالحمل بواسطة رابطين اثنين: رابط تداولي ورابط بنيوي؛ فأما الرابط التداولي فيتمثّل في كون المبتدأ هو الذي يُحدد مجال الخطاب الذي يُعتبر الحمل واردا بالنسبة إليه. وأما الرابط البنيوي فيتمثّل في وجود ضمير داخل الحمل يحكمه إحاليا المبتدأ[2].

– وظيفة الذيل: يُعرّف الذيل بأنّه المكون الذي يحمل معلومة تُوضح معلومة داخل الحمل، أو تُعدلها، أو تُصححها[3]. ومن أمثلته الحدود "زيد" و"نصفه" و"خالدا" في الجمل:

(45) أ– أخوه مسافر، زيد

ب– قرأت الكتاب، نصفه

ج– قابلت اليوم بكرا، بل خالدا

[1]– للمزيد من التفصيل حول وظيفة المبتدأ ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص113–143.

[2]– ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص106.

[3]– ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص147.

حيث تُسند في الجملة (45-أ) إلى الحد "زيد" وظيفة ذيل التوضيح، وتُسند في الجملة (45-ب) إلى الحد "نصفه" وظيفة ذيل التعديل، وتُسند في الجملة (45-ج) إلى الحد "بل خالدا" وظيفة ذيل التصحيح.

وعلى الرغم من أنّ الذيل حد خارجي إلا أنّه يظل، شأنه شأن المبتدأ، مرتبطا بالحمل برابط تداولي ورابط بنيوي. الأول يتمثّل في الدور الذي يُؤديه الذيل، وهو توضيح معلومة واردة في الحمل أو تعديلها أو تصحيحها، والثاني يتمثّل، كما سنرى في المبحث الثالث من الفصل الثاني، في كون ذيل التعديل وذيل التصحيح يرثان الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المعدل أو المصحح[1].

- وظيفة المنادى: يُعرّف المنادى بأنّه المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين[2]. وتُسند هذه الوظيفة في اللغة العربية إلى ثلاثة مكونات: المنادى، والمندوب، والمستغاث به. ومن أمثلتها الحدود "بكر" و"خالدا" و"عمرو" في الجمل:

(46) أ- يا بكر، اقترب

ب- واخالدا، ابتعد

ج- يا لعمرو، لما أصابنا

ففي الجملة (46-أ) أُسندت وظيفة المنادى إلى الحد "بكر"، وفي الجملة (46-ب) أُسندت إلى الحد المندوب "خالدا"، وفي الجملة (46-ج) أُسندت إلى الحد المستغاث به "عمرو".

ومن مميزات هذه الوظيفة أنّها تُسند في مرحلة بناء البنية الوظيفية ولكن الأدوات التي تُحقّقها تُدمج بواسطة قواعد التعبير في مرحلة بناء البنية المكونية، ويكون ذلك بالنظر إلى خصائص المكون الحامل لهذه الوظيفة. ولأنّ هذه الخصائص كثيرة كانت قواعد إدماج هذه الأدوات كثيرة، منها على سبيل التمثيل:

- إذا كان المكون المنادى عَلما فإنّه يُسبق بأداة النداء الصفر "Ø"، أو "يا"، أو "أي"، كما يتبيّن من الجمل:

(47) أ- زيد، ناولني الملح

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول وظيفة الذيل ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص144-159.

[2]- الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص161.

ب- يا بكر، اقترب

ج- أزيد، زر أخاك

- إذا كان المكون المنادى مُخصّصا بالألف واللام فإنّه يُسبق بأداة النداء "أيها"، كما يتبيّن من الجملة:

(48) - أيها الرجل، اقترب

- إذا كان المكون المنادى رأسا لمركب إضافي فإنّه يُسبق بأداة النداء الصفر "Ø"، أو "يا"، أو "أ"، كما يتبيّن من الجمل:

(49) أ- صديق زيد، أقبل

ب- يا صديق زيد، أقبل

ج- أصديق زيد، أقبل

- إذا كان المكون المنادى غير مُخصّص بالألف واللام فإنّه يُسبق بأداة النداء "يا"، كما يتبيّن من الجملة:

(50) - يا رجلا، تكلم

- إذا كان المكون المنادى مركبا إشاريا فإنّه يُسبق بأداة النداء "يا"، أو "أ"، كما يتبيّن من الجملتين:

(51) أ- يا هذا الرجل، تقدم

ب- أهذا الرجل، تقدم

- إذا كان المكون المنادى جملة موصولة فإنّه يُسبق بأداة النداء "يا"، أو "أ"، إذا كان الموصول "من"، ويُسبق بأداة النداء "أيها" إذا كان الموصول "الذي". والجمل الآتية تُوضح ذلك:

(52) أ- يا من ينتظر زيدا، إنّه قد وصل

ب- أمن ينتظر زيدا، إنّه قد وصل

ج- أيها الذي ينتظر زيدا، إنّه قد وصل[1]

[1]- للمزيد من التفصيل حول وظيفة المنادى ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص160-180.

كانت هذه بعض الأمثلة عن إسناد الوظائف إلى الحدود البسيطة. وقبل أن ننتقل إلى إسناد هذه الوظائف إلى المركبات (المركب العطفي والمركب الإضافي) والحدود الحمول، لا بد من الإشارة إلى بعض المسائل التي تخص قواعد إسناد هذه الوظائف، ومنها:

- تُسند في نحو اللغة العربية الوظيفي الوظائف بأنماطها الثلاثة إلى حدود تتحقق في شكل وحدات معجمية تامة، نحو: "زيد"، و"الكتاب"، وحدود تتحقق في شكل ضمائر، أو ما يُعرف باسم "اللاصقة الضمير"، نحو: "التاء" (=ت)، و"الواو" (=وا)، و"النون" (=ن)[1]، وحدود لا تتحقق لا صوتيا ولا خطيا (=Ø)، وهو ما اصطلحنا عليه بـ"العلامة العدمية". والجمل الآتية تُوضح هذه الظاهرة:

(53) أ- ذهبت هند إلى المدرسة

ب- ذهبت إلى المدرسة

ج- ذهب إلى المدرسة

ففي الجملة (53-أ) أُسندت الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور إلى الحد "هند"، وفي الجملة (53-ب) أُسندت هذه الوظائف إلى الحد المتحقق في اللاصقة الضمير "ت" المتصلة بالفعل "ذهب"، وفي الجملة (53-ج) أُسندت إلى الحد المتحقق في العلامة العدمية "Ø". ولا يُمكن أن نقول هنا كما قال النحاة القدامى: أُسندت الوظائف إلى الضمير المستتر؛ لأنّ نحو اللغة العربية الوظيفي لا يعتمد على قواعد التحويل، والاستتار والإضمار شكل من أشكال الحذف.

- بخلاف الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، يُمكن للوظائف التداولية أن تُسند إلى المحمولات غير الفعلية. ففي الجمل:

(54) أ- في الدار هند

ب- هند في الدار

ج- في الدار هند

---

[1]- ينظر فيما يخص اللاصقة الضمير:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص53-56. وص66-68.

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص80.

تُسند، على التوالي الوظائف التداولية: المحور، وبؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة، إلى المحمول "في الدار"، شرط أن تكون هذه الجمل أجوبة للجمل:

(55) أ- من في الدار؟

ب- أين هند؟

ج- أفي الكلية هند أم في الدار؟[1]

- كلّ الوظائف، سواء أكانت دلالية أم تركيبية أم تداولية، يَحكمها قيد أحادية الإسناد، ومفاده أنّ الوظائف تُسند إلى الحدود في مرحلة بناء البنية الوظيفية على أساس أنّ لا موضوع يأخذ أكثر من وظيفة واحدة من كلّ نمط من الوظائف الثلاث في الحمل نفسه، ولا وظيفة تُسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه[2]. وتُستثنى من هذا القيد الوظيفتان التداوليتان بؤرة الجديد والمحور؛ إذ يُمكن، كما أشرنا إليه فيما سبق، إسنادهما إلى أكثر من حد واحد داخل الحمل نفسه، كما في الجملتين (36) و(39) المعادتين هنا:

(36) - أخبر زيد خالدا بنجاحه

(39) - أعطى زيد الكتاب خالدا

### 2.1.2.2- إسناد الوظائف في المركب العطفي[3]:

ذهب المتوكل إلى أنّ المعطوف يأخذ بمقتضى مبدأ التناظر الذي يحكم العطف الوظيفة نفسها المسندة إلى المعطوف عليه، وأنّ الحدود المتعاطفة تُشكّل مهما بلغ عددها حدا واحدا. ففي الجملة:

(56) - زارني بكر وإبراهيم

---

[1]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص105.

[2]- ينظر فيما يخص قيد أحادية الإسناد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص40-41.

[3]- نشير هنا إلى أنّنا توسعنا في استعمال مصطلح "المركب"؛ وذلك لأنّ الحدود، أيًّا كانت طبيعتها التركيبية، يُطلق عليها في البنيتين الحملية والوظيفية اسم الحدود، ولا تنتقل إلى مركبات إلا في البنية المكونية. وكذلك الأمر بالنسبة لـ"رأس المركب"؛ إذ يتحدد أو يُنتقى في مرحلة بناء البنية المكونية، وقبل هذه المرحلة هو مقيد من مقيدات الحد.

يُشكِّل كلّ من المكون "بكر" والمكون "إبراهيم" حدا واحدا، يأخذ الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور[1].

### 3.1.2.2- إسناد الوظائف في المركب الإضافي:

يُقسم المتوكل المركب الإضافي إلى نوعين: مركب إضافي وارد في حد نموذجي ومركب إضافي وارد في حد غير نموذجي. الأول يُمثِّله المركب الإضافي الذي يكون مقيده الأول، أو ما يُعرف بـ"رأس المركب"، اسما غير مشتق، كالاسمين "معطف" و"ابن" في الجملتين:

(57) أ- لبست معطف خالد

ب- صفع عمرو ابن خالد

والثاني يُمثِّله المركب الإضافي الذي يكون مقيده الأول مفردة مشتقة، كالصفة، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر. ومن أمثلته المصدران "ضرب" و"إعطاء" في الجملتين:

(58) أ- ساءني ضرب خالد

ب- سرني إعطاء خالد هندا مالا

وذهب إلى أنّ رأس المركب الإضافي يأخذ من الوظائف ما يأخذه غيره من الحدود. فـ"عمرو" في الجملة (57-ب) يأخذ الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور. أما الفضلة فتأخذ الوظائف تبعا لنوع المركب الإضافي الذي تنتمي إليه؛ بحيث إذا كانت فضلة للمركب الإضافي الوارد في حد نموذجي فإنّها تأخذ الوظيفة الدلالية المالك، كما في الجملة (57-ب) حيث أخذ رأس المركب "ابن" الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول، وأخذت فضلته "خالد" الوظيفة الدلالية المالك. أما إذا كانت فضلة للمركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي فتأخذ الوظائف التي تأخذها كما لو كان المحمول رأس المركب محمولا فعليا. وبتعبير آخر، تحتفظ فضلة المركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي، ويُسمى أيضا "المحمول المسمى"، بالوظائف التي تأخذها مع المحمول الفعلي الأصل مهما

---

[1]- ينظر فيما يخص هذه المسألة:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص73.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص202-203.

بلغ نزوع المحمول المسمى إلى تكييف خصائصه وخصائص الاسم. ففي الجملة (58-ب) المعادة هنا:

(58) ب- سرني إعطاء خالد هندا مالا

يأخذ المركب الإضافي "إعطاء خالد هندا مالا" الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، وتأخذ الفضلة الأولى "خالد" الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، وتأخذ الفضلة الثانية "هندا" الوظيفة الدلالية المستقبل والوظيفة التركيبية المفعول، وتأخذ الفضلة الثالثة "مالا" الوظيفة الدلالية المتقبل. وهكذا تأخذ هذه الفضلات الوظائف نفسها التي تأخذها في حالة كون المحمول "إعطاء" محمولا فعليا؛ أي كما في الجملة:

(59) - أعطى خالد هندا مالا

والاستثناء، فيما يتعلق بإسناد الوظائف إلى المركب الإضافي، يخص الوظائف التداولية. فهذه الوظائف تُسند إلى المركب برمته، كما في الجملتين (57-ب) (58-ب)، حيث أُسندت إلى المركب الإضافي الوظيفة التداولية بؤرة الجديد. وتُسند كذلك إلى عناصر المركب؛ أي داخل المركب الإضافي ذاته، إلا وظيفة البؤرة فلا تُسند في الوقت نفسه إلى المركب الإضافي وإلى أحد عناصره[1].

### 4.1.2.2- إسناد الوظائف في الحدود الحمول:

تتصرف الحدود الحمول من حيث إسناد الوظائف تصرف الحدود البسيطة فتأخذ وظيفة دلالية، وأحيانا وظيفة تركيبية ووظيفة تداولية. ويتم إسناد هذه الوظائف وفق مبدأ السّلكية الذي يقتضي أن تُسند الوظائف في المرحلة الأولى إلى حدود الحمل المدمَج (الحمل الحد)، ثم تُسند في المرحلة الثانية إلى حدود الحمل المدمِج. ويُمكن توضيح هذا المبدأ بالجملة:

(60) - تمنى خالد أن تأتي هند

فهذه الجملة تتكون من حملين: الأول هو الحمل المدمِج "تمنى خالد" الذي يتضمن محمولا فعليا، هو "تمنى"، وحدا واحدا، هو "خالد"، والثاني هو الحمل المدمَج "تأتي هند" الذي

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول إسناد الوظائف في المركب الإضافي ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص 42-45. وص48-51.

يتضمن محمولا فعليا، هو "تأتي"، وحدا واحدا، هو "هند". والحمل المدمَج برمته هو في هذه الجملة حد من حدود محمول الحمل المدمِج؛ أي المحمول "تمنى". ووفقا لمبدأ السلكية، تُسند في المرحلة الأولى الوظيفة الدلالية المنفذ إلى موضوع المحمول المدمَج "هند"، ثم تُسند في المرحلة الثانية هذه الوظيفة إلى موضوع محمول الحمل المدمِج "خالد"، ثم تُسند الوظيفة الدلالية المتقبل إلى الحمل المدمَج برمته باعتباره حدا موضوعا من حدود المحمول "تمنى"، وهكذا مع الوظائف التركيبية؛ أي تُسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى موضوع المحمول المدمَج "هند"، ثم تُسند هذه الوظيفة إلى موضوع محمول الحمل المدمِج "خالد"، ثم تُسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحمل المدمَج برمته.

وبعد إسناد الوظائف التركيبية تُسند الوظيفة التداولية بؤرة الجديد إلى الحمل المدمَج، ثم تُسند الوظيفة التداولية المحور إلى موضوع محمول الحمل المدمِج "خالد"[1].

وبإسناد الوظائف إلى الحدود لا يبقى لاكتمال البنية الوظيفية إلا تخصيص الحمل. وتضطلع بهذه المهمة قواعد تحديد مخصّص الحمل.

### 2.2.2- قواعد تحديد مخصّص الحمل:

بعد اقتراح المتوكل عدّ النفي مخصّصا للمكون الذي ينصب عليه صار الحمل يتضمن مخصّصين اثنين: مخصّص النفي ومخصّص القوة الإنجازية. والمقصود بمخصّص النفي المخصّص الذي يُؤشّر للنفي حين ينصب على الحمل برمته، كما في الجمل:

(61) أ- ما صفع خالد هندا

ب- لم يحضر الضيوف

ج- لا يخيب المحسن

والدليل على أنّ النفي انصب في هذه الجمل على الحمل برمته وليس على أحد مكوناته أنّ تأويلها على أساس أنّ النفي انصب على المحمول أو على حد من حدوده لا يستقيم، كما يتبيّن من الجملتين:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد إسناد الوظائف في الحدود الحمول ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص100-112.

(62) أ- *ما صفع خالد هندا بل لكمها

ب- *ما صفع خالد هندا بل زينب

إذ يرجع لحنهما إلى أنّ النفي انصب على الحمل برمته ولكن الاستدراك عليه كان في الجملة (62-أ) بالمحمول، وكان في الجملة (62-ب) بالحد، وهذا يعني وجود تناقض بين حيز النفي وحيز الاستدراك.

ويُوشّر للنفي بمخصّص الحمل (نف)، كما يتبيّن من بنية الجملة (61-أ):

(1) [نف[تد[تا [مض صفع ف (ع1ذ س$^{1}$: زيد (س$^{1}$)) منف فا مح

(ع1 ث س$^{2}$: هند (س$^{2}$) متق مف بؤ مقا]]]][1]

والمقصود بمخصّص القوة الإنجازية المخصّص الذي يُؤشّر للحمولة الإنجازية التي تُواكب الحمل، كالإخبار، والاستفهام، والأمر، والوعد. والقوة الإنجازية في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي قوتان: قوة إنجازية حرفية وقوة إنجازية مستلزمة؛ فأما القوة الإنجازية الحرفية فهي القوة المعبّر عنها في الجملة بالتنغيم، أو بالأداة، كأدوات الاستفهام، أو بصيغة الفعل، كصيغة الأمر، أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية، نحو: "سأل"، و"قال"، و"وعد". وأما القوة الإنجازية المستلزمة فهي القوة التي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة. ففي الجملة:

(63) - أوخسر الفريق؟

تواردت قوتان إنجازيتان: الأولى هي القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام المدلول عليها بأداة الاستفهام الهمزة "أ"، والثانية هي القوة الإنجازية المستلزمة مقاميا، وهي الإنكار.

وأهم الفروق بين هاتين القوتين:

- أنّ القوة الإنجازية الحرفية تُلازم الجملة دائما، في حين أنّ القوة الإنجازية المستلزمة ترتبط بالمقام. وبعبارة أوضح، لا تتحقق هذه القوة إلا في طبقات مقامية معينة. وبالعودة إلى الجملة (63) يتضح هذا الفرق؛ إذ تُواكب هذه الجملة القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام في مختلف السياقات التي ترد فيها، في حين لا تُواكبها القوة الإنجازية المستلزمة الإنكار إلا بمقتضى شروط مقامية معينة.

[1]- للمزيد من التفصيل حول نفي الحمل ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص104-105.

- أنّ القوة الإنجازية المستلزمة تأخذ، مقارنة بالقوة الإنجازية الحرفية، وضعا ثانويا. ويظهر هذا الفرق في أمرين:

- أحدهما: أنّ القوة الإنجازية الحرفية سمة تداولية لازمة، أما القوة الإنجازية المستلزمة فيُمكن أن تُلغى، بدليل أنّ الجملة (63) يُمكن أن تُؤول على أساس أنّها تدل على الاستفهام المحض.

- والآخر: أنّ القوة الإنجازية الحرفية يُتوصل إليها بقرائن مقالية، أما القوة الإنجازية المستلزمة فيُتوصل إليها في الغالب بعمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث التعقيد من جملة إلى أخرى.

هذا، ويُؤشّر للقوة الإنجازية في البنية الوظيفية بمخصّص الحمل؛ بحيث يُؤشّر للقوة الإنجازية الواحدة بمخصّص حمل بسيط، ويُؤشّر للقوة الإنجازية المزدوجة (حرفية ومستلزمة) بمخصّص حمل مركب، والبنية الوظيفية للجملة (63) تُوضح ذلك:

(2) [سه [ نك[ تد[ تا[ مض خسر ف (ع1 ذ س1: فريق (س1)) منف فا مح]] بؤ مقا]]]

حيث (سه): استفهام، و(نك): إنكار[1].

ورغم الأهمية التي تكتسيها ظاهرة القوة الإنجازية إلا أنّنا لم نخصها في هذه الدراسة بمبحث قائم بذاته؛ ولهذا سنقف، متى وسعنا ذلك، على أهم ما اقتُرح في وصفها والتمثيل لها، ومنها الملاحظات الآتية:

- الأولى: يُستغنى عن التأشير للقوة الإنجازية بواسطة مخصّص الحمل إذا كان الذي يدل على هذه القوة فعل من الأفعال الإنجازية، نحو: "أخبر"، و"سأل"، و"وعد"، و"تمنى"، و"نهى"، شريطة أن تكون هذه الأفعال مستعملة استعمالا إنجازيا؛ أي أن يكون مخصّصها الزمني الحاضر وفاعلها ضمير المتكلم، وإذا اختل شرط من هذه الشروط ستفقد هذه الأفعال إنجازيتها، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (64-أ) والجملة (64-ب):

---

[1]- للاطلاع على أهم الاقتراحات التي قُدمت لوصف ظاهرة القوة الإنجازية في مرحلة النموذج النواة (ديك1978) ينظر:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص93-124.
- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص156-158.

(64) أ- أسألك من في هذا البيت

ب- سألتك من في هذا البيت

ففي الجملة (64-أ) استُعمل الفعل "سأل" استعمالا إنجازيا؛ إذ مخصّصه الزمني الحاضر وفاعله ضمير المتكلم (Ø). أما في الجملة (64-ب) فقد استُعمل استعمالا وصفيا؛ وذلك لخرقه شرط الزمن الحاضر. وعليه يُؤشّر للقوة الإنجازية الإخبار التي تُواكب هذه الجملة بمخصّص الحمل (خب)[1].

- الثانية: ذهب المتوكل إلى أنّ القوة الإنجازية يُمكن أن تتحجر فتكتسب الجملة خلال هذا المسار قوة إنجازية أخرى هي بمثابة قوة إنجازية حرفية، ومثّل لهذه الظاهرة بالجملتين:

(65) أ- ألم أنذرك؟

ب- ألم أعطك المال؟

ففي نظره، تُواكب هاتين الجملتين القوة الإنجازية الإخبار وليس الاستفهام؛ وذلك لأنّ القوة التي يُفترض أن تُعبر عنها أداة الاستفهام (الهمزة) تحجرت، ونتج عنها أن صار استعمال هاتين الجملتين لغرض الإخبار فقط[2].

- الثالثة: من إغناءات البنية التحتية للجملة في النموذج المعيار (ديك1989) التأشير للقوة الإنجازية وللنمط الجملي بمخصّص واحد. والمقصود عند الوظيفيين بالنمط الجملي النمط الذي تنتمي إليه الجملة بالنظر إلى صورتها السطحية. وهو، حسب سيمون ديك: خبر، واستفهام، وأمر، وتعجب. وحسب المتوكل: خبر، واستفهام، وأمر. وتتحقق هذه الأنماط في الجمل ذات المحمول الفعلي في صيغة الفعل ذاته؛ بحيث إذا كانت صيغته الماضي "فعل" أو المضارع "يفعل" يكون نمط الجملة خبرا أو استفهاما، وإذا كانت صيغته الأمر "اِفعل" يكون نمط الجملة أمرا[3].

---

[1]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص36-37.

[2]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن ظاهرة تحجر القوة الإنجازية ينظر:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص163.

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص23-25. وص54-56.

[3]- للمزيد من التفصيل حول الفرق بين النمط الجملي والقوة الإنجازية ينظر:

- الرابعة: اقتُرح في النماذج المتأخرة لنظرية النحو الوظيفي تقسيم القوة الإنجازية إلى قوة إنجازية أصلية، وهي المدلول عليها بصيغة الجملة، وقوة إنجازية فرعية، وهي القوة المشتقة من القوة الإنجازية الأصلية عبر إولية النقل الإنجازي. وقد حصر سيمون ديك القوى الإنجازية الأصول في أربع قوى، وهي: الإخبار، والاستفهام، والأمر، والتعجب. وحصرها المتوكل في اثنتي عشرة قوة، وهي: الإخبار، والاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والدعاء، والتحضيض، والتحذير، والاستغراب، والإغراء، والإنكار، والترجي[1].

وبعد الإشارة إلى هذه المسائل نعود إلى حيث كنا، وهو التأشير للقوة الإنجازية بمخصّص الحمل، وبذلك تُصبح البنية الوظيفية تامة التحديد، كما تُوضحه بنية الجملة:

(66) - شرب خالد الشاي في المقهى

(3)   [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س$^{1}$: خالد (س$^{1}$)) منف فا مح
(ع 1 ذ س$^{2}$: شاي (س$^{2}$)) متق مف
(ع 1 ث ص$^{1}$: في المقهى (ص$^{1}$)) مكا بؤ جد]]]]

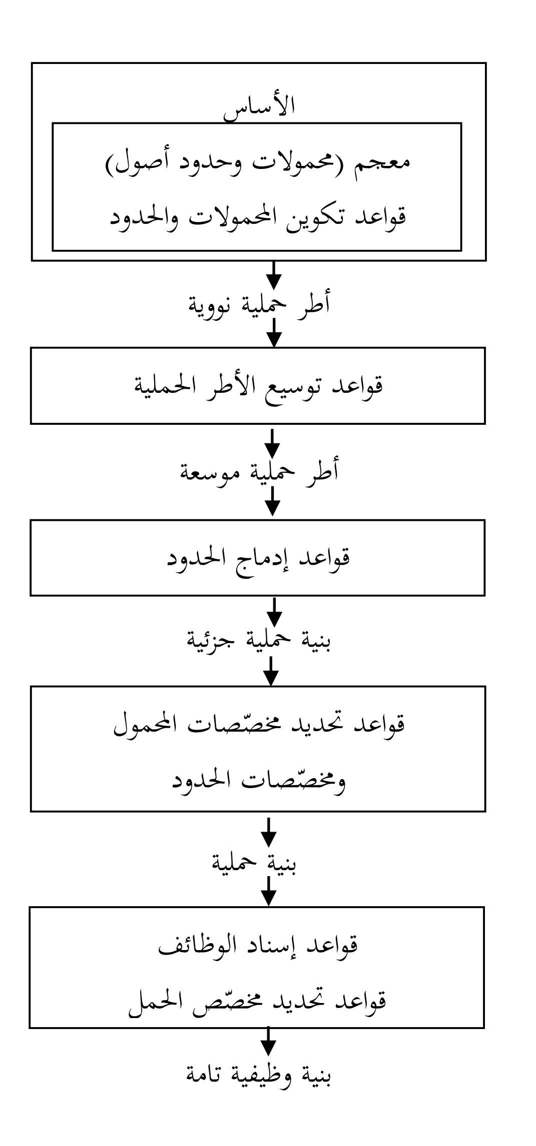
حيث (خب): إخبار، و(منف): منفذ، و(متق): متقبل، و(مكا): مكان، و(فا): فاعل، و(مف): مفعول، و(مح): محور، و(بؤ جد): بؤرة الجديد، و(خب): إخبار.

ويُمكن تلخيص مراحل بناء الجملة من الإطار الحملي إلى البنية الوظيفية في الشكل الآتي:

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص25-27. وص56-57.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص92.

1- للتوسع أكثر فيما يخص هذا التعديل ينظر:
- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص37-40.
- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص47-70.

(1)




## 3.2- البنية المكونية:

وهي بنية صرفية تركيبية وصوتية (تطريزية)، تضطلع ببنائها قواعد التعبير التي تشمل القواعد الآتية: قواعد صياغة الحدود، وقواعد صياغة المحمول، وقواعد إدماج مخصّصات الحمل والمعلقات، وقواعد الموقعة، وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

### 1.3.2- قواعد صياغة الحدود:

تضطلع هذه القواعد بنقل الحدود، باعتبارها بنيات منطقية –دلالية، إلى مركبات؛ أي بنيات صرفية تركيبية. وتتم هذه العملية عبر المراحل الآتية:

- انتقاء رأس المركب.
- تحقيق مخصّصات الحد في شكل محددات.
- تحقيق العاطف حين يتعلق الأمر بالحدود المعطوفة.
- ترتيب عناصر المركب الحدي (الرأس والفضلات).
- إسناد الحالات الإعرابية إلى المركب الحدي وعناصره[1].

### 1.1.3.2- انتقاء رأس المركب:

مرّ بنا أنّ الحد عبارة عن بنية تتضمن مخصّصا، أو مجموعة من المخصّصات، ومقيدا، أو سلسلة من المقيدات. وهذه الأخيرة هي المعنية بعملية انتقاء رأس المركب، ويكون ذلك وفق القاعدة: يُنقى رأسا للمركب المقيد الوحيد في الحد المتضمن لمقيد واحد، والمقيد الأول في الحد المتضمن لأكثر من مقيد واحد. ففي الجملتين:

(1) أ- نجح الطالب

ب- نجح الطالب المواظب المجتهد

يُنتقى في الجملة (1-أ) المكون "الطالب" رأسا للمركب على أساس أنّه المقيد الوحيد، ويُنتقى في الجملة (1-ب) المكون "الطالب" رأسا للمركب على أساس أنّه المقيد الأول، وتأخذ المقيدات الأخرى "المجتهد" و"المواظب" وضع فضلات[2].

---

[1]- ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص21. وص52-53.

[2]- للمزيد من التفصيل حول قواعد انتقاء رأس المركب ينظر:

- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص53-54.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص207-208. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المتوكل ذهب إلى أنّ تطبيق قاعدة انتقاء رأس المركب على الأسوار والأعداد والمركبات الحرفية يطرح في اللغة العربية إشكالا يستعصي حله؛ وذلك لأنّ المعددات والأسوار وبعض الحروف (حروف الجر) لها من الخصائص ما لرأس المركب إلا أنّ خلوها من خاصية الإحالة، وهي من أخص خصائص المقيدات، يحول دون

### 2.1.3.2- تحقيق مخصّصات الحد:

تتحقق مخصّصات الحد في مستوى البنية المكونية في شكل محددات. وتتكفل بهذه العملية قواعد إدماج المحددات، تُطبق، بالنظر إلى طبيعة مخصّصات الحد في اللغة العربية، كالآتي:

### 1.2.1.3.2- تحقيق مخصّص التعريف والتنكير:

يخضع تحقق مخصّص التعريف والتنكير ("أل" و"التنوين") في البنية المكونية إلى جملة من القواعد، أهمها:

- ينصب مخصّص التعريف والتنكير على عناصر الحد فيظهر في الحد المعرف في شكل أداة التعريف "أل" وفي الحد المنكر في شكل التنوين، كما يتبيّن من المركبين "المقال المفيد" و"مقالا مفيدا" في الجملتين:

(2) أ- قرأت المقال المفيد

ب- قرأت مقالا مفيدا

- ينصب مخصّص التعريف والتنكير على العنصريين المتضايفين معا إلا أنّ العلامة التي تدل عليه تظهر على العنصر الثاني فقط؛ أي المضاف إليه، كالعنصرين "الناقد" و"ناقدٍ" في الجملتين:

(3) أ- قرأت مقال الناقد

ب- قرأت مقال ناقدٍ

- يُمكن أن يستقل عنصرا الإضافة بالنظر إلى التعريف والتنكير حين تكون الإضافة بواسطة، كما هو شأن المركبين "مقالا لناقد" و"مقالا للناقد" في الجملتين:

(4) أ- قرأت مقالا لناقد

ب- قرأت مقالا للناقد

---

اعتبارها مقيدات. ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص208-209.

- يتماثل الحدان المتعاطفان من حيث التعريف والتنكير، وخرق هذه القاعدة يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملتين:

(5) أ- * قرأت الكتاب ومقالا

ب- * قرأت كتابا والمقال

- المكونات غير المقيدة (البدلية) هي، بخلاف المكونات المتعاطفة، مستقلة بالنظر إلى التعريف والتنكير. ومن أمثلة ذلك أنّ الجمل الموصولة المتضمنة لضمير موصول، والذي يُفترض أنّه من أدوات التعريف، يُمكن أن ترد بعد اسم نكرة على أساس أنّها مكون غير مقيد، كما في الجملة:

(6) - جاءني رجل، الذي كان يرتدي جلبابا، أمس

- تتصرف الحدود الضمائر والحدود أسماء الأعلام تصرف الحدود المعرفة على الرغم من أنّها لا تحمل أية علامة تعريف[1].

### 2.2.1.3.2- تحقيق مخصّص الإشارة:

يتحقق هذا المخصّص بأسماء الإشارة، كـ"هذا"، و"هذه"، و"هؤلاء". ويخضع في ذلك لجملة من الأحكام، أهمها:

- تُجرى قاعدة تحقيق مخصّص الإشارة على خرج قواعد أخرى، كقواعد تحقيق مخصّصي العدد والجنس. مثال ذلك أنّ تحقيقه باسم الإشارة "هذا" يقتضي أن يكون الحد مفردا ومذكرا.

- يُشترط في الحد المتضمن لمخصّص الإشارة أن يكون معرفا. ويُفسر هذا الشرط بكون الإشارة تُسهم في إحالة التعيين بتحديدها لاتجاه المحال عليه أو مكانه، وإحالة التعيين هي نمط من أنماط التعريف.

- ترد أسماء الإشارة متأخرة إذا خصّصت أسماء الأعلام والحدود المعرفة، وترد متقدمة ومتأخرة إذا خصّصت الحدود المعرفة بـ"أل". والجمل (7أ-د) تُمثّل لهذه الحالات:

(7) أ- أكره زيدا هذا

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد تحقيق مخصّص التعريف والتنكير ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص158-165.

ب- قرأت مقال الصحيفة هذا

ج- أكره هذا الرجل

د- أكره الرجل هذا[1]

### 3.2.1.3.2- تحقيق مخصّصي العدد والسور:

تتوفر اللغة العربية على صنفين من الوسائل لتحقيق هذين المخصّصين: وسائل معجمية ووسائل صرفية. الأولى تتكفل بتحقيق المخصّصات التي يُمثَّل لها في البنية الحملية بمفردات قائمة بذاتها. وتشمل هذه المخصّصات:

- جموع التكسير: فهي تتحقق بواسطة قواعد الجمع المنتمية إلى قواعد التكوين في شكل المفردات: رجال، وأساتذة.
- الجموع الناتجة عن قواعد غير منتجة، كالمفردات: القوم، والخيل.
- العدد المحدد، كاثنين، وثلاثة، وأربعة.
- العدد الترتيبي، كثاني، وثالث، ورابع.
- الأسوار: وهي: كلّ وجميع للتسوير الكلي، وبعض للتسوير الجزئي أو البعضي.

والوسائل الصرفية تتكفل بتحقيق المخصّصات التي ترد في شكل لواصق، وهي: نون المثنى، كما في: مسلمان، ونون الجمع، كما في: مسلمون، ولاحقة جمع المؤنث، كما في: مسلمات.

ومن القواعد التي تضبط تحقيق مخصّصي العدد والسور ما يلي:

- يُمتنع تحقيق المخصّص العددي الجمع في حد يكون مقيده الأول مأخوذا من المعجم أو خرجا لقاعدة من قواعد التكوين. وبموجب هذه القاعدة، يُمتنع تحقيق مخصّص جمع التكسير صرفيا. والمقارنة بين الجملة (8-أ) والجملة (8-ب) تُوضح ذلك:

(8) أ- جاء الرجال المدعون

ب- *جاء الرجالون المدعون

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد تحقيق مخصّص الإشارة ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص169-176.

- يجوز أن يتقدم العدد والسور على الحد، ويجوز أن يردا متأخرين عنه، كما هو شأن العدد "خمس" والسور "كلّ" في الجمل:

(9) أ- اشتريت خمسة كتب

ب- اشتريت كتبا خمسة

ج- حضر الضيوف كلّهم

د- حضر كلّ الضيوف[1]

### 4.2.1.3.2- تحقيق مخصّص الجنس:

يتحقق مخصّص الجنس في البنية المكونية بواسطة قاعدة صرفية تضطلع بإضافة اللاحقة "التاء" للحد المؤنث، كما يتبيّن من المقارنة بين الحدين "الطالب" و"الطالبة" في الجملتين:

(10) أ- جاء الطالب

ب- جاءت الطالبة

وتُستثنى من هذه القاعدة الأسماء التي يُميز بين مذكرها ومؤنثها من دون إضافة اللاحقة "التاء"، كالأسماء: ولد/بنت، أب/أم، جمل/ناقة، أسد/لبؤة. فمخصّص الجنس في هذه الأسماء يتحقق المعجم وليس في البنية المكونية.

هذا، وتخضع، كما هو معلوم، قاعدة تحقيق مخصّص الجنس إلى قاعدة المطابقة؛ إذ تقتضي هذه الأخيرة أن تكون المطابقة من حيث الجنس بين:

- أولا: عناصر المركب الحدي؛ أي بين مقيدات الحد الواحد، والمتمثّلة في رأس المركب وفضلاته، وخرق هذه القاعدة يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملة:

(11) أ- * حضرت الفتيات المجتهدون

- ثانيا: الحد الذي يأخذ الوظيفة التركيبية الفاعل ومحموله، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (12-أ) والجملة (12-ب):

(12) أ- منح خالد هندا وساما

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد تحقيق مخصّصي العدد والسور ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص176-181.

ب- * منحت خالد هندا وساما[1]

### 5.2.1.3.2- تحقيق مخصّص العام والخاص:

بخلاف المخصّصات التي ذكرناها، لا يتحقق مخصّص العام والخاص بوسيلة لغوية ما. ويُفسر هذا الأمر بكون العموم والخصوص من الظواهر المحكومة بالتأويل الدلالي للجملة[2].

### 6.2.1.3.2- تحقيق مخصّص النفي:

يرى المتوكل أنّ نفي الحد يتحقق في البنية المكونية بواسطة أداتين فقط، وهما: "ما" و"لا"، كما في الجملتين:

(13)أ- ما بكرا قتل خالد

ب- لا طالب راسب

وتتحقق هاتان الأداتان، أو يتم إدماجهما، طبقا لقواعد معينة، منها أنّ الأداة "لا" تدخل على حد من خصائصه أنّه غير معرف، ويحمل الوظيفة التركيبية الفاعل، ويكون متقدما على المحمول، وخرق قاعدة من هذه القواعد يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملة:

(14) -*راسب لا طالب

حيث تقدم المحمول "راسب" على الحد المنفي "طالب"، والقاعدة تنص على أنّ الحد المنفي بـ"لا" يجب أن يتقدم على المحمول[3].

### 3.1.3.2- تحقيق العاطف:

يعدّ المتوكل ظاهرة العطف بأنّها توسيع لعنصر من عناصر بنية لغوية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط[4]. وتشمل هذه العملية: العطف بين عناصر الحد، والعطف بين

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد تحقيق مخصّص الجنس ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص181-182.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص166-167.

[3]- للمزيد من التفصيل حول قواعد إدماج أدوات نفي الحد ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص81-82. وص87-88. وص108-110.

[4]- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص177.

الحدود، والعطف بين المحمولات، والعطف بين الحمول، والعطف بين الجمل. ويتحقق ذلك بإدماج أداة من أدوات العطف في البنية المعنية بالتوسعة.

وعملية الإدماج هذه تخضع لعدة قواعد، بعضها يخص طبيعة العطف؛ أي وصلي أو فصلي، كالقاعدة التي تنص على أنّ أداة العطف "الواو" تُدمج في بنية يكون فيها العطف عطف وصل. ومن أمثلتها في عطف الحدود عطف الحد "خالد" على الحد "زيد" في الجملة:

(15) – زارني زيد وخالد

وبعضها الآخر يخص طبيعة المتعاطفين، كالقاعدة التي تنص على أنْ يُعطف بين فضلتين مخصّصهما من حيث الجنس واحد، وخرق هذا القيد يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملة:

(16) أ– * قابلت فتاة جميلة ومهذب

حيث كان العطف بين فضلتين "جميلة" و"مهذب" مختلفتين من حيث مخصّص الجنس؛ إذ مخصّص الفضلة المعطوفة "مهذب" مذكر، في حين أنّ مخصّص الفضلة المعطوف عليها "جميلة" مؤنث.

وهذه القواعد تجمعها قاعدة واحدة مفادها أنّ العطف يكون بين متناظرين؛ أي يكون بين عناصر الحد المتناظرة، وبين الحدود المتناظرة، وبين المحمولات المتناظرة، وبين الحمول المتناظرة، وبين الجمل المتناظرة. والتناظر المقصود هنا يشمل سمات معينة في كلّ بنية، كالمخصّصات، والوظائف التي تحملها الحدود، والوقائع التي تدل عليها المحمولات، والمحتويات القضوية التي تحملها الحمول والجمل، والقوة الإنجازية التي تُواكب الحمول والجمل[1].

### 4.1.3.2– ترتيب عناصر المركب الحدي:

ويتعلق الأمر هنا بالمركب الحدي الذي يشتمل على فضلة واحدة أو أكثر، فوجود أكثر من عنصر في حد من الحدود يستوجب ترتيب هذه العناصر ليتحقق الحد في بنية تركيبية تجعله مكونا قائما بذاته، تُطبق عليه، شأنه شأن كلّ مكونات الجملة، قواعد الموقعة في مرحلة لاحقة من مراحل بناء البنية المكونية.

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول قواعد تحقيق العاطف والقيود التي تحكم ظاهرة العطف في اللغة العربية ينظر:

– دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص175–227.

– الجملة المركبة في اللغة العربية، ص46–63.

وتُطبق هذه القواعد في بادئ الأمر على الفضلات، ثم تُطبق على عناصر المركب ككلّ، الرأس والفضلات. وتُرتب الفضلات فيما بينها بالنظر إلى بساطة المركب الحدي وتعقيده. ففي الحالة الأولى؛ أي حين يكون المركب بسيطا، تُرتب الفضلات على أساس علاقة التقييد الدلالية القائمة بينها وبين المقيد الذي يُفترض أنّه سيُنتقى رأسا للمركب؛ بحيث إذا كانت هذه العلاقة غير متساوية تتأخر العناصر الأكثر تقييدا للمجموعة الدال عليها الحد عن العناصر الأقل تقييدا، كما في الجملة:

(17) - مُنحت الجائزة للشاعر العربي الخليجي

حيث تأخرت الفضلة "الخليجي"؛ لأنّها أكثر تقييدا من الفضلة "العربي".

أما إذا كانت هذه العلاقة متساوية فإنّ ترتيب الفضلات يكون حرا، كما يتبيّن من المقارنة بين رتبة الفضلتين "الجميلة" و"الشقراء" في الجملتين:

(18) أ- رحلت عن حينا الفتاة الجميلة الشقراء

ب- رحلت عن حينا الفتاة الشقراء الجميلة

وفي الحالة الثانية؛ أي حين يكون المركب الحدي معقدا، كالمركب المتضمن للمحمول المسمى، فإنّ الترتيب يخضع لسلمية إسناد الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية التي تحملها هذه الفضلات في الحمل المدمَج. وتبعا لهذه السلمية، يحتل المكون الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل الموقع الموالي لموقع المحمول، يليه المكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل والوظيفة التركيبية المفعول، وهكذا مع بقية الفضلات. ففي الجملة:

(19) - بلغني منح خالد هندا مالا

تقدم المكون "خالد" على المكون "هندا"؛ لأنّه يحمل؛ أي المكون "خالد"، في الحمل المدمَج "منح خالد هندا مالا" الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، وتقدم المكون "هندا" على المكون "مالا"؛ لأنّه يحمل الوظيفة الدلالية المستقبل والوظيفة التركيبية المفعول. وخرق القيد السابق الذكر يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملتين:

(20) أ- * بلغني منح هندا خالد مالا

ب- * بلغني منح خالد مالا هندا

ويصدق ما ذكرناه عن درجة التقييد وسلمية إسناد الوظائف على ترتيب فضلات المركب الحدي حين تكون هذه الفضلات متكافئة من حيث تعقيدها المقولي الذي يرتبط أساسا بمقولتها التركيبية. أما إذا لم تكن كذلك، كأن تكون بعض الفضلات أسماء، وبعضها الأخر صفات أو جملا، ففي هذه الحالة وسيط التعقيد المقولي هو الذي يُحدد الرتبة، ومفاد هذا الوسيط أنّ الفضلة الأقل تعقيدا تتقدم على الفضلة الأكثر تعقيدا، كما في الجملة:

(21) – وزعت الجوائز على الطلبة الممتازين الذين نجحوا

حيث تقدمت الفضلة "الممتازين"؛ لأنّها أقل تعقيدا من الفضلة "الذين نجحوا". فهي؛ أي الفضلة "الممتازين"، صفة، والفضلة "الذين نجحوا" جملة موصولة. ولا يُمكن أن تتأخر هنا الفضلة الصفة إلا إذا أُسندت إليها الوظيفة التداولية ذيل التوضيح، كما في الجملة:

(22) – وزعت الجوائز على الطلبة الذين نجحوا، الممتازين

وبعد ترتيب الفضلات فيما بينها يأخذ رأس المركب الحدي موقعه طبقا للقاعدة:

(1) (رأس← فضلات)

أي يتقدم الرأس على الفضلات، كما في الجملة:

(23) – قرأت ذلك الكتاب المفيد

وخرق هذه القاعدة يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملة:

(24) – * قرأت ذلك المفيد الكتاب

حيث تقدمت الفضلة "المفيد" على رأس المركب "الكتاب"، والقاعدة خلاف ذلك. فهي تنص على أنّ الفضلات لا تحتل إلا المجال الموالي للرأس[1].

### 5.1.3.2– إسناد الحالات الإعرابية:

وهي آخر مرحلة من مراحل صياغة الحدود. ونظرا إلى أهمية هذه المرحلة وخصوصيتها مقارنة بالمراحل الأخرى لاشتقاق الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي، أفردنا لها مبحثا في الفصل الثاني حيث تناولناها بشيء من التفصيل.

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول قواعد ترتيب عناصر المركب الحدي ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص57-60.

وبتطبيق قواعد إسناد الحالات الإعرابية تكتمل قواعد صياغة الحدود، وتُصبح هذه المكونات مركبات، تُشكّل مع المحمول بعد أن يُصاغ دخْلا لقواعد الموقعة، ثم قواعد إسناد النبر والتنغيم.

### 2.3.2- قواعد صياغة المحمول:

المقصود بصياغة المحمول نقله من صورته المجردة إلى صورة صرفية تامة. وتضطلع بهذه العملية مجموعتان من القواعد: قواعد تحقيق الصيغة الصرفية للمحمول وقواعد المطابقة.

### 1.2.3.2- قواعد تحقيق الصيغة الصرفية للمحمول:

وهي قواعد صرفية تتكفل بتحقيق الصيغة الصرفية للمحمول انطلاقا من المعلومات الواردة في البنية الحملية عن الصورة المجردة لهذا المحمول ومخصّصاته.

ولأنّ المفردات الأصول يُمثَّل لها، كما أشرنا إليه، في المعجم والمفردات المشتقة يُمثَّل لها في قواعد التكوين فإنّ صورة المحمول هذه سيُحددها المعجم، إذا كان المحمول من المفردات الأصول، وستُحددها قواعد الاشتقاق التي تتضمنها قواعد تكوين المحمولات، إذا كان المحمول من المفردات المشتقة.

وتبعا لما ذهب إليه المتوكل بخصوص المفردات الأصول والمفردات المشتقة في اللغة العربية، تتحقق صورة المحمولات الفعلية الأصول بواسطة أحد الأوزان الأربعة الآتية: "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" و"فَعْلَلَ"، في حين تتحقق المحمولات الفعلية المشتقة بواسطة مجموعة من الأوزان، تختلف باختلاف صيغة الفعل المحددة في قواعد التكوين؛ بحيث إذا كان هذا الفعل مبنيا للمجهول فسيتحقق بواسطة الوزن "فُعِلَ"، وإذا كان للتعليل فسيتحقق بواسطة أحد الوزنين: "أفْعَلَ" و"فَعَّلَ"، وإذا كان للمطاوعة فسيتحقق بواسطة أحد الأوزان الثلاثة الآتية: "انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ" و"تَفَعَّلَ"، وهكذا مع الصيغ الأخرى، فكلّ صيغة تتحقق بواسطة أوزان معينة[1].

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد اشتقاق المحمولات الفعلية في اللغة العربية ينظر: قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص17-20. وص39-168.

وما ذكرناه عن المحمولات الفعلية ينطبق أيضا على المحمولات غير الفعلية. فالتي تنتمي إلى المفردات الأصول تتحقق وفق الصورة التي يُحددها المعجم، والتي تنتمي إلى المفردات المشتقة تتحقق وفق الصورة التي تُحددها قواعد الاشتقاق التي تتضمنها قواعد تكوين المحمولات. ونقصد هنا بالمحمولات غير الفعلية المشتقة المحمولات الاسمية والصفية المشتقة من المحمول الفعلي، كالمحمولات "جلوس" و"جالس" و"جليس" المشتقة بالتوالي من المحمول الفعلي "جلس" بواسطة الأوزان: "فُعُولُ" و"فَاعِلٌ" و"فَعِيلُ"[1].

وبالتزامن مع تَحقُّق الصورة المجردة للمحمول تتحقق أيضا صيغته الصرفية طبقا لقيم مخصّصاته التي تشمل الجهة والزمن والنفي. وتضطلع بهذه العملية مجموعتان من القواعد: قواعد صرفية، تضطلع بتحقيق الصيغة الصرفية للمحمول، وقواعد إدماج، تضطلع بإدماج الأفعال المساعدة والأفعال الروابط وأدوات النفي. وقبل التفصيل في هذه القواعد يتعين توضيح المقصود بالأفعال المساعدة والأفعال الروابط.

تُقسم الأفعال في نحو اللغة العربية الوظيفي إلى عدة أقسام، منها: الأفعال المحمولات والأفعال غير المحمولات. وكما تدل عليه التسمية، تُعدّ أفعالا محمولات الأفعال التي تدل على الواقعة، وتُعدّ أفعالا غير محمولات الأفعال التي لا تدل على الواقعة، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى عدة أقسام، منها الأفعال الناقصة.

والمقصود في هذا النحو بالأفعال الناقصة ست زمر من الأفعال: زمرة "كان"، وزمرة "أصبح"، وزمرة "ظل"، وزمرة "مازال"، وزمرة "شرع"، وزمرة "كاد". بعضها تأتي تامة وناقصة، وبعضها الآخر لا تأتي إلا ناقصة. وتدل هذه الأفعال، حين تأتي تامة، على الواقعة والجهة والزمن، وتدل، حين تأتي ناقصة، على الجهة والزمن فقط. وتنقسم في هذه الحالة إلى قسمين: أفعال مساعدة، وهي التي ترد في الحمل نفسه مع محمول فعلي، وأفعال روابط، وهي التي ترد في الحمل نفسه مع محمول غير فعلي[2]. ففي الجملتين:

---

[1]- ينظر فيما يخص اشتقاق المحمولات غير الفعلية من المحمولات الفعلية: قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص20-21.

[2]- للمزيد من التفصيل حول هذه الأفعال ينظر:

- من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص31-34. وص59-62.

(25) أ-كان زيد يكتب الرسالة

ب- كان زيد مريضا

دل الفعل "كان" على الجهة غير التامة والزمن الماضي. ووروده في الجملة (25-أ) مع المحمول الفعلي "يكتب" يجعله فعلا مساعدا، في حين وروده في الجملة (25-ب) مع المحمول الصفي "مريضا" يجعله فعلا رابطا.

هذا، وتُسهم الأفعال الناقصة في تحقيق الصيغة الصرفية للمحمول بالنظر إلى أنّ هذه الصيغة تتحقق في عدة أشكال، تختلف باختلاف مقولة المحمول التركيبية. فالمحمول الفعلي يتحقق في صيغتين اثنتين: صيغة بسيطة، تُمثِّلها الصيغ الصرفية المعروفة؛ أي صيغة الماضي وصيغة المضارع وصيغة الأمر، وصيغة مركبة، تُمثِّلها ههنا الحالات التي يرد فيها المحمول مع فعل مساعد أو مع أداة من الأدوات، كأدوات النفي[1].

وكلّ هذه الصيغ، البسيطة منها والمركبة، تتحقق طبقا لمخصّصات المحمول المؤشّر لها في البنية الحملية، وللتوضيح سنُمثّل بـ"راجع". فهذا الفعل يتحقق في صيغة الماضي إذا كان مخصّصه الجهي المخصّص تام، ومخصّصه الزمني المخصّص الماضي، كما في الجملة:

(26) - راجع خالد محاضرات مقياس النحو الوظيفي

ويتحقق في صيغة المضارع إذا كان مخصّصه الجهي المخصّص غير تام، ومخصّصه الزمني المخصّص الحاضر، كما في الجملة:

(27) - يُراجع خالد محاضرات مقياس النحو الوظيفي

ويتحقق في صيغة المضارع مع فعل مساعد إذا كان مخصّصه الجهي المخصّص غير تام، ومخصّصه الزمني المخصّص الماضي، كما في الجملة:

(28) - كان خالد يُراجع محاضرات مقياس النحو الوظيفي

ويتحقق في صيغة الأمر إذا كان مخصّصه الجهي المخصّص غير تام، ومخصّصه الزمني المخصّص الحاضر أو المستقبل، كما في الجملة:

---

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بينة المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص25-27.

[1]- ينظر فيما يخص أنماط الصيغ الصرفية التي يتحقق فيها المحمول: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص22-24.

(29) – رَاجِعْ محاضرات مقياس النحو الوظيفي

وهكذا مع بقية الصيغ التي يتحقق فيها هذا الفعل، وكذلك غيره من الأفعال المحمولات، فكلّ فعل يتحقق في صيغة تُحددها قيم مخصّصاته الجهية والزمنية المؤشّر لها في البنية الحملية.

ويتحقق المحمول غير الفعلي هو كذلك في صيغتين اثنتين، ولكن طبيعتهما تختلف مقارنة بالصيغتين اللتين يتحقق فيهما المحمول الفعلي؛ إذ يتعلق الأمر بالنسبة لصيغتي المحمول غير الفعلي بوُروده دون فعل رابط ووُروده مع فعل رابط. ويرد هذا المحمول دون فعل رابط في حالة واحدة فقط، يقول المتوكل موضحا هذه الحالة: "يرد المحمول غير الفعلي دون رابط في حالة معينة واحدة: حين يكون مخصّص المحمول الجهي غير تام ومخصّصه الزماني حاضر ومخصّص الحمل المخصّص إثبات"[1]، كما في الجملة:

(30) – الجو حار

أما في الحالات الأخرى فيرد هذا المحمول مع فعل رابط. والفعل الرابط يتحقق بدوره في صيغة صرفية معينة تُحددها قيم مخصّصات المحمول الجهية والزمنية؛ بحيث إذا كان مخصّص المحمول الجهي المخصّص غير تام، ومخصّصه الزمني المخصّص الماضي، يُدمج الفعل الرابط المحقق في صيغة الماضي، كالفعل "كان" في الجملة:

(31) – كان الجو حارا

وإذا كان مخصّص المحمول الجهي المخصّص غير تام، والواقعة مستمرة، وكان مخصّص المحمول الزمني المخصّص الماضي، يُدمج الفعل الرابط الذي يدل على الاستمرار والمحقق في صيغة الماضي، كالفعل "مازال" في الجملة:

(32) – مازال الجو حارا

وإذا كان مخصّص المحمول الجهي المخصّص غير تام، ومخصّصه الزمني المخصّص المستقبل، يُدمج الفعل الرابط المحقق في صيغة المضارع أو المحقق في صيغة المضارع المقترن بالصرفة "السين" أو "سوف"، كما يتبيّن من الجملتين:

---

[1]– من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص81.

(33) أ- يكون الجو حارا الأسبوع المقبل

ب- سيكون الجو حارا

وإذا كان مخصّص المحمول الجهي المخصّص غير تام، ومخصّصه الزمني المخصّص الزمن الصفر، يُدمج الفعل الرابط. ويتحقق غالبا في صيغة المضارع، كما يتبيّن من الجمل:

(34) أ- يُصبح الجو باردا في فصل الشتاء

ب- يُمسي الجو باردا في المناطق الصحراوية

ج- يظل الجو حارا طيلة موسم الصيف

وهكذا مع بقية الأفعال الروابط، فكلّ فعل من هذه الأفعال يُدمج طبقا لقيم مخصّصات المحمول الجهية والزمنية المؤشّر لها في البنية الحملية[1].

وتستكمل الصيغة الصرفية للمحمول تَحقُّقها بإدماج أدوات النفي، وهي، كما ذهب إليه المتوكل: "ما"، و"لم"، و"لن"، و"لا"[2]. و"ما" تنفي المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي. والدليل على ذلك الجملتان:

(35) أ- ما قتل خالد بكرا

ب- ما محمد كاتب

أما "لم"، و"لن"، و"لا"، فتنفي المحمول الفعلي فقط. والدليل على ذلك سلامة الجمل:

(36) أ- لم يعد خالد

ب- لن يسافر خالد هذا الصيف

ج- لا يسافر خالد في العطل

ولحن الجمل:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد صياغة المحمول ينظر:

- من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص39-52. وص59-67.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص75-106.

[2]- ذهب المتوكل إلى أنّ "ليس" فعل من الأفعال الناقصة، يُدمج في الجمل المنفية ذات المحمول غير الفعلي فيكون فعلا رابطا، ويُدمج في الجمل المنفية ذات المحمول الفعلي فيكون فعلا مساعدا. ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص77-81.

(37) أ-*لم محمد كاتب

ب-* لن خالد مسافر

ج- * لا خالد مسافر

وبالإضافة إلى شرط مقولة المحمول، يخضع إدماج الأدوات النافية للمحمول إلى شروط أخرى ترتبط بقيم مخصّصات المحمول الجهية والزمنية. فـ"ما" مثلا، تُدمج حين يكون مخصّص الجهة المخصّص تام، ومخصّص الزمن المخصّص الماضي، و"لم" تُدمج حين يكون مخصّص الجهة المخصّص غير تام، ومخصّص الزمن المخصّص الماضي[1].

**2.2.3.2- قواعد المطابقة:**

بخلاف المخصّصات التي ذكرناها، لا يُؤشّر لمخصّص المطابقة في البنية الحملية، وإنّما يتحقق مباشرة في البنية المكونية عن طريق إضافة اللواصق التي يتم بموجبها تطابق المحمول مع المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في الجنس أو في الجنس والعدد.

واللواصق المقصودة هنا ليست اللواصق التي تُؤدي دور الحدود (اللواصق الضمائر)، كاللواصق: (=Ø) و(=وا) و(=آ) و(=ن)، الواردة بالتوالي مع المحمول "نجح" في الجمل:

(38) أ- الطالب، نجح

ب- الطلبة، نجحوا

ج- الطالبان، نجحا

د- الطالبات، نجحن

بل المقصودة اللواصق التي تُفيد المطابقة، أو ما اصطلح عليه المتوكل "اللواصق علامات المطابقة"، كـ(=ت) و(=ي) و(=وا). وهذه اللواصق تتحقق، باعتبارها مخصّصا للتطابق، في البنية المكونية من دون التأشير لها في البنية الحملية. وتضطلع بهذه العملية قاعدة المطابقة بين المحمول والمكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل. ففي الجملة:

(39) - نجحت هند

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد إدماج أدوات نفي المحمول ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص80-88. وص105-108.

تُؤدي اللاصقة (=ت) دور علامة المطابقة بين هذا المحمول وحده "هند" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور.

وكما تتحقق المطابقة في المحمول الفعلي تتحقق أيضا في المحمول غير الفعلي الذي يكون اسما أو صفة، وتَحقُّقها في هذين المحمولين يكون في الجنس والعدد، كما يتبيّن من محمول الجمل:

(40) أ- زيد أستاذ

ب- هند أستاذة

ج- الطلبة مجتهدون

وتتحقق أيضا في الفعل المساعد والفعل الرابط، كما يتبيّن من الجملتين:

(41) أ- كانت هند تكتب الدرس

ب- كانت هند أستاذة[1]

## 3.3.2- قواعد إدماج مخصّصات الحمل والمعلقات:

تشمل هذه القواعد: قواعد إدماج مخصّصات الحمل وقواعد إدماج المعلقات. والمقصود بالصنف الأول القواعد التي يتم بواسطتها إدماج الأدوات النافية للحمل، ك"ما"، و"لن"، و"لم"، والقواعد التي يتم بواسطتها إدماج الأدوات التي تُؤدي وظيفة التأشير للقوة الإنجازية المواكبة للحمل، كأداتي الاستفهام الهمزة "أ" و"هل"، والأداة "أوَ" الدالة على الاستفهام الإنكاري، والأداة "إنّ".

والمقصود بالصنف الثاني؛ أي قواعد إدماج المعلقات، القواعد التي تتكفل بإدماج الأدوات التي تربط بين حملي الجملة المركبة تركيب إدماج. وتشمل هذه الأدوات: الأدوات التي تتصدر حملا مدمجا موصوليا، ك"الذي"، و"التي"، و"الذين"، والأدوات التي تتصدر حملا مدمجا غير موصولي، ك"أنْ"، و"إنّ"، و"لما"، و"قبل أن"، و"بعد أن".

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد المطابقة ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص45-46. وص93-94. وص105-106.

وكلّ أداة من هذه الأدوات، سواء التي تُحقق مخصّصات الحمل أو الأدوات الدامجة لحملين، تُدمج وفق قواعد معينة، منها على سبيل المثال:

- تُدمج أدوات النفي في صدر الجملة التي يكون حملها منفيا، كالجملة:

(42) - ما صفع خالد هندا[1]

- تُدمج أداة الاستفهام "هل" في صدر الجملة التي تُواكبها القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام والحاملة برمتها للوظيفة التداولية بؤرة الجديد، كالجملة:

(43) - هل قدم خالد؟

- تُدمج الأداة "أوَ" في صدر الجملة التي تُواكبها القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام والقوة الإنجازية المستلزمة الإنكار، كالجملة:

(44) - أوخسر الفريق؟!

- تُدمج الأداة "إنّ" في صدر الجملة التي تُواكبها القوة الإنجازية الحرفية الإخبار والحاملة برمتها للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، كالجملة:

(45) - إنّ خالدا مسافر[2]

- يُدمج الاسم الموصول "الذي" في الحمل الموصولي الذي يُقيد حدا معرفا ومذكرا ومفردا، كما يتبيّن من الجملة:

(46) - قرأت الكتاب الذي ألفت

- تُدمج الأداة "أنّ" في صدر الحمل المدمَج الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل أو الوظيفة التركيبية المفعول، كما يتبيّن من الجملتين:

(47) أ- بلغني أنّ خالدا وصل البارحة

---

[1]- يرى المتوكل أنّ نفي الحمل يتحقق بجميع أدوات النفي البسيطة المتوافرة في اللغة العربية؛ أي بـ"ما"، و"لم"، و"لن"، و"لا". ويتحقق أيضا بالفعل الناقص "ليس". ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص93.

[2]- للمزيد من التفصيل حول قواعد إدماج مؤشرات القوة الإنجازية ينظر:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص116-124.

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص169-174.

ب- أخبرني زيد أنّ خالدا وصل البارحة

- تتصدر المعلقات الدامجة "لما" و"بعد أن" و"قبل أن" الحمول المدمَجة الحاملة للوظيفة الدلالية الزمان، كما يتبيّن من الجمل:

(48) أ- لما دخلت هند خرج خالد

ب- خرج خالد بعد أن دخلت هند

ج- خرج خالد قبل أن تدخل هند[1]

### 4.3.2- قواعد الموقعة:

يفترض الوظيفيون أنّ البنيتين الحملية والوظيفية عبارة عن شبكة من العلاقات الدلالية والتداولية تقوم بين عناصر معجمية (المحمول والحدود) دون أن ترتبط هذه العناصر بعلاقة توال خطي أو علاقة سبق، وتظل هذه العناصر على هذه الحالة إلى أن تُطبق عليها قواعد الموقعة في مستوى البنية المكونية، فيحتل كلّ عنصر موقعا ما داخل الجملة[2]. ومن أمثلة هذه القواعد:

(2) { اسم استفهام / بؤرة مقابلة / محور } ← م$^{\varnothing}$

(3) فعل ← ف

(4) فاعل ← فا

(5) مفعول ← مف

حيث يُقرأ السهم (←): يتموقع في[3].

والذي يُحدد المواقع التي تحتلها هذه العناصر هما وسيطان: وسيط التعقيد المقولي ووسيط الوظائف؛ وذلك وفقا للسلمية الآتية:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول قواعد إدماج المعلقات ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص83-86. وص134-152.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص221.

[3]- ينظر: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص176.

(1) التعقيد المقولي> الوظائف التداولية> الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية[1]

أي أنّ التعقيد المقولي، والمقصود به طبيعة المكونات من حيث عدد العناصر التي تُشكّل بنيتها التركيبية، له الأولوية على الوظائف في تحديد الرتبة. ويُفسر ذلك بالنظر إلى أنّ المكونات الأقل تعقيدا يجب أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيدا مهما كانت الوظائف التي تحملها هذه المكونات. فكما سنرى فيما بعد، تقتضي الوظائف التركيبية أن يتقدم المكون الحامل للوظيفة الفاعل على المكون الحامل للوظيفة المفعول، ولكن هذه القاعدة لا تتحقق دائما. ففي الجملة:

(49) – ساء هندا أنّ خالدا هاجم زيدا أمام الملإ

تقدم المكون الأقل تعقيدا "هندا" الحامل للوظيفة التركيبية المفعول على المكون الأكثر تعقيدا "أنّ خالدا هاجم زيدا أمام الملإ" الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل.

ومن أمثلة ذلك أيضا أنّ المكونات غير الوجهية التي لا تُخول لها وظيفتها التداولية احتلال مواقع معينة تترتب غالبا وفق سلمية الوظائف الدلالية الآتية:

(2) منفذ> مستقبل> متقبل>حدث> زمان> مكان> حال> علة> مصاحب[2]

وفي حالة عدم التساوي بين هذه المكونات من حيث تعقيدها المقولي تتقدم المكونات الأقل تعقيدا على المكونات الأكثر تعقيدا، كما في الجملة:

(50) – استقبل المدير الزوار مبتسما في القاعة التي أعدت للاجتماعات.

حيث تقدم المكون الأقل تعقيدا "مبتسما" الحامل للوظيفة الدلالية الحال على المكون الأكثر تعقيدا "في القاعة التي أعدت للاجتماعات" الحامل للوظيفة الدلالية المكان[3].

وحاصل الأمر أنّ التعقيد المقولي يقتضي تقدم المكونات الأقل تعقيدا على المكونات الأكثر تعقيدا وفق السلمية الآتية:

---

[1]– ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص52.

[2]– ينظر: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص180.

[3]– للاطلاع على أمثلة أخرى عن دور التعقيد المقولي في تحديد الرتبة ينظر:

– دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص77-78.

– من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص50-52.

(3) ضمير متصل> ضمير منفصل> مركب اسمي> مركب حرفي> مركب اسمي معقد> جملة[1]

وفي غياب المكونات المعقدة مقوليا ينتقل دور تحديد الرتبة إلى الوظائف. ويظهر من السلمية (1) أنّ تفاعل هذه الوظائف فيما بينها أفضى إلى أسبقية الوظائف التداولية على الوظائف التركيبية، وأسبقية الوظائف التركيبية على الوظائف الدلالية. وحظيت الوظائف التداولية بالأولوية في تحديد الرتبة لسببين: أحدهما أنّ الوظائف التداولية الخارجية (المبتدأ والمنادى والذيل) تُخول للمكونات التي تحملها احتلال مواقع خاصة، والآخر أنّ بعض الوظائف التداولية الداخلية تقتضي أن يحتل المكون حاملها موقع الصدر (م$^{\emptyset}$) بغض النظر عن وظيفته التركيبية ووظيفته الدلالية. ففي الجملة:

(51) – هندا قابل خالد

احتل المكون "هندا" صدر الجملة بمقتضى وظيفته التداولية بؤرة المقابلة، ولولا هذه الوظيفة لاحتل بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول الموقع الموالي لموقع الفاعل، كما في الجملة:

(52) – قابل خالد هندا

وجاءت الوظائف التركيبية في المرتبة الثانية؛ لأنّ المكونات التي تحمل وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية ولم تُخول لها وظيفتها التداولية احتلال موقع معين تُرتب بمقتضى وظيفتها التركيبية. والوظائف التركيبية تقتضي أن يتقدم المكون الحامل للوظيفة الفاعل على المكون الحامل للوظيفة المفعول. ففي الجملة (52) يحمل المكون "خالد" الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، ويحمل المكون "هندا" الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية بؤرة الجديد، ولما لم تُخول لهذين المكونين وظيفتهما التداولية احتلال مواقع معينة تقدم المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل "خالد" على المكون الحامل للوظيفة التركيبية المفعول "هندا".

وجاءت الوظائف الدلالية في المرتبة الثالثة والأخيرة؛ لأنّها لا تتدخل في تحديد الرتبة إلا مع المكونات التي تحمل وظيفة دلالية، أو المكونات التي تحمل وظيفة دلالية ووظيفة بؤرة

---

[1]– ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص77.

الجديد[1]. والرتبة التي تُحددها هذه الوظائف هي الحيز الموقعي (ص$^{1...ن}$). وتُرتب في الغالب المكونات داخل هذا الحيز وفق سلمية الوظائف الدلالية؛ أي السلمية (2). ففي الجملة:

(53) – أنب خالد هندا تأنيبا شديدا اليوم في بيتها تأديبا لها

تحمل المكونات "تأنيبا شديدا" و"اليوم" و"في بيتها" و"تأديبا لها" بالتوالي الوظائف الدلالية: الحدث، والزمان، والمكان، والعلة. وبمقتضى هذه الوظائف احتلت بالتوالي المواقع: (ص$^{1}$) و(ص$^{2}$) و(ص$^{3}$) و(ص$^{4}$)[2].

وبناء على التراتبية التي تقتضيها الوظائف في تحديد الرتبة، افترض المتوكل أنّ مكونات الجملة في اللغة العربية تحكمها ثلاث بنيات موقعية، وهي:

(1) – بنية الجملة الفعلية: (م$^{4}$)، (م$^{2}$)، م$^{1}$ م$^{\varnothing}$ ف (م$^{\tau}$) فا (مف) (ص)، (م$^{3}$)

– بنية الجملة الاسمية: (م$^{4}$)، (م$^{2}$)، م$^{1}$ م$^{\varnothing}$ فا ((م س) (م ص)(م ح) (م ظ)) (مف) (ص)، (م$^{3}$)

– بنية الجملة الرابطية: (م$^{4}$)، (م$^{2}$)، م$^{1}$ م$^{\varnothing}$ ط (م$^{\tau}$) فا ((م س) (م ص) (م ح) (م ظ)) (مف) (ص)، (م$^{3}$)[3]

وتُصنف المواقع في هذه البنيات إلى نوعين: مواقع داخلية ومواقع خارجية؛ فأما المواقع الداخلية فهي:

– الموقع (م$^{1}$): تحتله مؤشرات القوة الإنجازية، كحروف الاستفهام، وبعض المعلقات الدامجة، ك"إنّ"، كما يتبيّن من الجملتين:

(54) أ– أسافرت هند إلى الجنوب؟

---

[1]– يقول المتوكل عن بؤرة الجديد: "ويُلاحظ بهذا الصدد أنّ الوظيفة التداولية بؤرة الجديد لا تأثير لها في ترتيب المكونات إذ لا يأخذ المكون الذي يحملها أي موقع خاص، وإنّما يحتل الموقع الذي تُخوله إياه إما وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية (إذا كانت له وظيفة تركيبية)". الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص154.

[2]– للاطلاع على أمثلة أخرى عن دور الوظائف في تحديد الرتبة ينظر:

– من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص39-53.

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص223-224.

[3]– ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص45.

ب- إنّ هندا مغادرة غدا[1].

- الموقع (م$^{\emptyset}$): تحتله المكونات الآتية:

- المكونات الحاملة للوظيفة التداولية بؤرة الجديد، شرط أن تكون هذه المكونات أسماء استفهام، كالمكون "أين" في الجملة:

(55) - أين استقبل المدير الزوار؟

- المكونات الحاملة للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، كالمكون "البارجة" في الجملة:

(56) - البارحة اشترى خالد السيارة

- المكونات الحاملة للوظيفة التداولية المحور، كالمكون "اليوم" في الجملة:

(57) - اليوم أتم خالد تأليف كتابه[2]

- الموقع (م$^{\tau}$): وهو موقع أضافه المتوكل إلى البنية الموقعية للجمل الفعلية والجمل الرابطية. وتحتله المكونات الآتية:

- المكونات الحاملة للوظيفة التركيبية المفعول، شرط أن تُسند إليها في الوقت نفسه الوظيفة التداولية المحور، كالمكونين "الشاي" و"في البيت" في الجملتين:

(58) أ- شرب الشاي خالد

ب- كان في البيت ضيف

أو أن يكون هذا المكون أقل تعقيدا من المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل وهو ما يسمح له بالتقدم، كما في الجملة (49) المعادة هنا:

(49) - ساء هندا أنّ خالدا هاجم زيدا أمام الملإ

حيث تقدم المكون الحامل للوظيفة التركيبية المفعول "هندا" على المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل "أنّ خالدا هاجم زيدا أمام الملإ"، واحتل الموقع (م$^{\tau}$).

- المكونات غير الوجهية، شرط أن تكون هذه المكونات قابلة لأن تُسند إليها الوظيفة التداولية المحور، كالمكونات "هذه السنة" و"في المسجد" و"هندا" في الجمل:

---

1- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص20.

2- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص21.

(59) أ- فاز هذه السنة خالد

ب- صلى في المسجد أهل الحي

ج- سافر وهندا خالد[1]

- الموقع (ف): يحتله المحمول في الجمل الفعلية، كالفعل "رحل" في الجملة:

(60) - رحل زيد إلى مسكنه الجديد

- الموقع (ط): يحتله الفعل الرابط، كالفعل "كان" في الجملة:

(61) - كان زيد غاضبا[2]

- المواقع (م س)...(م ظ): وهذه المواقع هي في الأصل موقع واحد، وهو موقع المحمول في الجمل الاسمية والجمل الرابطية. فكما مرّ بنا، يرد المحمول في هذا النمط من الجمل اسما (م س)، أو صفة (م ص)، أو مركبا حرفيا (م ح)، أو ظرفا (م ظ). ومن أمثلته المركب الحرفي "في الدار" في الجملتين:

(62) أ- زيد في الدار

ب- كان زيد في الدار

هذا، وقد يحتل المحمول في الجمل الاسمية والجمل الرابطية الموقع (م$^{Ø}$) في ثلاث حالات، وهي:

- إذا أُسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، كالمحمول "في البيت" في الجملتين:

(63) أ- في البيت خالد (لا في المكتب)

ب- في البيت كان خالد (لا في المكتب)

- أو أُسندت إليه الوظيفة التداولية المحور، كالمحمول "في البيت" في الجملة (63-أ)، شرط أن يكون المكون "خالد" منبورا.

- أو أُسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، شرط أن يكون اسم استفهام، كالمحمول "أين" في الجملتين:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذا الموقع ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص43-44. وص81-86.

[2]- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص21.

(64) أ- أين خالد؟

ب- أين كان خالد؟[1]

- الموقع (فا): يحتله المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل. وكما يظهر من البنيات الموقعية التي اقترحها المتوكل، يرد هذا الموقع في الجمل الفعلية متأخرا عن موقع المحمول، ويرد في الجمل الاسمية والجمل الرابطية متقدما عليه. ومن أمثلته المكون "خالد" في الجمل:

(65) أ- ذهب خالد إلى الحفل

ب- خالد لغوي

ج- أصبح خالد لغويا[2]

- الموقع (مف): يحتله المكون الحامل للوظيفة التركيبية المفعول. ويرد هذا الموقع في الجمل الفعلية بعد موقع المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، في حين يرد في الجمل الاسمية والجمل الرابطية بعد المحمول مباشرة، كما يتبيّن من موقع المكون "هندا" في الجمل:

(66) أ- عشق خالد هندا

ب- خالد عاشق هندا

ج- كان خالد عاشقا هندا

وكما تقدم، يُمكن أن يحتل المكون الحامل للوظيفة التركيبية المفعول الموقع الصدر (م$^{\varnothing}$) فيتقدم على محموله في الحالات الآتية:

- إذا أُسندت إليه الوظيفة التداولية المحور، كما هو الشأن بالنسبة للمكون "هندا" في الجمل:

(67) أ- هندا عشق خالد

ب- هندا خالد عاشق إياها

د- هندا كان خالد عاشقا إياها

- أو أُسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، كما هو الشأن بالنسبة للمكونين "الكتاب" و"ليلى" في الجمل:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول موقع المحمول في الجمل الاسمية والجمل الرابطية ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص56-61.

[2]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن موقع الفاعل ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص48-61.

(68) أ- الكتابَ قرأته البارحة

ب- ليلى خالد منتظر

ج- ليلى كان قيس عاشق

- أو أُسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، شرط أن يكون اسم استفهام، كما هو الشأن بالنسبة للمكونين "ماذا" و"من" في الجمل:

(69) أ- ماذا شربت في المقهى؟

ب- من خالد منتظر؟

ج- ماذا كان زيد مرتديا؟

ويحتل الموقع (م$^{\tau}$) إذا أُسندت إليه الوظيفة التداولية المحور، كما هو الشأن بالنسبة للمكون "الشاي" في الجملة:

(70) - شرب الشاي خالد

أو كان أقل تعقيدا من المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، كما هو الشأن بالنسبة للمكون "هندا" في الجملة (50)[1].

- الموقع (ص): وهو حيز موقعي؛ أي عبارة عن موقع يتضمن عدة مواقع (ص$^{1}$، ص$^{2}$، ...ص$^{ن}$)، تحتله فئتان من المكونات، وهما:

- المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تُخول لها احتلال موقع معين، كالمكونات "ضربا شديدا" و"في مكتبه" و"مضحكا" و"خوفا" في الجمل:

(71) أ- ضرب خالد ابنه ضربا شديدا

ب- استقبل المدير الزوار في مكتبه

ج- عاد خالد مضحكا

د- تراجع خالد خوفا

---

1- للاطلاع على أمثلة أخرى عن موقع المفعول ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص74-86.

فهذه المكونات تحمل بالتوالي الوظائف الدلالية: الحدث، والمكان، والحال، والعلة، وفي الوقت نفسه تُسند إليها الوظيفة التداولية بؤرة الجديد، ولكن هذه الوظيفة لا تُخول لها احتلال موقع معين.

- المكونات التي لا تحمل إلا وظيفة دلالية، كالمكون المصاحب "هندا" في الجملة:

(72) - سافر خالد وهندا[1].

وأما المواقع الخارجية فهي:

- الموقع (م4): يحتله المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المنادى، كالمكون "يا عمرو" في الجملة:

(73) - يا عمرو، مازال خالد واقفا بالباب

وكما يتصدر المكون المنادى الحمل يُمكن كذلك أن يتأخر عنه، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (74-أ) والجملة (74-ب):

(74) أ- يا زيد، إنّ الحر شديد

ب- إنّ الحر شديد، يا زيد[2]

- الموقع (م2): يحتله المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المبتدأ، كالمكون "خالد" في الجملة:

(75) - خالد، أبوه مسافر[3]

- الموقع (م3): يحتله المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية الذيل، كالمكون "نصفه" في الجملة:

(76) - قرأت الكتاب، نصفه[4]

وفسّر المتوكل تقدم المبتدأ وتأخر الذيل بالمراحل التي يتبعها المتكلم في أثناء إنتاج الجملة. ففي المرحلة الأولى يُحدد مجال الخطاب، ويكون ذلك في الجملة المبتدئية بالمبتدأ، وفي

---

[1]- ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 44-45.

[2]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص179.

[3]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص122.

[4]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص158.

المرحلة الثانية يبني حملا على مجال الخطاب الذي حدده، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يُضيف معلومة يُوضح بها معلومة واردة في الحمل، أو يُصححها، أو يُعدلها، ويكون ذلك بالذيل[1].

وفسّر تصدر المنادى لهذه المواقع بكون الدور الذي يُؤديه، وهو تنبيه المخاطَب، يُلزمه أن يرد قبل الخطاب نفسه بما في ذلك المكون الدال على مجال الخطاب؛ أي المبتدأ، كما يتبيّن من الجملة:

(77) – يا زيد، أخوك، زاره خالد[2]

ويُمكن أن يتأخر المكون المنادى عن الحمل، كما في الجملة (74-ب). والحالة الأولى؛ أي تقدم هذا المكون على الحمل، أكثر ورودا من الحالة الثانية[3].

هذه هي مختلف المواقع التي تحتلها مكونات الجملة في اللغة العربية. وهذه المواقع ليس بالضرورة أن تتحقق في كلّ الجمل، بل إنّ تَحقُّقها دفعة واحدة وفي جملة واحدة غير ممكن. فكما هو معلوم، تُوجد في البنيات الموقعية التي رصدها المتوكل مواقع تتحقق بالضرورة، وهي في الجملة الفعلية: موقع المحمول (ف) وموقع المكون الفاعل (فا)، وفي الجملة الاسمية: موقع المحمول ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) وموقع المكون الفاعل (فا)، وفي الجملة الرابطية: موقع الرابط (ط) وموقع المحمول ((م س) أو (م ص) أو (م ح) أو (م ظ)) وموقع الفاعل (فا). أما المواقع الأخرى فتَحقُّقها من عدمه يرتبط بما تتضمنه الجملة من مكونات.

ويحكم احتلال مكونات الجملة لمواقعها في البنيات المذكورة قيد أحادية الموقعة الذي يقتضي ألا يحتل الموقع الواحد أكثر من مكون واحد، وخرق هذا القيد يُؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملة:

(78) – *البارحة السيارة اشترى خالد

حيث احتل الموقع (م$^{\varnothing}$) مكونان يحملان الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة، وهما "البارحة" و"السيارة"[4].

---

[1]– ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص159.

[2]– ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص179.

[3]– ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص179.

[4]– للاطلاع على أمثلة أخرى عن خرق قيد أحادية الموقعة ينظر:

هذا، ويبقى في الأخير أن نشير إلى أنّ ترتيب مكونات الجملة المركبة يكون طبقا للبنيات الموقعية التي تحكم ترتيب مكونات الجملة البسيطة؛ بحيث إذا كان محمول الحمل، سواء في ذلك محمول الحمل المدمَج أو محمول الحمل المدمِج، من الأفعال، تُرتب المكونات داخله طبقا للبنية الموقعية للجملة الفعلية، وإذا كان من غير الأفعال تُرتب المكونات داخله طبقا للبنية الموقعية للجملة الاسمية أو طبقا للبنية الموقعية للجملة الرابطية. وتُطبق قواعد الموقعة هذه وفق مبدأ السلكية؛ أي بدءا بمكونات الحمل المدمَج، ثم مكونات الحمل المدمِج، ثم الجملة ككلّ؛ إذ بعد أخذ المكونات داخل الحمل المدمَج والحمل المدمِج لمواقعها يأخذ الحمل المدمَج موقعه بالنظر إلى دوره إزاء الحمل المدمِج؛ أي إذا كان جزاء من أحد حدود محمول هذا الحمل (الحمول أجزاء الحدود) فإنّه يتبع هذا الحد، ويكون جزءا من الموقع الذي يحتله، كما في الجملة:

(79) - جاء الرجل الذي حدثتك عنه البارحة

حيث يُشكّل الحمل المدمَج "الذي حدثتك عنه البارحة" مع الحد "الرجل" حدا لمحمول الحمل المدمِج "جاء" يحمل؛ أي هذا الحد باعتباره كلاّ، الوظيفة التركيبية الفاعل، وبمقتضى هذه الوظيفة احتل الموقع (فا). أما إذا كان الحمل المدمَج حدا من حدود محمول الحمل المدمِج (الحمول الحدود) فإنّه يحتل، شأنه شأن بقية الحدود، الموقع الذي تُحدده له قواعد الموقعة. ففي الجملة:

(80)- تمنى خالد أن تأتي هند

احتل الحمل المدمَج "أن تأتي هند" الموقع (مف) لأنّه يحمل، باعتباره حدا من حدود محمول الحمل المدمِج "تمنى"، الوظيفة التركيبية المفعول. وفي الجملة

(81) - إذا قابلت بكرا عاتبه على ما فعل

---

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص42-43.
- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص178.

تقدم الحمل المدمَج "إذا قابلت بكرا" على الحمل المدمِج "عاتبه على ما فعل" واحتل الموقع الصدر (م^Ø^) لأنّه يحمل، باعتباره حدا من حدود محمول الحمل المدمِج "عاتبه"، وظيفة تُخول له احتلال هذا الموقع، وهي الوظيفة التداولية المحور[1].

### 5.3.2– قواعد إسناد النبر والتنغيم:

النبر والتنغيم، كما هو معروف، ظاهرتان صوتيتان أو تطريزيتان، ترتبطان في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي بسمات تداولية. فالنبر يرتبط بالوظيفتين التداوليتين البؤرة والمحور، والتنغيم يرتبط بالقوة الإنجازية التي تُواكب الجملة. وعلى هذا صِيغت قواعد إسنادهما على النحو الآتي:

– كلّ مكون يحمل الوظيفة التداولية المحور أو الوظيفة التداولية البؤرة بنوعيها، بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، يُسند إليه النبر، كما هو الشأن بالنسبة للمكون "شايا" في الجملة:

(82) – شايا شرب خالد

– وكلّ جملة تُواكبها القوة الإنجازية الإخبار أو الأمر أو الاستفهام يُسند إليها التنغيم. ويكون مع القوتين الإنجازيتين الإخبار والأمر تنغيما متنازلا، كما في الجملتين:

(83) أ– غادر خالد القاعة

ب– غادر القاعة

ومع القوة الإنجازية الاستفهام تنغيما متصاعدا، كما في الجملة:

(84) – هل عاد زيد من السفر؟[2]

وبإجراء قواعد التعبير يكتمل بناء البنية المكونية، وتكون الجملة بالتالي قابلة للتأويل الصوتي أو الخطي. ويُمكن التمثيل للبنية المكونية التامة التحديد ببنية الجملة:

---

[1]– ينظر فيما يخص ترتيب المكونات في الجملة المركبة:

– الجملة المركبة في اللغة العربية، ص155-167.

– الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص67-69.

[2]– للمزيد من التفصيل حول قواعد إسناد النبر والتنغيم ينظر:

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص43-45.

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص58-60.

(85) – شرب خالد الشاي في المقهى.

(2) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س[1]: خالد (س[1])) منف فا مح

(ع 1 ذ س[2]: شاي (س[2])) متق مف

(ع 1 ث ص[1]: في المقهى (ص[1])) مكا بؤ جد]]]]

حيث (خب): إخبار، و(تد): تدليل، و(تا): تام، و(مض): ماض، و(ف): فعل، و(س): حد موضوع، و(ص): حد لاحق، و(ع): معرف، و(1): مفرد، و(ذ): مذكر، و(ث): مؤنث، و(منف): منفذ، و(متق): متقبل، و(مكا): مكان، و(فا): فاعل، و(مف): مفعول، و(مح): محور، و(بؤ جد): بؤرة الجديد.

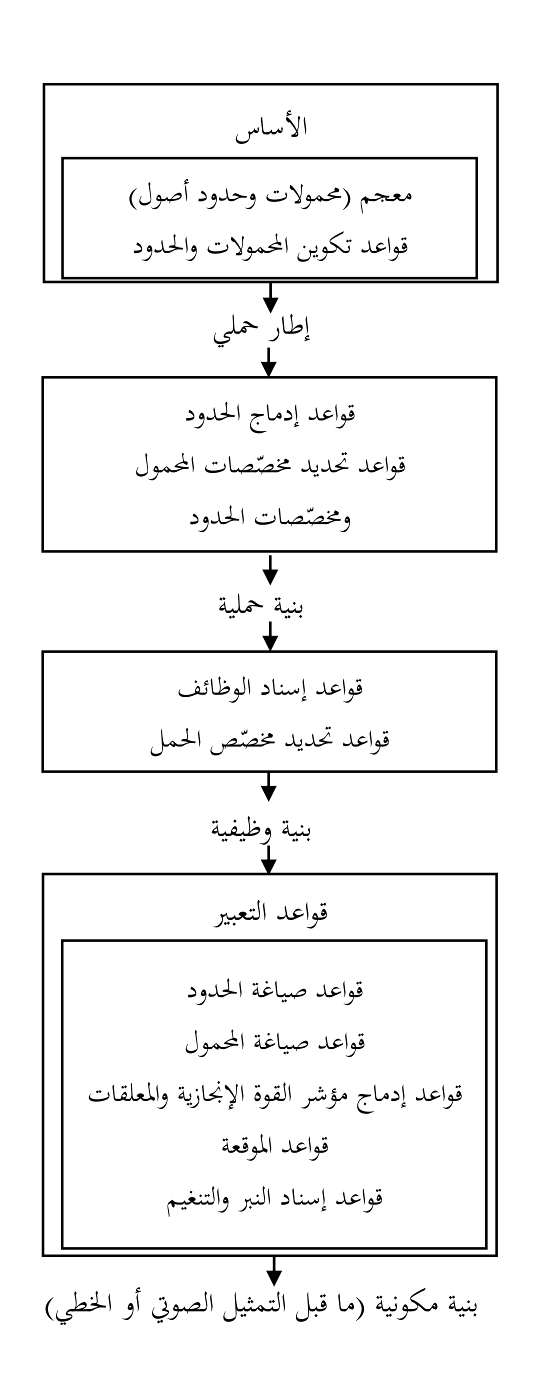
وحيث المحمول "شرب" مبني للمعلوم، واحتل الموقع (ف)، والمكون "خالد" أخذ الحالة الإعرابية الوظيفية الرفع، واحتل الموقع (فا)، والمكون "الشاي" أخذ الحالة الإعرابية الوظيفية النصب، واحتل الموقع (مف)، والمكون "في المقهى" منبور، وأخذ الحالة الإعرابية البنيوية الجر، واحتل الموقع (ص)، والجملة برمتها تُواكبها نغمة نازلة.

وهكذا يُمكن تلخيص مراحل اشتقاق الجملة في الشكل الآتي[1]:

---

[1]– ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص24.

(1)




هذه باختصار مراحل اشتقاق الجملة في اللغة العربية كما مثّل لها المتوكل بناء على ما جاء في النموذج النواة (ديك1978)، وما جاء في إغناءاته قبل ظهور النموذج المعيار

(ديك1989). والمتتبع لهذه المراحل يُلفي أنّها تنســـجم مع مبدأ تبعية بنية اللغة لوظيفتها؛ وذلك لأنّ نقل البنيتين الحملية والوظيفية إلى بنية مكونية يقتضـــي أنّ الســـمات الدلالية والتداولية لمكونات الجملة (المخصّـصـات والوظائف والقوة الإنجازية) هي التي تُحدد بنيتها الصـرفية -التركيبية والصـوتية، وهو ما جسـدته قواعد التعبير، وبالخصـوص: قواعد إسـناد الحالات الإعرابية، كما سـيتضـح ذلك في الفصـل الثاني، وقواعد صـياغة المحمول، وقواعد الموقعة، وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

### 3- تطور نحو اللغة العربية الوظيفي من نحو الجملة إلى نحو النص:

سبقت الإشارة إلى أنّ نظرية النحو الوظيفي مرّت بمرحلتين اثنتين: مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص. وشهدت في كلّ مرحلة عدة إغناءات وتعديلات لخصتها النماذج النحوية التي أفرزتها؛ إذ لخص النموذج المعيار (ديك1989) تطورات هذه النظرية في مرحلة نحو الجملة، ولخصت النماذج: النموذج المعيار (ديك1997)، ونموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003)، ونماذج نحو الخطاب الوظيفي ((هنخفلد2004)، و(هنخفلد وماكنزي2008)، و(المتوكل2010)، و(المتوكل2011)) تطوراتها في مرحلة نحو النص.

وكذلك الأمر بالنسبة لنحو اللغة العربية الوظيفي. فقد ساير هذه التطورات في كلتا المرحلتين، بل كان من المساهمين فيها؛ وذلك من خلال الاقتراحات التي قدمها المتوكل لإغناء نظرية النحو الوظيفي، كإضافة الوظيفة المنادى، وبهذا صار يُمثَّل للوظائف التداولية بخمس وظائف بدل أربع وظائف، وإضافة القالب الشعري إلى قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في النموذج المعيار (ديك1989). وفي مرحلة نحو النص اقترح المتوكل نموذجا قائما بذاته، وهو نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003)، وأغنى نموذج نحو الخطاب الوظيفي الذي اقترحه هنخفلد (هنخفلد2004) ووسعه، وغيرها من الاقتراحات التي تُبيّن أنّ العلاقة بين نظرية النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي هي علاقة تأثير وتأثر[1].

[1]- للمزيد من التفصيل حول إسهامات المتوكل في إغناء نظرية النحو الوظيفي ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص143-161.

## 1.3- تطور نحو اللغة العربية الوظيفي في مرحلة نحو الجملة:

تتجلى التطورات التي شهدتها نظرية النحو الوظيفي قبل انتقالها إلى نحو النص في النموذج المعيار (ديك1989). فقد جاء هذا النموذج ليُعدل في النموذج الأول (النموذج النواة (ديك1978)) ويُغنيه من عدة جوانب، أهمها ما يلي:

- إدماج ما كان يُعرف في هذا النموذج بالبنية الحملية والبنية الوظيفية في بنية واحدة، اصطُلح عليها اسم "البنية التحتية"، وبهذا صارت الجملة تُشتق عبر بناء بنيتين فقط: البنية التحتية والبنية المكونية.

- صياغة البنية التحتية على أساس أنّها تتكون من فئتين من العناصر: عناصر ملموسة، وهي الوحدات المعجمية التي تتحقق في شكل محمول وحدود ولواحق. وعناصر مجردة، وهي المخصّصات والوظائف بأنماطها الثلاثة: الدلالية والتركيبية والتداولية. وكلّ هذه العناصر، الملموسة منها والمجردة، تندرج في طبقات، والطبقات تندرج بدورها في مستويات.

- تبنِّي القالبية في النمذجة؛ بحيث انتقلت نظرية النحو الوظيفي في هذه المرحلة من التمثيل بنموذج نحوي بسيط إلى التمثيل بنموذج نحوي متعدد القوالب، يصف مختلف الملكات التي تُشكّل القدرة التواصلية للمتكلم -السامع. وأُدرج هذا النموذج، والنماذج التي ظهرت بعده، تحت نموذج عام، اصطُلح عليه اسم "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية"[1].

### 1.1.3- مراحل اشتقاق الجملة في النموذج المعيار (ديك1989):

مرّ بنا أنّ النموذج النواة (ديك1978) قام على أساس أنّ مصدر اشتقاق الجملة هو مدخل معجمي يُمثَّل له في البنية الحملية في شكل إطار حملي يتضمن معلومات عن صورة المحمول، ومقولته التركيبية، ومحلات حدوده الموضوعات، والوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات، وقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على حدوده الموضوعات.

وبعد أن كانت القواعد المتكفلة بنقل هذا الإطار من بنية إلى أخرى موزعة على ثلاث بنيات (البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية)، صارت وفق التصور الجديد لبنية الجملة موزعة على بنيتين فقط: البنية التحتية والبنية المكونية. وتُطبق كالآتي:

---

[1]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص5.

- إدماج الوحدات المعجمية المناسبة في محلات الحدود فينتقل الإطار الحملي إلى حمل نووي.
- تحديد مخصّصات المحمول ولواحقه، إن وجدت، فينتقل الحمل النووي إلى حمل مركزي، وبالآلية نفسها يُنقل الحمل المركزي إلى حمل موسع، ثم إلى قضية، ثم إلى إنجاز.
- إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية.
- نقل البنية التحتية إلى بنية مكونية بواسطة قواعد التعبير[1].

وكما تقدم، تُوصف البنية التحتية في هذا النموذج بأنّها تتكون من طبقات ومستويات. ولتوضيح الصورة أكثر سنعرض مكونات هذه البنية بالبدء بطبقاتها ثم مستوياتها.

### 2.1.3- طبقات البنية التحتية للجملة:

افترض سيمون ديك أنّ البنية التحتية للجملة تتكون من حمل نووي، وهو الإطار الحملي مصدر اشتقاق الجملة، وأربع طبقات، وهي: طبقة الحمل المركزي، وطبقة الحمل الموسع، وطبقة القضية، وطبقة الإنجاز. تقوم بين هذه الطبقات علاقة سلمية، بموجبها يعلو الحمل المركزي الحمل النووي، ويعلو الحمل الموسع الحمل المركزي، وتعلو القضية الحمل الموسع، ويعلو الإنجاز القضية.

وافترض أيضا أنّ كلّ طبقة من هذه الطبقات تتكون من ثلاثة عناصر: النواة، والمخصّص، واللاحق أو مجموعة من اللواحق. وأنّ اشتقاق الجملة يتم بالانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى تعلوها بإضافة مخصّص ولاحق (أو لواحق) إلى نواة الطبقة المعنية. والمنطلق هو الحمل النووي؛ إذ يُنقل إلى حمل مركزي بإضافة مخصّص ولاحق (أو لواحق)، ويُنقل الحمل المركزي إلى حمل موسع بإضافة مخصّص ولاحق (أو لواحق)، وبالطريقة نفسها يُنقل الحمل الموسع إلى القضية، وتُنقل القضية إلى الإنجاز[2]. ووفق هذا التصور، تكون الصورة المجردة للبنية التحتية كالآتي:

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص15-16.

[2]- ينظر فيما يخص هذه الافتراضات:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص46-47.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص16-17.

(1) [إنجاز: [قضية: [حمل موسع: [حمل مركزي: [حمل نووي]]]][1]

تتكون إذن، طبقة الحمل المركزي من الحمل النووي (المحمول وحدوده الموضوعات) ومخصّص المحمول ولاحق أو لواحق المحمول. ودور المخصّص في هذه الطبقة هو التأشير للسمات الجهية المرحلية والسمات الوجهية اللازمة. والمقصود بالسمات الجهية المرحلية، وتُسمى أيضا "السمات الجهية الداخلية"، تلك السمات التي تضطلع بوصف التكوين الزماني الداخلي للواقعة التي يدل عليها محمول الجملة. وتشمل السمتين: تامة وغير تامة، وهذه الأخيرة تتفرع إلى سمات ثانوية، كالشروع، والتدرج، والمقاربة، والإنهاء[2].

وتتوسل اللغة العربية للدلالة على هذه السمات بجملة من الوسائل، تختلف، كما أشرنا إليه في المبحث السابق، باختلاف نوع المحمول. ففي الجمل التي يكون محمولها فعلا تتحقق هذه السمات في صيغة الفعل، أو في صيغة الفعل مع فعل مساعد؛ إذ تدل صيغة الماضي على الجهة التامة، كما في الجملة:

(1) - درس خالد الرياضيات

وتدل صيغة المضارع على الجهة غير التامة، كما في الجملة:

(2) - يدرس خالد الرياضيات

وتدل صيغة المضارع مع فعل مساعد على الجهة غير التامة المشرع فيها، أو المتدرجة، أو المقاربة، أو المنتهية. ففي الجملة:

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص46.

[2]- صارت السمات الجهية، بدءا من النموذج المعيار (ديك1989)، تنقسم إلى فئتين: سمات جهية مرحلية، أو داخلية، وسمات جهية سورية، أو خارجية؛ بحيث تضطلع الفئة الأولى بوصف التكوين الزماني الداخلي للواقعة التي يدل عليها محمول الجملة. وتشمل السمتين: تامة وغير تامة، وهذه الأخيرة تتفرع إلى سمات ثانوية، كالشروع، والتدرج، والمقاربة، والإنهاء. وتضطلع الفئة الثانية بتكميم الواقعة باعتبارها كلاًّ غير مجزئ. وتشمل السمات من قبيل: مستمر، ومستغرق، ومتكرر، وسريع. والفرق الجوهري بين هاتين الفئتين من السمات أنّ السمات الجهية المرحلية تصف الواقعة من الداخل؛ أي باعتبارها تنقسم إلى أجزاء أو مراحل، أما السمات الجهية السورية فهي سمات تنصبّ على الواقعة من الخارج؛ أي باعتبارها كلاًّ. وبناء على هذا الفرق، تُسند السمات الجهية المرحلية إلى المخصّص المحمولي، في حين تُسند السمات الجهية السورية إلى المخصّص الحملي. ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص57-61.

(3) - يكاد خالد يُنهي أطروحته

دلت صيغة المضارع في الفعل "يُنهي" مع الفعل المساعد "يكاد" على الجهة غير التامة المقاربة.

وتتحقق هذه السمات في الجمل التي يكون محمولها اسما أو صفة أو ظرفا أو مركبا حرفيا في صيغة الفعل الرابط. ففي الجمل:

(4) أ- كان زيد أستاذا

ب- أصبح زيد مريضا

ج- مازال زيد في الدار

جاء المحمول في الجملة (4-أ) اسما، وهو "أستاذا"، وجاء في الجملة (4-ب) صفة، وهي "مريضا" وجاء في الجملة (4-ج) مركبا حرفيا، وهو "في الدار". والأفعال الروابط "كان" و"أصبح" و"مازال" دلت على التوالي على الجهة غير التامة.

وإذا لم تشتمل هذه الجمل على فعل رابط فستكون السمة الجهية للمحمول غير تامة وزمنه الحاضر، كما في الجملتين:

(5) أ- زيد أستاذ

ب- زيد في الدار

والمقصود بالسمات الوجهية اللازمة، وتُسمى أيضا "الموجهات اللازمة" أو "الوجوه اللازمة"، تلك الوجوه التي يُحدد المتكلم من خلالها العلاقة القائمة بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقق هذه الواقعة. وتتمثّل في قدرة المشارك على تحقيق الواقعة، أو رغبته في تحقيقها، أو إجباره على تحقيقها، أو الترخيص له بتحقيقها. وبتعبير آخر، تأخذ هذه الوجوه القيم: الاستطاعة، والرغبة، والإجبار، والترخيص. وتتحقق غالبا في شكل أفعال مساعدة، نحو: "استطاع"، و"رغب" و"رخّص"، في الجمل:

(6) أ- يستطيع خالد أن يقنع هند

ب- يرغب خالد في أن يسترد ماله

ج- رُخص لخالد بأن يدخل قاعة الاجتماع[1]

---

[1]- للتوسع في هذه الوجوه ينظر:

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص16.

أما دور اللاحق فهو تحديد الأداة التي وقعت بها الواقعة، أو المستفيد من هذه الواقعة، أو المصدر والهدف حين يتعلق الأمر بالمحمولات الدالة على التنقل، كالمحمول "ذهب" في الجملة:

(7) - ذهب خالد من الرباط إلى مراكش

حيث دل الحد اللاحق "من الرباط" على مصدر الواقعة؛ أي واقعة الذهاب، ودل الحد اللاحق "إلى مراكش" على هدف الواقعة[1].

وتتكون طبقة الحمل الموسع من الحمل المركزي ومخصّص الحمل ولاحق أو لواحق الحمل. ووظيفة المخصّص في هذه الطبقة هي التأشير للسمات الزمنية والسمات الجهية السورية والسمات الوجهية الموضوعية. والمقصود بالسمات الزمنية الزمن الذي تحققت فيه الواقعة بالنظر إلى وقت التكلم، وهو حاضر يُطابق وقت التكلم، وماض سابق لوقت التكلم، ومستقبل لاحق لوقت التكلم.

وكما تقدم، تتحقق هذه الأزمنة في الجمل ذات المحمول الفعلي في صيغة الفعل ذاته؛ إذ تُعبر صيغة الماضي عن الزمن الماضي، وتُعبر صيغة المضارع عن الزمن الحاضر، وتُعبر صيغة المضارع مع أداة تلحق بهذا الفعل (السين، وسوف، ولن،...) عن الزمن المستقبل. وتتحقق في الجمل ذات المحمول غير الفعلي في صيغة الفعل الرابط، بمعنى أنّ صيغة الماضي تُعبر عن الزمن الماضي، وصيغة المضارع تُعبر عن الزمن المستقبل. وإذا لم تشتمل الجملة على فعل رابط ففي هذه الحالة يكون مخصّص الزمن الحاضر، كما في الجملتين (5أ-ب).

والمقصود بالسمات الجهية السورية، وتُسمى أيضا "السمات الجهية الخارجية"، تلك السمات التي تضطلع بتكميم الواقعة باعتبارها كلاّ غير مجزئ. وتشمل السمات: مستغرق، ومستمر، ومتكرر، وسريع، وغيرها. وتتحقق هذه السمات، شأنها شأن السمات الجهية

---

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص167-168.

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الطبقة ينظر:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص46.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي، ص16-18. وص57-61.

المرحلية، بصيغة الفعل، أو بصيغة الفعل مع الفعل المساعد، أو بالفعل الرابط، أو بالعبارات الظرفية، نحو: "مرارا"، و"تكرارا"، و"دائما". ففي الجملتين:

(8) أ- ظل المطر ينزل طوال الليل

ب- ظل الطقس باردا طيلة اليوم

تحققت السمة الجهية السورية الاستغراق في الجملة (8-أ) بصيغة الفعل "ينزل" مع الفعل المساعد "ظل"، وتحققت في الجملة (8-ب) بالفعل الرابط "ظل".

والمقصود بالسمات الوجهية الموضوعية، وتُسمى أيضا "الموجهات الموضوعية" أو "الوجه الموضوعي"، تلك الوجوه التي يُقوِّم المتكلم بواسطتها حظوظ تحقق الواقعة منظورا إليها في حد ذاتها. وتنقسم إلى صنفين: وجوه معرفية ووجوه شرعية. الأولى يُقوِّم المتكلم بواسطتها إمكانات تحقق الواقعة. وتأخذ قيما كثيرة، منها: مؤكد، ومحتمل، وممكن، ومستحيل، ومثبت، ومنفي. وتتحقق هذه الوجوه بواسطة الأدوات، ك"قد"، و"نون التوكيد"، و"لا"، "ولن". ففي الجملتين:

(9) أ- قد يأتي خالد غدا

ب- لن يأتي خالد غدا

تحقق الوجه المعرفي "محتمل" في الجملة (9-أ) بواسطة الأداة "قد"، وتحقق الوجه "منفي" في الجملة (9-ب) بواسطة أداة النفي "لن".

والثانية؛ أي الوجوه الشرعية، يُقوِّم المتكلم بواسطتها تحقق الواقعة بالنظر إلى أنسقة من القواعد الأخلاقية والقانونية والاجتماعية. وتأخذ بدورها قيما كثيرة، منها: الواجب، والمستحسن، والقبيح، والممنوع، وغيرها من القيم التي تتعلق بالضوابط الأخلاقية والعقدية والتقاليد السائدة في مجتمع ما. ويُعبر عادة عن هذه السمات بالأفعال من قبيل: "يجب"، و"ينبغي"، و"يجوز"، و"يمنع"، كما في الجملتين:

(10) أ- يجب أن أكاتب خالدا

ب- ينبغي أن يُصبح خالد مرتاحا[1]

---

[1]- للتوسع في هذه الوجوه ينظر:

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص16.

حيث دل في الجملة (10-أ) الفعل "يجب" على الوجه الشرعي "الوجوب"، ودل في الجملة (10-ب) الفعل "ينبغي" على الوجه الشرعي "الاستحسان".

أما وظيفة اللاحق فهي تحديد ظروف وقوع الواقعة التي دل عليها المحمول، كزمان وقوعها، أو مكان وقوعها، أو علة وقوعها[1]، كما هو الحال بالنسبة للحد "لمهاجمته أخاه" في الجملة:

(11) - أنب خالد بكرا لمهاجمته أخاه[2]

وتتكون طبقة القضية من الحمل الموسع ومخصّص القضية ولاحق أو لواحق القضية، حيث يُؤشّر المخصّص للوجه القضوي، والذي يشمل الوجوه الثلاثة الآتية:

- الوجه المعرفي: يتعلق بالتزام المتكلم بفحوى القضية. وبعبارة أوضح، يتعلق برأي المتكلم أو اعتقاده فيما يخص صدق القضية. وأبرز القيم التي يأخذها: مؤكد، ومحتمل، وممكن، وتعجب، وقسم. وتتحقق هذه الوجوه بواسطة التنغيم، أو بالأدوات، كـ"إنّ"، و"ربما"، أو بالأفعال

---

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص168-169. وص178-179.

[1]- يُميز بين الحدود اللواحق المنتمية إلى طبقة الحمل المركزي والحدود اللواحق المنتمية إلى طبقة الحمل الموسع بناء على ما يلي:

- أولا: تخضع بعض الحدود اللواحق المنتمية إلى طبقة الحمل المركزي لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على حدوده، ومن ذلك اللواحق الحاملة للوظائف الدلالية: المصدر والهدف والاتجاه؛ إذ لا تُساوق هذه اللواحق إلا المحمولات الدالة على التنقل. وفي المقابل، لا تخضع الحدود اللواحق المنتمية إلى طبقة الحمل الموسع لأي قيد من شأنه أن يُحدد المحمولات التي يجب أن ترد معها.

- ثانيا: تُسند إلى الحدود اللواحق المنتمية إلى طبقة الحمل المركزي الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، ويندر إسناد هاتين الوظيفتين إلى الحدود اللواحق المنتمية إلى طبقة الحمل الموسع، وإن أُسندت فإنّما يكون ذلك بشروط.
- ثالثا: تحظى الحدود اللواحق في طبقة الحمل الموسع بقدر كبير من الحرية في الرتبة مقارنة بالحدود اللواحق في طبقة الحمل المركزي. ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص17-18.

[2]- للمزيد من التفصيل حول هذه الطبقة ينظر:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص46-47.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص16-18. وص50-57.

الوجهية، كـ"ظن وأخواتها"، أو بصيغة الفعل، كصيغتي المضارع والأمر المقترنة بهما نون التوكيد، أو بصيغ جملية، كصيغة التعجب، وصيغة القسم، كما في الجملة:

(12) - أقسم لك إنّ هندا لعائدة

- الوجه الإرادي: يتعلق برغبة المتكلم في أن يتحقق فحوى القضية؛ ولهذا فهو يأخذ القيم: التمني، والترجي، والدعاء. وتتحقق هذه الوجوه بواسطة الأدوات، كـ"ليت"، و"لعل"، أو بواسطة الأفعال الوجهية، نحو: "تمنى"، و"رجا"، و"أمل"، كما في الجملة:

(13) - آمل أن ينجح خالد

- الوجه المرجعي: يرتبط بمصدر أو مرجع القضية الذي يُمكن أن يكون تجريبيا؛ أي يُقوِّم المتكلم القضية انطلاقا من تجربته الشخصية. أو استدلاليا؛ أي يُقوِّم المتكلم القضية انطلاقا من معارف سابقة أو حجج معينة. أو سماعيا، ويكون المرجع آنذاك ما بلغ المتكلم من آراء غيره عن طريق السمع. وتتحقق هذه الوجوه بواسطة الأفعال الوجهية، نحو: "يبدو"، و"يظهر"، و"يُقال"، أو بواسطة العبارات من قبيل: "حسب تجربتي"، و"حسب ما يُقال"، كما في الجمل:

(14) - حسب تجربتي الشخصية، لا يفلح إلا من جد

(15) - حسب لون السماء، سيكون يوم غد يوما ممطرا

(16)- حسب ما يُقال، ستُنشر لهند رواية جديدة[1]

أما اللاحق فيُحدد، شأنه شأن المخصّص القضوي، الوجوه القضوية[2]. ويتحقق في العبارات القضوية، نحو: "فعلا"، و"قطعا"، و"عجبا"، و"مع الأسف"، و"في رأي"، و"دون

---

[1]- للتوسع في هذه الوجوه ينظر:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص169-179.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص47. وص49-50. وص88-90.

[2]- تجدر الإشارة هنا إلى أمرين:

- أحدهما: أنّ أهم معيار يُعتمد عليه في التمييز بين وجوه طبقة الحمل الموسع ووجوه طبقة القضية هو ما يتعلق به كلّ وجه؛ بحيث إذا تعلق الوجه بموقف المتكلم من تحقق الواقعة بالنظر إلى القواعد السائدة في المجتمع فهو وجه

شك". وأغلبها تدل على الوجه المعرفي "مؤكد"، كما هو حال اللاحق القضوي "فعلا" في الجملة:

(18) – سافر خالد فعلا[1]

وتتكون طبقة الإنجاز من القضية كنواة ومخصّص إنجازي ولاحق أو لواحق إنجازية، حيث يُؤشر المخصّص للسمتين: النمط الجملي الذي تنتمي إليه الجملة والقوة الإنجازية التي تُواكب الجملة. وقد أشرنا في المبحث السابق إلى أنّ المقصود بالنمط الجملي النمط الذي تنتمي إليه الجملة بالنظر إلى صورتها الصرفية التركيبية. وهو، حسب المتوكل، خبر، واستفهام، وأمر. ويتحقق في الجمل ذات المحمول الفعلي في صيغة الفعل ذاته؛ بحيث إذا كانت صيغته الماضي أو المضارع يكون نمط الجملة خبرا أو استفهاما، وإذا كانت صيغته الأمر يكون نمط الجملة أمرا.

والمقصود بالقوة الإنجازية الحمولة الإنجازية التي تُواكب الجملة، كالإخبار، والاستفهام، والأمر، والدعاء. وتتحقق مقاليا؛ أي بالتنغيم، أو بالأداة، كأدوات الاستفهام، أو بصيغة الفعل، كصيغة الأمر، أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية، نحو: "سأل"، و"قال"، و"وعد"، وتكون حينئذ قوة إنجازية حرفية. وتتحقق مقاميا، وتكون حينئذ قوة إنجازية مستلزمة.

---

حملي، أما إذا تعلق بموقف المتكلم من صدق القضية على اعتبار ما يعتقده هو فهو وجه قضوي. ويُمكن توضيح هذا الفرق بالجملة:

(17) – أظن أنّ خالدا قد عاد من السفر

حيث دل الفعل "أظن" على الوجه المعرفي "الظن"، ودل الحرف "قد" على الوجه المعرفي "مؤكد" أو "التأكيد". والوجه المعرفي "الظن" هو في هذه الجملة وجه من وجوه القضوية، أما الوجه المعرفي "مؤكد" فهو وجه من الوجوه الحملية.

– والآخر: ذهب المتوكل إلى أنّ وجوه طبقة الحمل الموسع ووجوه طبقة القضية يُعبران عما كان يُعرف في النموذج النواة (ديك1978) بـ"مخصّص الصيغة". ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص165-166. وص186-188.

[1]– للمزيد من التفصيل حول هذه الطبقة ينظر:

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص47.

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص16-18. وص49-50. وص91-92.

أما اللاحق فيُحدد الفعل اللغوي المنجز في أثناء التلفظ بالجملة[1]. ويتحقق في العبارات الإنجازية، نحو: "بصراحة"، و"بصدق"، و"بأمانة"، و"دون مجاملة"، و"في الختام". ومن أمثلة تَحقُّق مكونات هذه الطبقة الجملة:

(20) - بصدق، أتمنى أن يفوز خالد

حيث تَحقَّق مخصّص النمط الجملي الخبر في صيغة الفعل "يفوز"، وتَحقَّق مخصّص القوة الإنجازية في القوة الإنجازية الحرفية الإخبار، وتَحقَّق اللاحق الإنجازي في العبارة "بصدق" التي بيّنت الفعل اللغوي المنجز حين التلفظ بالجملة، أو ما اصطَلح عليه المتوكل بـ"الواقعة التلفظية"[2].

هذه باختصار طبقات البنية التحتية ومكونات كلّ طبقة. وقبل أن ننتقل إلى مستويات هذه البنية تُوجد بعض التفاصيل يتعين ذكرها، وهي:

---

1– أهم فرق بين اللاحق القضوي واللاحق الإنجازي أنّ اللاحق القضوي يُحدد موقف المتكلم من فحوى القضية ذاتها، أما اللاحق الإنجازي فيُحدد الفعل اللغوي المنجز في أثناء التلفظ بالجملة. وبتعبير آخر، اللاحق القضوي يرتبط بعلاقة المتكلم بفحوى ما يتلفظ به، واللاحق الإنجازي يرتبط بعلاقة المتكلم بالمخاطَب. ويُضاف إلى هذا الفرق أنّ اللاحق القضوي لا يرد إلا في الجمل التي تُواكبها القوة الإنجازية الإخبار، أما اللاحق الإنجازي فيرد في الجمل التي تُواكبها القوة الإنجازية الإخبار والجمل التي تُواكبها القوة الإنجازية الاستفهام، وغيرهما من الجمل. وللتوضيح نأخذ الجملتين:

(19) أ- فعلا، كان خالد رجلا شهما

ب- بصراحة، كان خالد رجلا شهما

ففي الجملة (19-أ) يُبيّن اللاحق القضوي "فعلا" أنّ المتكلم يُؤكد الفحوى القضوي الذي تحمله الجملة، وفي الجملة (19-ب) يُبيّن اللاحق الإنجازي "بصراحة" الفعل اللغوي المنجر في أثناء التلفظ بالجملة، والمتمثّل في تعبير المتكلم عن حاله حين تلفظ بهذه الجملة. للاطلاع على أمثلة أخرى ينظر:

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص17-18. وص67-68.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص83-85.

2– للمزيد من التفصيل حول هذه الطبقة ينظر:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص47.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص16-18. وص46-49. وص91-92.

– أولا: رغم أنّ بعض اللواحق لا تعدو أن تكون بدائل تُسخَّر للتعبير عن السمات نفسها التي تُعبر عنها المخصّصات إلا أنّ بين هذين العنصرين اختلافات كثيرة، أهمها:

– تُعدّ المخصّصات من العناصر الضرورية، أو لنقل: أغلبها ضرورية[1]؛ وذلك لأنّها تُمَثِّل سمات تُلازم كلّ طبقة من طبقات البنية التحتية للجملة، في حين تُعدّ اللواحق من العناصر غير الضرورية. وبتعبير آخر، هي عناصر اختيارية، تتحقق في سياقات ولا تتحقق في أخرى، ولا يُؤثر عدم تَحَقُّقها في سلامة الجملة، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (21–أ) والجملة (21–ب):

(21) أ– قابلت صديقي البارحة

ب – قابلت صديقي

ففي الجملة (21–أ) يُوجد لاحق زمني، وهو المركب الاسمي "البارحة"، يُعبر عن المخصّص الزمني المحقق في صيغة الفعل "قابلت"؛ أي الماضي، وفي الجملة (21–ب) لا وجود لهذا اللاحق، والجملة سليمة.

– تتحقق المخصّصات في شكل لواصق صرفية، وهو الغالب، وفي شكل أدوات، ووحدات معجمية (مقولات وظيفية)، وصيغ فعلية وجملية، وقد تتحقق مخصّصات متعددة ومختلفة بوسيلة واحدة، كصيغة الفعل؛ إذ تُحقِّق في الوقت نفسه مخصّص الزمن ومخصّص الجهة ومخصّص النمط الجملي. وفي المقابل، لا تتحقق اللواحق إلا في شكل وحدات معجمية، وكلّ لاحق يُحقِّق مخصّصا واحدا فقط[2].

---

[1]– أشرنا في المبحث السابق إلى أنّ المخصّصات منها ما يتحقق وجوبا ومنها ما يجوز تحقيقه كما يجوز عدم تحقيقه؛ فأما التي تتحقق وجوبا فهي المخصّصات التي تُمَثِّل سمات تُلازم مكونا من مكونات الجملة أو الجملة برمتها، وهي، تبعا للتعديل الذي طرأ على البنية التحتية للجملة، السمات التي تُلازم نواة كلّ طبقة من طبقات البنية التحتية. وأما التي يجوز فيها الأمران فهي المخصّصات التي تُمَثِّل سمات غير لازمة؛ أي سمات تظهر في سياقات، وحينئذ يجب أن تُحقَّق، وتختفي في أخرى، فلا تُحقَّق. ومن أمثلتها الوجوه اللازمة والوجوه الموضوعية لطبقتي الحمل الموسع والقضية. فهذه الوجوه نجدها في بعض الجمل ولا نجدها في بعضها الآخر.

[2]– ينظر فيما يخص هذه المسألة: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي، ص94–98.

– ثانيا: يُمكن أن تتوارد الوجوه المنتمية إلى طبقات مختلفة، سواء أكانت هذه الوجوه متماثلة أم متباينة، في جملة واحدة من دون قيود تُفرض عليها، كما في الجملة:

(22) – إنّ خالدا قد قابل هندا

حيث توارد الوجه "مؤكد" في طبقتين: طبقة الحمل، ودلت عليه الأداة "قد"، وطبقة القضية، ودلت عليه الأداة "إنّ". وفي المقابل، يُشترط في توارد الوجوه المنتمية إلى طبقة واحدة أنّ تكون غير متعارضة وإلا كانت الجملة لاحنة، كالجملة:

(23) – *فعلا لعل هندا في البيت

حيث توارد في طبقة واحدة وجهان متعارضان: الوجه "مؤكد" والوجه "الترجي"[1].

– ثالثا: يُمكن للوجه الواحد أن يتحقق بأكثر من مُحقِّق واحد في طبقة واحدة إذا كان الغرض من ذلك تقوية هذا الوجه، كما في الجملة:

(24) – فعلا، إنّ خالدا لنائم

حيث تحقق الوجه القضوي "مؤكد" بـ"إنّ" و"اللام" واللاحق "فعلا". وتُفسر هذه الظاهرة بكون الوجه من المفاهيم التي تقبل التدرج، كالتدرج من غير مؤكد إلى شبه مؤكد، فمؤكد، ثم مؤكد جدا، فكلّ وجه من هذه الوجوه يُطابق نمطا مقاميا يرتبط بموقف المخاطَب من فحوى القضية. والقاعدة ههنا أنّه كلما زاد المخاطَب في إنكاره لفحوى القضية احتاج المتكلم إلى مضاعفة التأكيد[2].

– رابعا: لا يُشترط أن ترد الطبقات الأربع في جميع الجمل، بل إنّ ورود الجملة مشتملة على هذه الطبقات كلّها يكاد يكون استثناء، كما هو الحال بالنسبة للجملة:

(25) – بصراحة، إنّ خالدا ذهب إلى مراكش البارحة فعلا

ففي نظر المتوكل، تتكون هذه الجملة من أربع طبقات:

---

[1]– ينظر فيما يخص هذه الظاهرة: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي، ص186-189.

[2]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص187-188.

– طبقة الحمل المركزي: قوامها المحمول الفعلي "ذهب"، والحد الموضوع "خالدا" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، والمخصّص الجهي تام، واللاحق "مراكش" الحامل للوظيفة الدلالية الهدف والوظيفة التركيبية المفعول.

– طبقة الحمل الموسع: قوامها الحمل المركزي، والمخصّص الصيغي الإثبات، والمخصّص الزمني الماضي المطلق، واللاحق الزمني "البارحة" الحامل للوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة الجديد.

– طبقة القضية: قوامها الحمل الموسع، والمخصّص القضوي مؤكد، واللاحق القضوي "فعلا".

– طبقة الإنجاز: قوامها القضية برمتها، ومخصّص النمط الجملي خبر، والمخصّص الإنجازي الإخبار، واللاحق الإنجازي "بصراحة"[1].

– خامسا: يرتبط ورود طبقة القضية ارتباطا وثيقا بمخصّص النمط الجملي؛ بحيث إذا كان أمرا أو استفهاما فإنّ هذه الطبقة لا تتحقق[2].

### 3.1.3– مستويات البنية التحتية للجملة:

افترض سيمون ديك في هذا النموذج أنّ البنية التحتية للجملة تتضمن مستويين اثنين: مستوى تمثيلي، تنتمي إليه طبقة الحمل المركزي وطبقة الحمل الموسع، ومستوى علاقي، تنتمي إليه طبقة القضية وطبقة الإنجاز. واحتج لما ذهب إليه بأنّ العبارة اللغوية تُحقِّق غرضين اثنين متلازمين: أحدهما هو وصف واقعة ما أو ذات ما، والآخر هو إقامة علاقة بين المتكلم والمخاطَب من جهة، وبين المتكلم وفحوى خطابه من جهة أخرى، ويُمثَّل في البنية التحتية لهذين الغرضين في مستويين: مستوى تمثيلي ومستوي علاقي؛ فأما المستوى التمثيلي فيضطلع، كما يدل عليه اسمه، بالتمثيل للواقعة والمشاركين فيها. وبتعبير آخر، هو مستوى يُمثَّل فيه لمكونات طبقتي الحمل المركزي والحمل الموسع. وتشمل هذه العملية التمثيل للعناصر التي تتضمنها كلّ طبقة؛ أي المفردات المعجمية التي تتحقق في شكل محمول وحدود موضوعات

---

[1]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص48-49.

[2]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص50.

ولواحق من جهة، والمخصّصات والوظائف التي تحملها الحدود الموضوعات واللواحق من جهة أخرى.

وأما المستوى العلاقي فيضطلع بتحديد علاقة المتكلم بالمخاطَب أو موقفه منه، كأن يكون مخبرا، أو مستفهما، أو آمرا. وعلاقته؛ أي المتكلم، بفحوى ما يتلفظ به، كأن يكون شكا، أو يقينا، أو تمنيا. وتشمل هذه العملية التمثيل لمخصّصات طبقتي القضية والإنجاز ولواحقهما[1].

وبعد استكمال التمثيل لطبقات البنية التحتية في المستويين التمثيلي والعلاقي تُنقل هذه البنية بواسطة قواعد التعبير إلى بنية مكونية. ويظهر مما ذكره المتوكل في معرض حديثه عن اشتقاق الجملة بعد أن صارت هذه العملية تتم في مرحلتين أنّ قواعد التعبير المسؤولة عن تحقيق البنية التحتية هي:

- قواعد تحقيق المحمول، وهي المسؤولة عن إعطاء الصيغة الصرفية للمحمول بناء على المعلومات الواردة في البنية التحتية عن مخصّص الزمن ومخصّص الجهة ومخصّص الوجه، وبناء أيضا على ما يقتضيه السياق بالنسبة لمخصّص التطابق.
- قواعد تحقيق الحدود، وهي المسؤولة عن نقل الحد إلى مركب. وتُطبق هذه القواعد بالتدرج، بدءا بانتقاء رأس المركب وترتيب الفضلات، وهذا في الحالات التي يتضمن فيها الحد مقيدات، ثم تحقيق مخصّصاته، وفي الأخير إسناد حالته الإعرابية.
- قواعد تحقيق مخصّصات طبقتي القضية والإنجاز.
- قواعد الموقعة.
- قواعد إسناد النبر والتنغيم[2].

وإذا كان مقصود المتوكل في أثناء حديثه عن قواعد التعبير في النموذج المعيار (ديك1989) أنّ محتوى هذه القواعد وترتيبها هو كما ذكرناه هنا فهذا يعني أنّ التعديل

---

1- للمزيد من التفصيل حول هذين المستويين ينظر:
- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص13.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص49.

2- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص33-46.

الذي جاء به هذا النموذج مسّ أيضا البنية المكونية؛ إذ تُبيّن المقارنة بين هذه القواعد وقواعد التعبير في النموذج النواة (ديك1978) أنّه تم:

- أولا: إضافة قواعد تتكفل بتحقيق مخصّصات الطبقتين القضوية والإنجازية.
- ثانيا: تقديم قواعد صياغة المحمول على قواعد صياغة الحدود.

وهذا التعديل يرتبط بما طرأ على البنية التحتية، وبالخصوص، تقسيمها إلى طبقات يعلو بعضها بعضا؛ إذ ترتب عن هذا الإجراء اتساع مجال رصد عناصر هذه البنية، وهو ما يستلزم إضافة قواعد في مستوى البنية المكونية تُحقِّق هذه العناصر، ونعني هنا قواعد تحقيق مخصّصات الطبقتين القضوية والإنجازية. ويستلزم أيضا ترتيب هذه القواعد طبقا للسلمية القائمة بين هذه الطبقات، ونعني هنا تقديم قواعد تحقيق مخصّصات المحمول الذي هو نواة طبقة الحمل المركزي على قواعد تحقيق مخصّصات الحدود، وتقديم قواعد تحقيق مخصّصات الحدود على قواعد تحقيق مخصّصات الطبقتين القضوية والإنجازية، يقول المتوكل بخصوص قواعد تحقيق مخصّصات طبقات البنية التحتية للجملة: "تُجرى القواعد الصرفية المسؤولة عن تحقيق مختلف المخصّصات من "الداخل إلى الخارج" أي من المخصّص الأقرب إلى الصورة المجردة/الجذع إلى المخصّص الأبعد. مفاد هذا أنّ هذه القواعد تبدأ بتحقيق المخصّص $\pi_1$ ثم ينطلق إلى تحقيق المخصّص $\pi_2$ فالمخصّص $\pi_3$ ثم المخصّص $\pi_4$"[1]. وبتعبير آخر، تُطبق هذه القواعد طبقا للسلمية القائمة بين طبقات البنية التحتية من الأسفل إلى الأعلى، بدءا بمخصّصات طبقة الحمل المركزي، فمخصّصات طبقة الحمل الموسع، ثم مخصّصات طبقة القضية، وفي الأخير مخصّصات طبقة الإنجاز.

وهذه التراتبية تنطبق أيضا على مخصّصات كلّ طبقة على حدة؛ إذ يفترض سيمون ديك أنّ تحقيق هذه المخصّصات في عناصر معينة (صيغ صرفية، ولواصق صرفية، وأدوات، وأفعال،...) يخضع لمبدأ الإسقاط؛ أي يكون ترتيب هذه العناصر في البنية المكونية مطابقا لترتيب المخصّصات في البنية التحتية. وبمقتضى هذا المبدأ يرد العنصر الدال على الجهة قبل

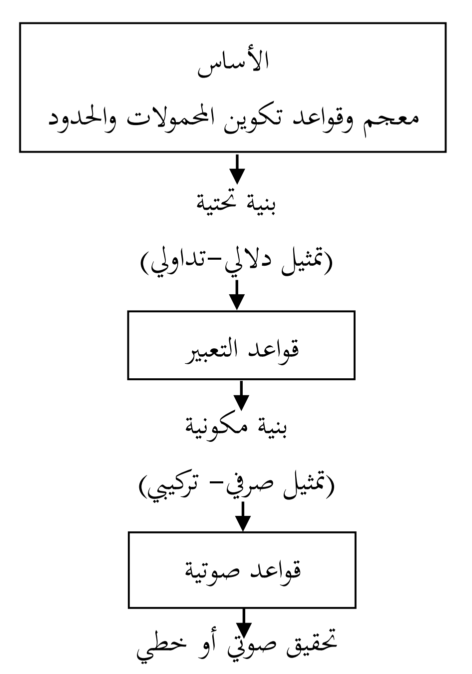
---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص70.

العنصر الدال على الزمن، ويرد العنصر الدال على الوجه قبل العنصر الدال على القوة الإنجازية، وهكذا مع باقي العناصر[1].

وبتطبيق قواعد التعبير تُصبح الجملة جاهزة لأن تُحقَّق صوتيا أو خطيا. وهذه المراحل والقواعد المتكفلة بها صِيغت في النموذج المعيار (ديك1989) كما يُوضحه الشكل الآتي[2]:

(1)




## 4.1.3- قوالب النموذج المعيار (ديك1989):

من مميزات النموذج النواة (ديك1978) أنّه اقتصر على التمثيل للملكة اللغوية بجهاز يرصد مراحل اشتقاق الجملة والقواعد المتكفلة بهذه العملية، يقول المتوكل في وصفه لهذا الجهاز: "تكمن أحادية الجهاز الواصف في النموذج المعني بالأمر في كونه لا يُمثِّل إلا للمعرفة

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص68-70.

[2]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص11.

اللغوية الصرف (النحوية) ولا يكاد يتعداها. وهو بذلك يغفل التمثيل للمعارف الأخرى التي يستخدمها المتكلم –السامع في عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها"[1].

وبخلاف هذا النموذج، يُمثِّل النموذج المعيار (ديك1989) لكلّ الملكات التي تتكون منها القدرة التواصلية للمتكلم –السامع. وهي، حسب افتراض سيمون ديك، خمس ملكات: الملكة اللغوية، والملكة المنطقية، والملكة المعرفية، والملكة الإدراكية، والملكة الاجتماعية. وهي، حسب افتراض المتوكل، ست ملكات؛ أي بإضافة الملكة الشعرية.

وكما تدل عليه تسمية كلّ ملكة، تُمكّن الملكة اللغوية مستعمل اللغة من إنتاج عدد غير متناه من العبارات اللغوية وتأويلها تأويلا صحيحا.

وتُمكّن الملكة المنطقية مستعمل اللغة من اشتقاق بنيات تحتية من البنية التحتية المحددة في القالب النحوي عن طريق قواعد استدلالية تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.

وتُتيح الملكة المعرفية لمستعمل اللغة تخزين المعارف التي ترد إليه، اللغوية منها وغير اللغوية، وتنظيمها لتوظيفها في العملية التواصلية بشقيها، الإنتاج والتأويل.

وتسمح الملكة الإدراكية لمستعمل اللغة من أن يدرك محيطه وأن يستخلص منه معارف يُوظفها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

وتضمن الملكة الاجتماعية لمستعمل اللغة تحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه.

وتُوفر الملكة الشعرية لمستعمل اللغة (أو المبدع) قواعد ومبادئ وعوالم تُمكّنه من إنتاج وتأويل مختلف الأعمال الأدبية والفنية.

تبعا لهذا التصور، صِيغ النموذج المعيار (ديك1989) في شكل جهاز يرصد كلّ ملكة من هذه الملكات في قالبٍ. وهي، حسب تصور المتوكل لعدد ملكات القدرة التواصلية، ستة قوالب: القالب النحوي، والقالب المنطقي، والقالب المعرفي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي، والقالب الشعري. وكلّ قالب من هذه القوالب يتضمن بدوره مجموعة من

---

[1]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص54-55.

القوالب الفرعية (القويلبات). فالقالب النحوي يتضمن: القالب الدلالي، والقالب التداولي، والقالب البنيوي. الأول والثاني يتكفلان معا برصد البنية التحتية، والقالب الثالث يتكفل برصد البنية المكونية[1].

والقالب المنطقي يتضمن: قالب الحدود، وقالب المحمولات، وقالب الحمول، وقالب القضايا، والقالب الإنجازي، والقالب النصي.

والقالب المعرفي يتضمن: قالب المعارف العامة، وقالب المعارف الخاصة، وقالب المعارف القديمة، وقالب المعارف الجديدة.

والقالب الإدراكي يتضمن: قالب المدركات البصرية، وقالب المدركات السمعية، وقالب المدركات اللمسية، وقالب المدركات الشمية، وقالب المدركات الذوقية.

والقالب الاجتماعي يتضمن: قالب العناصر الاجتماعية التي تُمَثِّل الثقافة الكلية، وقالب العناصر الاجتماعية التي تُمَثِّل الثقافة العامة، وقالب العناصر الاجتماعية التي تُمَثِّل الثقافة الخاصة.

والقالب الشعري يتضمن: قالب الشعر، وقالب الرواية، وقالب القصة، وقالب المسرحية، وقالب المقامة، وقالب المقالة[2].

ولأنّ هذه القوالب تختلف من حيث موضوعها والقواعد التي تحكم اشتغالها فقد قُسمت، علاوة على تقسيمها بالنظر إلى الملكات التي ترصدها، إلى قوالب آلات وقوالب مخازن. الأولى هي القوالب التي تُؤدي في العملية التواصلية دور الآلة. وتشمل: القالب النحوي، والقالب المنطقي، والقالب الشعري. والثانية هي القوالب التي تقوم بإمداد القوالب

---

[1]- يُعبر المتوكل عن القوالب الفرعية التي تتكفل برصد البنية المكونية (القالب الصرفي، والقالب التركيبي، والقالب الصوتي) باسم "القالب النحوي" تارة، وباسم "القالب الصوري" تارة أخرى. ولكيلا يلتبس الأمر بين مصطلح القالب النحوي باعتباره يُحيل على القالب المركزي ضمن قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، ومصطلح القالب النحوي باعتباره يُحيل على قوالب فرعية، ارتأينا التعبير عن هذه القوالب الفرعية التي تتكفل برصد البنية المكونية بمصطلح القالب البنيوي.

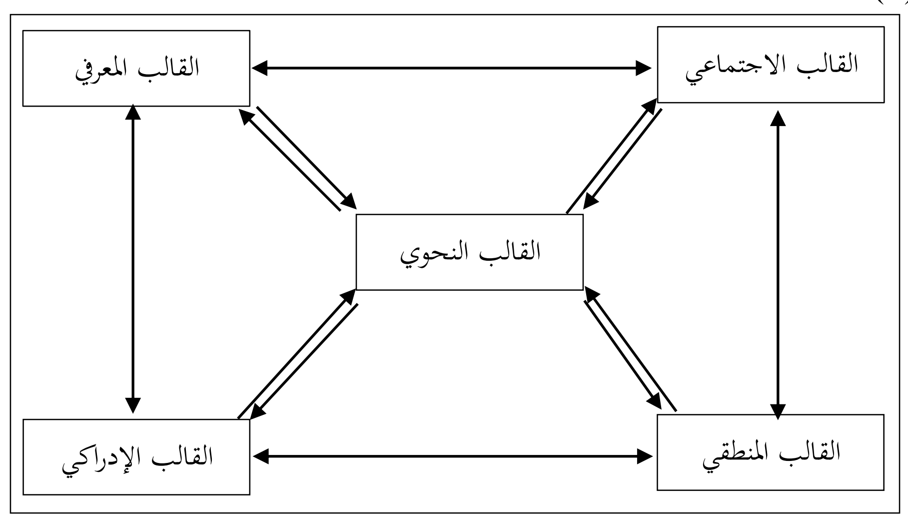
[2]- للمزيد من التفصيل حول وظيفة هذه القوالب ينظر:

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص08-10.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص22-30.

الآلات بما تحتاجه من معلومات. وتشمل: القالب المعرفي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي[1].

وعلى الرغم من استقلال هذه القوالب بعضها عن بعض من حيث موضوعها وإوالياتها إلا أنّ دَخْل بعضها يكون في أثناء التواصل خرْجا لبعضها الآخر[2]. وبناء على هذا التعالق، ذهب سيمون ديك إلى أنّ القوالب الخمسة لنموذج مستعمل اللغة الطبيعية تتخذ في حالة اشتغالها جميعا الوضع الذي يُبيّنه الشكل الآتي[3]:

(2)




وذهب المتوكل إلى أنّه إذا ثبت ورود إضافة القالب الشعري فإنّ قوالب هذا النموذج ستكون في حالة اشتغالها جميعا كما يُوضحه الشكل الآتي[4]:

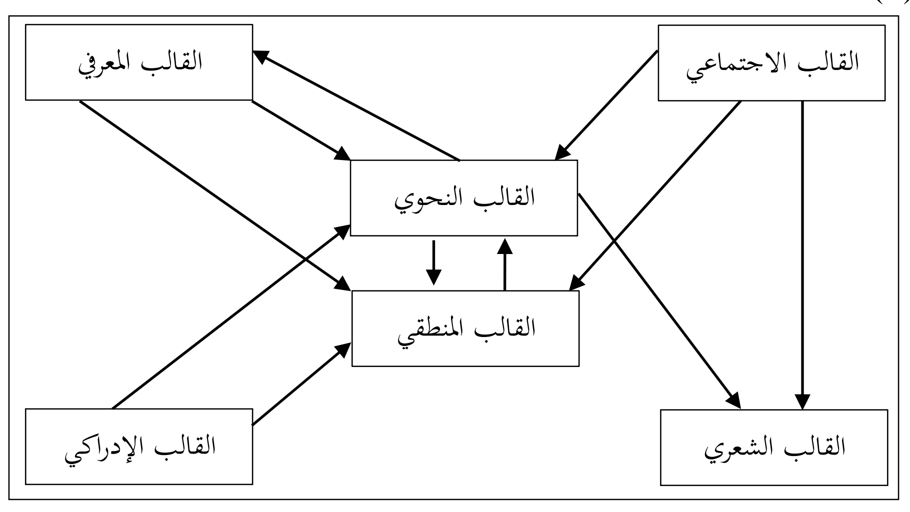
1- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص30.

2- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص24.

3- ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص36.

4- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص32.

(3)




وتعالق هذه القوالب بعضها ببعض وتفاعلها فيما بينها يرتبط، في عملية التواصل، بما يحتاجه القالب النحوي من معلومات، وخاصة حين يتعلق الأمر بالتأويل؛ إذ ثمة حالات تستوجب اشتغال كلّ هذه القوالب أو معظمها، وثمة حالات تستوجب اشتغال القالب النحوي فقط. فالعبارة اللغوية:

(26) - أعرني كتاب سيمون ديك، اللغوي الوظيفي، الذي يحمل عنوان "نظرية النحو الوظيفي"، الذي ظهر سنة (1989) ضمن منشورات "فوريس" بلون أصفر.

هذه العبارة تحمل كلّ المعلومات التي تُمكّن المخاطَب من تأويلها تأويلا صحيحا. وفي هذه الحالة لا يشتغل من قوالب القدرة التواصلية إلا القالب النحوي. وفي المقابل، تأويل الجملة:

(27) - هل حصلت على كتاب سيمون ديك الأخير؟

تأويلا صحيحا يستوجب أن تشتغل، بالإضافة إلى القالب النحوي، قوالب أخرى، كالقالب المعرفي، والقالب الاجتماعي، والقالب المنطقي. ويكون تفاعلها كالآتي:

- يُوفر القالب المعرفي معلومات تُمكّن المخاطَب من التعرف على ما تُحيل عليه عبارة "كتاب ديك الأخير"، ولعل أهم معلومة يُوفرها له هي: ثمة لغوي يُسمى سيمون ديك، ألف مجموعة من الكتب، آخرها كتاب يحمل عنوان "نظرية النحو الوظيفي"، صدر سنة 1989.

– يُحدد القالب الاجتماعي الوضع التخابري القائم بين المتخاطبيْن، ومن خلاله يتحدد نوع الطلب الصادر عن المتكلم. وبعبارة أوضح، تتحدد القوة الإنجازية المستلزمة التي تُواكب الجملة، وهي هنا الالتماس.

– يقوم القالب المنطقي باشتقاق بنية تحتية لهذه الجملة من البنية التحتية الممثّل لها في القالب النحوي، وفي هذه البنية المشتقة يُؤشّر للقوة الإنجازية المستلزمة[1].

---

[1]– تقدم أنّه يُمثَّل في النموذج النواة (ديك1978) للقوة الإنجازية في مستوى البنية الوظيفية، حيث يُمثَّل للقوة الإنجازية الواحدة (الحرفية) بمخصّص حمل بسيط، ويُمثَّل للقوة الإنجازية المزدوجة (حرفية ومستلزمة) بمخصّص حمل مركب. ولكن بعد تبنّي النحو الوظيفي لافتراض القالبية وانتقاله من نموذج نحوي بسيط إلى نموذج نحوي متعدد القوالب ظهر إشكال القالب الذي يُمثَّل فيه لهذه القوة، أهو القالب النحوي فقط، أم القالب النحوي وقوالب أخرى؟ ولمعالجة هذا الإشكال اقتُرحت ثلاث مقاربات، تبنى منها المتوكل تلك التي تفترض أنّ القوة الإنجازية التي لا يستوجب تحديدها القيام بعمليات استدلالية يُمثَّل لها داخل القالب النحوي. وقصد بهذه القوة: القوة الإنجازية الحرفية، والقوة الإنجازية المستلزمة المنعكسة في خاصية من الخصائص الصورية للجملة، والقوة الإنجازية المستلزمة التي تعرضت للتحجر. فالقوة الإنجازية الحرفية يُدل عليها بقرائن مقالية، والمتمثّلة، كما أشرنا إليه فيما سبق، في الأدوات، والصيغ الصرفية، والأفعال الإنجازية، والتنغيم. والقوة الإنجازية المستلزمة المنعكسة في خاصية من الخصائص الصورية للجملة يُتوصل إليها بما يُؤشّر لها في تلك الجملة، كما في الجملة:

(28) – هل تُصاحبني إلى المسرح من فضلك؟

حيث دلت العبارة "من فضلك" على أنّ الجملة تُواكبها، بالإضافة إلى القوة الإنجازية الحرفية الاستفهام، القوة الإنجازية المستلزمة الالتماس. والقوة الإنجازية المستلزمة المتحجرة أو الآيلة إلى التحجر تتميز بأنّها تنزع خلال مسار تحجرها إلى التحول إلى قوة إنجازية حرفية؛ وتكون هي القوة الإنجازية الوحيدة للجملة. ومن أمثلتها القوة الإنجازية المواكبة للجملتين:

(29) أ– ألم أنذرك؟

ب– ألم أعطك المال؟

فعلى الرغم من اشتمال هاتين الجملتين على أداة الاستفهام إلا أنّ قوتهما الإنجازية ليست الاستفهام بل هي الإخبار؛ وذلك لأنّ القوة الإنجازية الأولى؛ أي الاستفهام، تحجرت وصارت بالتداول تُفيد الإخبار.

ويبقى من أنماط القوة الإنجازية القوة الإنجازية المستلزمة التي لا تنعكس في خاصية من الخصائص الصورية للجملة، وهذه القوة يُمثَّل لها في القالب المنطقي؛ وذلك من خلال اشتقاق البنية المتضمنة للقوة الإنجازية المستلزمة من البنية التحتية التي تتضمن القوة الإنجازية الحرفية الممثّل لها داخل القالب النحوي. للمزيد من التفصيل حول هذه المقاربات ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص40-57.

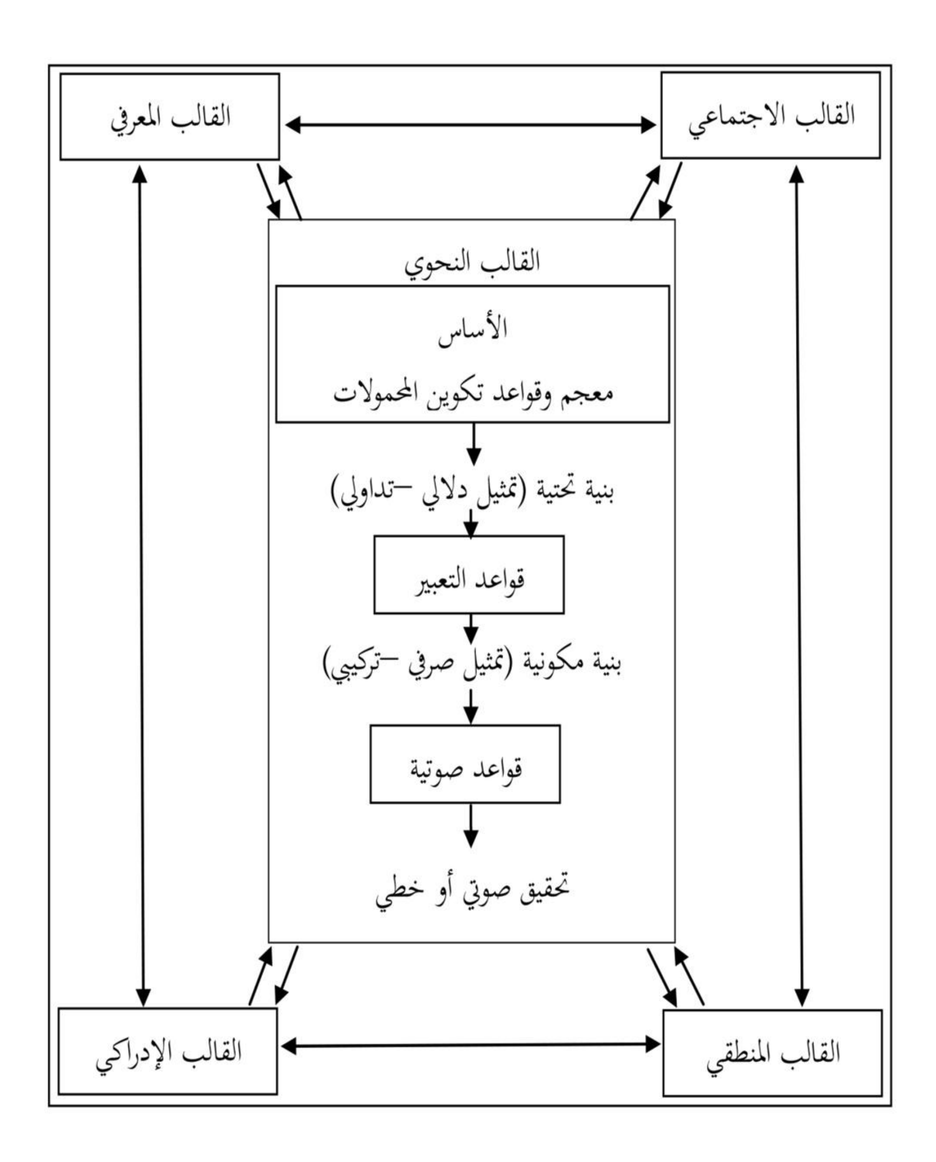
بتوفر هذه المعلومات يتمكّن المخاطَب من تأويل الجملة (27) تأويلا صحيحا. ويكون ذلك وفق إجراءات يتكفل بها القالب النحوي باعتباره المسؤول عن العملية التواصلية بشقيها، الإنتاج والتأويل.

وهكذا يكون القالب النحوي قالبا مركزيا والقوالب الأخرى خادمة له، فلا تتدخل إلا بأمره، ولا تُوفر له إلا ما يطلبه. والقالب النحوي هو بدوره خادم لنمط الخطاب الذي تنتمي إليه الجملة (خطاب علمي، أو خطاب أدبي، أو خطاب سياسي، أو حوار، أو نقاش،...)، والوضع التخابري القائم بين المتخاطبيْن. فهما اللذان يُحددان القوالب التي يجب أن تشتغل مع القالب النحوي والمعلومات التي يجب أن تُوفرها له[1].

وتبعا للتعديلات التي اقترحها سيمون ديك على بنية الجملة ومراحل اشتقاقها، يكون تنظيم القالب النحوي في النموذج المعيار (ديك1989) كما يُوضحه الشكل الآتي:

---

[1]- للتوسع أكثر في موضوع اشتغال قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في النموذج المعيار (ديك1989) ينظر:
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص24-32.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص61-68.




كانت هذه أهم التطورات التي شهدتها نظرية النحو الوظيفي والأنحاء التي أطرتها هذه النظرية في مرحلة نحو الجملة. وكما يتضح من هذا النموذج، بقيت مسطرة اشتقاق الجملة

في هذه المرحلة كما صِيغت في النموذج النواة (ديك1978)، وهي الانتقال من بنية دلالية تداولية إلى بنية صرفية -تركيبية وصوتية.

### 2.3- تطور نحو اللغة العربية الوظيفي في مرحلة نحو النص:

#### 1.2.3- فرضية التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب:

سعت نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها إلى وصف وتفسير خصائص الخطاب اللغوي بمختلف أقسامه (نص، وجملة، ومركب، وكلمة) غير أنّها ركزت في البداية على الجملة، ولم تُطرح بجدية فكرة نقل هذه النظرية من نحو الجملة إلى نحو النص إلا بعد مرور عقدين من الزمن، يقول المتوكل: " يُمكن القول إنّ نظرية النحو الوظيفي كانت منذ نشأتها نظرية مُؤسَّسة تداوليا تسعى، من حيث طبيعتها هذه، في وصف وتفسير خصائص الخطاب باعتبار بعديه المقالي والمقامي إلا أنّها اهتمت بالدرجة الأولى بالجملة. غير أنّ مجموعة من البحوث تصدت في السنوات العشر الأخيرة لنقل النحو الوظيفي من نموذج جملة إلى نموذج نص"[1].

وقد انقسم أتباع هذه النظرية إزاء كيفية الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص إلى فريقين: فريق ذهب إلى أنّ تحقيق هذه النقلة يكون من خارج نظرية النحو الوظيفي؛ أي من خلال إغناء هذه النظرية بمفاهيم من نظريات لسانية أخرى، وفريق آخر، يضم ديك وهنخفلد وماكنزي والمتوكل، ذهب إلى أنّ تحقيق هذه النقلة يكون من داخل هذه النظرية؛ وذلك بتوسيع مبادئها وقواعدها لتشمل الظواهر اللغوية التي تتحقق في النص وفي غيره من أقسام الخطاب[2].

والمنطلق بالنسبة للفريق الثاني هو "افتراض التماثل البنيوي" أو ما اصطُلح عليه باسم "أطروحة التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب". ومفاد هذه الأطروحة أنّ كلّ وحدة تواصلية قائمة الذات، سواء أكانت كلمة مفردة أم مركبا أم جملة أم نصا، تؤول إلى بنية واحدة. وكان إثبات هذه الأطروحة في بادئ الأمر على مستوى البنية السطحية، ثم شمل

---

1- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص18.

2- ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص18.

البنية التحتية. وفي مستوى هذه البنية كان التركيز على إثبات التماثل الجزئي، ثم توسع الأمر إلى إثبات التماثل المعمم[1].

ومهما يكن أمر هذه الأطروحة، فالمهم أنّها أفضت إلى جملة من التعديلات انعكست في نماذج نظرية النحو الوظيفي. وقبل عرض أهم هذه النماذج لا بد من الإشارة إلى أنّ تسمية هذه المرحلة الجديدة في مسار تطور نظرية النحو الوظيفي باسم مرحلة نحو النص لا يعني أنّ هذه النظرية تركت الجملة جانبا وصارت تهتم بالنص فقط، بل العكس. ففي هذه المرحلة اهتمت نظرية النحو الوظيفي بالنص والجملة والمركب والكلمة؛ وذلك من منطلق أنّ الخطاب بمختلف أقسامه يؤول إلى بنية واحدة، ويجب بالتالي وصفه في إطار نظرية واحدة.

### 2.2.3- مفهوم النص والفرق بينه وبين أقسام الخطاب الأخرى:

يُعدّ عند الوظيفيين نصا كلّ وحدة تواصلية تتكون من عدة جمل، يقول المتوكل: "إنّ النص وحدة بنيوية من وحدات الخطاب تحتل أعلى مرتبة من سلمية التعقيد باعتبارها مجموعة جمل"[2]. وقال في موضع آخر: "إنّ النص لا يُمكن، حسب التصور الذي نقترحه هنا، أن يكون إلا مجموعة جمل. وقد تكون الجمل المكونة للنص جملا بسيطة أو جملا معقدة أو جملا من الفئتين معا، وهو الأغلب. وليس كلّ مجموعة من الجمل نصا، فلا يقوم النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقة اتساق"[3]. وأضاف: "النص، إذن، مجموعة من الجمل البسيطة أو مجموعة من الجمل البسيطة والمعقدة تُشكّل خطابا؛ أي وحدة تواصلية تامة"[4].

---

[1]- للاطلاع على المراحل التي مرت بها أطروحة التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب ينظر:
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص87-274.
- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص81-146.

[2]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص81.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص82.

[4]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص226.

ويُعدّ خطابا "كلّ إنتاج لغوي (شفوي أو مكتوب) يتم بواسطته التواصل الناجح بين متخاطبيْن معينين في موقف معين"[1]. أو هو "كلّ إنتاج لغوي يتم بواسطته التواصل في موقف ما"[2]. أو هو "كلّ ما يُشكّل في حد ذاته وحدة تواصلية قائمة الذات"[3].

يشمل الخطاب إذن، كلّ وحدة تواصلية، سواء أكانت هذه الوحدة كلمة مفردة أو مركبا أو جملة أو نصا، يقول المتوكل: "إنّ الخطاب، باعتباره وحدة تواصلية، يُمكن أن يكون مفردة أو مركبا اسميا أو جملة (بسيطة أو معقدة) أو نصا"[4]. فالوحدات التواصلية الآتية:

(30) أ- زارني إبراهيم اليوم، وطلب مني مبلغا من المال فأعرته إياه، ووعدني برده في أقرب الآجال

ب- حضر درس اليوم كلّ الطلبة

ج- مبلغا من المال

د- هيهات!

تختلف فيما بينها من حيث بنيتها التركيبية. فالأولى تتكون من عدة جمل؛ أي هي نص، والثانية جملة، والثالثة مركب، إذا اعتبرناها جوابا للجملة:

(31) - ماذا طلب منك خالد؟

والرابعة كلمة. ورغم ذلك، تشترك هذه الوحدات في أنّ كلّ واحدة منها تُشكّل خطابا[5].

وكون هذه الوحدات تُشكّل خطابا قائما بذاته لا يعني أنّها في مستوى واحد من حيث تحقيقها للخطابية، ومن ثمّ تشكيل وحدة تواصلية تامة، فحسب سلمية أقسام الخطاب التي اقترحها المتوكل:

---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص226.

[2]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص244.

[3]- الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص54.

[4]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص226.

[5]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن أقسام الخطاب ينظر:

- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص108-109.

- الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص24.

(1) نص> جملة> مركب> كلمة[1]

تتحقق الخطابية بالدرجة الأولى في النص، وبدرجة أقل في الجملة، ثم في المركب، ثم في الكلمة.

وتفاوت أقسام الخطاب في تحقيق الخطابية يترتب عنه تفاوت في تحقيق البنية النموذجية للخطاب. ويظهر بالنظر إلى السلمية (1) أنّ منحى تَحَقُّق هذه البنية يكون تنازليا من النص إلى الكلمة، يقول المتوكل: "ثمة بنية نموذجية للخطاب تتحقق بالدرجة المثلى في النص ويتفاوت تَحَقُّقها بدرجات تنازلية انحدارا من النص إلى المفردة"[2].

وحتى النصوص يُمكن أن تتفاوت في تحقيق هذه البنية؛ ذلك أنّ كلّ نمط منها يُغلب طبقة على طبقة أخرى ومستوى على مستوى آخر، يقول المتوكل: "يقوم افتراض التماثل البنيوي على أنّ الخطاب، باعتباره وحدة تواصلية، يؤول، مهما اختلفت أقسامه وتعددت أنماطه، ورغم التباين السطحي، إلى بنية واحدة قوامها مستويات وطبقات تربط بينها شبكة من العلاقات الدلالية والوجهية والتداولية. من مقومات هذه البنية، طبقات وعلاقات، ما يظل ثابتا ومنها ما يلحقه التغيير وفقا لنوع الوحدة الخطابية أو للنمط الخطابي أو وفقا لهما معا. ويتكفل برصد هذه المتغيرات تفاعل قوالب نموذج مستعملي اللغة الطبيعية"[3].

وطبقات البنية التحتية ومستوياتها، وكذا تنظيم قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، كلّ هذه طرأت عليها تعديلات مقارنة بما كانت عليه في مرحلة نحو الجملة. وهو ما سنتناوله في العناصر الآتية.

### 3.2.3- نماذج نظرية النحو الوظيفي في مرحلة نحو النص:

لقد سعى الوظيفيون بعد أن تجاوزوا نحو الجملة إلى تعديل نماذج نظريتهم وإغنائها بما يكفل لها مقاربة مختلف أقسام الخطاب مقاربة شاملة، فكانت النتيجة ظهور عدة نماذج، الواحد منها يُنافس الآخر، نذكر منها: النموذج المعيار (ديك1997)، ونموذج النحو الوظيفي المتنامي (ماكنزي1998)، ونموذج نحو المتكلم (باكر 2001)، ونموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003)، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد2004). ومن بين هذه

[1]- ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص23

[2]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص57.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص277.

النماذج شاعت واشتهرت ثلاثة نماذج، وهي: النموذج المعيار (ديك1997)، ونموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003)، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد2004).

### 1.3.2.3- النموذج المعيار (ديك1997):

ذهب سيمون ديك في إطار أطروحة التماثل البنيوي إلى أنّ بنية الخطاب، أيًّا كان هذا الخطاب، ترجع إلى بنية تحتية عامة تتكون من طبقات، وهذه الطبقات تندرج في مستويين اثنين: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي.

### 1.1.3.2.3- طبقات البنية التحتية ومستوياتها:

لرصد مكونات البنية التحتية للخطاب رصدا دقيقا افترض سيمون ديك أنّ هذه البنية ترجع في مستوى معين من التجريد إلى مكونين اثنين: النواة، أو المركز، والهامش. وهو ما تُعبر عنه البنية الآتية:

(1) [هامش [ نواة ] هامش][1]

وكلّ مكون من هذين المكونين يأوي عناصر معينة؛ فأما النواة فتأوي، حين يتعلق الأمر بالكلمة المفردة، جذع الكلمة، وتأوي، حين يتعلق الأمر بالمركب، رأس المركب، وتأوي، حين يتعلق الأمر بالجملة، المحمول وحدوده الموضوعات، وتأوي، حين يتعلق الأمر بالنص، الجملة أو مجموعة من الجمل. وأما الهامش فيأوي نوعين من العناصر: عناصر نحوية وعناصر معجمية. الأولى هي تلك العناصر التي تتحقق بواسطة وسائل صرفية، كاللواصق، والأدوات. وبتعبير آخر، هي مخصّصات البنية التحتية؛ إذ تتحقق هذه المخصّصات بوسائل صرفية، وتقع في الهامش، وهو بالنسبة للغة العربية الهامش القبلي. والثانية؛ أي العناصر المعجمية، هي لواحق البنية التحتية. فهذه العناصر تتحقق بواسطة وحدات معجمية، وتقع هي كذلك في الهامش، وهو في اللغة العربية الهامش البعدي.

وحسب هذا الافتراض، تتكون الجملة:

(32) - قد استقبل خالد بكرا في بيته مُرَحِّبًا

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص93.

من نواة وهامش قبلي وآخر بعدي، حيث تتضمن النواة المحمول الفعلي "استقبل" والحدين الموضوعين "خالد" و"بكرا"، ويتضمن الهامش القبلي صرفات تدل على الزمن الماضي والجهة التامة والقوة الإنجازية الإخبار، وهي محققة في صورة المحمول الفعلي ذاته، ويتضمن أيضا صرفة وجهية تدل على التأكيد، محققة بالأداة "قد"، ويتضمن الهامش البعدي الحدين اللاحقين "في بيته" و"مرحبا" الدالين على التوالي على المكان والحدث[1].

وتُشكِّل النواة مع عناصر الهامش في مستوى البنية التحتية خمس طبقات، هي: طبقة الوصف، وطبقة التسوير، وطبقة التأطير، وطبقة الوجه، وطبقة الإنجاز. تقوم بينها علاقة سلمية بموجبها تعلو الطبقة التسويرية الطبقة الوصفية، وتعلو الطبقة التأطيرية الطبقة التسويرية، وتعلو الطبقة الوجهية الطبقة التأطيرية، وتعلو الطبقة الإنجازية الطبقة الوجهية[2].

وكما هو الشأن بالنسبة لطبقات البنية التحتية للجملة في النموذج المعيار (ديك1989)، تُؤدي طبقات البنية التحتية للخطاب أدوارا محددة، يُمكن تلخيصها كالآتي:

تُحدد طبقة الوصف (الطبقة الوصفية) السمات الجهية المرحلية التي تتحقق من خلالها الواقعة. وتُحدد أيضا المشاركين في الواقعة بنوعيهما: الذين يتحققون في شكل حدود موضوعات والذين يتحققون في شكل حدود لواحق.

وتُحدد طبقة التسوير (الطبقة التسويرية) حجم أو عدد أو كم الوقائع والذوات المحال عليها. وتُحدد أيضا السمات الجهية السورية التي تتحقق من خلالها الواقعة، كالسمات: مستغرق، ومتكرر، ومستمر، وسريع.

وتُحدد طبقة التأطير (الطبقة التأطيرية) الإطار الزماني والمكاني الذي تتحقق فيه الواقعة والسمات الوجهية التي من خلالها يُقوِّم المتكلم حظوظ تَحَقُّق هذه الواقعة منظورا إليها في حد ذاتها.

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذا الافتراض ينظر:

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بينة الخطاب من الجملة إلى النص، ص92-93.

- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص137-140.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص93-94.

وتُحدد طبقة الوجه (الطبقة الوجهية) تقويم المتكلم لمدى ورود فحوى الخطاب أو موقفه منه إما ذاتيا أو مرجعيا. وبعبارة أوضح، تُحدد هذه الطبقة السمات الوجهية القضوية.

وتُحدد طبقة الإنجاز (الطبقة الإنجازية) القوة الإنجازية التي تُواكب فحوى الخطاب، كالإخبار، والاستفهام، والأمر، والوعد، وغيرها من أنماط القوة الإنجازية التي تتحقق في أثناء إنتاج الخطاب.

ويتكفل بتحقيق سمات كلّ طبقة عنصران: المخصّص، وهو عنصر إجباري، واللاحق أو مجموعة من اللواحق، وهو عنصر اختياري. ويكون ذلك بالتأشير لهذه السمات في البنية التحتية لتتحقق في البنية المكونية في التنغيم، أو في شكل لواصق صرفية، أو في شكل أدوات، أو في صيغة الفعل، أو في صيغة الجملة، أو في شكل وحدات معجمية خاصة، كما يتبيّن مما يلي:

يُؤشّر مخصّص الطبقة الوصفية للسمات الجهية المرحلية التي تتحقق من خلالها الواقعة (تامة وغير تامة)، والسمات الجهية الثانوية، كالشروع، والتدرج، والمقاربة. وتتحقق هذه السمات في صيغة الفعل، أو في صيغة الفعل مع فعل مساعد، أو في الفعل الرابط. أما اللاحق فيرصد هذه السمات التي تحققت بواسطة وحدات معجمية خاصة، كالمفردات: "تدريجيا"، و"طويلا". ففي الجملة:

(33) أ- أقلع خالد عن التدخين تدريجيا

تحققت الجهة المرحلية التي أشّر لها المخصّص في صيغة الفعل "أقلع"، وتحقق اللاحق في المفردة "تدريجيا". وصيغة الفعل "أقلع" تدل على أنّ الواقعة تامة، واللاحق "تدريجيا" يدل على أنّ هذه الواقعة تحققت على مراحل.

ويُؤشّر مخصّص الطبقة التسويرية للسمات الجهية السورية، الكمية منها والعددية. وتتحقق هذه السمات في صيغة الفعل، أو في شكل أسوار (كلّ، وبعض، وجميع)، وأعداد (واحد، واثنان، وثلاثة،...). ويُؤشّر كذلك للسمات الجهية، كمستغرق، ومتكرر، ومستمر. أما اللاحق فيرصد هذه السمات التي تحققت بواسطة وحدات معجمية، كالعبارات: "مرارا"، و"كثيرا"، و"مرة أخرى"، أو تحققت في حدود دالة على العدد، كما في الجملة:

(34) - صفع خالد بكرا صفعتين

حيث تقاسم المخصّص المحقق في صيغة الفعل "صفع" مع اللاحق المحقق في المفردة "صفعتين" الدلالة على السمة الجهية السورية، وهي هنا سمة عددية.

ويُؤشّر مخصّص الطبقة التأطيرية للسمات التأطيرية (الزمان والمكان)، والسمات الوجهية، كمؤكد، ومحتمل، وواجب، ومثبت، ومنفي. وتتحقق هذه السمات بواسطة التنغيم، أو بالأدوات، أو بصيغة الفعل، أو بصيغة الفعل مع الفعل المساعد. أما اللاحق فيرصد هذه السمات التي تحققت بواسطة وحدات معجمية. ففي الجملة:

(35) – قد يُناقش زيد مذكرته غدا

تَقاسم الدلالة على السمة التأطيرية الزمان مخصّص الزمن المحقق في صيغة المحمول "يُناقش" واللاحق "غدا"، ودلت على السمة الوجهية "محتمل" الأداة "قد".

ويُؤشّر مخصّص الطبقة الوجهية للسمات الوجهية القضوية؛ أي تلك السمات التي تدل على تقويم المتكلم لمدى ورود فحوى الخطاب أو موقفه منه[1]. وتتحقق هذه السمات بواسطة التنغيم، أو بالأدوات، كـ"إنّ، و"ربما"، و"ليت"، أو بالأفعال الوجهية، نحو: "أكد"، و"ظن"، و"تمنى"، أو بصيغة الفعل، كصيغتي المضارع والأمر المتصلة بهما نون التوكيد، أو بصيغ جملية، كصيغة التعجب، وصيغة القسم. أما اللاحق فيرصد هذه السمات التي تحققت بواسطة وحدات معجمية، كالعبارات القضوية: "فعلا"، و"حقا"، و"عجبا"، و"حسب تجربتي"، كما في الجملة:

(36) – عجبا، رسبت هند في الامتحان لرابع مرة

حيث تحقق الوجه القضوي الذاتي التعجب بواسطة اللاحق "عجبا".

ويُؤشّر مخصّص الطبقة الإنجازية للقوة الإنجازية المواكبة لفحوى الخطاب. وتتحقق هذه القوة مقاليا؛ أي بواسطة التنغيم أو بالأداة، كأدوات الاستفهام، أو بصيغة الفعل، كصيغة الأمر، أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية، نحو: "سأل"، و"قال"، و"وعد"، أو تتحقق مقاميا؛ أي تكون قوة إنجازية مستلزمة. أما اللاحق فيقوم بدور تدقيق أو تبيين أو تعديل هذه القوة

---

[1]– بخلاف النموذج المعيار (ديك1989)، قُسمت في هذا النموذج الوجوه القضوية إلى قسمين فقط: وجوه قضوية ذاتية ووجوه قضوية مرجعية. ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص155-158.

بواسطة عبارات إنجازية، مثل: "بصراحة"، و"بصدق"، و"باختصار شديد"، و"من فضلك". ففي الجملة:

(37) – بصدق، لن أعاشر ذلك الرجل بعد اليوم

أدى اللاحق الإنجازي "بصدق" دور تبيين القوة الإنجازية الإخبار التي واكبت الجملة. وبتعبير آخر، بيّن الكيفية التي أنجز بها المتكلم الفعل اللغوي الإخبار[1].

وتندرج هذه الطبقات بمخصّصاتها ولواحقها في مستويين اثنين: مستوى تمثيلي ومستوى علاقي؛ فأما التي تندرج في المستوى التمثيلي فهي ثلاث طبقات: طبقة الوصف، وطبقة التسوير، وطبقة التأطير. وأما التي تندرج في المستوى العلاقي فهي طبقتان: طبقة الوجه، وطبقة الإنجاز. وباقتراح تعميم العلاقة السلمية القائمة بين طبقات البنية التحتية لتشمل مستوياتها صار يُنظر إلى المستوى العلاقي على أنّه يعلو المستوى التمثيلي[2].

وهذه العلاقة السلمية ليست، كما قد يتبادر إلى الذهن، علاقة أسبقية، وإنّما هي علاقة إشراف. أما مسألة أي المستويين أسبق العلاقي أم التمثيلي؟ فلم يُفصل فيها بعد رغم أنّ التوجه العام لدى الوظيفيين يُوحي بأسبقية المستوى العلاقي على المستوى التمثيلي، وبالتالي، أسبقية البنية التداولية على البنية الدلالية.

وسعيا في وصف البنية التحتية وصفا كافيا، اقترح أصحاب فرضية التماثل البنيوي توسيع مجال إسناد الوظائف الدلالية لتتعدى العلاقات القائمة في المستوى التمثيلي إلى العلاقات القائمة في المستوى العلاقي، ولتشمل، بالإضافة إلى الجملة، المركب والنص.

وفي هذا الإطار، اقترح المتوكل أن تُسمى الوظائف الدلالية باسم "الوظائف المواكبة". وبرّر ذلك بكون هذه الوظائف تُحدَّد في المدخل المعجمي للمحمول الذي يُشكّل الإطار الحملي مصدر الاشتقاق وتُواكب هذا المحمول في مختلف السياقات التي يرد فيها.

أما بخصوص الوظائف التركيبية، فقد أكد أصحاب هذه الفرضية مرة أخرى أنّ هذه الوظائف لا ترد في جميع اللغة، وأنّ مجال إسنادها يختلف من لغة إلى أخرى. ففي بعض

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول هذه الطبقات ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص93-96. وص153-167.

[2]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص96-98.

اللغات ينحصر إسنادها في النواة؛ أي ضمن الحدود الموضوعات، وفي بعضها الآخر يتعدى إسنادها حيز النواة غير أنّه لا يتعدى طبقة التسوير. وافترضوا أنّ الترتيب الوارد بالنسبة لمسطرة إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية هو إسناد الوظائف التركيبية أولا، ثم إسناد الوظائف التداولية[1].

### 2.1.3.2.3- قوالب النموذج:

جاء النموذج المعيار (ديك1997)، شأنه شأن كلّ النماذج المتعاقبة في نظرية النحو الوظيفي، بتعديل، أو بالأحرى اقتراح، مفاده عدّ القالب التداولي قالبا مستقلا ضمن قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية وليس كما كان في النموذج المعيار (ديك1989) قالبا فرعيا للقالب النحوي يضطلع مع القالب الدلالي برصد البنيتين التداولية والدلالية. وهكذا، تُصبح قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية، وفق تصور سيمون ديك لعدد الملكات اللغوية، ستة قوالب، ووفق تصور المتوكل لعدد هذه الملكات، سبعة قوالب[2].

أما فيما يتعلق بطريقة اشتغال هذا القالب مع القالب النحوي، فقد اقتُرح أن تُرصد الخصائص التداولية للبنية التحتية الممثّل لها في المستوى العلاقي في بنية تحتية قائمة بذاتها يتم تشكيلها داخل القالب التداولي، وتُرصد الخصائص الدلالية الممثّل لها في المستوى التمثيلي في بنية تحتية أخرى تتشكّل داخل القالب النحوي. وهاتان البنيتان؛ أي البنية التحتية التداولية والبنية التحتية الدلالية، تُشكّلان معا دخلين لقواعد التعبير التي تنقلهما إلى بنية مكونية[3]. والشكل الآتي يُوضح ذلك[4]:

---

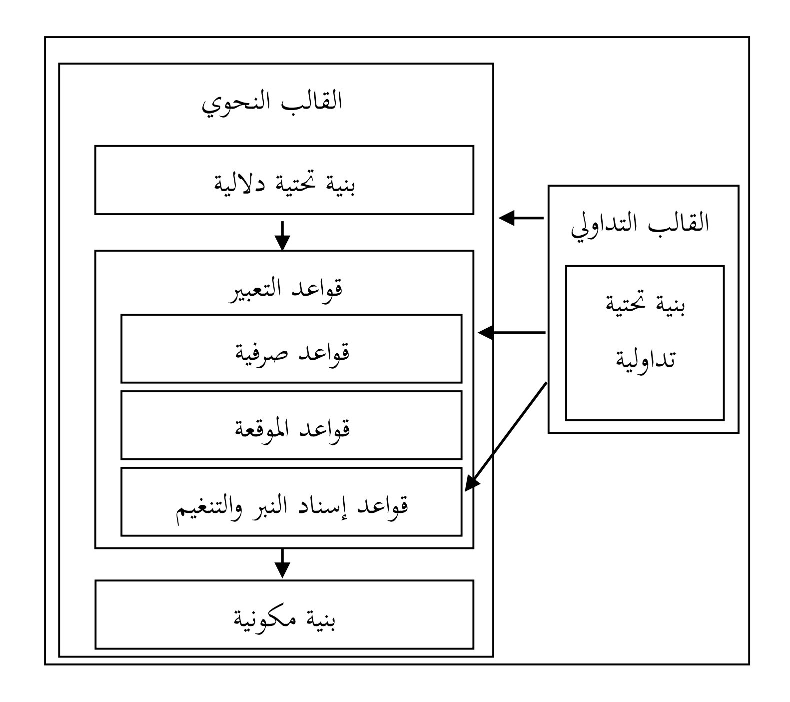
[1]- ينظر فيما يخص هذه الاقتراحات: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص105-129.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص259-260.

[3]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص260-261.

[4]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص262.

(5)




### 2.3.2.3- نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003):

يُعدّ هذا النموذج أهم إسهامات المتوكل في إغناء نظرية النحو الوظيفي. وقد دافع فيه عن اقتراحين: أحدهما يخص البنية التحتية للخطاب، والآخر يخص قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية كما صِيغت في النموذج المعيار (ديك1997)؛ أي باعتبار القالب التداولي قالبا مستقلا عن القالب النحوي.

#### 1.2.3.2.3- البنية التحتية للخطاب:

يتمثّل الاقتراح الذي دافع عنه المتوكل فيما يخص مكونات البنية التحتية للخطاب في إضافة طبقة أخرى إلى طبقات المستوى العلاقي، اصطلح عليها اسم "الطبقة الاسترعائية"، وإضافة مستوى آخر إلى مستويات البنية التحتية، يضطلع بالتمثيل لخصائص خطابية أساسية، كالفضاء التخاطبي الذي يُحدد المتخاطبيْن، والعلاقات التي تقوم بينهما، وزمان ومكان التخاطب، والنمط الذي ينتمي إليه الخطاب (سرد، أو محادثة، أو حجاج،...)،

وأسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي، وحميمي أو غير حميمي، ومهذب أو غير مهذب،...). وقد اصطلح على هذا المستوى اسم "المستوى البلاغي"[1].

وباعتماد هذين الاقتراحين تُصبح البنية التحتية للخطاب مكونة من ثلاثة مستويات: مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي، وكلّ مستوى يتضمن ثلاث طبقات. فالمستوى البلاغي يتضمن: طبقة المركز الإشاري (الفضاء التخاطبي)، وطبقة نمط الخطاب، وطبقة أسلوب الخطاب؛ بحيث تُحدد الطبقة الأولى المتخاطبيْن والعلاقات التي تقوم بينهما وزمان ومكان التخاطب. وتُحدد الطبقة الثانية نمط الخطاب (سرد، أو محادثة، أو حجاج،...). وتُحدد الطبقة الثالثة أسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي، وحميمي أو غير حميمي، ومهذب أو غير مهذب،...).

والمستوى العلاقي يتضمن: الطبقة الاسترعائية، والطبقة الإنجازية، والطبقة الوجهية؛ بحيث تقوم الطبقة الأولى بدور لفت انتباه المخاطَب إلى أنّ المتكلم ينوي الشروع في مخاطبته، أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاء الخطاب. وتُحدد الطبقة الثانية القوة الإنجازية الحرفية والمستلزمة التي تُواكب الخطاب. وتُحدد الطبقة الثالثة موقف المتكلم من فحوى الخطاب.

والمستوى التمثيلي يتضمن: الطبقة التأطيرية، والطبقة التسويرية، والطبقة الوصفية؛ بحيث تُحدد الطبقة الأولى الإطار الزماني والمكاني الذي تحققت فيه الواقعة وسماتها الوجهية. وتُحدد الطبقة الثانية حجم أو عدد أو كم الوقائع والذوات المحال عليها والسمات الجهية السورية. وتُحدد الطبقة الثالثة نمط المحال عليه، سواء أكان واقعة أم مشاركا في الواقعة.

وتتكون هذه الطبقات، شأنها شأن طبقات البنية التحتية في النماذج السابقة، من مخصّصات ولواحق. وبما أنّنا تناولنا فيما سبق مخصّصات ولواحق طبقات المستويين العلاقي والتمثيلي، سنكتفي هنا بعرض مخصّصات ولواحق الطبقة الاسترعائية ومخصّصات ولواحق طبقات المستوى البلاغي؛ فأما مخصّصات ولواحق الطبقة الاسترعائية فتشمل، كما يدل عليه اسم هذه الطبقة، كلّ العناصر اللغوية التي تُؤدي دور لفت انتباه المخاطَب إلى أنّ المتكلم ينوي الشروع في مخاطبته، أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاء الخطاب. وتتحقق مخصّصات

[1]- ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص27.

هذه الطبقة غالبا في شكل أدوات، كأدوات النداء، وأسماء الإشارة. أما اللواحق فتتحقق في العبارات من قبيل: "أتسمعني"، و"دعنا نراك"، كما في الجملتين:

(38) أ- لقد زارني خالد –أتسمعني- البارحة في بيتي

ب- أهلا يا عمرو، كيف حالك؟...دعنا نراك[1]

وأما مخصّصات ولواحق طبقات المستوى البلاغي فتتمثّل، كما يظهر من تطبيقات هذا النموذج على بعض الخطابات، في مختلف الظواهر النحوية (صرفية وتركيبية) والمعجمية (كلمات وجمل) والبلاغية (الصور البلاغية) التي تُحدد المتخاطبيْن والبنية الفضائية (المكانية، أو الزمانية،..) المهيمنة في الخطاب، وتلك التي تُحدد نمط الخطاب (سرد، أو محادثة، أو حجاج،...)، وتلك التي تُحدد أسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي، وحميمي أو غير حميمي، ومهذب أو غير مهذب،...)[2].

ولتفادي إشكال التمثيل لهذه المستويات الثلاثة، اقترح المتوكل أن يُمثَّل للمستويين البلاغي والعلاقي ببنية تداولية يتكفل بتحديدها القالب التداولي، وأن يُمثَّل للمستوى التمثيلي ببنية دلالية يتكفل بتحديدها القالب الدلالي. وتتم عملية إنتاج الخطاب بنقل البنية التداولية إلى البنية الدلالية فتتشكّل من هاتين البنيتين بنية تحتية ينقلها القالب البنيوي إلى بنية مكونية.

وهذه المراحل يُمكن ألا تتحقق كلّها. ففي العبارات اللغوية التي لا تحمل فحوى دلاليا، كالعبارات:

(39) أ- هيهات!

ب- وازيداه!

ج- يا سلام!

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الطبقات ينظر:

- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص27-29. وص100-101.

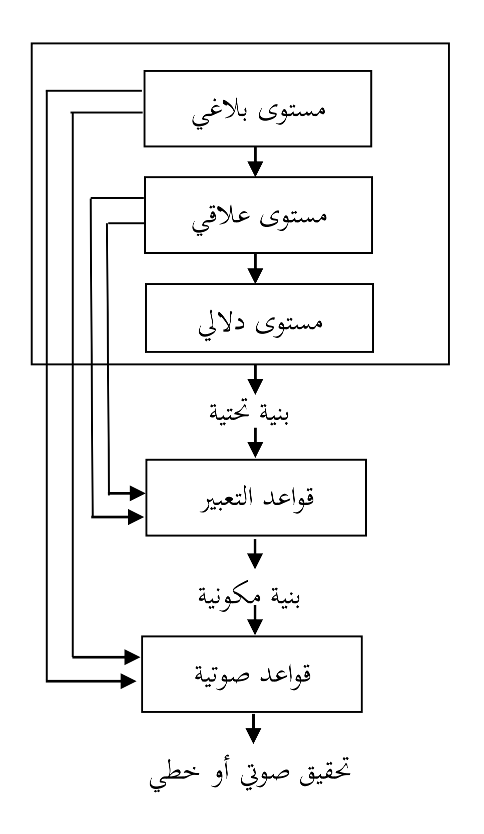
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص77-79.

[2]- ينظر: نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014، ص56-57. وص73-74. وص83-86. وص105-109.

يتم الانتقال من المستوى العلاقي في القالب التداولي إلى البنية المكونية في القالب البنيوي دون المرور على المستوى التمثيلي في القالب الدلالي[1].

وبناء على هذه الاستثناءات، صِيغت مراحل إنتاج الخطاب في نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003) كما يُوضحه الشكل الآتي[2]:

(6)




[1]– للمزيد من التفصيل حول مراحل إنتاج الخطاب في نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003) ينظر:
- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص38-40.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص80-81.

[2]– ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص80.

### 2.2.3.2.3- قوالب النموذج:

تقدم أنّ القالبين التداولي والدلالي كانا في النموذج المعيار (ديك1989) قالبين فرعيين للقالب النحوي ثم اقتُرح في النموذج المعيار (ديك1997) عدّ القالب التداولي قالبا مستقلا. ونظرا إلى الإشكالات التي يطرحها التمثيل لهذا القالب خارج القالب النحوي، اقترح المتوكل أن يكون استقلال القالب التداولي داخل القالب النحوي؛ أي بالنظر إلى القوالب الفرعية لهذا القالب، وبالخصوص القالب الدلالي، وليس داخل قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية[1].

وبفصل القالب التداولي عن القالب الدلالي يتحتم الفصل في مسألة أيهما أسبق: البنية التداولية أم البنية الدلالية؟ ومذهب المتوكل أنّ البنية التداولية أسبق من البنية الدلالية، يقول موضحا رأيه: "البنية التداولية والبنية الدلالية شقان لنفس البنية التحتية إلا أنّ البنية التداولية أكثر تحتية وأسبق في عملية إنتاج الخطاب كما مرّ بنا، بحيث يُمكن التمثيل للعلاقة بين بنيات النموذج الثلاث كالتالي:

(2) بنية تداولية ← بنية دلالية ← بنية مكونية"[2].

واحتج لما ذهب إليه بأنّ التواصل، أيًّا كان نمطه، "يقوم من حيث بنيته على أربعة أركان أساسية:

أ- انتقاء النمط التواصلي وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب...)؛

ب- وتحديد القصد التداولي (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر...)؛

ج- وانتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يُلائم القصد التداولي؛

د- وصياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة"[3].

وهكذا يكون اشتغال القوالب الفرعية للقالب النحوي في حالة إنتاج الخطاب كما يُوضحه الشكل الآتي[4]:

---

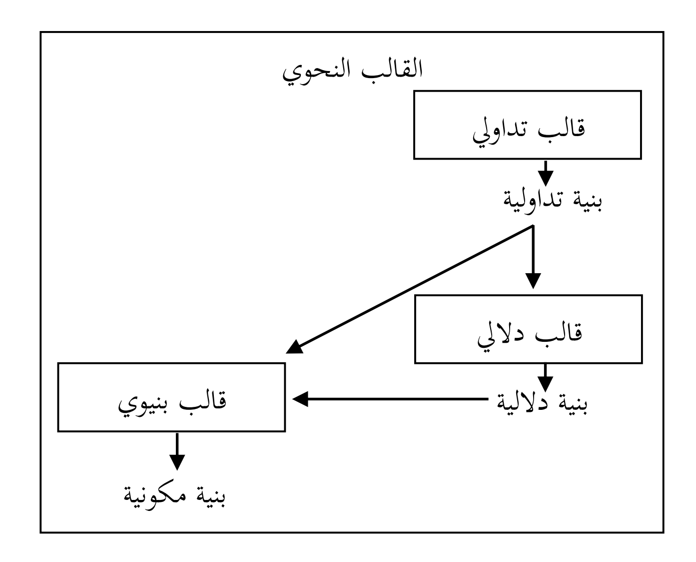
[1]- ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص38-39.

[2]- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص163-164.

[3]- الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص53.

[4]- ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص41.

(7)




**3.3.2.3- نموذج نحو الخطاب الوظيفي:**

وهو في الحقيقة مجموعة نماذج وليس نموذجا واحدا؛ إذ بعد أن اقترح هنخفلد الصياغة الأولية لهذا النموذج (هنخفلد2004) لم يلبث طويلا حتى عدّل فيه، وعُرف هذا النموذج باسم "نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي2008)". وكذلك فعل المتوكل في مناسبتين: الأولى حين أضاف بعض الطبقات إلى مستويات بنية الخطاب (المتوكل2010)[1]، والثانية حين راح يُوسع في هذا النموذج تحت اسم "نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع (المتوكل2011)"[2].

---

[1]- للاطلاع على مضمون هذه التعديلات ينظر:
- التركيبيات الوظيفية، قضايا ومقاربات، ص62-72.
- الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص16-18. وص32-44.

[2]- حاول المتوكل توسيع هذا النموذج (نحو الخطاب الوظيفي الموسع (المتوكل2011)) ليصبح قادرا على رصد مختلف العمليات التي تتم في أثناء التواصل، سواء أكان هذا التواصل مباشرا أم موسطا (منقولا أو مترجما أو ملقنا)، وسواء أتوسل اللغة أم توسل قناة أخرى. ينظر: الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص78-101.

ورغم أنّ هذه النماذج لا تختلف كثيرا عن النموذج الأول؛ أي نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد2004)، إلا أنّ الإضافات التي أقرتها جعلت معا لم هذا النموذج غير محددة بشكل نهائي؛ ولهذا سيقتصر عرضنا على بنية الخطاب وقوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية كما صِيغت في نحو الخطاب الوظيفي (المتوكل2010).

### 1.3.3.2.3– بنية الخطاب في نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

بخلاف النماذج السابقة، لا يُوصف الخطاب في نموذج نحو الخطاب الوظيفي بأنّه يتكون من بنيتين: بنية تحتية، تتضمن طبقات ومستويات، وبنية مكونية، لا تتضمن لا الطبقات ولا المستويات، وإنّما يُوصف بأنّه يتكون من بنية واحدة، تتضمن عدة طبقات، يُمثَّل لها في أربعة مستويات: المستوى العلاقي، والمستوى التمثيلي، والمستوى الصرفي –التركيبي، والمستوى الفونولوجي.

وكما في النماذج السابقة، يضطلع المستوى العلاقي بالتمثيل للخصائص التداولية ببنية تتضمن في نحو الخطاب الوظيفي ثلاث طبقات: طبقة الحديث (أو المحادثة)، وطبقة النقلة، وطبقة الفعل الخطابي. والطبقة الأولى، وهي أعلى طبقة، تتحقق، حين يتعلق الأمر بالخطاب الذي لا يتضمن حوارا فعليا، في شكل حديث. وتتحقق، حين يتعلق الأمر بالخطاب الذي يكون في شكل محاورة يتقاسم فيها المشاركون دوري المتكلم والمخاطَب بالتناوب، في شكل محادثة. والطبقة الثانية تتحقق في كلّ فعل خطابي يُمثِّل مداخلة أحد المشاركين في الخطاب. والطبقة الثالثة والأخيرة، وهي أدنى طبقة في هذا المستوى، تتحقق في القوة الإنجازية التي تُواكب الخطاب والفحوى المراد تبليغه.

ويضطلع المستوى التمثيلي بالتمثيل للخصائص الدلالية ببنية تتضمن طبقتين اثنتين: طبقة القضية وطبقة الواقعة. الأولى تُمثِّل للسمات الوجهية التي تُؤشّر لموقف المتكلم من فحوى الخطاب (يقين، أو شك، أو احتمال، أو ظن،...). والثانية تُمثِّل للسمات الوصفية والتسويرية والتأطيرية التي تخص الواقعة والمشاركين فيها.

ويضطلع المستوى الصرفي –التركيبي، وهو مستوى ينتمي إلى ما كان يُعرف في النماذج السابقة بالبنية المكونية، بالتمثيل للبنيتين التداولية والدلالية ببنية صرفية تركيبية تتضمن خمس طبقات: طبقة النص، وطبقة العبارة اللغوية، وطبقة الجملة، وطبقة المركب، وطبقة الكلمة

المفردة. وكما تدل عليه أسماء هذه الطبقات، تتكون الطبقة الأولى من سلسلة من العبارات اللغوية. وتتكون الطبقة الثانية من جملة يُواكبها مكون خارجي يرد متقدما عليها أو متأخرا عنها. وتتكون الطبقة الثالثة من المحمول والحدود التي تُوارده، الموضوعات منها واللواحق. وتتكون الطبقة الرابعة من الاسم رأس المركب والمخصّصات واللواحق التي يشتمل عليها. وتتكون الطبقة الخامسة من جذع الكلمة أو جذرها واللواصق التي تلحق بها.

ويضطلع المستوى الفونولوجي، وهو أيضا مستوى ينتمي إلى ما كان يُعرف في النماذج السابقة بالبنية المكونية، بالتمثيل الصوتي بشقيه، المقطعي والتطريزي. وبتعبير آخر، يضطلع هذا المستوى بالتمثيل لظاهرتي النبر والتنغيم. ويتخذ في ذلك كلّ المستويات التي يتشكّل منها الخطاب وليس المستوى الصرفي –التركيبي فقط. وطبقاته أربع، هي: طبقة اللفظ، وطبقة المركب التنغيمي، وطبقة المركب الفونولوجي، وطبقة المفردة الفونولوجية[1].

ولرصد مختلف العلاقات القائمة بين مكونات الخطاب، اقترح المتوكل إضافة الوظائف البلاغية، كالتعليل، والدعوى، والحجة. وافترض أنّ هذه الوظائف تُسند مع الوظائف التداولية في المستوى العلاقي؛ بحيث تُسند الوظائف البلاغية إلى الأفعال الخطابية، وتُسند الوظائف التداولية إلى الفحوى الخطابي برمته أو إلى أحد عناصره. أما الوظائف الدلالية فتُسند في المستوى التمثيلي، والوظائف التركيبية تُسند في المستوى الصرفي –التركيبي[2].

### 2.3.3.2.3– مكونات نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

من الإجراءات التي اعتمد عليها الوظيفيون لتحقيق شروط النمذجة في نحو الخطاب الوظيفي دون المساس بكفاية نظريتهم في الوصف والتفسير إجراءان اثنان، وهما: الاختزال والإضافة؛ فأما الاختزال فيتمثّل في دمج بعض القوالب في قالب واحد. ودرءا للالتباس الذي يُحيط بمصطلح "القالب" بعد دمج بعضها ببعض عُوض هذا المصطلح بمصطلح "المكون". وأما الإضافة فتتمثّل في استحداث مكون جديد، وهو المكون الإصاتي. وهكذا صار قوام

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول هذه المستويات ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص32-44.

[2]– ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص34-35. وص41-42.

نموذج مستعمل اللغة الطبيعية في نحو الخطاب الوظيفي أربعة مكونات: المكون النحوي، والمكون المفهومي، والمكون السياقي، والمكون الإصاتي.

يضطلع المكون النحوي، يُقابله في النموذج السابق القالب النحوي، ببناء بنية تامة جاهزة لأن تتحقق صوتيا أو خطيا أو إشاريا. وتتدخل في هذه العملية ثلاثة مكونات فرعية، هي: مكون الصياغة، والمكون الصرفي –التركيبي، والمكون الفونولوجي. الأول يتكفل بالتمثيل للخصائص التداولية والدلالية للبنية التحتية في المستويين العلاقي والتمثيلي. والثاني يتكفل بتحديد الخصائص الصرفية –التركيبية لهذه البنية؛ وذلك بنقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى المستوى الصرفي –التركيبي. والثالث يتكفل بتحديد الخصائص الصوتية المقطعية (النبر) والتطريزية (التنغيم) لهذه البنية؛ وذلك بنقل المستويات الثلاثة إلى المستوى الفونولوجي.

ويضطلع المكون الإصاتي، وهو المكون المستحدث، بتحقيق البنية خرج المكون النحوي صوتيا أو خطيا أو إشاريا؛ بحيث تتحقق هذه البنية صوتيا إذا كان الخطاب منطوقا، وتتحقق خطيا أو في شكل إشارة إذا كان الخطاب غير منطوق.

ويضطلع المكون السياقي، وهو حاصل اختزال فحوى القالبين الاجتماعي والإدراكي في مكون واحد، برصد وتخزين المعلومات المستقاة من السياق بنوعيه، المقالي والمقامي، وتقديمها للمكونات الأخرى عند الحاجة.

ويضطلع المكون المفهومي، وهو حاصل اختزال فحوى القالبين المعرفي والمنطقي في مكون واحد، برصد المعارف اللغوية وغير اللغوية المتوفرة لدى منتج الخطاب. وبتعبير آخر، يرصد هذا المكون كلّ ما يُشكّل القوة الدافعة في إنتاج الخطاب وتأويله[1].

وتتفاعل هذه المكونات فيما بينها كما يُوضحه الشكل الآتي[2]:

---

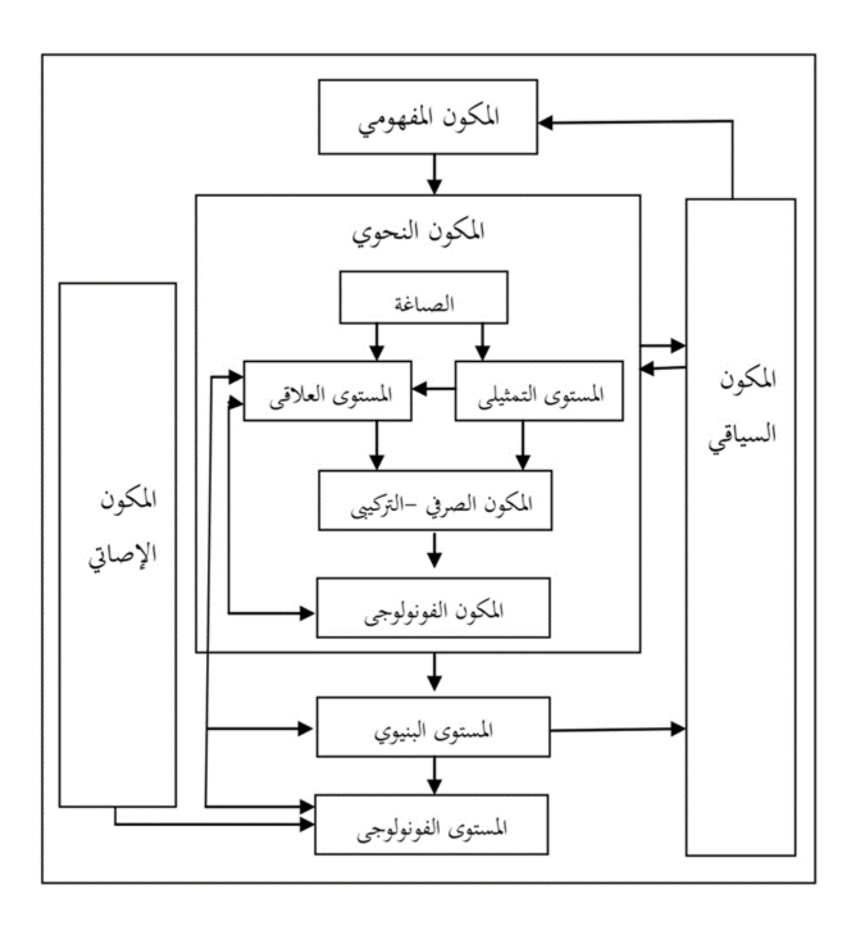
[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه المكونات ينظر:

- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص62-68.

- الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص16-18.

[2]- ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ص16.

(8)




كانت هذه أهم النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي في مرحلة نحو النص. وهي، كما تقدم، نماذج حاولت إرجاع بنية الخطاب بمختلف أقسامه (نص، وجملة، ومركب، وكلمة) إلى بنية نموذجية واحدة، تتكون من عدة طبقات، وهذه الطبقات تندرج في مستويات ترصدها القوالب الفرعية للقالب النحوي، وهذا القالب جزء من جهاز عام يُمَثِّل للقدرة التواصلية (نموذج مستعمل اللغة الطبيعية). ومكونات هذه الطبقات، وبالخصوص المخصّصات واللواحق، والمستويات التي تندرج فيها، والقوالب التي ترصدها، كلّ هذه العناصر ليس بالضرورة أن تتحقق في مختلف أقسام الخطاب. فبعض المخصّصات ليست سمات لازمة، واللواحق جميعها اختيارية، والطبقات ومستوياتها منها ما يتحقق بالضرورة في كلّ أقسام

الخطاب، ومنها ما يتحقق في بعض الأقسام ولا يتحقق في بعضها الآخر، والقوالب الفرعية للقالب النحوي منها ما يشتغل في مختلف الخطابات، ومنها ما يشتغل في بعضها فقط.

وتَغيبُ بعض الطبقات وبعض المستويات وبعض القوالب الفرعية للقالب النحوي يُفسره الوظيفيون في إطار ظاهرة التغليب؛ أي تغليب طبقة على طبقة أخرى أو مستوى على مستوى آخر أو قالب على قالب آخر. وهذه الظاهرة ترتبط بنوع الخطاب (نص، أو جملة، أو مركب، أو كلمة)، ونمطه (سرد، أو محادثة، أو حجاج،...)، وأسلوبه (رسمي أو غير رسمي، ومهذب أو غير مهذب،...). وقد تتعدى هذه الخصائص إلى نمط اللغة[1].

والخلاصة أنّ تعدد نماذج نظرية النحو الوظيفي في مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص أملته الإشكالات التي طُرحت في كلّ مرحلة، ومن ذلك: إشكال التمثيل لكلّ الملكات التي تُشكّل القدرة التواصلية للمتكلم -السامع، ثم إشكال نقل هذه النظرية من نحو الجملة إلى نحو النص ونحو الخطاب بمختلف أقسامه، ثم إشكال التمثيل للقالب التداولي، ثم إشكال تجاوز هذه النظرية للكفاية اللغوية إلى الكفاية الإجرائية، وغيرها. والمهم في نظرنا أنّ هذه النظرية بقيت رغم ما طرأ عليها من تعديل وفية للمبادئ التي قامت عليها أول مرة، وخاصة مبدأ تبعية البنية للوظيفة. فمراحل إنتاج الخطاب، أيًّا كان قسمه، بقيت كما صِيغت في النموذج النواة (ديك1978)، وهي الانتقال من بنية تُمثِّل للخصائص الدلالية والتداولية إلى بنية تتحقق فيها هذه الخصائص صرفيا وتركيبيا وصوتيا.

---

[1]- ينظر فيما يخص هذه الظاهرة: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص166-186.

# الفصل الثاني: الكفاية التفسيرية لنحو اللغة العربية الوظيفي

- تمهيد:

1- المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي.

2- الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي.

3- الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي.

4- الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي.

5- التواصل اللغوي والنمذجة في الأنحاء الوظيفية.

**تمهيد:**

يُميز في أدبيات النحو التوليدي بين كفايتين اثنتين تستهدفهما النظرية اللسانية: الكفاية التفسيرية والكفاية الوصفية. الأولى يُراد بها تلك الفرضيات التي ينطلق منها اللساني لتفسير كيفية اكتساب الطفل للغة، والثانية يُراد بها تلك الفرضيات والمبادئ والقواعد التي ينطلق منها اللساني لتفسير بنية اللغة وخصائصها، تقول سمية المكي موضحة مقصود تشومسكي بهاتين الكفايتين: "إلى حد منوال الأبنية الإعرابية (1957) لم يتبلور بعد مفهوما الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية. وقد أدرك تشومسكي هذا النقص في منوال النظرية المعيارية، فسطر في هذا المؤلف هدفا جديدا من أهداف اللساني وهو بلوغ الكفاية التفسيرية (Explanatory adequacy) وما تقتضيه من إدراك للكفاية الوصفية (Descriptive adequacy). والمقصود بالكفاية الوصفية أن تُوفر النظرية نحوا وصفيا يتطابق مع كلّ لسان طبيعي، أما الكفاية التفسيرية فتخص الحالة الابتدائية أي تفسير ظاهرة الاكتساب وتحديد القدرات الفطرية التي تجعل هذا الاكتساب ممكنا"[1].

ويبدو أنّ تمييز تشومسكي بين هاتين الكفايتين وإطلاقه على الكفاية الثانية اسم الكفاية الوصفية هو الذي جعل بعض المشتغلين باللغة وبالدرس اللساني عامة يستعملون المصطلحات والعبارات: "الكفاية الوصفية" و"وصف اللغة" و"بناء أوصاف للغة"، ويقصدون بها الوصف والتفسير معا وليس الوصف كإجراء يتوقف عند استقراء المعطيات اللغوية وتنظيمها وتصنيفها، أو ما عبّر عنه عبد الرحمن الحاج صالح بـ"الوصف المجرد من كلّ تعليل"[2].

[1]- سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص193.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، ص17.

إذن، ترتبط الكفاية التفسيرية في دراسة اللغة بمستويين اثنين: مستوى اكتساب الطفل للغة ومستوى بنية اللغة. والمستوى الذي يعنينا هنا هو المستوى الثاني؛ أي كفاية نحو اللغة العربية الوظيفي في تفسير بنية اللغة العربية وظواهرها[1].

وكما هو معلوم، تقييم كفاية نظرية لسانية ما أو مقاربة ما يكون إما من الداخل؛ أي في ضوء الفرضيات العامة التي انطلقت منها والمبادئ والمفاهيم الإجرائية وطرق الاستدلال التي اعتمدت عليها، أو من الخارج؛ أي في ضوء نظريات أخرى، ويكون الغرض من التقييم آنذاك المفاضلة بين هذه النظرية والنظريات الأخرى.

ويُعتمد في التقييم، سواء أكان داخليا أم خارجيا، على جملة من المعايير يرتبط بعضها ببعض، أهمها: البساطة، والوضوح، والاقتصاد، والشمولية، والتجريد، والانسجام بين كلّ العناصر التي تُشكّل النظرية اللسانية، من المقدمات إلى النتائج، ومن التنظير إلى النمذجة[2].

وتقييمنا لنحو اللغة العربية الوظيفي هو، كما أشرنا إليه في المقدمة، تقييم داخلي، الغرض منه رصد أهم الإشكالات التي يطرحها هذا النحو من خلال خمسة مباحث: مبحث المقولات المعجمية، ومبحث الوظائف، ومبحث الإعراب، ومبحث الجملة، ومبحث التواصل اللغوي والنمذجة في النحو الوظيفي. وهذه الإشكالات منها ما يرتبط بالمعايير التي ذكرناها، وذلك بحسب ما يقتضيه كلّ مبحث من المباحث الممثّل بها، ومنها ما يرتبط بصنيع المتوكل

---

[1]- تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الوظيفيين يفترضون أنّ الطفل يُفطر على مجموعة من المبادئ العامة (كليات لغوية) تُمكّنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة المجتمع الذي ينمو فيه. وهذه اللغة التي يكتسبها تشمل قواعد اللغة ذاتها؛ أي القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وقواعد استعمالها لتحقيق أغراض تواصلية معينة. ينظر بخصوص هذا الموضوع: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص15-16. وص84-85. وكما ذكرنا أعلاه، ليس من شأن هذه الدراسة البحث في هذا الموضوع.

[2]- للتوسع أكثر في هذه المعايير يُمكن العودة إلى:

- محمد محمد العمري، الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية: البنيوية والتوليدية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص45-61.

- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص105-108.

- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2010، ص23-26.

وهو يبني هذا النحو، ومنها ما يخص نحو اللغة العربية الوظيفي فقط، ومنها ما يخص كلا النحوين: نحو اللغة العربية الوظيفي والنحو الوظيفي باعتباره النظرية الأم.

ورصد الإشكالات التي يطرحها نحو اللغة العربية الوظيفي هو مرحلة أولى، تتبعها، إن شاء الله، مرحلة ثانية نُقارن فيها بين الكفاية التفسيرية لهذا النحو والكفاية التفسيرية لأنحاء أخرى خاصة باللغة العربية، كالنحو الذي وضعه نحاتنا القدامى، ونحو اللغة العربية التوليفي الذي اقترحه محمد الأوراغي، وغيرهما من الأنحاء والمقاربات الحديثة في وصف اللغة العربية.

## 1- المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي:

والذي سنركز عليه في هذا المبحث هو أهمية تصنيف المقولات المعجمية إلى أقسام وصنيع المتوكل بخصوص هذا الأمر، وأوجه استعمال كلّ مقولة من تلك التي عدّها المتوكل مقولات معجمية كبرى في اللغة العربية، والإشكالات التي تطرحها هذه الأوجه.

### 1.1- موقع مبحث المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي:

درج المشتغلون باللغة على تصنيف المفردات، سواء أتعلق الأمر بمفردات لغة بعينها أم مفردات اللغات الطبيعية، إلى أقسام. وقد عُرف هذا المبحث عند القدامى باسم "أقسام الكلم" أو "أقسام الكلام"، كما يُسميه بعض النحاة العرب القدامى. ويُعرف عند المحدثين باسم "المقولات المعجمية"، يقول مصطفى غلفان: "المقولات المعجمية هي تلك المقولات التي تندرج تحتها المفردات المعجمية، وتُسمى بأجزاء الكلم في التصور التقليدي للنحو وهي أربعة: الاسم والفعل والحرف والصفة"[1].

---

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية: من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص481. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عبد العزيز المسعودي يرى أنّ بعض الدارسين اللغويين يعتبرون المقولات المعجمية هي نفسها مقولات أقسام الكلام، وبعضهم الآخر يعتبر هذه المقولات جزءا من مقولات أقسام الكلام. ففي نظر هؤلاء، مقولات أقسام الكلام تتفرع إلى مقولات معجمية، كالاسم، والفعل، والصفة، ومقولات وظيفية أو نحوية، كاللواصق الصرفية، والحروف. ينظر: التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2019، ص47.

ولا شك في أنّ التصنيف، أيًّا كان موضوعه، إجراء من إجراءات التفكير العلمي، أو هو من خصائص العلم المضبوط[1]. وعليه فأية دراسة للغة تنشد العلمية يجب أن تعتمد على هذا الإجراء، بل إنّه يحتل، كما يقول الأوراغي، المرتبة الأولى في بناء الأنحاء[2]؛ وذلك لأنّ اللغة تتجلى في شكل قائمة طويلة من المفردات يصعب السيطرة عليها إذا لم تُصنف إلى أقسام تعلوها مقولة تُحدد خصائصُها المفردات التي تنتمي إلى كلّ قسم من هذه الأقسام.

ثم إنّ تصنيف المفردات هو منطلق للعديد من المباحث، لعل أهمها مبحث أقسام الجملة؛ إذ المعروف أنّ مفردات اللغة، أيًّا كانت هذه اللغة، إنّما جيء بها لتأتلف فيما بينها فتُشكّل وحدة لغوية قابلة لإحداث التواصل، وهذه الوحدة، والتي تُسمى في الغالب "جملة"، يُمكن تصنيفها بالنظر إلى نوع المقولة التي تبتدئ بها، كما فعل النحاة العرب القدامى حين قسموا الجملة العربية إلى اسمية، وهي التي تبتدئ باسم، وفعلية، وهي التي تبتدئ بفعل، أو بالنظر إلى نوع المقولات التي تتشكّل منها، فتُعدّ، كما ذهب إليه بعض الدارسين المحدثين، جملة فعلية كلّ جملة تشتمل على فعل، وتُعدّ جملة اسمية كلّ جملة لا تشتمل على فعل، وغيرهما من الاعتبارات التي يُمكن الاعتماد عليها في تحديد أقسام الجملة.

ويحكم إجراء التصنيف هذا ضابطان، هما:

– الأول: أن تُحصر المفردات في عدد معين من الأقسام، كأن يُخصّص قسم للأسماء، وقسم للأفعال، وقسم للظروف،...إلخ.

– والثاني: أنّ تخضع هذه العملية إلى معايير محددة. وهذه المعايير قد تختلف من دارس إلى آخر إلا أنّها تشترك في ارتباطها بالخصائص التي من خلالها يُميز بين مفردة وأخرى، فتُدرج في قسم واحد كلّ المفردات التي تتقاسم الخصائص نفسها.

والأمثلة عن اعتماد هذين الضابطين كثيرة، منها تقسيم النحاة العرب القدامى لمفردات اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف، وكان ذلك بناء على معياري

---

[1]– ينظر: تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو –فقه اللغة –البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000، ص18.

[2]– ينظر: محمد الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2018، ص118.

المعنى والمبنى؛ فأما اعتمادهم على المعنى فيظهر من تعريفهم لهذه الأقسام، كما في قول ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ): "الاسم في الاصطلاح: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[1]. وأما اعتمادهم على المبنى فيظهر من العلامات التي ذكروها مما يختصّ به كلّ قسم، كما في قول ابن هشام الأنصاري: "فالاسم ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه"[2].

وصنيع المتوكل في هذا الموضوع أنّه اكتفى بالإشارة في معرض حديثه عن المقولات التي ينتمي إليها المحمول إلى أنّ المقولات المعجمية الكبرى في اللغة العربية هي: الفعل، والاسم، والصفة، والظرف[3]. ونظرة عجلى في أوجه استعمال هذه المقولات تهدي إلى أنّ علة حصرها في هذا العدد يرتبط أساسا بدور كلّ مقولة في تمثيل مكونات الجملة. فكما ذكرنا في الفصل الأول، يُمثَّل في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي للعالم موضوع الحديث في شكل بنية (جملة) تتألف من محمول وعدد من الحدود، والذي يُمثِّل المحمول والحدود هو الفعل والاسم والصفة والظرف، كلّ حسب دوره في الجملة التي يرد فيها. وتسنى لهذه المقولات أداء هذه الأدوار لتضمنها محتوى معجميا تاما. أما الحروف فلا تُمثِّل مفردة لا المحمول ولا الحدود. وأغلب الظن أنّ هذا الأمر هو الذي جعل المتوكل لا يعدُّها مقولة معجمية[4].

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004، ص31.

[2]– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص36.

[3]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص67.

[4]– تختلف، كما هو معلوم، المقولات المعجمية عن المقولات الوظيفية في كثير من الخصائص، أهمها ما ذكره عبد العزيز المسعودي في قوله: "تشمل المقولات المعجمية كلّ أنواع الكلمات الملآى الحاملة لمضمون دلالي يُمَثِّل جزءا أساسيا من مادة الرسالة التي تبلغها الجملة. ومن الخصائص المرجعية للمقولات المعجمية الإحالة على الأشياء والأحداث والخصائص والمواضع. ومن الخصائص الشكلية المميزة للوحدات المعجمية استقلاليتها اللفظية وقابلية الحذف والتعويض بالضمير، في حين تضطلع المقولات الوظيفية بأدوار نحوية خالصة تُسهم في توليف المفردات المعجمية وسبكها في أنساق تركيبية سليمة. وتتكون المقولات الوظيفية من مجموعة مغلقة من اللفاظم التابعة مثل اللواصق والحروف". التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص54.

وبعكس المقولات المعجمية، حظيت مسألة انقسام مفردات اللغات الطبيعية إلى مفردات أصول ومفردات مشتقة باهتمام بالغ من لدن المتوكل؛ إذ لا يكاد يخلو كتاب من كتبه من الإشارة إلى هذا التقسيم. وقد عرّف المفردات الأصول بأنّها "المفردات التي يجب تعلمُها كما هي قبل استعمالها وتأويلها الاستعمال والتأويل الصحيحين. بعبارة أخرى، تُعدّ مفردات أصولا المفردات التي يتحتم على المتكلم –السامع تعلمُها ليتسنى له استعمالها وفهمها"[1]. وعرّف المفردات المشتقة بأنّها "المفردات التي يُمكن للمتكلم –السامع أن يصوغها ويستعملها ويفهمها الاستعمال والفهم الصحيحين سواء أسبق له أن استعملها أو سمعها من قبل أم لا. بعبارة أخرى، تُعدّ مفردات مشتقة المفردات التي يُكوّنها المتكلم السامع عن طرق تطبيق قاعدة منتجة تزامنيا"[2].

وعدَّ المتوكل مفردات أصولا في اللغة العربية المفردات الآتية:

– الأفعال الجامدة والأفعال المصوغة على الأوزان الأربعة: "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" و"فَعْلَلَ".

– الأسماء الدالة على الذوات، كالذهب، والجبن.

– الأسماء التي تدل على الجمع بمعناه دون أن تلحقها علامة الجمع ولا مفرد لها من لفظها، كالروم، والقوم، والخيل، والجيش.

– الضمائر والأعلام وأسماء الاستفهام والموصولات.

---

[1]– قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص11-12.

[2]– قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص12. والمقصود بـ"القاعدة المنتجة تزامنيا" القاعدة التي تستجيب للشرطين الآتيين:

– الأول: أن تكون قاعدة تزامنية؛ أي أن تكون مرتبطة بمرحلة معينة من مراحل تطور لغة ما. وكلّ قاعدة تُحقق هذا الشرط ستقصي حتما الاشتقاق الذي يربط بين مفردتين منتميتين إلى مرحلتين مختلفتين من مراحل تطور اللغة، كالاشتقاق الذي يربط بين مفردة منتمية إلى اللغة اللاتينية ومفردة أخرى منتمية إلى اللغة الفرنسية.

– والثاني: أن تكون قاعدة منتجة. وبتعبير آخر، ألا تكون هذه القاعدة مصوغة من استقراء عدد محدود من المفردات، فتكون بالتالي مسؤولة عن اشتقاق تلك المفردات لا غير. ومن أمثلتها في اللغة العربية القاعدة المسؤولة عن اشتقاق الأفعال العلية التي على وزن "فَاعَلَ". فكما هو معروف، تُشتق الأفعال العلية بواسطة أحد الوزنين "أَفْعَلَ" و"فَعَّلَ"، ولكن ثمة أفعال وردت للدلالة على التعليل مصوغة على الوزن "فَاعَلَ" كالفعل "باعد"، وهذا الوزن غير منتج؛ إذ لا يُمكن أن تُشتق بواسطته أفعال علية أخرى غير الفعل "باعد". للمزيد من التفصيل ينظر: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص12-13.

– المفردات التي تنتمي إلى مجموعة مغلقة متناهية من المفردات. وبتعبير آخر، المفردات الناتجة عن قاعدة اشتقاقية غير منتجة، كالأفعال العلية المصوغة على الوزن "فَاعَل"[1].

واحتج بأنّ الأفعال المصوغة على الأوزان "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" و"فَعْلَلَ" هي الأصول بكونها هي الأبسط في المعنى والمبنى؛ فأما البساطة في المعنى فتظهر بالنظر إلى أنّ معنى هذه الأفعال أقرب إلى المعنى النووي الذي يدل عليه جذر الفعل مقارنة بمعاني مشتقاتها التي تتضمن معنى الجذر مع إضافة. وأما البساطة في المبنى فتظهر بالنظر إلى أنّ عدد الحروف في هذه الأفعال، وخاصة الثلاثية منها، أقل من عدد الحروف في الأفعال الأخرى، كالثلاثية المزيدة، والرباعية، والخماسية، والمصادر، وغيرها من المشتقات[2].

ومهما يكن أمر تقسيم مفردات اللغة إلى أصول ومشتقة، فما يهمنا هنا أنّ المقولات المعجمية التي ذكرها المتوكل في معرض حديثه عن أنماط المحمول في اللغة العربية هي: الفعل، والاسم، والصفة، والظرف. وكلّ مقولة من هذه المقولات تأتي على عدة أوجه.

## 2.1– المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي:

### 1.2.1– مقولة الفعل:

ذكر المتوكل في معرض حديثه عن شروط المحمولية خمسة أنواع من الأفعال: الأفعال المحمولات، والأفعال الوجهية، والأفعال الناقصة، والأفعال الأدوات، والأدوات. وقصد بالأفعال المحمولات الأفعال التي تدل على الواقعة، وبالأفعال الوجهية الأفعال التي تدل على

---

[1]– ينظر فيما يخص هذه المفردات:
– دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص12.
– من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص173.
– الجملة المركبة في اللغة العربية، ص73.
– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص93-94. وص96.

[2]– ينظر: قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ص16.

سمات وجهية، وبالأفعال الناقصة والأفعال الأدوات الأفعال التي تدل على سمات جهية وزمنية، وبالأدوات الأفعال التي تدل على سمات زمنية[1].

ولتفادي تكرار بعض الأفكار سنعتمد في عرض هذه الأفعال على ما تدل عليه، وسنبدأ بدلالة الأفعال المحمولات على الواقعة، فدلالة الأفعال الوجهية على السمات الوجهية، ثم دلالة الأفعال الناقصة والأفعال الأدوات على السمات الجهية والزمنية، وأخيرا دلالة الأدوات على السمات الزمنية.

### 1.1.2.1- الفعل مقولة تدل على الواقعة:

مرّ بنا في الفصل الأول أنّ الذي يدل على الواقعة هو المحمول، وأنّ المحمول في نحو اللغة العربية الوظيفي قد يكون فعلا أو اسما أو صفة أو ظرفا أو مركبا حرفيا، كما هو حال محمولات الجمل:

(1) أ- كتب زيد رسالة

ب- زيد أستاذ

ج- زيد حزين

د- السفر غدا

هـ- زيد في الدار

حيث محمول الجملة (1-أ) هو الفعل "كتب"، ودل على الواقعة "عمل"، ومحمول الجملة (1-ب) هو الاسم "أستاذ"، ودل على الواقعة "وضع"، ومحمول الجملة (1-ج) هو الصفة "حزين"، ودل على الواقعة "حالة"، ومحمول الجملة (1-د) هو الظرف "غدا"، ودل على الواقعة "حدث"، ومحمول الجملة (1-هـ) هو المركب الحرفي "في الدار"، ودل على الواقعة "وضع".

وباستثناء الحروف التي لا تُمثِّل وهي مفردة لا المحمول ولا الحدود، فإنّ المقولات التي عدّها المتوكل مقولات معجمية كبرى تتفاوت من حيث ورودها محمولات طبقا للسلمية الآتية:

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص42.

(1) فعل> صفة> ظرف> اسم[1]

أي الأولوية في المحمولية للأفعال، تليها الصفات، فالظروف، ثم الأسماء. ومجيء الأفعال في صدارة سلمية المحمولية لا يعني أنّ كلّ الأفعال تأتي محمولات. فمنها ما يأتي دائما محمولا، وهي الأفعال التي اصطُلح عليها اسم "الأفعال المحمولات"، ومنها ما يأتي في بعض السياقات محمولا وفي بعضها الآخر فعلا لا يدل على أية واقعة، وهي الأفعال الوجهية والأفعال الناقصة، ومنها ما لا يأتي محمولا على الإطلاق، وهي الأفعال الأدوات والأدوات.

ويُقصد بالأفعال المحمولات الأفعال التي تتضمن محتوى معجميا تاما، فتكون بذلك مؤهلة لأن تدل على واقعة ما[2]. ومن أمثلتها الأفعال الواردة في الجمل:

(2) أ- أصلح خالد سيارة زيد

ب- حطمت الريح الباب

ج- وقف خالد أمام الباب

د- حزن زيد لرسوب خالد

فهذه الأفعال؛ أي "أصلح" و"حطمت" و"وقف" و"حزن"، هي أفعال محمولات، تدل على التوالي على الواقعة: عمل، وحدث، ووضع، وحالة.

وكما هو معلوم، تدل الأفعال المحمولات بصيغتها على سمات جهية وزمنية، وقد تدل على سمات وجهية، ولكن ما يهمنا هنا هو دلالتها على الواقعة؛ وذلك لأنّ هذا الدور تختص به هذه الأفعال دون غيرها.

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص67.

[2]- يرى المتوكل أنّ أول شرط في المحمولية هو أنّ تتضمن الكلمة محتوى معجميا تاما، فهذا المحتوى هو الذي يُؤهل هذه الكلمة للدلالة على أحد أنماط الوقائع الأربعة التي يدل عليه المحمول، ثم تأتي الشروط الأخرى، كأن يتطلب المحمول عددا معينا من الحدود، وأن يفرض عليها سمات معينة تُشكّل قيود توارد هذه الحدود مع المحمول، وأن يُشكّل المحمول المكون النواة في الجملة، وغيرها. للمزيد من التفصيل ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص25-27.

### 2.1.2.1- الفعل مقولة تدل على سمات وجهية:

مرّ بنا في الفصل الأول أنّ المقصود بالسمات الوجهية تلك السمات التي تُحدد موقف المتكلم من فحوى خطابه وتقويمه له، وأنّ هذه السمات منها ما يختص بطبقة المحمول، ومنها ما يختص بطبقة الحمل، ومنها ما يختص بطبقة القضية؛ فأما السمات التي تختص بطبقة المحمول فهي التي تُحدد العلاقة الممكن قيامها بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقيق تلك الواقعة، وتُعرف أيضا باسم "الوجوه القضوية اللازمة". ومن أمثلتها الوجوه: الاستطاعة، والرغبة، والوجوب، والجواز.

وأما السمات التي تختص بطبقة الحمل فهي التي تُحدد تقويم المتكلم لحظوظ تحقق الواقعة منظورا إليها في حد ذاتها، وتُعرف أيضا باسم "الوجوه القضوية الموضوعية". ومن أمثلتها الوجوه: مؤكد، ومحتمل، وممكن، ومقبول.

وأما السمات التي تختص بطبقة القضية فهي التي تُحدد موقف المتكلم من صدق القضية التي تدل عليها الجملة، وتُعرف أيضا باسم "الوجوه القضوية الذاتية". ومن أمثلتها الوجوه: مؤكد، ومحتمل، وممكن، ومتمني[1].

ومن الأفعال التي يغلب في استعمالها الدلالة على هذه السمات الأفعال التي اصطلح عليها المتوكل اسم "الأفعال الوجهية" أو "الأفعال المتناقصة"، وهي فئتان: فئة تُمثِّلها الأفعال نحو: "يستطيع"، و"ينبغي"، و"يجب"، و"يجوز". ففي الجملتين:

(3) أ- يستطيع زيد أن يكتب قصة في أسبوعين

ب- ينبغي أن ترجع هند إلى بيتها

لم يدل الفعلان "يستطيع" و"ينبغي" على الواقعة، بل دلا على سمات وجهية. فالفعل "يستطيع" دل على الوجه اللازم "الاستطاعة"، والفعل "ينبغي" دل على الوجه الموضوعي "الوجوب". أما المحمول فهو في الجملة (3-أ) الفعل "يكتب"، وفي الجملة (3-ب) الفعل "يعود".

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص165-171.

وفئة تُمثّلها "ظن وأخواتها" وما يُحاقلها، كالفعل "اعتقد". فهذه الأفعال تُستعمل استعمالا إنجازيا فتدل على سمات وجهية، وتُستعمل استعمالا وصفيا فتدل على الواقعة؛ أي تكون في الحالة الأولى فعلا وجهيا وفي الحالة الثانية فعلا محمولا. وتُستعمل هذه الأفعال، شأنها شأن كلّ الأفعال الإنجازية، استعمالا إنجازيا إذا كان زمنها الزمن الحاضر وفاعلها ضمير المتكلم، كما في الجملتين:

(4) أ- أظن أنّ زيدا سافر البارحة إلى الخارج

ب- أعتقد أنّ زيدا غني

فنحن هنا أمام جملتين بسيطتين، تتكونان من حمل واحد، محموله في الجملة (4-أ) الفعل "سافر"، وفي الجملة (4-ب) الصفة "غني". والفعلان "أظن" و"أعتقد" فعلان وجهيان دلا على التوالي على الوجه الذاتي "الظن" و"الاعتقاد"، وقد استُعملا استعمالا إنجازيا؛ لأنّهما وردا في الزمن الحاضر وفاعلهما هو ضمير المتكلم.

وتُستعمل هذه الأفعال استعمالا وصفيا؛ أي تكون أفعالا محمولات، إذا لم ترد في الزمن الحاضر أو لم يكن فاعلها ضمير المتكلم، كما في الجملتين:

(5) أ- ظننت أنّ زيدا سافر البارحة إلى الخارج

ب- اعتقد زيد أنّ خالدا غني

فهما، بخلاف الجملتين (4أ-ب) جملتان مركبتان، تتكون كلّ واحدة منهما من حملين: حمل مدمِج، محموله في الجملة (5-أ) الفعل "ظننت"، وفي الجملة (5-ب) الفعل "اعتقد"، وحمل مدمَج، محموله في الجملة (5-أ) الفعل "سافر"، وفي الجملة (5-ب) الصفة "غني". واستُعمل في هاتين الجملتين الفعلان "ظننت" و"اعتقد" استعمالا وصفيا؛ لأنّ زمن الفعل "ظننت" هو الماضي وليس الحاضر، وفاعل الفعل "اعتقد" هو الحد "زيد" وليس ضمير المتكلم[1].

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول الأفعال الوجهية ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص35-43.

### 3.1.2.1- الفعل مقولة تدل على سمات جهية وزمنية:

أشرنا في الفصل الأول إلى أنّ المقصود بالجهة التكوين الزماني الداخلي للواقعة التي يدل عليها محمول الجملة، وهي نوعان: جهة تامة وجهة غير تامة، وهذه الأخيرة تنقسم إلى جهة مشروع فيها، وجهة مقاربَة، وجهة متكررة، وجهة متدرجة، وجهة مستغرقة، وغيرها.

وأشرنا كذلك إلى أنّ المقصود بالزمن الوقت الذي تتحقق فيه الواقعة منظورا إليه من وقت التكلم، وهو إما ماض، أو حاضر، أو مستقبل، أو الزمن الصفر.

ومن الأفعال التي تختص بتحقيق هاتين السمتين "الأفعال الناقصة" و"الأفعال الأدوات". الأولى تشمل، كما وضحنا ذلك فيما سبق، الأفعال التي تنتمي إلى زمرة "كان"، وزمرة "أصبح"، وزمرة "ظل"، وزمرة "مازال"، وزمرة "شرع"، وزمرة "كاد". بعضها، وهي الأفعال التي تنتمي إلى زمرة "كان"، وزمرة "أصبح"، وزمرة "ظل"، تأتي تامة وناقصة، وتكون حين تأتي تامة أفعالا محمولات، تدل شأنها شأن كلّ محمول على واقعة ما، كما في الجمل:

(6) أ- كانت الواقعة

ب- أصبح زيد

ج- أضحى زيد

حيث دلت الأفعال "كان" "وأصبح" و"أضحى"، على التوالي على واقعة الوجود، وواقعة الدخول في الصباح، وواقعة الدخول في الضحى[1].

وبعضها الآخر، وهي الأفعال التي تنتمي إلى زمرة "مازال"، وزمرة "شرع"، وزمرة "كاد"، لا تأتي إلا ناقصة، وتدل مع الأفعال التي تأتي ناقصة مما ينتمي إلى الزمر الثلاث الأولى على سمات جهية وزمنية، كما يتبيّن من الجملتين:

(7) أ- كان زيد مريضا

ب- شرع زيد يكتب الدرس

حيث المحمول في الجملة (7-أ) هو الصفة "مريض"، والمحمول في الجملة (7-ب) هو الفعل "يكتب". والفعلان "كان" و"شرع" هما في كلتا الجملتين فعلان ناقصان؛ إذ دلا فقط على

---

[1]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص57.

الجهة غير التامة والزمن الماضي. والفرق بينهما أنّ "كان" ورد مع محمول غير فعلي، وهو بالتالي فعل رابط، و"شرع" ورد مع محمول فعلي، وهو بالتالي فعل مساعد.

وأما الأفعال الأدوات فهي الأفعال الناقصة التي صارت بعد أن فقدت كثيرا من خصائص الفعل أقرب إلى الأدوات التي تدل مع المقولات المعجمية التي تقترن بها على الجهة والزمن، كما هو حال "ليس". فهو في نظر المتوكل من الأفعال التي فقدت الدلالة على الواقعة والتصرف، وبهذا صار يدل على الجهة غير التامة والزمن الحاضر. ففي الجملتين:

(8) أ- ليست هند أستاذة

ب- ليس زيد يكتب القصص

دل هذا الفعل على النفي، وهو معنى لازم فيه، والجهة غير التامة والزمن الحاضر. والمحمول هو في الجملة (8-أ) الاسم "أستاذة"، وفي الجملة (8-ب) الفعل "يكتب"[1].

## 4.1.2.1- الفعل مقولة تدل على سمات زمنية:

ويتعلق الأمر هنا بالفعلين "غدا" و"راح"؛ إذ يرى المتوكل أنّ استعمالهما في اللهجتين المغربية والمصرية يكون للدلالة على الزمن المستقبل فقط، كما يتبيّن من الجملتين:

(9) أ- غدي نشري سيارة في الشهر الجاي

ب- راح أكتب له الجواب

وغالبا ما ينزع المتكلم في هاتين اللهجين إلى اختزال هذين الفعلين فينطقان "حَ" "غَ"، كما في الجملتين:

(10) أ- غَ نشري سيارة في الشهر الجاي

ب- حَ أكتب له الجواب[2]

وبدلالة هذين الفعلين على الزمن المستقبل صارا أشبه بالأدوات التي تُفيد الزمن المستقبل، كـ"السين"، و"سوف"، بل هما وهذه الأدوات سيّان؛ لهذا سُميا "الأدوات".

---

[1]- للاطلاع على مقاربة المتوكل للفعل "ليس" ينظر:

- من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص77-81.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص31. وص42.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص30.

هذه هي أوجه استعمال الفعل في نحو اللغة العربية الوظيفي. والمتأمل في الأدلة التي اعتمد عليها المتوكل لإثبات ورود هذه الأوجه تستوقفه مسألتان: مسألة استعمال "ظن وأخواتها" استعمالا إنجازيا ومسألة إنحاء الأفعال الناقصة. فقد ذكرنا، فيما يتعلق بالمسألة الأولى، أنّ "ظن وأخواتها" لا تدل حين تُستعمل استعمالا إنجازيا إلا على سمات وجهية؛ أي يكون الغرض منها التعبير عن الموقف الذي اتخذه المتكلم وقت تلفظه بالجملة. وإذا أُريد بها الدلالة على الواقعة؛ أي تكون أفعالا محمولات، فيجب أن تُستعمل استعمالا وصفيا.

واشترط المتوكل في استعمال هذه الأفعال، وكذلك الأفعال الإنجازية الأخرى، استعمالا إنجازيا أن يكون زمنها الزمن الحاضر وفاعلها ضمير المتكلم. وهذان الشرطان نجدهما ضمن الشروط التي قيد بها أوستين (J.L Austin) الجملة الإنجازية[1]. وقد أشار هشام عبد الله الخليفة إلى أنّ أوستين اشترط أن يكون زمن الفعل في الجملة الإنجازية الزمن الحاضر وأنّ يكون فاعله ضمير المتكلم نفسه لتلافي اللبس بين الاستعمال الإنجازي والاستعمال غير الإنجازي للجملة في اللغة الإنجليزية. وذهب في تعليقه على هذا الشرط إلى أنّ الجملة الإنجازية في اللغة العربية يغلب عليها مجيء الفعل بصيغة الماضي، وخاصة ما يُعرف بـ"الإنجازيات العرفية"، كما في العقود، والفسوخ، بل إنّ القاعدة في هذه اللغة أن يأتي الفعل الإنجازي بصيغة الماضي والاستثناء أن يأتي بصيغة المضارع والأمر. وأنّه يجوز أن يأتي الفعل في الجمل الإنجازية مبنيا للمجهول، كما يتبيّن من الجملة:

(11) - تُرفع الجلسة إلى إشعار آخر

ويجوز أن تتنكر الجملة الإنجازية بصيغة الخبر إذا كان المفعول به أو المخاطَب فاعلا لها، كما في الجملة:

(12) - أُولي السيد وزير الصناعة

التي تدل على ما تدل عليه الجملة:

---

[1]- ينظر فيما يخص شروط الجملة الإنجازية في نظرية الفعل الكلامي عند أوستين:

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص21-24.

- هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص47-48.

(13) – يتولى السيد وزير الصناعة مهام وزارة العدل

وقد يجتمع في فعل الجملة الإنجازية الزمن الماضي والبناء للمجهول، كما يتبيّن من الجمل:

(14) أ- كُتب عليكم الصيام

ب- حُرّمت عليكم أمهاتكم

ج- أُحل لكم الرفث

وقد تخلو الجملة من الفعل وتكون إنجازية، كما هو حال الجمل:

(15) أ- الصلاة والسلام عليكم

ب- زوجتي طالق

ب- أنت حر[1]

ويعني ما ذكرناه هنا أنّ الشروط التي اشترطها أوستين تنطبق على فعل الجملة الإنجازية في اللغة الإنجليزية وليس على فعل الجملة الإنجازية في اللغة العربية.

والإشكال الآخر في استعمال هذه الأفعال استعمالا إنجازيا هو عدم دلالتها على الواقعة، وهذا الأمر يطرح إشكال إعراب المكون المنصوب فيما يُعرف في نحو اللغة العربية الوظيفي بـ"الجمل التصعيدية" أو "البنيات التصعيدية"، وهو ما سنُفصل فيه في المبحث الثالث.

وأما فيما يتعلق بمسألة الإنحاء، فقد افترض المتوكل أنّ الأفعال الناقصة والأفعال الأدوات والأدوات كانت كلّها أفعالا تامة ثم تعرضت للإنحاء، أو التحجر كما يُسميه، ففقدت محتواها المعجمي[2]. ولأنّ الإنحاء يكون بالتدرج من مرحلة إلى أخرى، افترض أنّ

---

[1]- ينظر: نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، ص47-54.

[2]- افترض إنحاء الأفعال الناقصة جماعة من الدارسين العرب المحدثين، منهم، بالإضافة إلى المتوكل:

- عبد العزيز المسعودي في كتابه "التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء".

- محمد عبد السلام شرف الدين في كتابه "الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: دراسة تفسيرية"، منشورات دار المرجان، القاهرة، مصر، 1984.

- ثريا السكري عامر في كتابها "ظاهرة الإنحاء في اللغة العربية: الفعل الناقص نموذجا"، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 2009.

الأفعال الناقصة تُمثِّل مرحلة انتقال الفعل من فعل تام إلى فعل ناقص. وفسر ذلك بكون هذه الأفعال لم تفقد محموليتها بشكل تام، فتارة تأتي تامة فتدل على الواقعة والجهة والزمن، وتارة أخرى تأتي ناقصة فتدل على الجهة والزمن فقط. والأفعال الأدوات تُمثِّل مرحلة انتقال الفعل من فعل ناقص إلى فعل أداة؛ وذلك بفقدانه لخصائص أخرى من خصائص الفعل، كما هو حال الفعل "ليس" الذي فقد المحمولية والتصرف. والأدوات، كـ "غدا" و"راح" تُمثِّل آخر مرحلة من مراحل الإنحاء (منتهى الإنحاء)، فصارت لا تُستعمل إلا للدلالة على الزمن المستقبل[1]. ولخّص هذه المراحل في الترسيمة الآتية:

(1) - أفعال محمولات (تامة) ⟵ أفعال غير محمولات (ناقصة) ⟵أدوات[2]

والإشكال الذي يُطرح هنا أنّ افتراض إنحاء الأفعال الناقصة وفق المراحل التي ذكرها المتوكل يعني أنّ هذه الأفعال استُعملت أول مرة تامة. وبتعبير آخر، يعني أنّ استعمال هذه الأفعال تامة كان أسبق من استعمالها ناقصة وأدواتا. وهذا ما لم يُثبته المتوكل، بل إنّه لم يُول هذه المسألة أي اهتمام مقارنة بمسألة ما صار إليه استعمال هذه الأفعال في اللغة العربية الفصحى وبعض اللهجات، يقول عبد العزيز المسعودي عن أهمية مرحلة ما قبل الإنحاء في رسم المسار الإنحائي لأية مفردة معجمية: "إنّ اكتساب عنصر لغوي معنى نحويا جديدا يُمكن أن يكشف لنا –استردادیا- بعض ملامح المسار الإنحائي قبل اكتماله؛ لكن فهم الظاهرة بعمق يجب أن يتجاوز ملاحظة ما آل إليه المسار وما مرّ به من أطوار إلى تحديد مصدره الأول"[3]. وأضاف موضحا أهم ما تُركز عليه المقاربات التي تفترض إنحاء المفردات المعجمية: "ومن الأسئلة الملحة التي طرحها الإنحائيون في هذا الصدد نذكر السؤالين التاليين: ما هي مواصفات الوحدات المعجمية التي تتعرض للإنحاء فتنتج واسمات نحوية جديدة؟ وما هي المرحلة التي يُمكن أن نُقر فيها بالانطلاق الفعلي لعملية الإنحاء"[4]. والمتوكل انشغل بالسؤال

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الفرضية ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص27-31.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص30.

[3]- التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص64.

[4]- التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، ص64.

الأول فعرض جملة من الأسباب جعلت بعض الأفعال في اللغة العربية أكثر عرضة للإنحاء[1]، ولو بحث عن جواب للسؤال الثاني لوجد أنّ حقيقة هذه الأفعال ليس كما يفترض.

إنّ الوقوف على حقيقة الأفعال الناقصة يستلزم تتبع استعمالها في فترات زمانية مختلفة، وأقوال النحاة القدامى هي وصف لاستعمال هذه الأفعال في فترة زمنية معينة، وربما هي الفترة الزمنية الوحيدة التي يُمكن الاعتماد عليها في إثبات إنحاء هذه الأفعال من عدم ذلك. والعودة إلى أقوال هؤلاء النحاة تُبيّن أنّهم أجمعوا على أنّ هذه الأفعال تدل حين تأتي تامة على الحدث والزمن، واختلفوا فيما تدل عليه حين تأتي ناقصة. فمنهم من ذهب إلى أنّها تدل على الحدث والزمن، وأنّها سُميت ناقصة؛ لأنّها لا تتم بالمرفوع كلاما، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة فإنّها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب[2]. ومنهم من ذهب إلى أنّها تدل على الزمن فقط، وأنّها سُميت ناقصة لعدم دلالتها على الحدث[3]. وشاع عند كلا الفريقين استعمالهم للعبارات: "جُردت عن ذلك الحدث"[4]، و"سُلبت الدلالة على الحدث"[5]، و"عُريت من الدلالة على الحدث"[6]، وغيرها من العبارات التي تعني أنّ الأفعال الناقصة يُمكن أن يُؤتى بها للدلالة على الزمن بعد تجريدها من الحدث أو سلبها الدلالة على الحدث أو تعريتها من الدلالة على الحدث، يقول ابن أبي الربيع عبيد الله الأشبيلي (ت688 هـ): "ولذلك قال النحويون: جُردت "كان" عن الحدث، أي: لم يُؤت بها للدلالة على الحدث إنّما جيء بها

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص31-33.

[2]- ينظر: الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، ج4، ص181.

[3]- ينظر على سبيل المثال: ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج4، ص335-336.

[4]- ينظر على سبيل المثال: شرح الرضي على الكافية، ج4، ص191.

[5]- ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص98.

[6]- ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص24.

للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهوما من لفظها، فلم يُقصد حين جيء بها الدلالة عليه"[1].

الأمر إذن، مرتبط بمجيء هذه الأفعال للدلالة على الحدث والزمن ومجيئها للدلالة على الزمن فقط. وتأتي هذه الأفعال للدلالة على الزمن بعد تجريدها من الحدث. والتجريد إجراء آني ومقصود، يعمد إليه المتكلم حينما يُريد أن تدل هذه الأفعال على الزمن فقط. هذه هي حقيقة الأفعال الناقصة. أما الإنحاء فهو مسار من التغييرات التي تتحقق عبر الزمن ولا ينطبق على استعمال الأفعال الناقصة في اللغة العربية، فلو كانت هذه الأفعال منحاة، أو في بداية الإنحاء، أو ستتعرض للإنحاء، لأشار النحاة القدامى إلى ذلك.

أما استعمال "غدا" و"راح" في اللهجتين المغربية والمصرية فلا يُعدّ دليلا على إنحائها؛ ذلك أنّ اللهجات تُمثِّل مستوى من مستويات استعمال اللغة العربية لا يخضع للقواعد المتعارف عليها فيما يخص تحقيق أصوات هذه اللغة ومفرداتها وتراكيبها ودلالات مفرداتها وتراكيبها. ويُضاف إلى هذا أنّ استعمال هذين الفعلين في هاتين اللهجتين لا يعدو أن يكون تحقيقا لوجه من أوجه استعمال الأفعال الناقصة في العربية الفصحى، وهو الدلالة على الزمن فقط.

### 2.2.1– مقولة الاسم:

تنقسم مقولة الاسم في نحو اللغة العربية الوظيفي إلى عدة أقسام، منها: الاسم غير المشتق (أسماء الذوات، والضمائر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة)، والاسم المشتق (اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر)، والأسوار (كلّ، وبعض، وجميع)، والأعداد (اثنان، وثلاثة، ورابع، وخامس،...). وهذه الأقسام تُستعمل للإحالة على المشاركين في الواقعة فتكون حدا، وتُستعمل مخصّصات للحد، وتُستعمل للدلالة على الواقعة فتكون محمولا.

---

[1]– ابن أبي الربيع عبيد الله الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص664.

### 1.2.2.1- الاسم مقولة تُحيل على المشاركين في الواقعة:

مرّ بنا في الفصل الأول أنّ الحدود هي المقولات المعجمية التي تُحيل على المشاركين في الواقعة، كالذي قام بالواقعة، والذي وقعت عليه الواقعة. وتُحيل أيضا على الظروف التي تُصاحب الواقعة، كزمان وقوعها، ومكان وقوعها، والأداة التي وقعت بها، وغيرها.

وكما تُوجد مقولات لها الأولوية في تمثيل المحمول تُوجد كذلك مقولات لها الأولوية في تمثيل الحدود، وتتصدر قائمة هذه المقولات مقولة الاسم، وبالتحديد: الاسم غير المشتق، كما يتبيّن من السلمية الآتية:

(2) الحد الاسمي غير المشتق> الحد الصفي> الحد الاسمي المشتق> الحد الفعلي[1]

وضمن قائمة الأسماء غير المشتقة تحتل أسماء الذوات الصدارة في تمثيل الحدود. فهي، كما وصفها المتوكل، الحد النموذجي[2]؛ إذ لا تكاد تخلو جملة من اسم ذات تُشارك في الواقعة التي يدل عليها المحمول. وقد تكون هذه الذات إنسانا أو حيوانا أو جمادا، وقد تكون هي التي قامت بالواقعة، أو هي التي وقعت عليها الواقعة، أو هي التي استفادت من الواقعة، وغيرها من أشكال مشاركة الذوات في الواقعة.

ومهما يكن دور أسماء الذوات في تحقيق الواقعة التي يدل عليها المحمول، فما يهم أنّ معظم الأسماء تأتي حدودا للمحمول، كما يتبيّن من الجمل:

(16) أ- من جاء؟

ب- جاء زيد

ج- هرب القاتل

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص124. وللإشارة، المقصود بـ"الحد الفعلي" الحد الحمل الذي يكون محموله فعلا، كما في الجملة:

(17) - علم زيد أنّ خالدا غادر المدينة.

فهي جملة مركبة، تتكون من حملين: حمل مدمِج "علم زيد"، وحمل مدمَج "أنّ خالدا غادر المدينة"، وهذا الأخير هو حمل؛ لأنّه يتكون من المحمول الفعلي "غادر" والحدين "خالدا" و"المدينة"، وهو حد؛ لأنّه يُشكّل حدا من حدود محمول الحمل المدمِج؛ أي المحمول "علم".

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص125.

د- جاءت البارحة

حيث حد المحمول في الجملة (16-أ) هو اسم الاستفهام "من"، وحد المحمول في الجملة (16-ب) هو اسم الذات "زيد"، وحد المحمول في الجملة (16-ج) هو اسم الفاعل "القاتل"، وحدا المحمول في الجملة (16-د) هما الضمير المتصل "التاء" والظرف "البارحة".

وقولنا أعلاه "معظم الأسماء" يعني أنّ بعض الأسماء لا تأتي حدودا، وهي: أسماء الإشارة، والأسوار، والأعداد، والأسماء الموصولة؛ فأما أسماء الإشارة فتأتي، كما ذكرنا فيما سبق، مخصّصات، ولا تأتي حدودا إلا في حالتين: حين لا يليها اسم، أو حين يُفصل بينها وبين الاسم الذي يليها بوقف يُفهم منه أنّ الاسم الموالي مجرد بدل. وتتحقق هاتان الحالتان في الجمل نحو:

(18) أ- أهداني زيد هذا

ب- أفضل هذا، الكتاب[1]

وأما الأسوار والأعداد فتأتي حين تتأخر عن الاسم مخصّصات، وتأتي حين تتقدم على الاسم حدودا تتصرف في البنية المكونية تصرف المخصّصات، وتأخذ في هذه الحالة خصائص رأس المركب الحدي (المركب الإضافي)، كما هو حال "كلّ" و"خمسة" في الجملتين:

(19) أ- جاء كلّ الطلبة

ب- اشتريت خمسة كتب

فكلاهما يُمثِّلان رأس المركب الإضافي "كلّ الطلبة" و"خمسة كتب"، ويُسندان إلى فضلة المركب؛ أي إلى الاسمين "الطلبة" و"كتب"، الحالة الإعرابية الجر[2].

وأما الأسماء الموصولة، ويُطلق عليها أيضا اسم "الضمائر الموصولة"، فهي أدوات دامجة (معلقات)؛ أي تُستخدم للربط بين جملتين لتشكيل جملة مركبة، فتكون بذلك جزءا من الحمول أجزاء الحدود أو جزءا من الحمول الحدود. ففي الجملتين:

(20) أ- استقبلت الضيف الذي بعثته

ب- قابلت خالدا، من كان معنا في المدرسة

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص172-173.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص179-181.

تحقق الربط بين الحمل المدمِج "استقبلت الضيف" والحمل المدمَج "الذي بعثته" بواسطة الضمير الموصول "الذي"، وتحقق الربط بين الحمل المدمِج "قابلت خالدا" والحمل المدمَج "من كان معنا في المدرسة" بواسطة الضمير الموصول "من". و"الذي" في الجملة (20-أ) جزء من الحمل "الذي بعثته"، وهذا الحمل برمته جزء من الحد "الضيف"، و"من" في الجملة (20-ب) جزء من الحمل "من كان معنا في المدرسة"، وهذا الحمل برمته حد من حدود المحمول "قابلت".

### 2.2.2.1- الاسم مقولة تُخصّص الحد:

والمقصود هنا أسماء الإشارة والأسوار والأعداد؛ إذ يغلب على هذه الأسماء استعمالها مخصّصات للحد، كما في الجمل:

(21) أ- أهداني خالد هذا الكتاب

ب- اشتريت كتبا خمسة

ج- جاء الطلبة كلّهم

حيث خصّص في الجملة (21-أ) اسم الإشارة "هذا" الحد "الكتاب"، وخصّص في الجملة (21-ب) اسم العدد "خمسة" الحد "كتبا"، وخصّص في الجملة (21-ج) السور "كلّهم" الحد "الطلبة".

### 3.2.2.1- الاسم مقولة تدل على الواقعة:

تقدم أنّ الأفعال والأسماء والصفات والظروف تتفاوت في دلالتها على الواقعة، ومن ثمّ في استعمالها محمولات، وفق السلمية (1) المعادة هنا:

(1) فعل> صفة> ظرف> اسم

والذي يُفسر تذيل الاسم لهذه السلمية أنّ الأصل في وضعه أن يدل على المشاركين في الواقعة؛ أي يكون حدا، ولا يدل على الواقعة إلا إذ خلت الجملة من فعل أو صفة أو ظرف، كما يتبيّن من الجمل:

(22) أ- زينب أستاذة

ب- زينب ذاهبة إلى المدرسة

ج- سرني نجاح زيد

ففي الجملة (22-أ) جاء الاسم "أستاذة" محمولا ودل على واقعة الأستاذية، وفي الجملة (22-ب) جاء اسم الفاعل "ذاهبة" محمولا ودل على واقعة الذهاب، وفي الجملة المركبة (22-ج) جاء المصدر "نجاح" محمولا للحمل المدمَج "نجاح زيد" ودل على واقعة النجاح.

ولأنّه لا تُوجد حدود تفصل بدقة بين المحمول الاسمي والمحمول الصفي في الجمل من قبيل:

(23) أ- زينب أستاذة

ب- زينب الأستاذة

ج- زينب شقراء

اقترح المتوكل أن يكون التمييز بين هذين المحمولين بالنظر إلى العلاقة القائمة بين المحمول وحده الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل؛ بحيث إذا كانت هذه العلاقة علاقة تصنيف؛ أي يكون الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل دالا على شيء ينتمي إلى ما يدل عليه المحمول، كما في الجملة (23-أ)، أو كانت علاقة تعيين؛ أي يكون ما يدل عليه الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل هو نفسه ما يدل عليه المحمول، كما في الجملة (23-ب)، فإنّ المحمول سيكون في كلتا الحالتين اسما. أما إذا كانت هذه العلاقة علاقة إسناد خاصية؛ أي يكون المحمول دالا على خاصية يتصف بها الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، كما في الجملة (23-ج)، فإنّ هذا المحمول سيكون صفة[1].

هذا، وذهب في معرض حديثه عن العلاقات الحملية في الجمل غير الفعلية إلى أنّ المعيار الذي بواسطته يتم التمييز بين المحمول والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في الجمل من قبيل:

(24) - الجرجاني بلاغي

هو معيار الإحالية، ومفاده أنّ المكون المحيل هو الحد، وهو في هذه الجملة المكون "الجرجاني". وإذا كان المكون "الجرجاني" حدا فالمكون "بلاغي" سيكون حتما محمولا[2].

---

[1]- سنفصل في هذه العلاقات في مبحث الجملة.

[2]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص142.

وذهب إلى أنّ المعيار الذي يُعتمد عليه في التمييز بين المحمول والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في الجملة الاسمية التي يكون كلا مكونيها مُحيلين هو قيمة المعلومة التي يحملها كلّ مكون؛ بحيث يُعدّ حدا المكون الحامل للمعلومة المشتركة (معلومة يتقاسمها المتكلم والمخاطَب أو معلومة قديمة)، ومن خصائص هذا المكون أنّه يقع في بداية الجملة، في حين يُعدّ محمولا المكون الحامل للمعلومة غير المشتركة (معلومة لا يتقاسمها المتكلم والمخاطَب أو معلومة جديدة). ولتوضيح هذا المعيار مثّل بالجمل:

(25) أ- القادم إبراهيم

ب- الذي زارني أمس خالد

ج- الأم زينب

حيث دل مجيء المكونات "القادم" في الجملة (25-أ) و"الذي زارني أمس" في الجملة (25-ب) و"الأم" في الجملة (25-ج) في بداية الجملة على أنّها هي الحاملة للمعلومة المشتركة، وهي بالتالي الحد. وكون هذه المكونات هي الحاملة للمعلومة المشتركة يعني أنّ المكونات "إبراهيم" في الجملة (25-أ) و"خالد" في الجملة (25-ب) و"زينب" في الجملة (25-ج) هي الحاملة للمعلومة غير المشتركة، وهي بالتالي المحمول الدال على الواقعة[1].

هذه هي أوجه استعمال مقولة الاسم في نحو اللغة العربية الوظيفي. وتعقيبنا عليها نُلخصه في ثلاث ملاحظات، هي:

- الأولى: لم يُحدد المتوكل قائمة المفردات التي تنتمي إلى الأسوار. ففي التمثيل لها مثّل بـ"كلّ" و"بعض" و"جميع"، ولم يذكر شيئا عن المفردات الأخرى التي تُشبهها، كـ"معظم"، و"أغلب".

- الثانية: لم يَفصل المتوكل في طبيعة الأسوار والأعداد، أهي مخصّصات أم هي حدود تتصرف في البنية المكونية تصرف المخصّصات؟ وفي مثل هذه المسائل يُفترض ألا يُترك الأمر للترجيح والتقلب بين احتمال وآخر، وخاصة أنّ عدّ الأسوار والأعداد التي تتقدم على الاسم مخصّصات يطرح إشكال الحالة الإعرابية التي تأخذها هذه المكونات والاسم الذي يليها.

---

[1]- ينظر فيما يخص هذا المعيار: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص142-148. وص152-159.

والذي نراه أنّ الأسوار تشمل، بالإضافة إلى "كلّ" و"بعض" و"جميع"، "معظم" و"أغلب" و"قليل" و"كثير"، وأنّ هذه الأسماء تأتي حدودا، فتكون حين تتقدم على الاسم رأسا للمركب الإضافي، وتتصرف تصرفه في أخذ الوظائف والحالة الإعرابية والرتبة، وتكون حين تتأخر عن الاسم حدودا خارجية تحمل الوظيفة التداولية الذيل؛ إذ لا فرق بين "نصفه" و"كلّه" في الجملتين:

(26) أ- قرأت الكتاب، نصفه

ب- قرأت الكتاب كلّه

علما أنّ "نصفه" في الجملة (26-أ) هو في نظر المتوكل حد خارجي يحمل الوظيفة التداولية ذيل التوضيح، و"كلّه" في الجملة (26-ب) هو مخصّص للحد "الكتاب" ولا يحمل أية وظيفة.

أما الأعداد فتكون حين تتقدم على الاسم المعدود رأسا للمركب الإضافي؛ أي تتصرف تصرف الأسوار حين تتقدم على الاسم، وتكون حين تتأخر عنه مخصّصات.

- الثالثة: المعيار الذي اقترحه المتوكل للتمييز بين المحمول والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في الجملة (24) يتناقض مع مفهوم المحمول، وهو الدلالة على الواقعة. فالذي يسمع هذه الجملة يتبادر إلى ذهنه أنّ المحمول هو المكون "بلاغي" والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل هو المكون "الجرجاني"، ولا يُميز بين هذين المكونين بناء على إحاليتهما؛ أي بالنظر إلى أنّ المكون "الجرجاني" محيل والمكون "بلاغي" غير محيل، وإنّما بناء على أنّ المكون "بلاغي" هو الذي يدل على الواقعة؛ إذ يُفهم من هذه الجملة أنّ الجرجاني اشتغل بالبلاغة حتى صار عالما فيها. ومعيار الإحالية لا يُفضي إلى عكس ما ذكرناه عن مجيء المكون "الجرجاني" حدا ومجيء المكون "بلاغي" محمولا غير أنّه يتناقض مع مفهوم المحمول الذي يقتضي أن يكون الشرط الأول والأخير في المقولة المعجمية التي تُمثِّله هو دلالتها على الواقعة.

وكذلك الأمر بالنسبة للجملتين (25أ-ب) المعادتين هنا:

(25) أ- القادم إبراهيم

ب- الذي زارني أمس خالد

وإن كان الإشكال هنا أعمق؛ ذلك أنّ الاعتماد على معيار طبيعة المعلومة (قديمة وجديدة) لا يتناقض مع مفهوم المحمول فحسب، بل يُؤدي إلى الحكم على مكون ما بأنّه محمول وهو لا يدل على الواقعة. فالذي يتبادر إلى الذهن عند سماع هاتين الجملتين أنّ المحمول في الجملة (25-أ) هو المكون "القادم"؛ لأنّه يدل على واقعة القدوم، وفي الجملة (25-ب) هو المكون "زارني"؛ لأنّه فعل، والفعل أولى بالدلالة على الواقعة، ولكن المعيار الذي اعتمد عليه المتوكل يقتضي أن يكون المحمول في الجملة (25-أ) المكون أو الاسم " إبراهيم"، وفي الجملة (25-ب) الاسم "خالد".

ويُضاف إلى هذا أنّ معيار طبيعة المعلومة لا يُمكن التعويل عليه دائما. فهو يرتبط بقاعدة يعتمد عليها الوظيفيون، مفادها أنّ المكونات التي تحمل معلومات مشتركة أو قديمة تحتل المواقع الأولى في الجملة والمكونات التي تحمل معلومات جديدة تحتل المواقع الأخيرة[1]. وهذه القاعدة ترتبط بدورها بالسياق العام الذي ترد فيه الجملة، كما هو الحال بالنسبة للجمل (25أ-ج). فقد ذهب المتوكل في تخريجها إلى أنّ المكونات المتقدمة هي التي تحمل المعلومات المشتركة، وهي بالتالي حد المحمول، والمكونات المتأخرة هي التي تحمل المعلومات غير المشتركة، وهي بالتالي المحمول، مفترضا أنّها؛ أي هذه الجمل، واردة جوابا للجمل:

(26) أ- من القادم؟

ب- من الذي زارك أمس؟

ج- من الأم؟

ولكن مع الجملة:

(27) - خالد الذي زارني أمس

ذهب إلى أنّ المحمول هو المكون المتقدم؛ أي هو "خالد". وبرّر ذلك بكون هذه الجملة جوابا للجملة:

---

[1]- يقول المتوكل ملخصا هذه القاعدة: "من الثابت الآن أنّ المعلومات التي تتضمنها الجملة، في مستوى البنية الإخبارية صنفان: معلومات معطاة (أو قديمة) ومعلومات جديدة. من الثابت أيضا أنّ المعلومات المتضمنة في الجملة تتوزع على النحو التالي: تحتل المكونات الحاملة للمعلومات المعطاة المواقع الأولى في الجملة في حين أنّ المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة تحتل المواقع الأخيرة". اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص69.

(28) -أخالد الذي زارك أمس؟[1]

**3.2.1- مقولة الصفة:**

تأتي الصفة في نحو اللغة العربية الوظيفي على ثلاثة أوجه: مقيدا للحد، وحدا من حدود المحمول؛ أي تُحيل على المشاركين في الواقعة، ومحمولا.

**1.3.2.1- الصفة مقولة تُقيّد الحد:**

وهو الوجه الغالب في استعمال الصفة[2]؛ وذلك لأنّ تقيد الحد يعني تعيين الذات المقصودة بين الذوات المحال عليها، ويتحقق ذلك بإضافة معلومات عن هذه الذات، وهذه المعلومات تدل عليها عادة الصفة، فقد سُميت بهذا الاسم لأنّها تحمل أوصافا.

ومن أمثلة مجيء الصفة مقيدا للحد الصفات "الشقراء" و"المواظب" و"المجتهد" في الجملتين:

(29) أ- رأيت الفتاة الشقراء

ب- نجح الطالب المواظب المجتهد

ففي الجملة (29-أ) جاءت الصفة "الشقراء" مقيدا للحد "الفتاة"، وبينت أنّ الفتاة المحال عليها هي الفتاة الشقراء، وفي الجملة (29-ب) جاءت الصفتان "المواظب" و"المجتهد" مقيدتين للحد "الطالب".

**2.3.2.1- الصفة مقولة تُحيل على المشاركين في الواقعة:**

تحتل الصفة حسب سلمية الحدية (2) المعادة هنا:

(2) الحد الاسمي غير المشتق> الحد الصفي> الحد الاسمي المشتق> الحد الفعلي

المرتبة الثانية من حيث ورودها حدا من حدود المحمول، بمعنى أنّ الحد يرد في الغالب اسما غير مشتق، وبنسبة أقل صفة، ثم اسما مشتقا، ثم حدا فعليا. ويُمكن التمثيل للصفة بالجملتين:

(30) أ- عشقت سواد العينين

ب- خطب فينا فصيح اللسان

---

[1]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص144-159.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص67.

ففي الجملة (30-أ) جاءت الصفة "سواد" حدا ثانيا للمحمول "عشق"، وفي الجملة (30-ب) جاءت الصفة "فصيح" حدا أولا للمحمول "خطب"[1].

**3.3.2.1- الصفة مقولة تدل على الواقعة:**

ثالث وجه من أوجه استعمال الصفة أنّ تدل على واقعة ما، وتكون بالتالي محمول الجملة. ففي سلمية المحمولية التي أوردناها سابقا والمعادة هنا:

(1) فعل> صفة> ظرف> اسم

تأتي الصفة بعد الفعل مباشرة، ويعني هذا أنّه إذا لم تشتمل الجملة على فعل يدل على الواقعة فالأولوية للدلالة على هذه الواقعة للصفة.

ويبدو من الأمثلة التي ذكرها المتوكل أنّ الصفة تدل، شأنها شأن الفعل، على الوقائع بأنماطها الأربعة: الأعمال، والأحداث، والأوضاع، والحالات، كما في الجمل:

(31) أ- خالد منطلق

ب- خالد حزين

ج- زينب واقفة بالباب

د- الريح مزمجرة

ففي الجملة (31-أ) دل المحمول الصفة "منطلق" على الواقعة العمل، وفي الجملة (31-ب) دل المحمول الصفة "مريض" على الواقعة الحالة، وفي الجملة (31-ج) دل المحمول الصفة "واقف" على الواقعة الوضع، وفي الجملة (31-د) دل المحمول الصفة "مزمجرة" على الواقعة الحدث[2].

**4.2.1- مقولة الظرف:**

تُشكّل الظروف في نحو اللغة العربية الوظيفي مقولة معجمية قائمة الذات تأتي لتخصيص الظروف المحيطة بالواقعة من حيث الزمان والمكان، فتكون بذلك حدا من حدود المحمول، وتأتي للدلالة على الواقعة، فتكون بذلك محمولا.

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص124-125.

[2]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص93-94.

### 1.4.2.1– الظرف مقولة تُحيل على ظروف الواقعة:

يغلب على الظروف أن تأتي للدلالة على زمن وقوع الواقعة أو مكان وقوعها، وتكون في هذه الحالة حدا من حدود المحمول، كما في الجملتين:

(32) أ– سافر زيد البارحة

ب– وقف زيد أمام الباب

حيث يُحيل الظرف "البارحة" في الجملة (32–أ) على زمن الواقعة التي دل عليها المحمول "سافر"، ويُحيل الظرف "أمام" في الجملة (32–ب) على مكان الواقعة التي دل عليها المحمول "وقف". وبتعبير آخر، هما حدان من حدود المحمول يحملان على التوالي الوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة الدلالية المكان.

وتبعا لما ذهب إليه المتوكل، يُمكن أن نعدّ هذين الحدين، والحدود الظروف بصفة عامة، مقيدات للفعل شرط توسيع مفهوم "المقيد" ليشمل الحدود، فيكون المقصود بمصطلح "مقيدات الفعل" أنّ الظروف حدود تُقيد الواقعة التي يدل عليها المحمول من حيث الزمان والمكان[1].

### 2.4.2.1– الظرف مقولة تدل على الواقعة:

الوجه الثاني من أوجه استعمال الظروف هو أن تدل على الواقعة. وبعبارة أوضح، أن تكون محمول الجملة. فكما أشرنا إليه فيما سبق، يرد المحمول في نحو اللغة العربية الوظيفي إما فعلا أو اسما أو صفة أو ظرفا أو مركبا حرفيا. والظروف تأتي، طبقا لسلمية المحمولية (السلمية (1)) بعد الفعل والصفة. ومن الجمل التي مثّل بها المتوكل لمجيء هذه المقولة محمولا الجمل:

(33) أ– الانطلاق اليوم

ب– السفر غدا

ج– عودة القافلة في الشهر المقبل

---

[1]– ينظر فيما يخص هذه المسألة: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي، ص67.

حيث "اليوم" و"غدا" و"في الشهر المقبل" محمولات، و"اللقاء" و"السفر" و"عودة القافلة" حدودها، تحمل الوظيفة الدلالية الحدث والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور[1].

ومن الواضح هنا أنّ الذي دل على الواقعة ليست الظروف "اليوم" و"غدا" و"في الشهر المقبل"، وإنّما هي المصادر "اللقاء" و"السفر" و"العودة"، ولكن المتوكل يرى عكس ذلك. وعدّه في مثل هذه الجمل الظروف محمولات لا يخرج من أحد الاحتمالين الآتيين: الأول هو قياس المحمول الظرفي على المحمول الفعلي في الإسناد؛ أي كما يُسند الفعل، وهو المحمول النموذجي، تُسند كذلك الظروف، ويكون ما تُسند إليه حدا يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور. والاحتمال الثاني هو الاحتراز من الإشكالات التي يطرحها إعراب هذه الظروف في حالة عدّها حدودا؛ إذ ترتبط، كما سنرى في المبحث الثالث، الحالات الإعرابية في نحو اللغة العربية الوظيفي بإعرابين اثنين: الإعراب البنيوي والإعراب الوظيفي، وعدّ الظروف في الجمل (33أ-ج) حدودا يستلزم تفسير الحالة الإعرابية التي تأخذها. ولئن كان تفسير الحالة الإعرابية الجر التي يأخذها الظرف "الشهر" ممكنا؛ أي باعتبارها حالة إعرابية بنيوية، فإنّ تفسير الحالة الإعرابية النصب التي يأخذها الظرفان "اليوم" و"غدا" غير ممكن لا باعتبار هذه الحالة حالة إعرابية بنيوية ولا باعتبارها حالة إعرابية وظيفية؛ إذ إنّ اعتبار هذه الحالة حالة إعرابية وظيفية يقتضي ألا تحمل هذه الظروف وظيفة تركيبية؛ أي تكون حدودا غير وجهية، أو تحمل الوظيفة التركيبية المفعول، والمحمول يحتاج بالضرورة الوظيفة التركيبية الفاعل. فهي أول وظيفة يطلبها من الوظائف التركيبية، ولا وجود للوظيفة التركيبية المفعول إلا بوجود الوظيفة التركيبية الفاعل. وفي المقابل، عدّ هذه الظروف محمولات لا يطرح أي إشكال في إعراب حدودها؛ أي "الانطلاق" و"السفر" و"عودة القافلة". فهي حدود حاملة للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، وتأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفتها التركيبية الفاعل.

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول مجيء الظرف محمولا ينظر:

- من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص86. وص139.

- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص67.

وبغض النظر عن هذين الاحتمالين، فما يهم هنا أنّ الظروف "اليوم" و"غدا" و"وفي الشهر المقبل" في الجمل (33أ-ج)، والأسماء "إبراهيم" و"خالد" و"زينب" في الجمل (25أ-ج)، كلّ هذه المكونات لا تدل على الواقعة، وعدُّها محمولات يطرح إشكال مفهوم المحمول.

وفي سياق الحديث عن المحمول لا بأس من الإشارة إلى أنّ عدّ المتوكل للمركب الحرفي في الجمل نحو:

(34) - زيد في الدار[1]

محمولا يطرح هو كذلك إشكالا، وهو عدم وضوح الواقعة التي يدل عليها هذا المركب، بل عدم وجود ما يدل على هذه الواقعة. والمعروف أنّ النحاة القدامى ذهبوا في إعرابهم لهذه الجملة إلى أنّ الجار والمجرور "في الدار" متعلقان بخبر محذوف تقديره "كائن" أو "استقر"، وهذا المحذوف هو الذي يدل على الواقعة. ولا يُمكن للمتوكل أن يذهب هذا المذهب ويُقدّر حذف المحمول؛ لأنّه لا يُؤمن بقواعد التحويل ولا يعتمد عليها في تفسير الظواهر اللغوية، وقد جرّ هذا الأمر على النحو الذي اقترحه مشاكل كثيرة.

وفي الأخير، يُكمن إجمال حاصل ما تقدم كلّه فيما يلي:

- يخلو نحو اللغة العربية الوظيفي من مبحث قائم بذاته للمقولات المعجمية.
- أشار المتوكل إلى أنّ المحمول في اللغة العربية ينتمي إلى إحدى المقولات المعجمية الكبرى: الفعل، والاسم، والصفة، والظرف، ولم يذكر المعيار الذي اعتمد عليه في حصره لمفردات هذه اللغة في هذه المقولات.
- بعض أوجه استعمال هذه المقولات، وكذا الأدلة التي اعتمد عليها المتوكل في إثباته لهذه الأوجه، تطرح جملة من الإشكالات، منها:
- إشكال استعمال "ظن وأخواتها" استعمالا إنجازيا.
- إشكال فرضية إنحاء الأفعال الناقصة.
- إشكال الأسوار والأعداد، أهي مخصّصات أم مقيدات؟

[1]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص85-86.

- إشكال معياري الإحالية (عبارة محيلة وعبارة غير محيلة) وطبيعة المعلومات (قديمة وجديدة) في التمييز بين المحمول والمكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في بعض الجملة الاسمية.
- إشكال دلالة الظرف على الواقعة.
- إشكال دلالة المركب الحرفي على الواقعة.

وهذه الإشكالات المرتبطة بدلالة بعض المكونات على الواقعة يُمكن ردها إلى خلل في تخريج المتوكل للجمل التي مثّل بها لمجيء المحمول اسما وظرفا ومركبا حرفيا؛ ذلك أنّ تعريف المحمول بأنّه المكون الذي يدل على الواقعة يستلزم البحث في مكونات الجملة عما يدل على الواقعة بغض النظر عن الإشكالات التي قد تترتب عن عدّ هذا المكون أو ذاك محمولا، فتلك الإشكالات تُعالج في إطار آخر.

## 2- الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي:

وقبل عرض الإشكالات التي يُثيرها إسناد بعض الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي يحسن بنا توضيح مفهوم مصطلح "الوظيفة"، فهو المدخل إلى هذا المبحث وإشكالاته.

### 1.2- مفهوم الوظيفة:

يُستعمل مصطلح "الوظيفة" في الدرس اللساني للدلالة على معنيين: أحدهما هو معنى الدور؛ أي الوظيفة باعتبارها دورا تُؤديه اللغة داخل المجتمعات البشرية، والآخر هو معنى العلاقة؛ أي الوظيفة باعتبارها علاقة تقوم بين مكونات الجملة، كالعلاقات الدلالية التي يُمثَّل لها بالوظائف الدلالية، والعلاقات التداولية التي يُمثَّل لها بالوظائف التداولية، وغيرها من أنماط العلاقات، يقول المتوكل ملخصا هذين المعنيين: "حين نتحدث عن الوظيفة، يجب أن يكون حاضرا في ذهننا التمييز بين معنيين اثنين لهذا المفهوم: الوظيفة باعتبارها دورا تقوم به اللغة ككلّ، والوظيفة باعتبارها علاقة دلالية أو تركيبية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة كعلاقة المنفذ مثلا، وعلاقة الفاعل، وعلاقة المحور"[1].

[1]- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص50.

وكلا الموضوعين؛ أي وظيفة اللغة ووظيفة مكونات الجملة، يعكسان في الدرس اللساني الحديث اختلافات في الآراء والمقاربات. ففيما يتعلق بالموضوع الأول، يتمحور الاختلاف حول: هل للغة وظيفة، وإذا كانت للغة وظيفة فهل هي وظيفة واحدة أم وظائف متعددة؟

والاختلاف في المسألة الأولى هو بين تشومسكي من جهة وفلاسفة اللغة العادية والوظيفيين من جهة أخرى، يقول المتوكل: "يبرز من النقاش الذي دار في أواسط السنوات السبعين بين تشومسكي وفلاسفة اللغة العادية (سيرل خاصة) أنّ موقف تشومسكي من هذا الإشكال موقف يتأرجح بين الاعتراف بأنّ للغة وظيفة وبين نفي هذه الصفة عن اللغة...أما فلاسفة اللغة العادية واللغويون الوظيفيون فإنّهم يذهبون إلى أنّ للغة وظيفة (أو وظائف)"[1].

أما الاختلاف في المسألة الثانية فهو بين جماعة من اللسانيين، منهم: المتوكل وجاكبسون وهاليداي. فكما أشرنا إليه في الفصل الأول، يرى المتوكل أنّ اللغة تُؤدي وظيفة واحدة، وهي التواصل. ويرى هاليداي أنّها تُؤدي ثلاث وظائف: الوظيفة التمثيلية، والوظيفة التعالقية، والوظيفة النصية. ويرى جاكبسون أنّها تُؤدي ست وظائف: الوظيفة المرجعية، والوظيفة التعبيرية، والوظيفة التأثيرية، والوظيفة الشعرية، والوظيفة الميتالغوية، والوظيفة اللَّغوية.

وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع وظائف مكونات الجملة؛ إذ يتمحور الاختلاف فيه حول مسألتين اثنتين: الأولى هي نمط الوظائف الممثّل لها، والثانية هي موقع هذه الوظائف في بنية النحو الذي تقترحه كلّ نظرية.

والاختلاف في نمط الوظائف يكون إما داخل النظرية اللسانية الواحدة؛ أي بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور هذه النظرية، أو بين نظرية لسانية ونظرية لسانية أخرى. ومن أمثلة الاختلاف داخل النظرية اللسانية الواحدة اختلاف التمثيل للوظائف في النحو الوظيفي بين مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص. فكما رأينا في الفصل الأول، اقتصر هذا النحو في مرحلة نحو الجملة على التمثيل لثلاثة أنماط من الوظائف: الوظائف الدلالية، والوظائف

[1]- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص51.

التركيبية، والوظائف التداولية. واقتُرح في مرحلة نحو النص، وبالتحديد في نموذج نحو الخطاب الوظيفي (المتوكل2010)، إضافة الوظائف البلاغية.

ومن أمثلة الاختلاف بين النظريات اللسانية الاختلاف بين النحو الوظيفي والنحو التوليدي؛ إذ يُمثِّل هذا الأخير لنمطين من الوظائف: وظائف دلالية، أو ما يُعرف بالأدوار المحورية، كدور المنفذ، ودور المتقبل. ووظائف تركيبية، أو ما يُعرف بالوظائف النحوية، كالفاعل، والمفعول.

أما الاختلاف في موقع وظائف مكونات الجملة في بنية النحو فيكون في الغالب بين النظريات اللسانية والنماذج النحوية التي تقترحها كلّ نظرية. ومن أمثلته الاختلاف بين النحو الوظيفي والنحو التوليدي؛ إذ تُعدّ الوظائف في النحو الوظيفي علاقات أولى، بمعنى أنّها تُحدَّد في المراحل الأولى لاشتقاق الجملة، ويتم ذلك بالنظر إلى طبيعة العلاقات القائمة بين مكونات هذه الجملة، يقول المتوكل: "تكون الوظائف علاقات أولى (غير مشتقة) إذا هي حُددت بدءا، مجردة عن أي بنية صرفية –تركيبية أو تطريزية"[1]. وتُعدّ في النحو التوليدي علاقات مشتقة؛ ذلك أنّها تتحدد بالنظر إلى العلاقات السلمية القائمة بين مكونات الجملة داخل البنية التركيبية الممثّل لها في شكل شجرة، يقول المتوكل: "تكون الوظائف علاقات مشتقة حين يتم تحديدها على أساس موقع المكونات داخل بنية تركيبية معينة. في هذه الحالة يُعدّ فاعلا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة الجملة، في حين يُعدّ مفعولا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة المركب الفعلي بالنسبة للغات الشجرية كاللغتين الإنجليزية والفرنسية"[2]. وحاصل هذا الاختلاف "أنّ الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي مفاهيم أولى (Primitives) بمعنى أنّها ليست مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية معينة. فالبنية المكونية (Constituent Structure) للجملة يتم بناؤها، خلافا للنماذج التوليدية التحويلية ذات الطابع المركبي انطلاقا من المعلومات المتواجدة في البنية الوظيفية (Structure Functional) لا العكس"[3].

[1]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص22.

[2]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص22.

[3]- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص10.

كانت هذه بعض التفاصيل عن معنى مصطلح الوظيفة في الدرس اللساني والاختلافات في الموضوع الذي يرتبط به كلّ معنى. وما يهمنا هنا هو المعنى الثاني لهذا المصطلح؛ أي الوظيفة باعتبارها علاقات تقوم بين مكونات الجملة.

### 2.2- الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي:

مرّ بنا في الفصل الأول أنّ كلا النحوين: النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي، مثّلا في مرحلة نحو الجملة للعلاقات القائمة بين مكونات الجملة بثلاثة أنماط من الوظائف: وظائف دلالية، ووظائف تركيبية، ووظائف تداولية. وأنّ الوظائف الدلالية هي سمات تُلازم حدود المحمول في مختلف مراحل اشتقاق الجملة، ولا تختلف باختلاف السياقات التي يرد فيها هذا المحمول؛ لهذا يُؤشّر لها بدءا في الإطار الحملي ذاته الذي يُشكّل مصدر اشتقاق الجملة؛ بحيث يُؤشّر في الإطار الحملي النووي للوظائف التي تحملها الحدود الموضوعات، ويُؤشّر في الإطار الحملي الموسع للوظائف التي تحملها الحدود اللواحق. أما الوظائف التركيبية والوظائف التداولية فهي سمات يُحددها سياق الكلام، وبسبب اختلافها من سياق إلى آخر، افترض الوظيفيون أنّها تُسند إلى الحدود في مرحلة لاحقة من مراحل اشتقاق الجملة؛ أي في مرحلة إسناد الوظائف.

ومرّ بنا أيضا أنّ الوظائف الدلالية والوظائف التداولية مفاهيم كلية؛ وذلك لأنّ وصف اللغات الطبيعية، كلّ هذه اللغات، يقتضي التمثيل لهذين النمطين من الوظائف. أما الوظائف التركيبية فهي مفاهيم خاصة، ترد في وصف بعض اللغات ولا ترد في وصف بعضها الآخر، كما هو حال اللغتين الهنغارية والكرواتية. فكلتاهما تستغني عن الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول.

وبعد التذكير بهذه المسائل يُمكننا عرض أهم الإشكالات التي يُثيرها مبحث الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي، والبداية بالوظائف الدلالية.

#### 1.2.2- الوظائف الدلالية:

والإشكال فيما يخص هذا النمط من الوظائف هو إسنادها إلى الظروف الإنجازية، وبيان ذلك فيما يلي:

تناول المتوكل الظروف الإنجازية في مبحث "العبارات الظرفية الإنجازية"، وهو مبحث أعاد فيه تصنيف مكونات الجملة التي لا تنتمي إلى الحدود الموضوعات في قسم قائم بذاته اصطلح عليه اسم "العبارات الظروف". وتشمل هذه العبارات أربع فئات من الظروف، هي بالنظر إلى العنصر الذي تتعلق به: ظروف المحمول، وظروف الحمل، وظروف القضية، أو الظروف القضوية، والظروف الإنجازية.

وقد أدرج في فئة ظروف المحمول كلّ العبارات التي تُسهم في إعطاء تحديدات إضافية للواقعة التي يدل عليها المحمول، كالحدود "لخالد" و"بالسكين" و"من الرباط" في الجمل:

(1) أ- اشترت هند معطفا لخالد

ب- قطّعت هند اللحم بالسكين

ج- انطلق خالد في جولته من الرباط

حيث بيّن في الجملة (1-أ) الحد "لخالد" المستفيد من الواقعة فأخذ الوظيفة الدلالية المستفيد، وبيّن في الجملة (1-ب) الحد "بالسكين" الأداة التي تمت بها الواقعة فأخذ الوظيفة الدلالية الأداة، وبيّن في الجملة (1-ج) الحد "من الرباط" نقطة الانطلاق فأخذ الوظيفة الدلالية المصدر.

وأدرج في فئة ظروف الحمل كلّ العبارات التي تُسهم في موضعة الواقعة باعتبارها كلاًّ تاما بالنظر إلى أبعاد زمانية ومكانية ومعرفية، كالحدود "في الحديقة" و"مساء أمس" و"لأنّه كان يشتكي من مغص" في الجمل:

(2) أ-قابل خالد بكرا في الحديقة

ب- قابل خالد بكرا مساء أمس

ج- ذهب خالد إلى الطبيب لأنّه كان يشتكي من مغص

حيث بيّن في الجملة (2-أ) الحد "في الحديقة" موضعة الواقعة بالنظر إلى البعد المكاني، وأخذ بالتالي الوظيفة الدلالية المكان، وبيّن في الجملة (2-ب) الحد "مساء أمس" موضعة الواقعة بالنظر إلى البعد الزماني، وأخذ بالتالي الوظيفة الدلالية الزمان، وبيّن في الجملة (2-ج) الحد الحمل "لأنّه كان يشتكي من مغص" سبب الواقعة، وأخذ بالتالي الوظيفة الدلالية العلة.

وأدرج في فئة الظروف القضوية كلّ العبارات التي يستخدمها المتكلم قصد تقويم المحتوى القضوي للجملة أو تقويم جزء من هذا المحتوى. ومن أمثلتها العبارات "فعلا" و"في اعتقادي" و"من حسن الحظ" في الجمل:

(3) أ- فعلا، كان خالد رجلا شهما

ب- في اعتقادي، هند لم تعد الفتاة التي عهدناها

ج- من حسن الحظ، أخذت معي اليوم مظلتي

وأدرج في فئة الظروف الإنجازية كلّ العبارات التي تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافية تتعلق بكيفية إنجاز الفعل اللغوي المواكب للجملة، أو القصد من إنجازه، أو ما يتوقف عليه إنجازه من شروط، أو زمان ومكان إنجازه. ومن أمثلتها العبارات "بكل صراحة" و"كي يطمئن قلبك" و"للمرة الأخيرة" و"في هذه الأخبار" في الجمل:

(4) أ- بكل صراحة، لا يسعني إلا أن أعترف بذكاء هند

ب- كي يطمئن قلبك، لن تتزوج هند بكرا قط

ج- للمرة الأخيرة، اعترف بما اقترفته!

د- في هذه الأخبار، يعقد مجلس الأمن اجتماعا طارئا يوم غد[1]

وذهب إلى أنّ الظروف الإنجازية تأخذ، شأنها شأن ظروف المحمول وظروف الحمل، وظائف دلالية، كما في الجمل:

(5) أ- صراحة، ما رأيت أجمل من هند قط!

ب- إذا لم تكن تعلم، سيُكلَّف خالد بمهمة

ج- بما أنّك تتلقط أخبار الحي، تشاجر عمرو وجاره البارحة

د- أولا، لم أتمكن من مقابلة خالد[2]

حيث يأخذ في الجملة (5-أ) الظرف "صراحة" الوظيفة الدلالية الحال، ويأخذ في الجملة (5-ب) الظرف "إذا لم تكن تعلم" الوظيفة الدلالية الشرط، ويأخذ في الجملة (5-ج)

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذا التصنيف ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص59-84.

[2]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص96-97.

الظرف "بما أنّك تتلقط أخبار الحي" الوظيفة الدلالية العلة، ويأخذ في الجملة (5-د) الظرف "أولا" الوظيفة الدلالية الزمان.

وبرّر أخذ هذه الظروف للوظائف الدلالية في قوله: "كيف نُبرّر إسناد الوظائف الدلالية إلى مكونات لا تقوم بأي دور بالنظر إلى الواقعة المعبر عنها في الحمل؟ الجواب على هذا السؤال يتيسر حين نعدُّ الفعل اللغوي المنجز واقعة من نوع خاص تُباين الواقعة المدلول عليها في الحمل ويُشارك فيها المتكلم باعتباره منفذا والمخاطَب باعتباره مستقبلا وذوات أو أشياء أخرى تقوم بأدوار الزمان والمكان والحال والهدف والعلة وغير ذلك، وهي بالذات اللواحق الإنجازية. أما بالنسبة للوظائف التركيبية والوظائف التداولية فمن الملاحظ أنّ إسنادها لا يتجاوز المستوى الثاني، مستوى الحمل الموسع. وبتعبير آخر، يُشكّل مجالا لإسناد هذين الضربين من الوظائف الحمل الموسع أي المحمول وموضوعاته ولواحقه مضافة إليها لواحق الحمل. مفاد ذلك أنّ باقي عناصر الحمل (أي لواحق القضية واللواحق الإنجازية) الخارجة عن هذا المجال لا يُسوغ أن تُسند إليها وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية"[1].

ولكي يكتمل الوصف، اقترح المتوكل توسيع سلمية الوظائف الدلالية لتشمل الوظائف التي تأخذها الظروف الإنجازية، فصارت هذه السلمية كالآتي:

(1) {منف<متق<مستق}<{مستف<أد}<{مك<زم}< وظائف الظروف الإنجازية[2]

حيث تُمثِّل المجموعة الأولى وظائف الحدود الموضوعات والحدود اللواحق، وتُمثِّل المجموعة الثانية وظائف لواحق المحمول، وتُمثِّل المجموعة الثالثة وظائف لواحق الحمل، وتُمثِّل المجموعة الرابعة وظائف الظروف الإنجازية.

والإشكال فيما ذهب إليه المتوكل ههنا نُلخصه في ثلاث نقاط:

- الأولى: تبريره أخذ الظروف الإنجازية للوظائف الدلالية بكون هذه الظروف بمثابة حدود تُحيل على من شارك في الواقعة التي يدل عليها الفعل اللغوي المنجز أو الواقعة التلفظية، كما سماها في بعض المواضع. وهذه الواقعة افترض أنّها تتحقق في كلّ جملة تامة جنبا إلى جنب مع الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل، يقول موضحا هذه الفرضية: "تتضمن الجملة في

---

[1]- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص97.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص86.

حالات تمامها، واقعتين: (أ) الواقعة التي ترد الجملة لوصفها والتي تدل عليها طبقة الحمل (ب) والواقعة التلفظية ذاتها أي واقعة القيام بفعل لغوي في موقف تواصلي معين قصد تحقيق هدف تواصلي معين"[1]. ومثّل لهاتين الواقعتين بالجملة:

(6) - عشق خالد هندا[2]

إذ تتضمن "واقعة عشق خالد لهند، وهي الواقعة المراد تبليغها، وواقعة إنتاج الجملة ذاتها. وهذا ما يُشار إليه في البنية التحتية عامة، بواوين ($و_ي$، $و_ي$) واو كبيرة تُؤشّر لواقعة التلفظ وواو صغيرة تدل على الواقعة المراد رصدها عن طريق إنتاج الجملة. خلاصة هذا أنّ الجملة تتضمن واقعتين: واقعة التلفظ والواقعة الموصوفة مدمجة ثانيتهما في أولاهما كما يتبيّن من (2):

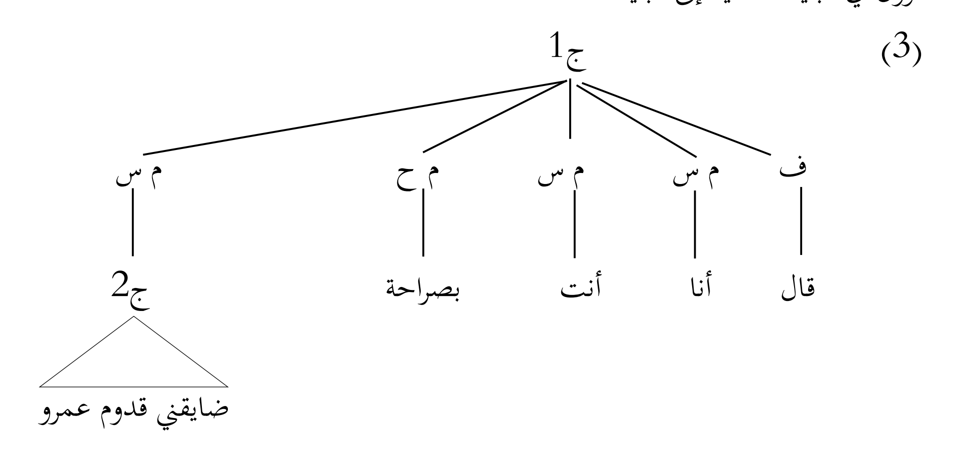
(2) [$و_ي$ [واقعة التلفظ] $و_ي$ [الواقعة الموصوفة]]"[3].

وهذه الفرضية اقترحها المتوكل لتجاوز الفرضية الإنجازية التي تقوم على مبدأ أنّ كلّ جملة تؤول إلى بنية تحتية مركبة من جملتين: جملة عليا تُؤشّر للقوى الإنجازية وجملة سفلى تدل على المحتوى القضوي. فالجملة:

(7) - بصراحة ضايقني قدوم عمرو

تؤول في البنية التحتية إلى البنية:

(3)




---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص82.

[2]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص82.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص82-83.

ويُمكن للجملة العليا (ج1) أن تظهر في السطح ويُمكن ألا تظهر، وفي هذه الحالة تتكفل قواعد تحويلية بحذفها. أما الجملة السفلى (ج2) فتظهر دائما[1].

والمتتبع لاعتراضات المتوكل على هذه الفرضية سيُلاحظ أنّ بعضها ينطبق على الفرضية التي اعتمد عليها، ونقصد قوله: "إنّه من العسير إرجاع الجمل التي لا تتضمن فعلا إنجازيا في السطح إلى بنية تحتية مركبة من جملة عليا تُؤشّر للقوة الإنجازية وجملة سفلى تدل على الفحوى القضوي. ويحول دون ذلك حائلان:

(1) ليس من السهل إقامة علاقة ترادف بين الجمل المتضمنة لفعل إنجازي، الجمل من قبيل (8-أ)، والجمل التي لا تتضمن فعلا إنجازيا صريحا، كالجمل الممثّل لها بـ(8-ب):

(8) أ- قدم خالد

ب- أخبرك بأنّ خالدا قدم

فالجملتان (8أ-ب)، على أنّ لهما نفس الفحوى القضوي، لا تُستعملان بالضرورة في نفس السياقات.

(2) ثمة قوى إنجازية لا يُمكن أن يُعبّر عنها بفعل إنجازي إذ إنّه من غير المتيسر أن نجد لكل قوة إنجازية فعلا إنجازيا يدل عليها. على هذا يُصبح التحليل الإنجازي صالحا لفئة من العبارات اللغوية وغير صالح لفئة أخرى"[2]. وكلّ ما ذكره المتوكل هنا ينطبق على افتراضه تضمن الجملة لواقعتين: الواقعة التي يدل عليها الفعل اللغوي المنجز والواقعة المراد تبليغها، وينطبق كذلك على الجملة التي مثّل بها؛ أي الجملة (6).

- الثانية: لم يُوضح المتوكل بما فيه الكفاية بنية الواقعة التي يدل عليها الفعل اللغوي المنجز. ففي تبريره لأخذ الظروف الإنجازية للوظائف الدلالية اعتبر هذه الظروف حدودا للفعل اللغوي المنجز؛ أي أنّ هذا الفعل يدل على واقعة ما تُشارك فيها ذوات أو أشياء تُعدّ بالنظر إلى مكونات الجملة حدودا، ولكن في تبريره لعدم أخذ هذه الظروف للوظائف التركيبية والوظائف التداولية اعتبرها حدودا للمحمول الذي يدل على الواقعة المراد تبليغها. ويُفهم من هذين التخريجين أنّ الظروف الإنجازية تنتمي حين يتعلق الأمر بالوظائف الدلالية إلى الواقعة التي

1- للمزيد من التفصيل حول هذه الفرضية ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص89-92.

2- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص91.

يدل عليها الفعل اللغوي المنجز (الواقعة التلفظية)، وتنتمي حين يتعلق الأمر بالوظائف التركيبية والوظائف التداولية إلى الواقعة التي يدل عليها محمول الحمل (الواقعة الموصوفة)، وهذه الواقعة لا تتعدى متعلقاتها طبقة الحمل الموسع.

– الثالثة: بعض الوظائف الدلالية التي تأخذها هذه الظروف غير واضحة تمام الوضوح. وبعبارة أخرى، يصعب تحديد هذه الوظائف وتسميتها. ومن أمثلة ذلك الوظيفة التي يأخذها الظرفان "لو سمحت" و"من فضلك" في الجملتين:

(9) أ- لو سمحت، أعرني معطفك

ب- ناولني هذا الكتاب من فضلك

هذا، وتجدر الإشارة، قبل أن ننتقل إلى الوظائف التركيبية، إلى أنّ المتوكل لم يتعرض، وهو يُعيد تصنيف العبارات الظرفية، لمسألة أخذ الظروف القضوية للوظائف، واستدرك الأمر في كتابه "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي" حيث أشار إلى أنّ هذه الظروف ليست من متعلقات الواقعة التي يدل عليها الفعل اللغوي المنجز؛ ولهذا لا يُمكن عدّها عناصر لغوية تُحيل على من شارك في الواقعة التلفظية وتأخذ، شأنها شأن الظروف الإنجازية، وظائف دلالية. وليست كذلك من متعلقات الواقعة الموصوفة فتأخذ كما تأخذ ظروف المحمول وظروف الحمل الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظيفة التداولية[1].

وعدم أخذ الظروف القضوية للوظائف يُثير إشكال تفسير الحالات الإعرابية التي تلحقها، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في المبحث الثالث.

### 2.2.2- الوظائف التركيبية:

ذكرنا في الفصل الأول أنّ التمثيل للوظائف التركيبية يقتصر في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي على وظيفتين فقط: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. وأنّ معيار إسنادهما هو الوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة؛ إذ يأخذ الحد الذي يُشكّل المنظور الأول للوجهة

---

[1]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص85.

المنطلق منها في تقديم الواقعة الوظيفة التركيبية الفاعل، ويأخذ الحد الذي يُشكّل المنظور الثاني الوظيفة التركيبية المفعول.

والإشكالات التي وقفنا عليها بالنسبة لهذه الوظائف تخص أربع مسائل، وهي: طبيعة هذه الوظائف، ومعيار إسنادها، وروائز ورودها في اللغة العربية، وعدد المفاعيل.

**1.2.2.2- إشكال طبيعة الوظائف التركيبية:**

ونقصد به إشكال المصطلحين: "الوظائف التركيبية" و"الوظائف التوجيهية". فتسمية وظائف معينة باسم الوظائف التركيبية يعني أنّ هذه الوظائف تُحدد العلاقات التركيبية، والمتوكل نفسه أكد هذا الأمر في قوله: "من المعلوم أنّ مكونات الجملة تربط بينها علاقات دُرج على تصنيفها أصنافا ثلاثة: علاقات دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل، أداة...) وعلاقات تركيبية (فاعل، مفعول) وعلاقات تداولية (بؤرة، محور...). ومن المعلوم أيضا أنّ المصطلح السائد للإحالة على هذه العلاقات هو المصطلح "الوظائف""[1]. ولكن في موضع آخر ذهب إلى أنّ الوظائف التركيبية ترتبط بالخصائص التداولية وليس بالخصائص التركيبية، يقول موضحا هذه الفكرة: "في الواقع، تُشكّل وظيفتا الفاعل والمفعول مفهومين تداوليين كما يتبيّن من التحديدين (229) و(230) حيث يرتبطان باختيار المتكلم للوجهة التي يُريد أن يُقدم الواقعة انطلاقا منها. لذلك يُفضل أن يُقال "الوظيفتان التوجيهيتان" عوضا عن "الوظيفتان التركيبيتان" درءا لكلّ لبس"[2].

وعدُّ هذه الوظائف مفاهيم تداولية هو في حد ذاته إشكال؛ وذلك لأنّ مصطلح "مفهوم تداولي" يحمل عدة معان، منها: معنى الوظيفة ومعنى الخاصية. فإذا كان المقصود به المعنى الأول وجب، تبعا لمبدأ الاقتصاد في الإواليات والقواعد، إدراج هذه الوظائف مع الوظائف التداولية، وإذا كان المقصود به المعنى الثاني فينبغي تجريد هذه الوظائف من هذه الصفة؛ أي من كونها وظائف، وتُوصف، شأنها شأن الخصائص التداولية الأخرى، كالقوة الإنجازية مثلا، خارج إطار التمثيل للعلاقات التي تقوم بين مكونات الجملة بوظائف معينة.

---

1- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص96.

2- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص198.

ولما لم يحصل شيء من هذا الأمر بقيت هذه الوظائف تتأرجح بين تسميتها تارة باسم "الوظائف التركيبية"، وتسميتها تارة أخرى باسم "الوظائف التوجيهية". والتسمية الأولى أكثر ورودا في كتابات المتوكل من التسمية الثانية.

### 2.2.2.2- إشكال معيار إسناد الوظائف التركيبية:

والمقصود به أنّ معيار الوجهة يحتاج بدوره إلى معيار آخر يُبيّن متى يُشكّل الحد المنظور الأول للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة فتُسند إليه الوظيفة التركيبية الفاعل، ومتى يُشكّل المنظور الثاني للوجهة فتُسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل ترتبط الوجهة بالرتبة؟ وبتعبير آخر: هل الحد الذي يُشكّل المنظور الأول للوجهة المتعمدة في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول هو أول حد يلي المحمول، والحد الذي يُشكّل المنظور الثاني هو ثاني حد يلي المحمول؟

وكيفما كانت الإجابة فإنّ مراحل إنتاج الجملة تقتضي أنّ إسناد الوظائف يكون قبل إسناد قواعد الموقعة، وهذا يعني أنّ الحد الذي يُشكّل المنظور الأول للوجهة لا يكون بالضرورة أول حد من حدود المحمول، والحد الذي يُشكّل المنظور الثاني للوجهة لا يكون ثاني حد.

وهذا الإشكال يزداد تعقيدا إذا كان مقصود المتوكل في قوله: "فالواقعتان المدلول عليهما في الجملتين (7أ) و(7ب) مُقدمتان من وجهة الحد –المنفذ والحد –المتقبل بالتوالي"[1]. أنّ الوجهة ترتبط بالوظائف الدلالية؛ وذلك لأنّ الوظيفة التركيبية الفاعل يُمكن أنّ تُسند إلى حد آخر غير الحد المنفذ، والوظيفة التركيبية المفعول يُمكن أن تُسند إلى حد آخر غير الحد المتقبل. وقد وضحنا هذا الأمر في الفصل الأول.

وبخلاف مرحلة الإنتاج، لا يُثير تحديد الوظائف التركيبية في مرحلة تأويل الجملة أي إشكال؛ وذلك لأنّ هذه العملية تنطلق، كما يفترض الوظيفيون، من المنطوق إلى الصياغة ثم القصد، وهذا يعني أنّ أول إجراء يقوم به المخاطَب (أو المتلقي) هو تفكيك البنية المكونية للجملة، ومن خلال خصائصها البنيوية؛ أي الصرفية التركيبية والفونولوجية، يُحدد وظائف مكوناتها والقصد العام منها.

---

[1]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص17.

والخصائص البنيوية، وتُسمى أيضا الخصائص المكونية، التي تُحدد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول في اللغة العربية هي الحالة الإعرابية والرتبة، يقول المتوكل في هذا الصدد: "ثمة لغات، كالعربية الفصحى، تُسخر للدلالة على الوظائف النمطين من الوسائل معا: الوسائل الصرفية (= الإعراب) والوسائل التركيبية (= الرتبة). فيما يخص العربية الفصحى، يُلاحظ أنّ الإعراب يفي بتحقيق الوظائف الدلالية والتركيبية، كما بيّنا في الفصل السابق، في حين تضطلع الرتبة بالدلالة على الوظائف التداولية...وتُسخَّر الرتبة كذلك في هذه اللغة للدلالة على وظيفتي الفاعل والمفعول خاصة حين لا تظهر علامة الإعراب في المكونين الحاملين لهما"[1]. ومن أمثلة ذلك الجملتان:

(10) أ- ضرب اللصَ الحارس

ب- ضرب عيسى موسى

حيث الدليل في الجملة (10-أ) على أنّ المكون "اللص" يحمل الوظيفة المفعول وليس الوظيفة الفاعل هو الحالة الإعرابية النصب. والدليل في الجملة (10-ب) على أنّ المكون "عيسى" يحمل الوظيفة الفاعل والمكون "موسى" يحمل الوظيفة المفعول هو الرتبة؛ إذ أجمع الدارسون العرب، قدماء ومحدثون، على أنّ الرتبة المحايدة للجملة الفعلية في اللغة العربية هي: (فعل – فاعل –مفعول).

والإشكال هنا أنّ تَصوُّر عملية التواصل وفق هذه المراحل والإجراءات يتوافق مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة من جهة ويتناقض معه من جهة أخرى، يتوافق معه حين يتعلق الأمر بإنتاج الجملة، ويتناقض معه حين يتعلق الأمر بتأويل هذه الجملة. ففي التأويل تكون الوظيفة تابعة للبنية وليس العكس، وهذا الإشكال سنُفصل فيه في المبحث الخامس.

### 3.2.2.2- إشكال روائز ورود الوظائف التركيبية:

ونقصد به العلاقة بين روائز ورود الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ومعنى الوظيفة باعتبارها علاقة تقوم بين مكونات الجملة. فكما أشرنا إليه فيما سبق، يعُدّ الوظيفيون الوظائف التركيبية مفاهيم خاصة لورودها في وصف بعض اللغات وعدم ورودها في وصف

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص228-229.

بعضها الآخر، والدليل عندهم على ورود هذا النمط من الوظائف روائزٌ تخص كلّ وظيفة على حدة؛ فأما التي تخص الوظيفة الفاعل فهي:

– إمكان إسناد هذه الوظيفة إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ.

– توفر صيغة البناء للمفعول إلى جانب صيغة البناء للفاعل وكونها صيغة منتجة.

– تحديد هذه الوظيفة لبعض خصائص المكون المسندة إليه، كموقعه في الجملة، والحالة الإعرابية التي يأخذها.

وأما التي تخص الوظيفة المفعول فهي:

– إمكان إسناد هذه الوظيفة إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل.

– توفر التراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان اسميان غير مسبوقين بحرف.

– توفر الجمل التعليلية والتصعيدية.

– تحديد هذه الوظيفة لبعض خصائص المكون المسندة إليه، كموقعه في الجملة، والحالة الإعرابية التي يأخذها[1].

واعتماد هذه الروائز يُثبت، حسب المتوكل، ورود هاتين الوظيفتين في اللغة العربية. فالوظيفة الفاعل يُمكن أن تُسند إلى حدود أخرى غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ، كما يتبيّن من الجمل:

(11) أ– أُعطي بكر قلما

ب– كُتبت الرسالة

ج– صُلي في المسجد

د– صِيم يومُ الجمعة

هـ– سِير سيرٌ حثيث

و– كُتب بالقلم

---

[1]– ينظر فيما يخص هذه الروائز:

– دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص36-37.

– من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص62-63.

حيث أُسندت هذه الوظيفة إلى الحدود "بكر" و"الرسالة" و"في المسجد" و"يوم الجمعة" و"سير حثيث" و"بالقلم"، التي تحمل على التوالي الوظائف الدلالية: المستقبل، والمتقبل، والمكان، والزمان، والحدث، والأداة.

وصيغ البناء للمفعول، أو ما يُعرف بـ"البناء لغير الفاعل" أو "البناء للمجهول"، متوفرة في اللغة العربية. وقاعدة اشتقاق هذه الصيغ قاعدة منتجة، ويدل على ذلك محمول الجمل (11أ-هـ) فهو في كلّ هذه الجمل مبني للمفعول.

وهذه الوظيفة تُحدد موقع المكون المسندة إليه؛ إذ يرد هذا المكون في الجمل الفعلية متقدما على الفعل، ويرد في الجمل الرابطية متقدما على الرابط، ويرد في الجمل الاسمية متأخرا عن المحمول. وتُحدد أيضا الحالة الإعرابية التي يأخذها هذا المكون، وهي الرفع.

والوظيفة المفعول تُسند بدورها إلى حدود أخرى غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل، كما يتبيّن من الجمل:

(12) أ- أعطيت خالدا باقة ورد

ب- قابلت هندا

ج- سار القوم فرسخين

د- صام عمرو يوم الجمعة

هـ- سار القوم سيرا حثيثا

حيث أُسندت هذه الوظيفة إلى الحدود "خالدا" و"هندا" و"فرسخين" و"يوم الجمعة" و"سيرا حثيثا"، التي تحمل على التوالي الوظائف الدلالية: المستقبل، والمتقبل، والمكان، والزمان، والحدث.

والتراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان اسميان غير مسبوقين بحرف متوفرة، كما يتبيّن من الجملتين:

(13) أ- أعطيت خالدا قلما

ب- وهب خالد هندا دارا

والجمل التعليلية متوفرة أيضا، وهي ناتجة عن قاعدة ذات إنتاجية كبرى؛ إذ المعروف أنّ هذه الجمل تُشتق في اللغة العربية بواسطة أحد الوزنين "أَفْعَلَ" و"فَعَّلَ"، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (13-أ) والجملتين (13ب-ج):

(13) أ- شرب المريض الدواء

ب- أشرب الطبيب المريض الدواء

ج- شرّب الطبيب المريض الدواء

وتُشتق أيضا بإضافة الفعل المساعد "جعل"، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (14-أ) والجملة (14-ب):

(14) أ- طلّق خالد زوجته

ب- جعل زيد خالدا يُطلق زوجته

والجمل التصعيدية، أو ما يُعرف في النحو التوليدي بالبنيات التي يصعد فيها الفاعل إلى المفعول، متوفرة أيضا، وهي الجمل التي يكون محمول حملها المدمِج فعلا من أفعال الاعتقاد (التصعيد)، نحو: "ظن"، و"حسب"، و"عدّ"، كما في الجملتين:

(15) أ- حسب زيد خالدا شاعرا

ب- ظن زيد خالدا شاعرا

فكلّ جملة تتكون من حملين: حمل مدمَج، وهو في كلتا الجملتين "خالدا شاعرا"، محموله هو الاسم "شاعرا"، وحده الاسم "خالدا"، وحمل مدمِج، وهو في الجملة (15-أ) "حسب زيد"، وفي الجملة (15-ب) "ظن زيد"، محمولهما هما "حسب" و"ظن" على التوالي، وحدهما الأول هو "زيد"، والحد الثاني هو الحمل المدمَج "خالدا شاعرا". والحد "خالدا" تُسند إليه في الحمل المدمَج لكلتا الجملتين الوظيفة التركيبية الفاعل، في حين تُسند إليه في الحمل المدمِج الوظيفة التركيبية المفعول؛ أي يُعدّ في هذا الحمل حدا من حدود المحمول "حسب" و"ظن". والذي سوغ له أخذ هذه الوظيفة التركيبية هو مبدأ التسرب الذي يقتضي أنّ إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول يُمكن أن يتسرب في الجمل التي يدل محمولها على الاعتقاد إلى داخل الحمل المدمَج فيُنتقى هذا الحمل برمته أو أحد موضوعاته فاعلا أو مفعولا لمحمول الحمل المدمِج.

وأخيرا، تُحدد الوظيفة التركيبية المفعول موقع المكون المسندة إليه، وهو في الجمل الفعلية الموقع الموالي لموقع الفاعل، وفي الجمل الاسمية والجمل الرابطية الموقع الموالي لموقع المحمول. وتُحدد أيضا الحالة الإعرابية التي يأخذها هذا المكون، وهي النصب[1].

والإشكال هنا أنّ الاعتماد على جملة من الروائز لإثبات ورود هاتين الوظيفتين يتناقض مع المبدأ الذي يحكم إثبات الوظائف بصفة عامة، وهو أن تُمَثِّل هذه الوظائف للعلاقات القائمة بين مكونات الجملة، فأينما تتحقق علاقة بين هذه المكونات تتحقق معها وظيفة تُمثّل لها. وهذا المبدأ اعتمد عليه الوظيفيون حينما أفردوا مستويين للتمثيل للوظائف الدلالية والوظائف التداولية، ولكن مع الوظائف التركيبية اختلف الأمر، وكأنّ هذه الوظائف نمط خاص.

ويُضاف إلى هذا الإشكال أنّ اعتماد الوجهة معيارا لتحديد الوظائف التركيبية، ثم عدّ هذه الوظائف مفاهيم تداولية، كلّ هذا لا ينعكس في روائز ورود هذه الوظائف، بل إنّ هذه الروائز تتعلق بالتركيب وبظواهر البنية المكونية أكثر من تعلقها بالوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة.

### 4.2.2.2- إشكال عدد المفاعيل:

ونقصد بإشكال عدد المفاعيل تبني المتوكل لفرضية المفعول الواحد؛ أي افتراض وجود مفعول واحد يُسند إلى مكون واحد. وهذه الفرضية هي واحدة من ثلاث فرضيات اقتُرحت في الدرس اللساني الحديث لرصد المفاعيل في مختلف الجمل.

أولاهما (فرضية المفعولين) تقترح التمثيل لمفعولين اثنين؛ بحيث يكون الأول مفعولا مباشرا والثاني مفعولا غير مباشر. ويُميز بينهما بالنظر إلى ما يلي:

- يكون مفعولا مباشرا الحد الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل، ويكون مفعولا غير مباشر الحد الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل أو الوظيفة الدلالية المستفيد.

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الأدلة ينظر:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص36-37.

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص62-64.

– يرد المفعول المباشر غير مسبوق بحرف، في حين يُمكن أن يرد المفعول غير المباشر مسبوقا بحرف.

– يحتل المفعول غير المباشر حين لا يُسبق بحرف الموقع الموالي لموقع الفعل في اللغات ذات الرتبة (فاعل –فعل –مفعول)، والموقع الموالي لموقع الفاعل في اللغات ذات الرتبة (فعل – فاعل –مفعول).

– بخلاف المفعول المباشر، يُمكن تعويض المفعول غير المباشر بمركب مسبوق بحرف، كما يُمكن حذفه ولا يُؤثر ذلك في سلامة الجملة.

واعترض المتوكل على هذه الفرضية؛ لأنّ معظم الأوجه التي تُميّز المفعول المباشر عن المفعول غير المباشر لا تتحقق في اللغة العربية. ومن ذلك أنّ ما يُعتبر في هذه الفرضية مفعولا غير مباشر يرد في اللغة العربية مركبا اسميا، والجمل التي ورد فيها مسبوقا بحرف مشكوك في نحويتها، كالجملتين:

(16) أ– ؟؟؟ أعطى زيد قلما لخالد

ب– ؟؟؟ أعطى زيد لخالد قلما

وأنّ ما يُعتبر في هذه الفرضية مفعولا مباشرا يرد في اللغة العربية مسبوقا بحرف، كما يتبيّن من الجملتين:

(17) أ– استغفر الله من الذنب

ب– كسا زيد عمرا بجبة

وأنّ القاعدة التي تنص على احتلال المفعول غير المباشر للموقع الذي يلي موقع الفاعل لا تمنع أن يحتل المفعول المباشر هذا الموقع، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (18–أ) والجملة (18–ب):

(18) أ–وهبت هند الأرض خالدا

ب– أهدى خالد السوار هندا

وثانيتهما (فرضية المفعول المزدوج) تقترح هي كذلك التمثيل لمفعولين اثنين. والاختلاف بينها وبين الفرضية الأولى أنّ هذه الفرضية لا تُميز بين مفعول مباشر ومفعول غير مباشر، فكلا المفعولين مباشران. واستبعدها المتوكل؛ لأنّ تبنيها يُؤدي إلى مواجهة مشكلين:

مشكل تجريبي ومشكل نظري. الأول يتمثّل، كما ذهب إليه المتوكل، في أنّ أوجه التشابه بين مكونين اثنين لا تُسوغ عدّهما معا مفعولين مباشرين؛ إذ في مقابل هذه الأوجه تُوجد بين هذين المكونين أوجه اختلاف تجعل أحدهما أحق من الآخر في أخذ الوظيفة التركيبية المفعول. ففي الجملة:

(19) - أعطى زيد خالدا قلما

يشترك المكونان "خالدا" و"قلما" في الحالة الإعرابية إلا أنّ الأول يحمل الوظيفة الدلالية المستقبل والثاني يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل. وقد لوحظ في اللغة العربية أنّ المكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل له الأولوية في أخذ الوظيفة التركيبية المفعول، وأنّ هذا المكون، على عكس المكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل، لا يُشترط فيه أن يكون عبارة محيلة ليحتل الموقع الموالي للفاعل، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملة (20-أ) والجملة (20-ب):

(20) أ- أعطى زيد رجلا قلما

ب- ؟؟؟ أعطى زيد قلما رجلا

ولا تُشترط فيه أيضا الإحالية لكي يكون فاعلا للجملة المبنية للمجهول، بدليل سلامة الجملة:

(21) - أُعطي رجل قلما

ولحن أو عدم مقبولية الجملة:

(22) - ؟؟؟ أُعطي قلم خالدا

أما المشكل النظري فيتمثّل في خرق قيد أحادية الإسناد؛ إذ تبني هذه الفرضية يعني خرق هذا القيد في شقه: لا وظيفة تُسند إلى موضوع واحد داخل الحمل نفسه.

وبخلاف هاتين الفرضيتين، تقترح الفرضية الثالثة (فرضية المفعول الواحد) التمثيل لمفعول واحد يُسند إلى مكون واحد في الحمل الواحد، والمكونات الأخرى تبقى دون وظيفة تركيبية؛ أي تكون حدودا غير وجهية[1]. وبردّ المتوكل للفرضيتين الأولى والثانية لم يبق له إلا تبني هذه الفرضية. واعتراضُنا عليه نلخصه في نقطتين:

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه الفرضيات ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص91-99.

– إحداهما أنّ فرضية المفعول المزدوج لا تُثير أي إشكال نظري. فكما ذكرنا في الفصل الأول، يُمكن للوظيفتين التداوليتين بؤرة الجديد والمحور أن تُسندا إلى أكثر من حد واحد داخل الحمل نفسه. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ إسناد الوظيفة التركيبية المفعول إلى حدين اثنين لا يعدو أن يكون توسعا في قاعدة تقرر العمل بها من قبل.

– والأخرى أنّ المبدأ العام الذي يحكم الوظائف، أيًّا كان نمطها، هو تمثيلها للعلاقات القائمة بين مكونات الجملة، فأية علاقة تُرصد في هذا الإطار يجب التمثيل لها بوظيفة مناسبة، وخاصة حين يتعلق الأمر بالمحمولات التي تقتضي بالضرورة ثلاثة حدود (المحمولات الثلاثية). فالأكيد أنّ الحد الثالث من حدود هذا المحمول يرتبط بالحدود الأخرى وبالواقعة التي يدل عليها المحمول بعلاقة أخرى غير تلك التي يُمثَّل لها بالوظيفة الدلالية. وهذه العلاقة لا يسوغ التفريط فيها بسبب اختلافات بسيطة بين مكونين (المفعول المباشر والمفعول غير المباشر) لا تتحقق في اللغة العربية، أو بسبب قيد أحادية الإسناد الذي خرقته قواعد إسناد الوظائف التداولية. ويُمكن تسمية هذه الوظيفة "المفعول غير المباشر"، كما في التحليل المقترح في فرضية المفعولين، أو تسميتها "المفعول"، كما في التحليل المقترح في فرضية المفعول المزدوج، أو تسميتها "المفعول الثاني"، كما في التحليل المقترح في مقاربة النحاة العرب القدامى.

وخلاصة ما تقدم أنّ الغموض يكتنف الوظائف التركيبية من كلّ الجهات، من حيث طبيعتها، ومن حيث معيار إسنادها، ومن حيث روائز ورودها، ومن حيث عدد المفاعيل.

ومما تنبغي الإشارة إليه في ختام حديثنا عن هذه الوظائف أنّ توسيع سلمية إسناد الوظائف الدلالية لتشمل وظائف الظروف الإنجازية حتم على المتوكل إعادة النظر في سلمية إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، وقد صاغها كالآتي:

(4) {منف>متق>مستق}>{مستف>أد}>{مك>زم}>وظائف الظروف الإنجازية[1]

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فا | + | + | + | + | + | + | + | – |
| مف | – | + | + | + | + | + | + | – |

[1]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص86.

وعلّق عليها بقوله: "من المعلوم أنّ هذه السلمية تختلف باختلاف اللغات. فمن اللغات من لا يتعدى فيها إسناد الفاعل والمفعول الموضوع المتقبل (كاللغة الفرنسية). ومنها ما يُمكن إسناد الفاعل والمفعول فيها إلى الحدود اللواحق كما في اللغة العربية"[1]. ولم يُشر إلى أنّه يُمتنع في اللغة العربية إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المستفيد. وهذا الأمر لا يخرج من احتمالين اثنين: الأول أنّ المتوكل تراجع عما ذهب إليه فيما سبق[2]، والثاني أنّه لم ينتبه إلى هذه المسألة وسها عنها، وهو الاحتمال الوارد.

### 3.2.2- الوظائف التداولية:

ذكرنا في الفصل الأول أنّه يُمثَّل للوظائف التداولية بخمس وظائف: البؤرة، والمحور، والمبتدأ، والذيل، والمنادى. وأنّه ظهرت بالتزامن مع التطورات التي شهدتها نظرية النحو الوظيفي في مرحلة نحو الجملة دعوات لإعادة النظر في تنميط بعض هذه الوظائف تنميطا يُتيح وصفها وصفا كافيا، ومن ذلك:

- اقتراحُ سيمون ديك التمييز بين ستة أنواع من البؤرة: بؤرة التتميم، وبؤرة الانتقاء، وبؤرة الإضافة، وبؤرة الحصر، وبؤرة التعويض، وبؤرة الموازنة[3].

- اقتراحُ المتوكل تفريع بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر: بؤرة الانتقاء، وبؤرة الحصر، وبؤرة التثبيت، وبؤرة القلب[4]. ثم اقترح تفريعها إلى عدة بؤر، ذكر منها: بؤرة التخيير، وبؤرة الانتقاء، وبؤرة التعويض، وبؤرة الحصر، وبؤرة المصادقة[5]. واقترح تفريع بؤرة الجديد إلى بؤرتين: بؤرة الطلب، وبؤرة التتميم[6].

---

1- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص86.

2- أشرنا في الفصل الأول إلى أنّ الوظيفة التركيبية الفاعل لا تُسند في نحو اللغة العربية الوظيفي إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية: المستفيد، والعلة، والحال، والمصاحب.

3- ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص144-146.

4- ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص148-149.

5- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص51-52.

6- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص51-52.

– اقتراحُ سيمون ديك تفريع الوظيفة التداولية المحور إلى محور جديد، ومحور معطى، ومحور عائد، ومحور فرعي[1].

ومما لاحظناه بخصوص هذه الاقتراحات ما يلي:

– أنّها لا تستهدف إعادة النظر في طبيعة الوظيفتين البؤرة والمحور، ولم يترتب عنها تعديلات في مراحل اشتقاق الجملة والقواعد التي تضطلع ببناء كلّ بنية، وبالخصوص قواعد إسناد الوظائف.

– أنّ بعض الوظائف الفرعية المقترحة لا ترد في جميع اللغات[2].

– أنّ الوظائف الفرعية للمحور تتحقق في النص وليس في الجملة. ففي النص يُوجد المحور الجديد والمحور المعطى والمحور العائد والمحور الفرعي. أما في الجملة فيُوجد محور واحد فقط، وهو المحور كما حُدد مفهومه أول مرة[3].

وفي حقيقة الأمر، ما يهمنا في هذا العنصر ليس هذه الاقتراحات، وإنّما الإشكالات التي تتعلق بالتمييز بين بعض الوظائف التداولية، كالتمييز بين الوظيفة المبتدأ والوظيفة ذيل التوضيح؛ إذ يظهر من بعض الجمل التي مثّل بها المتوكل أنّ الاعتماد على تعريف هاتين الوظيفتين لا يكفي للتمييز بينهما في مرحلة إسناد الوظائف حيث مكونات الجملة غير مرتبة. وبتعبير آخر، يظهر أنّ الفرق بين هاتين الوظيفتين هو في الموقع الذي يحتله الحد الحامل لكلّ وظيفة. ففي الجملتين:

(23) أ– زيد، أبوه مسافر

ب– أبوه مسافر، زيد

يحمل الحد "زيد" في الجملة (23–أ) الوظيفة التداولية المبتدأ، ويحمل في الجملة (23–ب) الوظيفة التداولية ذيل التوضيح. والدليل على ذلك أنّه؛ أي الحد "زيد"، جاء في الجملة (23–أ) متقدما على الحمل، وجاء في الجملة (23–ب) متأخرا عنه. وكما أشرنا إليه فيما

---

[1]– ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص133.

[2]– ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص174.

[3]– للاطلاع على أمثلة تطبيقية عن هذه المحاور ينظر دراسة المتوكل لروايتي نجيب محفوظ "خان الخليلي" و"زقاق المدق" في: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص131–161.

سبق، التدليل على الوظائف بخصائصها البنيوية (الحالة الإعرابية، والرتبة،...) يكون في أثناء تأويل الجملة وليس في أثناء إنتاجها. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ تعريف وظيفة المبتدأ بأنّها تُسند إلى الحد الذي يُحدد مجال الخطاب الذي يُعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا[1]، وتعريف وظيفة ذيل التوضيح بأنّها تُسند إلى الحد الذي يُوضح معلومة داخل الحمل[2]، كلّ هذا يُصبح لا معنى له.

إنّ التعريف، باعتباره "محاولة لعزل المفهوم الذي يُراد تعريفه عن غيره من المفاهيم التي بينها وبينه عناصر مشتركة"[3]، يقتضي الإشارة بصريح العبارة إلى ما يُمكن أن يكون سمة مميزة في كلّ مفهوم، وليس كما في تعريف المبتدأ والذيل، حيث الإشارة إلى أنّ الحد الحامل للوظيفة المبتدأ يرد قبل الحمل والحد الحامل للوظيفة الذيل يرد بعد الحمل ضمنية، تُستفاد من العبارتين: " يُعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا" و"يُوضح معلومة داخل الحمل".

وما قلناه عن الوظيفتين المبتدأ والذيل يصدق على الوظيفتين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة؛ أي أنّ الرتبة هي الفيصل في التمييز بينهما. ففي الجملتين:

(24) أ- شايا شرب زيد

ب- شرب زيد شايا

يحمل الحد "شايا" الوظيفة التداولية البؤرة. والدليل على أنّه يحمل في الجملة (24-أ) بؤرة المقابلة، ويحمل في الجملة (24-ب) بؤرة الجديد، هي الرتبة؛ إذ يظهر من البنيات الموقعية التي رصدها المتوكل لمكونات الجملة العربية أنّ الحد الحامل لبؤرة المقابلة يحتل دائما الموقع (م$^{\varnothing}$)، وهذا الموقع لا يحتله الحد الحامل لبؤرة الجديد إلا إذا كان اسم استفهام، والحد "شايا" في الجملة (24-أ) ليس اسم استفهام.

والذي نخلص إليه هنا أنّ الخصائص البنيوية جزء لا يتجزأ من مفهوم الوظيفة، وخاصة بالنسبة للوظائف التداولية. فهي، كما وصفها المتوكل، سمات يُحددها السياق، ولكي يكون

---

[1]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص115.

[2]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص147.

[3]- أحمد سليم سعيدان، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988، ص10.

تعريف هذه الوظائف جامعا ومانعا يجب أن يشمل كلّ خصائصها، بما في ذلك الخصائص البنيوية التي هي سمات تمييزية.

وفي الختام يُمكن القول: إنّ التمثيل للوظائف في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي أثبت قدرته الكافية في بعض الجوانب، منها:

– التمثيل لثلاثة أنماط من الوظائف، وهو محاولة من قبل الوظيفيين لرصد مختلف العلاقات القائمة بين مكونات الجملة، الدلالية منها والتوجيهية والتداولية.

– صياغة مراحل اشتقاق الجملة على أساس أنّ قواعد إسناد الوظائف تُطبق قبل نقل الجملة إلى البنية المكونية، وافتراض أنّ هذه الوظائف تُحدد أهم ظواهر هذه البنية، كالإعراب، والرتبة، والنبر، وهو ما يُجسد مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

ورغم هذه المزايا يُثير التمثيل لهذه الوظائف في نحو اللغة العربية الوظيفي بعض الإشكالات، أهمها:

– إشكال أخذ الظروف الإنجازية للوظائف الدلالية.

– إشكال عدم أخذ الظروف القضوية للوظائف.

– إشكال طبيعة الوظائف التركيبية.

– إشكال معيار الوجهة في إسناد الوظائف التركيبية.

– إشكال حصر الوظيفة التركيبية المفعول في مفعول واحد.

– إشكال التمييز بين الوظيفتين التداوليتين المبتدأ وذيل التوضيح.

– إشكال التمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة.

والإشكالان الأخيران يرتبطان بمدى كفاية التعريف في تحديد المفهوم المراد من كلّ مصطلح، وهو ما يُعرف عند كثير من الباحثين بإشكال اللغة الواصفة.

## 3- الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي:

### 1.3- مفهوم الإعراب وأنواعه ومحدداته:

يُعرّف المتوكل الإعراب بقوله: "الإعراب في نظرية النحو الوظيفي مفهوم صرفي يرتبط تحديده بصورة الصفة أو الاسم الصرفية"[1]. أي هو ظاهرة صرفية، تتمثّل في تلك اللواصق (الحالات الإعرابية وعلاماتها) التي تظهر في أواخر بعض الكلمات.

وارتباط الإعراب بالبنية الصرفية للكلمة يجعله خاصا بنمط معين من اللغات، وهي التي يدل فيها على الوظائف بمجموعة من اللواصق الصرفية، يقول المتوكل: "بيّنا في مكان آخر أنّ من التأويلات الممكنة لمفهوم الإعراب عدّه إحدى الوسائل الأساسية للتدليل على الوظائف التي تأخذها مكونات الجملة"[2]. وأضاف في موضع آخر: "فالإعراب بهذا التحديد مقولة تخص اللغات التي يدل فيها على الوظائف بلواصق صرفية كاللغتين العربية واللاتينية. وأما اللغات التي لا تُوجد فيها هذه الخاصية وإنّما تدل على الوظائف بوسائل أخرى (كالموقع وصورة المحمول...) فلا يُمكن أن يُقال عنها إنّها لغات إعرابية إلا إذا وسعنا مفهوم الإعراب وجعلناه يشمل جميع الوسائل التي تُسخرها اللغات للدلالة على الوظائف"[3].

ويُميز في هذه الظاهرة بين إعرابين اثنين، هما:

- الإعراب الوظيفي: وهو الإعراب المعلل وظيفيا. وبعبارة أوضح، هو الإعراب الممثّل له بمختلف الحالات الإعرابية التي تلحق حدود المحمول بمقتضى الوظائف التي تحملها.
- الإعراب البنيوي: وهو الإعراب الناتج عن بنية تركيبية خاصة، كالتركيب الإضافي، أو الناتج عن عمل إحدى الصرفات المسندة للإعراب، كالأفعال الناقصة، والأدوات الوجهية، أو ما أسماه النحاة القدامى ب"الحروف المشبهة بالفعل"، وحروف الجر.

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص 212.

[2]- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص84.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص 212.

ومن مميزات الإعراب البنيوي أنّه يحجب الإعراب الوظيفي. ففي الحالات التي يتوارد على المكون الواحد إعراب وظيفي وإعراب بنيوي تكون الغلبة للإعراب البنيوي، كما يتبيّن من المقارنة بين الجملتين (1أ-ب) والجملتين (2أ-ب):

(1) أ- هل زارني أحدٌ حين كنت مريضا؟

ب- زيد مريض

(2) أ- هل زارني من أحدٍ حين كنت مريضا؟

ب- إنّ زيدا مريض

ففي الجملتين (1أ-ب) أخذ الحدان "أحد" و"زيد" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفتهما التركيبية الفاعل. ويُفترض أن يأخذا في الجملتين (2أ-ب) الحالة الإعرابية نفسها، فهما في كلتا الجملتين يحملان الوظيفة التركيبية الفاعل. ولكن لما دخل على الحد "أحد" في الجملة (2-أ) حرف الجر "من" أخذ الحالة الإعرابية الجر، ولما دخلت على الحد "زيدا" في الجملة (2-ب) الأداة "إنّ" أخذ الحالة الإعرابية النصب.

ولما انقسم الإعراب إلى نوعين انقسمت كذلك حالاته إلى نوعين:

- حالة إعرابية وظيفية: وهي الحالة التي يُحددها الإعراب الوظيفي، وتكون رفعا أو نصبا.
- حالة إعرابية بنيوية: وهي الحالة التي يُحددها الإعراب البنيوي، وتكون نصبا أو جرا[1].

والحالة الإعرابية، أيًّا كان نوعها، تُمثِّل ما اصطلح عليه المتوكل بـ"الإعراب العميق" أو "الإعراب المجرد"، وتتحقق في "الإعراب السطحي" أو "الإعراب المحقق" في شكل علامة إعرابية؛ بحيث يتحقق الرفع بالضمة أو ما ينوب عنها، ويتحقق النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها، ويتحقق الجر بالكسرة أو ما ينوب عنها. ويُمكن لهذه الحالة ألا تتحقق في شكل علامة إعرابية، كالحالة الإعرابية التي تأخذها الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة. ويُمكن أن تتحقق

---

[1]- ذكر المتوكل، بالإضافة على هاتين الحالتين، حالة إعرابية ثلاثة، وهي الحالة الإعرابية اللازمة، وقصد بها الحالة الإعرابية الوظيفية أو البنيوية التي تُلازم الحدود (الأسماء) التي اصطلح عليها النحاة القدامى اسم "المبني". فهذه الأسماء تحمل حالات إعرابية لا تتغير بتغير السياقات التي ترد فيها ولا بتغير وظائفها.

سطحا بعلامة إعرابية غير العلامة الإعرابية المتوقعة، كحالة النصب التي تلحق المنادى المبني على ما يُرفع به[1].

وكما تقدم، تُحدد الحالات الإعرابية الوظيفية الوظائف، وتُحدد الحالة الإعرابية البنيوية بنيات تركيبية خاصة، كالتركيب الإضافي، أو صرفات خاصة، كالأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف الجر، وغيرها من الصرفات العاملة. وحسب المتوكل، تُحدد الوظائف الحالات الإعرابية التي تأخذها الحدود وفق السلمية الآتية:

(1) الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية> الوظائف التداولية[2]

أي أنّ الحد الحامل لوظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية؛ بحيث يأخذ الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الإعرابية الرفع، ويأخذ الحامل للوظيفة التركيبية المفعول الحالة الإعراب النصب. ففي الجملتين:

(3) أ- عاد زيد من السفر

ب- قابلت زيدا

يحمل الحد "زيد" في الجملة (3-أ) الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، وبمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل أخذ الحالة الإعرابية الرفع. ويحمل في الجملة (3-ب) الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية بؤرة الجديد، وبمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول أخذ الحالة الإعرابية النصب.

ويأخذ الحد الحامل لوظيفة دلالية ووظيفة تداولية؛ أي الحدود غير الوجهية، الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية، وهذه الحالة تكون دائما النصب. ففي الجملة:

(4) - قابلت زيدا البارحة

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول أنواع الإعراب وأقسام الحالات الإعرابية ينظر:

- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص18-19.

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص32-34.

[2]- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص18.

يحمل الحد "البارحة" الوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة الجديد، وقد أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان[1].

ويأخذ الحد الذي لا يحمل إلا وظيفة تداولية، وسيكون حتما حدا خارجيا، حالته الإعرابية بمقتضى هذه الوظيفة؛ إذ يأخذ الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ الحالة الإعرابية الرفع، كما في الجملة:

(5) - زيدٌ، أبوه مريض[2]

حيث أخذ الحد "زيد" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته المبتدأ.

ويأخذ الحد الحامل للوظيفة التداولية المنادى الحالة الإعرابية النصب. وتتحقق هذه الحالة بالعلامة الإعرابية الفتحة أو بالعلامة الإعرابية الضمة. ففي الجملتين:

(6) أ- يا طالعا جبلا، احذر

ب- أيها النائم، استيقظ[3]

تحققت الحالة الإعرابية النصب في الحد "طالعا" بالعلامة الإعرابية الفتحة (أو التنوين)، وتحققت في الحد "النائم" بالعلامة الإعرابية الضمة.

ويأخذ الحد الحامل للوظيفة التداولية ذيل التوضيح الحالة الإعرابية الرفع، كما في الجملة:

(7) - أخوه مسافر، زيد

حيث أخذ الحد "زيد" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته ذيل التوضيح.

ويأخذ الحد الحامل للوظيفة التداولية ذيل التعديل أو ذيل التصحيح الحالة الإعرابية التي يرثها عن الحد الذي عدله أو صححه. ففي الجملة:

(8) - زارني خالد، بل زيد

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول إعراب الحدود الداخلية ينظر:

- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص34-38.

- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص164-166.

[2]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص157.

[3]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص175-176.

أخذ الحد "زيد" الحالة الإعرابية الرفع التي ورثها عن الحد الذي صححه، وهو الحد "خالد"، وهذا الأخير أخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل[1].

وكما تأخذ الحدود البسيطة حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفة معينة، تأخذ المركبات حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفة معينة. والاستثناء فيما يتعلق بهذه المكونات أنّ حالتها الإعرابية تُحددها إما الوظيفة التركيبية، أو الوظيفة الدلالية، وذلك حين لا تُسند إليها وظيفة تركيبية، وهذه الحالة الإعرابية تتحقق في رأس المركب. ففي الجملة:

(9) - قرأت مقالا قيما

يحمل المركب الإضافي "مقالا قيما" الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور، وأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول، وهذه الحالة تحققت في رأس المركب "مقالا".

وتأخذ فضلة المركب حالتها الإعرابية إما بالتبعية، أو بمقتضى الوظائف التي تحملها، أو بمقتضى تكييف إعرابها مع إعراب فضلة أخرى. والمقصود بالحالة الأولى أنّ بعض الفضلات تأخذ الحالة الإعرابية التي أخذها رأس المركب بموجب تبعيتها له، كما في الجملة (9)، حيث أخذت الفضلة "قيما" الحالة الإعرابية النصب بموجب تبعيتها لرأس المركب "مقالا".

والمقصود بالحالة الثانية أنّ بعض الفضلات تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى الوظيفة التي تحملها. ويتحقق ذلك في إعرابين اثنين:

- أحدهما هو إعراب الجر الذي تُحدده الوظيفة الدلالية المالك المسندة إلى فضلة المركب الإضافي الوارد في حد نموذجي، كالفضلة "هند" في الجملة:

(10) - زارنا زوج هند

- والآخر هو إعراب الرفع أو النصب الذي تُحدده الوظائف التركيبية. ومن أمثلته الحالة الإعرابية النصب التي تأخذه الفضلة الثانية في المركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي، كالفضلة "خالدا" في الجملة:

(11) - ساءتني مهاجمة زيد خالدا

---

[1]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص151.

ففي هذه الجملة يتشكّل المركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي "مهاجمة زيد خالدا" من رأس المركب، وهو المصدر "مهاجمة"، وفضلتين "زيد" و"خالدا"، وهذه الأخيرة تحمل، باعتبارها حدا للمحمول الاسمي "مهاجمة" الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول، وبمقتضى وظيفتها التركيبية أخذت الحالة الإعرابية النصب.

والمقصود بالحالة الثالثة أنّ بعض الفضلات تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى تكييف إعرابها مع إعراب فضلة أخرى. ومن أمثلة ذلك الحالة الإعرابية الجر التي تأخذها الفضلة الأولى للمركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي، كالفضلة "زيد" في الجملة (11). فهذه الفضلة، وكلّ فضلات المركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي، تحتفظ بالوظائف المسندة إليها مع المحمول الفعلي، ويُفترض، بناء على هذه القاعدة، أن تأخذ الحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها وظيفتها التركيبية الفاعل، ولكنها أخذت في الجملة (11) الحالة الإعرابية الجر، وهي حالة إعرابية بنيوية ناتجة عن تكييف إعراب هذه الفضلة مع إعراب فضلة المركب الإضافي الوارد في حد نموذجي، كالفضلة "هند" في الجملة (10)؛ إذ وقوع الفضلة "زيد" في الجملة (11) في موقع يُشبه الموقع الذي احتله الفضلة "هند" في الجملة (10) جعلها تأخذ الحالة الإعرابية نفسها التي أخذتها الفضلة "هند"، وهي الجر[1].

وحتى الحدود الحمول تأخذ، باعتبارها حدودا، حالاتها الإعرابية إما بمقتضى الوظيفة التركيبية، أو بمقتضى الوظيفة الدلالية. وتُطبق قواعد إسناد هذه الحالات في هذا النمط من الحدود وفق مبدأ السلكية الذي يقتضي أن تُسند الحالات الإعرابية في مرحلة أولى إلى حدود الحمل المدمَج، ثم تُسند في مرحلة ثانية إلى حدود الحمل المدمِج. ففي الجملة المركبة:

(12) – تمنى خالد أن تأتي هند

تُسند إلى الحد "هند" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل التي يحملها باعتباره حدا للمحمول "تأتي"، ثم تُسند إلى الحد "خالد" الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية التي يحملها باعتبارها حدا للمحمول "تمنى"، ثم تُسند إلى الحد الحمل "أن تأتي هند" الحالة

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول إعراب المركب وفضلاته ينظر:

– الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص62-64.

– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص215-217.

الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول التي يحملها باعتباره حدا من حدود محمول الحمل المدمِج "تمنى خالد".

وبخلاف الحدود البسيطة، لا تتحقق الحالات الإعرابية التي تأخذها الحدود الحمول في شكل علامات إعرابية، بل تبقى حالة إعرابية مجردة، كما في الجملة (12) حيث أخذ الحد الحمل "أن تأتي هند" الحالة الإعرابية النصب، ولكن هذه الحالة لم تتحقق في شكل علامة (الفتحة). ويُستثنى من هذه الحدود الحدود التي تتشكّل من حمول اسمية؛ أي من مركب إضافي وارد في حد غير نموذجي، والحدود التي تتشكّل من حمول موصولية. فالحالة الإعرابية التي تأخذها هذه الحدود تتحقق في رأس المركب والاسم الموصول. ففي الجملة (11) المعادة هنا:

(11) – ساءتني مهاجمة زيد خالدا

يُشكّل المركب الإضافي "مهاجمة زيد خالدا" حدا حملا، يحمل، باعتباره حدا للمحمول "ساءتني"، الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، وبمقتضى وظيفته التركيبية أخذ الحالة الإعرابية الرفع، وتحققت هذه الحالة في المحمول الاسمي (أو رأس المركب) "مهاجمة".

وفي الجملة:

(13) – عاقب الأستاذ اللتين كانتا تُشاغبان

يحمل الحد الحمل "اللتين كانتا تُشاغبان" الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول، وبمقتضى وظيفته التركيبية أخذ الحالة الإعرابية النصب، وتحققت هذه الحالة في الاسم الموصول "اللتين"[1].

هذه باختصار مقاربة المتوكل للإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي. تقوم، كما تقدم، على عدّ الإعراب ظاهرة تخص البنية الصرفية لمكونات الجملة، وتُقسمه إلى نوعين: إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، يتحققان في حالات إعرابية وظيفية وحالات إعرابية بنيوية، وهذه الحالات تتحقق بدورها في علامات إعرابية معينة.

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول إعراب الحدود الحمول ينظر:
- الجملة المركبة في اللغة العربية، ص112-114.
- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص243-244.

## 2.3- الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي: إشكالات مطروحة

يطرح الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي عدة إشكالات، سنُحاول تلخيصها في العناصر الآتية:

### 1.2.3- وظيفة الإعراب:

وإشكال وظيفة الإعراب هو قول المتوكل: "بيّنا في مكان آخر أنّ من التأويلات الممكنة لمفهوم الإعراب عدّه إحدى الوسائل الأساسية للتدليل على الوظائف التي تأخذها مكونات الجملة"[1]. وقوله: "فالإعراب بهذا التحديد مقولة تخص اللغات التي يدل فيها على الوظائف بلواصق صرفية كاللغتين العربية واللاتينية"[2]. والتدليل على الوظائف هو جزء من مفهوم الإعراب وليس كلّ المفهوم، ويكون في أثناء تأويل الجملة وليس في أثناء إنتاجها. فكما أشرنا إليه في الفصل الأول، يفترض الوظيفيون أنّ التواصل يتم في حالة الإنتاج بتحديد القصد، فصياغته في بنية مناسبة، ثم تحقيق هذه البنية صوتيا أو خطيا، ويتم في حالة التأويل بتفكيك الصياغة؛ أي البنية المكونية للجملة، ثم تحديد القصد. وتبعا لهذا التصور، تكون الوظائف دليلا على الحالة الإعرابية في عملية إنتاج الجملة، بل إنّ هذه الوظائف هي التي تُحدد الحالة الإعرابية وفقا للتراتبية التي تقتضيها السلمية (1). وفي المقابل، تكون الحالة الإعرابية دليلا على الوظائف في عملية التأويل. فالحالة الإعرابية الرفع تُعدّ دليلا على الوظيفة التركيبية الفاعل أو الوظيفة التداولية المبتدأ أو الوظيفة التداولية ذيل التوضيح، والحالة الإعرابية النصب تُعدّ دليلا على الوظيفة التركيبية المفعول أو الوظائف الدلالية التي تحملها الحدود غير الوجهية. وفي الحالات التي يأخذ فيها حدان اثنان حالة إعرابية واحدة، أو الحالات التي تكون الحالة الإعرابية لازمة، أو لم تتحقق في شكل علامة إعرابية، في مثل هذه الحالات تُسند مهمة التدليل على الوظائف إلى وسائل أخرى، منها الرتبة.

ومهما يكن مراد المتوكل بهذين القولين، فالمهم عندنا أنّ كون الحالة الإعرابية وسيلة من وسائل التدليل على الوظائف في عملية تأويل الجملة يعني أنّ هذه المرحلة من مراحل

---

[1]- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص84.

[2]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص 212.

التواصل لا تنسجم مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المبحث الخامس.

### 2.2.3- الإعراب البنيوي ومبدأ تبعية البنية للوظيفة:

وإشكال الإعراب البنيوي أنّه لا ينسجم مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة؛ إذ يقتضي هذا الإعراب أنّ بعض الحالات الإعرابية، ونعني هنا الحالات الإعرابية البنيوية، تُحددها بنية معينة، كالتركيب الإضافي، أو مفردات معينة، كالأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف الجر، في حين يقتضي مبدأ تبعية البنية للوظيفة أنّ الخصائص الوظيفية (الوظائف، والقوة الإنجازية، والخصائص الوجهية،...) هي التي تُحدد الخصائص الصرفية (الصيغة الصرفية والحالة الإعرابية) والخصائص التركيبية (الرتبة) والخصائص الفونولوجية (النبر والتنغيم).

ولحل هذا الإشكال ينبغي إرجاع الحالات الإعرابية البنيوية إلى حالات إعرابية وظيفية، وهو ما فكر فيه المتوكل مليا، ولما اقتنع بأنّه لا يُمكن ذلك طرح السؤالين الآتيين: "(أ) هل لهذا الضرب من الإعراب تفسير وظيفي لم يُكشف عنه بعد ويستلزم المزيد من البحث، أم هل هو إعراب بنيوي صرف حقا لا تفسير وظيفيا له؟ (ب) إذا كنا بالفعل أمام إعراب بنيوي محض، هل تُشكّل هذه الظاهرة ظاهرة مركزية في اللغة أم هل هي من ظواهر الهامش التي يجوز إهمالها؟"[1]. ثم أدرج هذا الإعراب مع الظواهر التي يستعصي إرجاعها إلى مبدأ تبعية البنية للوظيفة، واصطلح على هذه الظواهر اسم "التركيب المستقل"[2].

ومن الواضح هنا أنّ الإشكال ليس في الإعراب البنيوي، بل هو في مبدأ تبعية البنية للوظيفة. فهذا المبدأ لا يتحقق في مختلف ظواهر البنية. وبعبارة أوضح، لا يستجيب لشرط الشمولية. ففي تفسير ظاهرة الإعراب لا ينسجم مع الإعراب البنيوي، وفي تفسير ظاهرة الرتبة لا ينسجم، كما سنرى ذلك في مبحث الجملة، مع وسيط التعقيد المقولي.

---

[1]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص42.

[2]- مثّل المتوكل لظواهر التركيب المستقل بثلاث ظواهر، وهي: الإعراب البنيوي، وانتقاء رأس المركب، وأسبقية الرتبة على الصيغة. ينظر: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص34-43.

### 3.2.3- إعراب الفضلات في المركب الإضافي:

والإشكال في إعراب هذه المكونات هو عدول المتوكل عما ذهب إليه في إعراب فضلة المركب الإضافي في الجمل من قبيل الجملتين (10) و(11) المعادتين هنا:

(10) - زارنا زوج هند

(11) - ساءتني مهاجمة زيد خالدا

ففي كتابه "الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية" ذهب إلى أنّ الحالة الإعرابية الجر التي تأخذها فضلة المركب الإضافي الوارد في حد نموذجي، كالفضلة "هند" في الجملة (10)، تُحددها الوظيفة الدلالية المالك، والحالة الإعرابية الجر التي تأخذها الفضلة الأولى للمركب الإضافي الوارد في حد غير نموذجي كالفضلة "زيد" في الجملة (11)، يقتضيها مبدأ التكييف؛ أي تكييف إعراب هذه الفضلة مع إعراب فضلة المركب الإضافي الوارد في حد نموذجي[1]. وفي كتابه "التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات" ذهب إلى أنّ هاتين الحالتين حالتان بنيويتان ناتجتان عن التركيب الإضافي، فكلّ من المكون "هند" والمكون "زيد" فضلة، أو هما على حد قول النحاة العرب القدامى "مضاف إليه"[2].

### 4.2.3- إعراب الظروف القضوية:

والإشكال في إعراب هذه المكونات هو طبيعة الحالة الإعرابية التي تأخذها؛ إذ مرّ بنا في المبحث الثاني، أنّ هذه المكونات لا تحمل لا وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية، وعليه فالحالة الإعرابية التي تأخذها ليست حالة إعرابية وظيفية. أما قول المتوكل: "إذا كانت اللواحق القضوية لا تنتمي لأي من الطبقيتين اللتين تتضمنان واقعة، يُصبح من الصعب أن تُعدّ الحالة الإعرابية التي تأخذها هذه اللواحق حالة إعرابية وظيفية (تقتضيها وظيفة دلالية) ويُصبح من الراجح، بالتالي، أنّ هذه الحالة الإعرابية حالة بنيوية لا محدد وظيفيا لها"[3] فمردود؛ لأنّ الذي يُحدد الحالة الإعرابية هو الإعراب الوظيفي أو الإعراب البنيوي، ولا

---

[1]- ينظر: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص62-64.

[2]- ينظر: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص36-37.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص85.

يُوجد غيرهما، ومن ثمّ فالحالة الإعرابية التي تأخذها هذه المكونات ستكون حالة إعرابية وظيفية، وإذا لم تكن كذلك، فهي حتما حالة إعرابية بنيوية، وهذا الأمر لا يحتمل الترجيح[1].

والإشكال في عدّ الحالة الإعرابية التي تأخذها هذه الظروف حالة إعرابية بنيوية هو أنّ هذه الحالة تُحددها عناصر معينة، كرأس المركب الإضافي، والأفعال الناقصة، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف الجر، وهذه الظروف لا تكون فضلة لرأس المركب الإضافي فتأخذ الحالة الإعرابية البنيوية الجر، ولا تدخل عليها الأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل فتأخذ حالة إعرابية بنيوية تُحددها هذه الصرفات، وقد ترد غير مسبوقة بحرف جر، كما هو حال الظرف "فعلا" في الجملة:

(14) - فعلا، كان خالد رجلا شهما[2]

وهذا الإشكال لا يُطرح مع الظروف الإنجازية؛ لأنّ هذه الظروف تحمل وظائف دلالية وتأخذ بالتالي حالتها الإعرابية بمقتضى هذه الوظائف. ففي الجملتين:

(15) أ- صراحة، لن أثق في أحد بعد اليوم

ب- وأخيرا، إنّ هذا الكتاب لا يفيد إلا فئة معينة من الناس

أخذ الظرف الإنجازي "صراحة" الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الحال، وأخذ الظرف الإنجازي "أخيرا" الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان.

وهذه الحالة قد تُحجب، شأنها في ذلك شأن كلّ الحالات الإعرابية الوظيفية، بحالة إعرابية بنيوية. ففي الجملتين:

(16) أ- بصراحة، لن أثق في أحد بعد اليوم

ب- وفي الأخير، إنّ هذا الكتاب لا يفيد إلا فئة معينة من الناس

---

[1]- تقدم أنّ المتوكل قسم الحالات الإعرابية في اللغة العربية إلى ثلاث حالات: حالة إعرابية وظيفية وحالة إعرابية بنيوية وحالة إعرابية لازمة. وتسمية الحالة الإعرابية اللازمة بهذا الاسم هو مجرد وصف للحالة الإعرابية التي تأخذها الأسماء المبنية، والذي يُحدد هذه الحالة ويُفسرها هو الإعراب الوظيفي أو الإعراب البنيوي.

[2]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن الظروف القضوية ينظر:

- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص63. وص67-68.

- من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص84-85.

حجبت الحالة الإعرابية الجر الحالة الإعرابية النصب التي تقتضيها الوظيفة الدلالية التي يحملها الظرفان "بصراحة" و"في الأخير"[1].

### 5.2.3- الإعراب في الجمل التصعيدية:

مرّ بنا في الفصل الأول أنّ المتوكل افترض أنّ إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول في الجمل التي يدل محمولها على الاعتقاد (التصعيد) يُمكن أن يتسرب إلى داخل الحمل المدمَج فيُنتقى هذا الحمل برمته أو أحد موضوعاته فاعلا أو مفعولا لمحمول الحمل المدمِج. ومن أمثلة تسرب إسناد الوظيفة الفاعل الجملتان:

(17) أ- ظُنّ أنّ خالدا قتل بكرا

ب- ظُنّ خالد قتل بكرا

ففي الجملة (17-أ) أُسندت هذه الوظيفة في مستوى الحمل المدمِج إلى الحمل المدمَج برمته؛ أي إلى الحمل "أنّ خالدا قتل بكرا"، في الجملة (17-ب) أُسندت إلى الحد الموضوع "خالد" في الحمل المدمَج "خالد قتل بكرا". ومن أمثلة تسرب إسناد الوظيفة المفعول الجملتان:

(18) أ- حسب زيد أنّ خالدا يعشق هندا

ب- حسب زيد خالدا يعشق هندا

ففي الجملة (18-أ) أُسندت هذه الوظيفة في مستوى الحمل المدمِج إلى الحمل المدمَج برمته؛ أي إلى الحمل "أنّ خالدا يعشق هندا"، وفي الجملة (18-ب) أُسندت إلى الحد الموضوع "خالدا" في الحمل المدمَج "خالدا يعشق هندا".

وتتحقق هذه الظاهرة إذا توفر شرطان:

- الأول: أن يكون محمول الحمل المدمِج من المحمولات الدالة على الاعتقاد، كـ"ظن"، و"حسب"، و"عدّ". أما إذا كان لا ينتمي إلى زمرة هذه الأفعال فلن يحدث التسرب، والمقارنة بين الجملة (19-أ) والجملة (19-ب) تُوضح ذلك:

(19) أ- استنتج عمرو أنّ خالدا يعشق هندا

ب- *استنتج عمروا خالدا يعشق هندا

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول إعراب الظروف الإنجازية ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص84-85.

– والثاني: أن تُسند الوظيفة المتسربة إلى الحد الذي تُسند إليه في الحمل المدمَج الوظيفة التركيبية الفاعل، والمقارنة بين الجملة (20–أ) والجملة (20–ب) تُوضح ذلك:

(20) أ– حسب زيد خالدا يعشق هندا

ب– *حسب زيد هندا يعشق خالدا[1]

ولتفسير الحالة الإعرابية التي تأخذها الحدود التي تسربت إليها هاتان الوظيفتان اقترح المتوكل القاعدة الآتية: إذا أُسندت إلى المكون نفسه وظيفتان تركيبيتان في سلكين متلاحقين فإنّ الوظيفة التي تُحدد موقعه وإعرابه هي تلك التي أُسندت إليه في السلك اللاحق[2].

وبموجب هذه القاعدة أخذ الحد الحمل "أنّ خالدا قتل بكرا" في الجملة (17–أ) والحد "خالد" في الجملة (17–ب) الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفتهما التركيبية الفاعل المسندة إليهما في مستوى الحمل المدمِج، وأخذ الحد الحمل "أنّ خالدا يعشق هندا" في الجملة (18–أ) والحد "خالدا" في الجملة (18–ب) الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفتهما التركيبية المفعول المسندة إليهما في مستوى الحمل المدمِج.

وذهب في سياق تفسير إعراب بعض المحمولات إلى أنّه يُوجد إمكانان لتفسير إعراب المحمولات الاسمية والصفية في الجمل التصعيدية: الأول يقوم على فكرة عدّ الحالة الإعرابية النصب التي تأخذها هذه المحمولات حالة إعرابية بنيوية، تُسند وفق القاعدة الآتية: تُسند الحالة الإعرابية النصب إلى محمول الحمل المدمَج إذا كان محمول الحمل المدمِج دالا على الاعتقاد والوظيفة التركيبية المفعول متسربة إلى الحد الحامل في الحمل المدمَج للوظيفة التركيبية الفاعل[3]، كما في الجملة:

(21) – ظن زيد خالدا مريضا

حيث الحالة الإعرابية التي أخذها محمول الحمل المدمَج؛ أي المحمول الصفي "مريضا"، هي الحالة الإعرابية البنيوية النصب، ومحمول الحمل المدمِج "ظن" من الأفعال الدالة على الاعتقاد،

---

[1]– للمزيد من التفصيل حول هذا النمط من الجمل ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص102–108. وص115–149.

[2]– ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص137.

[3]– ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص141.

والوظيفة التركيبية المفعول متسربة إلى الحد "خالدا" الحامل في الحمل المدمَج للوظيفة التركيبية الفاعل.

أما إذا كان محمول الحمل المدمِج لا ينتمي إلى زمرة الأفعال الدالة على الاعتقاد ففي هذه الحالة سيكون محمول الحمل المدمَج فعلا، كما في الجملة (19-أ)، أو تكون الجملة لاحنة، كالجملة:

(22) - *استنتج زيد خالدا مريضا

وإذا كان محمول الحمل المدمِج دالا على الاعتقاد والوظيفة التركيبية المفعول تسربت إلى الحمل المدمَج برمته ففي هذه الحالة سيأخذ محمول الحمل المدمَج الحالة الإعرابية التي تقتضيها بنية الحمل الذي شكّله، كما في الجملة:

(23) - ظن زيد أنّ خالدا مريض

حيث أخذ المحمول الصفي "مريض" حالة إعرابية بنيوية اقتضاها عمل الصرفة "أنّ"؛ وذلك لأنّ الوظيفة التركيبية المفعول تسربت إلى الحمل المدمَج برمته، وهو "أنّ خالدا مريض".

والإمكان الثاني يقوم على فكرة إضافة وظيفة تركيبية ثالثة تُسند إلى محمول الحمل المدمَج في الجمل التصعيدية، وهي وظيفة "الفضلة الحملية". وبمقتضاها يأخذ هذا المحمول الحالة الإعرابية الوظيفية النصب، شرط أن يكون محمول الحمل المدمِج دالا على الاعتقاد، وأن تتسرب الوظيفة التركيبية المفعول إلى المكون الحامل في الحمل المدمَج للوظيفة التركيبية الفاعل، كما في الجملة (21)[1].

وعلى الرغم من أنّ الإمكان الثاني يتلاءم مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة بإرجاعه إعراب محمول الحمل المدمَج إلى الوظيفة التي يحملها إلا أنّ المتوكل فضّل الإمكان الأول، وبرّر ذلك بكون هذا الإمكان أقل كلفة. فهو يُفسر إعراب محمول الحمل المدمَج في الجمل التصعيدية دون اللجوء إلى إضافة وظيفة تركيبية ثالثة. وفضلا عن ذلك، يفي بتفسير إعراب المحمولين الاسمي والصفي في الجمل الاسمية والرابطية.

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذين الإمكانان ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص140-141. وص143-144.

والإشكال الذي يطرحه هذا الإمكان أنّ القاعدة التي بموجبها يأخذ محمول الحمل المدمَج الحالة الإعرابية النصب لم تذكر شيئا عن مُحدد هذه الحالة؛ إذ عدّ هذه الحالة حالة إعرابية بنيوية يعني أنّه يُوجد من يُحددها، والقاعدة نصت فقط على أنّ المحمول المعني يأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا كان محمول الحمل المدمِج دالا على الاعتقاد والوظيفة التركيبية المفعول متسربة إلى الحد الحامل في الحمل المدمَج للوظيفة التركيبية الفاعل.

نعم، يُمكن أن يُقال: إنّ المقصود هنا أنّ الذي يُحدد هذه الحالة هو الفعل الدال على الاعتقاد؛ أي "ظن"، و"حسب"، و"عدّ"، وغيرها. فهذه الأفعال تعمل، كما ذهب إليه النحاة القدامى، النصب في مفعولين، وبوقوع محمول الحمل المدمَج موقع المفعول الثاني أخذ حكمه. والجواب أنّ مثل هذه القواعد يجب أن تكون واضحة ولا تحتمل التأويل.

ثم إنّ عدّ المحمولات الدالة على الاعتقاد من محددات الحالة الإعرابية يطرح إشكالا آخر، وهو انتماء هذه المحمولات إلى ما يُعرف في نحو اللغة العربية الوظيفي ب"الأفعال الوجهية". وهذه الأفعال تأتي، كما أشرنا إليه في مبحث المقولات المعجمية، أفعالا وصفية وأفعالا إنجازية؛ بحيث تأتي أفعالا وصفية إذا كان مخصّصها الزمني الماضي أو المستقبل أو حدها الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل ليس ضمير المتكلم، كما في الجملتين:

(24) أ- ظننت خالدا مريضا

ب- يظن زيد خالدا مريضا

حيث المخصّص الزمني للفعل "ظننت" في الجملة (24-أ) هو الماضي، والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في الجملة (24-ب) ليس ضمير المتكلم.

وتأتي أفعالا إنجازية إذا كان مخصّصها الزمني الحاضر وكان حدها الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل ضمير المتكلم، كما في الجملة:

(25) - أظن خالدا مريضا

واستعمال هذه الأفعال استعمالا إنجازيا يسلبها الدلالة على الواقعة فتكون في هذه الحالة أفعالا فقط. وعدم دلالتها على الواقعة يعني أنّ "خالدا" في الجملة (25) هو حد للمحمول "مريضا" وليس للفعل "ظن". وكونه كذلك يطرح إشكال الحالة الإعرابية النصب التي أخذها، فهل هذه الحالة حالة إعرابية بنيوية؛ أي ناتجة عن عمل الفعل "ظن"، أم أنّها

حالة إعرابية وظيفية اقتضتها الوظيفة التركيبية المفعول المتسربة في هذه الجملة على الرغم من أنّ الفعل "ظن" ليس محمولا، أم أنّ هذه الجملة اسمية تأخذ مكوناتها حالتها الإعرابية كما تأخذها مكونات الجملة الاسمية والجملة الرابطية؟ وهذه الأسئلة تبقى بدون جواب ما دام تمثيل المتوكل لتفسير ظاهرة الإعراب اقتصر على الجمل التي استُعملت فيها الأفعال الوجهية استعمالا وصفيا.

### 6.2.3- إعراب المحمول في الجمل الاسمية والرابطية:

ذكرنا في العنصر السابق أنّه يُوجد إمكانان لتفسير الحالة الإعرابية النصب التي تأخذها المحمولات الاسمية والصفية في الجمل التصعيدية: أحدهما يقوم على فكرة عدّ هذه الحالة حالة إعرابية بنيوية، والآخر يقوم على فكرة إسناد وظيفة الفضلة الحملية إلى هذه المحمولات، وتكون بالتالي الحالة الإعرابية التي تأخذها حالة إعرابية وظيفية.

بناء على هذين الإمكانين اقترح المتوكل قاعدتين تُفسر من خلالهما الحالة الإعرابية التي يأخذها المحمولان الاسمي والصفي في الجمل الاسمية والرابطية: الأولى مبنية على الإمكان الأول، ومفادها أنّ هذين المحمولين يأخذان الحالة الإعرابية الرفع إذا كان مخصّصهما الزمني الحاضر، ويأخذان الحالة الإعرابية النصب إذا كان مخصّصهما الزمني الماضي أو المستقبل أو الزمن الصفر. وبموجب هذه القاعدة تُسند إلى المحمول "حار" في الجملة (26-أ) الحالة الإعرابية الرفع، وتُسند إليه في الجمل (26ب-د) الحالة الإعرابية النصب.

(26) أ- الجو حار

ب- كان الجو حارا

ج- سيكون الجو حارا غدا

د- يكون الجو حارا في الصيف[1]

ولأنّ مخصّص الزمن يرتبط في هذه الجمل ومثيلاتها بوجود الفعل الرابط وعدم وجوده أعاد المتوكل صياغة هذه القاعدة على النحو الآتي: يأخذ المحمولان الاسمي والصفي الحالة

[1]- ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص142-143.

الإعرابية الرفع إذا دخل عليهما فعل رابط، ويأخذان الحالة الإعرابية النصب إذا لم يدخل عليهما فعل رابط[1].

والقاعدة الثانية مبنية على الإمكان الثاني، ومفادها أنّ الفضلة الحملية المسندة إلى هذين المحمولين تأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا كان المخصّص الزمني للمحمول الحاضر، كما في الجملة (26-أ)، وتأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا كان المخصّص الزمني للمحمول الماضي أو المستقبل أو الزمن الصفر، كما في الجمل (26ب-د)[2].

وكما في الجمل التصعيدية، فضل المتوكل القاعدة الأولى، ثم تبيّن له أنّ اعتمادها في تفسير إعراب هذين المحمولين غير ممكن، والسبب أنّها؛ أي هذه القاعدة، تنص على أنّ المخصّص الزمني هو الذي يُحدد الحالات الإعرابية التي يأخذها هذان المحمولان. والمعروف أنّ هذا المخصّص يُحدده في الجمل الرابطية الفعل الرابط، وقواعد التعبير تقتضي أنّ إدماج الفعل الرابط، وصياغة المحمول بصفة عامة، يكون بعد إسناد الحالات الإعرابية وليس قبل ذلك.

ولتجاوز هذا الإشكال اقترح ثلاثة حلول:

- الأول: أن تُطبق قواعد إسناد الحالات الإعرابية على الحدود قبل تطبيق قواعد صياغة المحمول، وتُطبق على المحمولين الاسمي والصفي في الجمل الاسمية والرابطية بعد تطبيق قواعد صياغة المحمول.
- والثاني: أن تُطبق قواعد إسناد الحالات الإعرابية على هذين المحمولين في المستوى نفسه الذي تُطبق فيه قواعد إسناد الحالات الإعرابية إلى الحدود. وتُسند الحالات الإعرابية إلى هذين المحمولين بالنظر إلى مخصّصهما الزمني ومخصّص الحمل.
- والثالث: أن يُعاد النظر في ترتيب تطبيق المجموعتين الأوليين من قواعد التعبير؛ أي قواعد إسناد الحالات الإعرابية وقواعد صياغة المحمول، ويكون ذلك بتقديم قواعد صياغة المحمول على قواعد إسناد الحالات الإعرابية[3].

---

[1]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص109.

[2]- ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص143-144.

[3]- ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص108-112.

واستبعد من هذه الحلول الحل الأول وأبقى على الحلين الثاني والثالث، يقول موضحا أسباب استعباده للحل الأول: "إذا قارنا الحل الأول بالحلين الثاني والثالث، تبيّن أنّ الحل الأول أكثر كلفة، بالإضافة إلى أنّه يُحدث تفكيكا في نسق قواعد إسناد الحالات الإعرابية إذ يضطر إلى إجراء هذه القواعد على بنيتين مختلفتين، البنية الوظيفية، والبنية خرج قواعد صياغة المحمول (إدماج الرابط). فيما يتعلق بالحلين الآخرين، نرى أنّهما متساويان بحيث يُمكن الأخذ بالأول كما يُمكن الأخذ بالثاني شريطة ألا يتبين أنّ ثمة من الظواهر ما يستوجب تقديم تطبيق قواعد إسناد الحالات الإعرابية على تطبيق قواعد صياغة المحمول"[1].

والإبقاء على حلين هو في حد ذاته إشكال، وخاصة حين يتعلق الأمر بقواعد التعبير؛ ذلك أنّ هذه القواعد تضطلع ببناء البنية المكونية، وهذه البنية تُمثِّل مرحلة حساسة من مراحل اشتقاق الجملة، ويُفترض أنّ أي اقتراح يخص قواعد من هذا القبيل يجب الفصل فيه باعتماده أو باستبعاده والتخلي عنه. ففي الغالب تكون هذه القواعد مرتبطة بعضها ببعض، وتعديل قاعدة ما يستلزم تعديل قاعدة أخرى، وهكذا. والحل الأخير الذي اقترحه المتوكل يُمثِّل لهذه الحالة؛ إذ إنّ تقديم قواعد صياغة المحمول يستلزم تأخير قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وتعديل ترتيب قواعد التعبير قد يستلزم أيضا تعديل قواعد بناء الجملة قبل نقلها إلى البنية المكونية.

وعوض أن يفصل المتوكل في أمر هذين الحلين اقترح مقاربة جديدة، مفادها أنّ إعراب المحمولين الاسمي والصفي في الجمل الاسمية والرابطية يُمكن أن يُعدّ إعرابا عميقا، تُحدده المخصّصات التحتية، وبالتحديد المخصّصات الزمانية والجهية والوجهية؛ بحيث يأخذ هذا المحمول الحالة الإعرابية الرفع إذا كان مخصّص الحمل الإثبات والمخصّص الزمني للمحمول الحاضر، كما في الجملة (26-أ) المعادة هنا:

(26) أ- الجو حار

ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا كان مخصّص الحمل الإثبات والمخصّص الزمني للمحمول الماضي أو المستقبل أو الزمن الصفر، كما في الجمل (26ب-د) المعادة هنا:

---

[1]- من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص112.

(26) ب- كان الجو حارا

ج- سيكون الجو حارا غدا

د- يكون الجو حارا في الصيف

أو إذا كان مخصّص الحمل النفي والمخصّص الزمني للمحمول الحاضر، كما في الجملة:

(27) - ليس الجو حارا

ويُمكن أن يُعدّ هذا الإعراب إعرابا سطحيا، يُسنده الفعل الرابط (كان وأخواتها) أو أداة النفي (ليس أو ما)، ويتحقق في الحالة الإعرابية النصب، كما في الجمل (26ب-د) والجملة (27). وفي غياب هذه الصرفات يأخذ هذان المحمولان الحالة الإعرابية الرفع، كما في الجملة (26-أ)[1].

وكذلك ههنا، فعوض أن يفصل المتوكل في أمر هذين الإمكانين بتبني واحد منهما، ألحق بهما إعراب المحمول في الجمل من قبيل:

(28) - إنّ خالدا نائم

ووسع في مفهوم الإعراب المقترح في هذه المقاربة؛ أي الإعراب العميق والإعراب السطحي، ليشمل إعراب الرفع والنصب والجزم الذي يأخذه المحمول الفعلي الذي يأتي في صيغة المضارع، وبهذا زاد الإشكال تعقيدا[2].

### 7.2.3- فرضية اندماج الحدين المبتدأ والذيل:

ونقصد بهذه الفرضية المقاربة التي اقترحها المتوكل لتفسير إعراب بعض الحدود في الجمل من قبيل الجمل الممثّل لها في المجموعات الآتية:

(29) أ- خالدا أكرمته

ب- خالد، أكرمته

(30) أ- الأطفال قاموا

ب- الأطفال، قاموا

---

1- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص112-113.

2- للمزيد من التفصيل حول إعراب المحمول وفق هذه المقاربة ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص113-115.

(31) أ- خرجوا الأولاد

ب- خرجوا، الأولاد

(32) أ- ضربته بكرا

ب- ضربته، بكر

فقد ذهب المتوكل في تفسير الحالة الإعرابية النصب التي أخذها الحد "خالدا" في الجملة (29-أ) إلى أنّ هذا الحد يحمل الوظيفة التركيبية المفعول وبمقتضى هذه الوظيفة أخذ الحالة الإعرابية النصب. ولكي يُثبت أنّ هذا الحد هو الذي يحمل هذه الوظيفة وليس الضمير "الهاء" المتصل بالفعل "أكرمت" افترض أنّ هذه الجملة ناتجة عن اندماج الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ في حمل الجملة (29-ب). فهذه الأخيرة كانت تتكون من حد خارجي وحمل، الحد الخارجي هو "خالد" الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ، والحمل هو "أكرمته"، محموله الفعل "أكرم"، وحده الأول الضمير "التاء" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، وحده الثاني الضمير "الهاء" الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التداولية المحور. وباندماج الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ داخل الحمل انقلبت هذه الجملة إلى الجملة (29-أ)، ونتج عن ذلك أنّ هذا الحد؛ أي "خالد"، أخذ سمات الضمير "الهاء" الذي كان يربطه إحاليا، وأصبح عنصرا من عناصر الحمل، يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور والحالة الإعرابية النصب التي تقتضيها وظيفته التركيبية المفعول، أما الضمير "الهاء" فأصبح مجرد صرفة (لاصقة) تُؤدي دور علامة التطابق بين الفعل "أكرمت" والحد الحامل للوظيفة التركيبية المفعول المتقدم عليه، وأصبحت الجملة بعد أن انمحى الوقف الذي كان يفصل بين الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ والحمل قطعة تنغيمية واحدة[1].

ومن الأدلة التي ساقها لإثبات عدم إمكان الفصل بين الحد المندمج والجملة استحالة إيراد هذا الحد متقدما على مؤشرات القوة الإنجازية، كما يدل على ذلك سلامة الجملتين:

(33) أ- خالد أأكرمته؟

[1]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص109-110.

ب- خالد هل أكرمته؟

ولحن الجملتين:

(34) أ- *خالدا أأكرمته؟

ب- *خالدا هل أكرمته؟[1]

وذهب في تفسير الحالة الإعرابية الرفع التي أخذها الحد "الأطفال" في الجملة (30-أ) إلى أنّ هذا الحد يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل وبمقتضى هذه الوظيفة أخذ الحالة الإعرابية الرفع. ولإثبات ذلك افترض أنّ هذه الجملة ناتجة عن اندماج الحد الحامل للوظيفة التركيبية المبتدأ في حمل الجملة (30-ب). ففي نظره، كانت الجملة (30-ب) تتكون من حد خارجي وحمل، الحد الخارجي هو "الأطفال" الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ، والحمل هو "قاموا"، محموله الفعل "قام" وحده الضمير "وا" الذي يربط إحاليا المبتدأ، ويحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور. وباندماج الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ داخل الحمل انقلبت هذه الجملة إلى الجملة (30-أ)، ونتج عن ذلك أنّ هذا الحد؛ أي "الأطفال"، أخذ سمات الضمير "وا"، وأصبح عنصرا من عناصر الحمل، يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور والحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها وظيفته التركيبية الفاعل، في حين أصبح الضمير "وا" مجرد صرفة تُؤدي دور علامة التطابق بين الفعل "قام" والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل المتقدم عليه، وأصبحت الجملة بعد أن انمحى الوقف الذي كان يفصل بين الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ والحمل قطعة تنغيمية واحدة[2].

وذهب في تفسير الحالة الإعرابية الرفع التي أخذها الحد "الأولاد" في الجملة (31-أ) إلى أنّ هذا الحد يحمل الوظيفة التركيبية الفاعل وبمقتضى هذه الوظيفة أخذ الحالة الإعرابية الرفع. ولكي يُثبت أنّ هذا الحد هو الذي يحمل هذه الوظيفة وليس الضمير "وا" المتصل بالفعل "خرج" افترض أنّ هذه الجملة ناتجة عن اندماج الحد الحامل للوظيفة التداولية الذيل في حمل الجملة (31-ب). فهذه الأخيرة كانت تتكون من حمل وحد خارجي، الحمل هو

[1]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص110-111.

[2]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص111-112.

"خرجوا" محموله الفعل "خرج"، وحده الضمير "وا" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، والحد الخارجي هو "الأولاد" الحامل للوظيفة التداولية الذيل، والممثّل داخل الحمل بواسطة الضمير "وا". وباندماج هذا الحد الحامل للوظيفة التداولية الذيل داخل الحمل انقلبت هذه الجملة إلى الجملة (31-أ)، ونتج عن ذلك أنّ هذا الحد؛ أي "الأولاد"، أخذ سمات الضمير "وا" فأصبح عنصرا من عناصر الحمل، يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور والحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها وظيفته التركيبية الفاعل، أما الضمير "وا" فأصبح مجرد صرفة تُؤدي دور علامة التطابق بين الفعل "خرج" والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، وأصبحت الجملة بعد أن انمحى الوقف الذي كان يفصل بين الحمل والحد الحامل للوظيفة التداولية الذيل قطعة تنغيمية واحدة[1].

وذهب في تفسير الحالة الإعرابية النصب التي أخذها الحد "بكرا" في الجملة (32-أ) إلى أنّ هذا الحد يحمل الوظيفة التركيبية المفعول وبمقتضى هذه الوظيفة أخذ الحالة الإعرابية النصب. ولإثبات ذلك افترض أنّ هذه الجملة ناتجة عن اندماج الحد الذيل في حمل الجملة (32-ب). ففي نظره، كانت الجملة (32-ب) تتكون من حمل وحد خارجي، الحمل هو "ضربته"، محموله الفعل "ضرب"، وحده الأول الضمير "التاء" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل، وحده الثاني الضمير "الهاء" الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور، والحد الخارجي هو "بكر" الحامل للوظيفة التداولية الذيل، والممثّل داخل الجملة بواسطة الضمير "الهاء". وباندماج هذا الحد الحامل للوظيفة التداولية الذيل داخل الحمل انقلبت هذه الجملة إلى الجملة (32-أ)، ونتج عن ذلك أنّ هذا الحد؛ أي "بكر"، أخذ سمات الضمير "الهاء"، فأصبح عنصرا من عناصر الحمل، يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور والحالة الإعرابية النصب التي تقتضيها وظيفته التركيبية المفعول، في حين أصبح الضمير "الهاء" مجرد صرفة تُؤدي دور التطابق بين الفعل "ضربت" والحد الحامل للوظيفة التركيبية المفعول، وأصبحت

---

[1]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص114-115.

الجملة بعد أن انمحى الوقف الذي كان يفصل بين الحمل والحد الحامل للوظيفة التداولية الذيل قطعة تنغيمية واحدة[1].

وفرضية الاندماج هذه تندرج في فرضية عامة، هي فرضية التحجر، ومفادها أنّه في المرحلة الأولى من تطور لغة ما يُمكن أن تتوارد عبارتان اثنتان تُستعملان في سياقات مختلفة، كأن تكون إحداهما عبارة غير موسومة؛ أي تُستعمل في السياقات العادية، وتكون الأخرى عبارة موسومة، فلا تُستعمل إلا في سياقات خاصة. وفي مرحلة ثانية تبدأ العبارة الموسومة في فقد وسمها، فيكثر استعمالها، ويُصبح غير مشروط بسياقات خاصة، وقد يُؤدي ذلك إلى التخلي عن العبارة غير الموسومة الأصل، أو تظل العبارتان تتواردان معا مع بعض التفاوت في الاستعمال. وفي المرحلة الثالثة، وهو منتهى مسلسل التحجر، تحل العبارة غير الموسومة محل العبارة التي فقدت وسمها[2].

وهذه المراحل تنطبق في اللغة العربية على الجمل المبتدئية والجمل الذيلية؛ إذ يفترض المتوكل أنّه توارد في العربية القديمة نمطان من الجمل: الجمل المتضمنة لحد مبتدأ (الجمل المبتدئية) والمتضمنة لحد ذيل (الجمل الذيلية) والجمل غير المتضمنة لهذين الحدين، على أساس أنّ جمل النمط الأول موسومة وجمل النمط الثاني غير موسومة. وفي مرحلة من مراحل تطور هذه اللغة بدأ مسلسل تحجر الجمل المبتدئية والجمل الذيلية، وكان ذلك باندماج كلّ من الحد المبتدأ والحد الذيل في حمل الجملة، كما في الجملتين (29-ب) و(30-ب) حيث اندمج الحد المبتدأ في حملهما فتحولتا إلى الجملتين (29-أ) و(30-أ)، وفي الجملتين (31-ب) و(32-ب) حيث اندمج الحد الذيل في حملهما فتحولتا إلى الجملتين (31-أ) و(32-أ).

ورغم الاندماج إلا أنّ الجمل من قبيل (29-أ) لم تُعمم، وظلت الغلبة في الاستعمال للجمل من قبيل (29-ب). والجمل من قبيل (30-أ) ترسخت ترسخا ملحوظا، ويبدو

---

[1]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص115-116.

[2]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص116-117.

أنّها كانت منطلقا للجمل السائدة في العربية الحديثة والدوارج؛ إذ يغلب في هذه الجمل تقدم الفاعل على الفعل. والجمل من قبيل (31-أ) انحصر استعمالها منذ البداية في لغة معينة[1].

هذه باختصار فرضية اندماج الحدين المبتدأ والذيل. وأول إشكال تطرحه هو غياب أدلة مراسية تُثبت هذا الاندماج، وقد أقر المتوكل بذلك[2]، ولكنه أصر على رأيه، فأدرج هذه الظاهرة ضمن ظاهرة التحجر، ثم راح يعرض مسلسل تحجر الجمل المبتدئية والجمل الذيلية، والعوامل الميسرة لتحجرهما والمعرقلة له[3].

حقيقة، غياب أدلة مراسية لا يمنع افتراض الاندماج، ولكنه يستوجب في المقابل شروطا معينة، منها عدم التناقض. وهذا الشرط لم يتقيد به المتوكل؛ إذ إنّ افتراض اندماج الحدين المبتدأ والذيل في حمل الجمل (29-ب) (30-ب) (31-ب) (32-ب) يعني أنّ هذه الجمل لم يتوارد استعمالها في اللغة العربية القديمة جنبا إلى جنب مع الجمل (29-أ) (30-أ) (31-أ) (32-أ)، والمصطلحات التي استعملها المتوكل في شرحه لهذه الظاهرة، كـ"تتحول"، و"تنقلب"، و"تنتقل"، تدل على ذلك، ولكن في عرضه لمسلسل تحجر هذه الجمل افترض توارد المجموعتين معا، وهذا هو التناقض بعينه.

ويُضاف إلى هذا أنّ اندماج الحد المبتدأ أو الحد الذيل في حمل الجملة يقتضي تحول هذه الجملة أو انقلابها أو انتقالها من بنية إلى بنية أخرى. وهذه المصطلحات؛ أي تحول وانقلاب وانتقال، تدل على وجود قواعد تضطلع بتغيير بنية الجملة، وبهذا يكون المتوكل قد اعترف من حيث لا يشعر بقواعد التحويل.

واللافت للانتباه إذا ما صرفنا النظر عن هذه الإشكالات أنّ افتراض المتوكل اندماج الحدين المبتدأ والذيل له علاقة بتخريج النحاة القدامى للجمل (29-أ) (30-أ) (31-أ) (32-أ). فالمعروف أنّ الجملتين (29أ-ب) المعادتين هنا:

(29) أ- خالدا أكرمته

ب- خالد، أكرمته

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذه المراحل، ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص117-119.

[2]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص109.

[3]- ينظر: أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص116-130.

تُمثِّلان عند النحاة القدامى لظاهرة الاشتغال؛ بحيث تُمثِّل الجملة (29-أ) للاشتغال بالنصب، وتُمثِّل الجملة (29-ب) للاشتغال بالرفع[1]. والمعروف أيضا أنّ هؤلاء النحاة اتفقوا على أنّ الاسم المنصوب في الجملة (29-أ) مفعول به، واختلفوا في ناصبه، فالبصريون وجمهور النحاة ذهبوا إلى أنّ ناصبه هو فعل مضمر وجوبا، وأنّ تقدير الكلام في هذه الجملة هو:

(35) - أكرمت خالدا أكرمته

أي أنّ "خالدا" مفعول للفعل المضمر "أكرمت" وليس للفعل الظاهر "أكرمته"، فمفعول هذا الفعل هو الضمير "الهاء". ونحاة الكوفة ذهبوا إلى أنّ ناصبه هو الفعل الظاهر "أكرمته"، وبهذا يكون "خالدا" مفعولا مقدما على الفعل وليس مفعولا لفعل مضمر، يقول ابن عقيل (ت769هـ) ملخصا هذين المذهبين: "واختلف النحويون في ناصبه: فذهب الجمهور إلى أنّ ناصبه فعل مضمر وجوبا؛ [لأنّه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر]، ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر...والمذهب الثاني: أنّه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنّه عامل في الضمير والاسم معا؛ فإذا قلت "زيدا ضربته"، كان "ضربت" ناصبا لـ"زيد" ولـ"الهاء"، ورُدّ هذا المذهب بأنّه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظْهَره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضمير ملغى، ورُدّ بأنّ الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل"[2]. وأما الاسم المرفوع في الجملة (29-ب) فقد اتفقوا على أنّه مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر.

ولأنّ الاشتغال يتحقق، كما ذهب إليه النحاة القدامى، بالنصب وبالرفع، افترض المتوكل أنّ الجملة التي يكون فيها الاشتغال بالنصب ناتجة عن الجملة التي يكون فيها الاشتغال بالرفع. وتبعا لهذه الفرضية، عدّ "خالدا" في الجملة (29-أ) حدا داخليا، يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور، ويأخذ بمقتضى وظيفته

---

[1]- ذكر النحاة القدامى أنّ الاسم المتقدم على الفعل في مثل هذه الجمل يكون إما مما يجب فيه النصب، أو مما يجب فيه الرفع، أو مما يجوز فيه النصب والرفع والنصب أرجح، أو مما يجوز فيه النصب والرفع والرفع أرجح، أو مما يجوز فيه الأمران على السواء. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009، ج2، ص59.

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص58-59.

التركيبية المفعول الحالة الإعرابية النصب، وعدّه في الجملة (29-ب) حدا خارجيا، لا يحمل إلا الوظيفة التداولية المبتدأ، ويأخذ بمقتضى هذه الوظيفة الحالة الإعرابية الرفع.

والغريب في أمر المتوكل أنّه لم يعتمد على مذهب نحاة الكوفة رغم أنّهم لم يفترضوا وجود فعل مضمر في الجملة (29-أ)، والمتوكل لا يُؤمن بالإضمار. وأبعد من هذا، قال عن مذهبهم: "يُذكِّر التحليل الذي نقترحه هنا للبنيات الاشتغالية بتحليل نحاة الكوفة الذي يقوم على فكرة أنّ الاسم المتصدر في هذه البنيات منصوب بالفعل الذي يليه وأنّ الضمير ملغى. ورأينا أنّ تحليل الكوفيين هذا أكثر واقعية من تحليل البصريين (وجمهور النحاة) القائم على تقدير فعل يعمل النصب في الاسم المتصدر"[1]. ومع ذلك لم يأخذ به، ولو أخذ به لكان في غنى عن فرضية التحجر التي لم تُمكّنه من حل إشكال الجملة (29-أ)، وهو وجود الضمير "الهاء" المتصل بالفعل "أكرمت" ووجود الحد "خالدا" الذي يربط إحاليا هذا الضمير، وجعلت ما ذهب إليه أبعد عن الواقعية مما ذهب إليه نحاة الكوفة، وأبعد كذلك مما ذهب إليه جمهور النحاة القدامى.

وما قلناه عن فرضية الاندماج التي اعتمد عليها المتوكل في تفسير إعراب مكونات الجملتين (29أ-ب) يصدق على الجملتين (30أ-ب) المعادتين هنا:

(30) أ- الأطفال قاموا

ب- الأطفال، قاموا

فالمعروف أنّ النحاة القدامى اختلفوا في إعراب الاسم "الأطفال" في الجملة (30-أ). وبعبارة أوضح، اختلفوا في حكم تقديم الفاعل على الفعل. فنحاة البصرة قالوا بعدم جواز ذلك، وإذا تقدم فسيصير مبتدأ والفعل بعده يكون جملة في محل رفع خبر، ونحاة الكوفة قالوا بجواز ذلك، يقول ابن عقيل: "حكم الفاعل التأخر عن رافعه -وهو الفعل أو شبهه- نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقال زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا: زيد غلاماه قائم، ولا: زيد قام، على أن يكون "زيد" فاعلا مقدما، بل على أن يكون

---

[1]- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، هامش ص110.

مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو. وهذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله"[1].

انطلق المتوكل من هذا الاختلاف وافترض وجود جملتين اثنتين: إحداهما، وهي الجملة (30-أ)، تُمثِّل مذهب نحاة الكوفة، والأخرى، وهي الجملة (30-ب)، تُمثِّل مذهب نحاة البصرة. ثم افترض أنّ الجملة (30-أ) ناتجة عن اندماج الحد المبتدأ "الأطفال" في حمل الجملة (30-ب)، وأخذِه بالتالي لسمات الضمير "وا"؛ أي صار الحد "الأطفال" حدا داخليا يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور والحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها وظيفته التركيبية الفاعل، أما الضمير "وا" فصار مجرد صرفة تُؤدي دور علامة التطابق بين الفعل "قام" والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل.

وما نسيه المتوكل أنّه أكد في أكثر من موضع أنّ الحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل يرد في الجملة الفعلية متأخرا عن فعله، وإذا تقدم عليه يُصبح حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ. ومن ذلك قوله: "فهذا المكون [يقصد الفاعل] حين يتقدم على فعله لا يُمكن أن يحتل إلا الموقع الخارجي (م$^2$)، موقع المبتدأ. وعلى هذا، فالمكون المتصدر في الجمل (78أ-ب) مبتدأ محتل للموقع (م$^2$)، ولا يُمكن اعتباره، كما قد يتبادر إلى الذهن، فاعلا محتلا للموقع (م$^\varnothing$) بحكم كونه محورا أو بؤرة"[2]. وقوله: "نستخلص مما سبق أنّ فاعل الجملة الفعلية في اللغة العربية يرد متأخرا عن فعله سواء أَوليه مباشرة أم توسط بينهما مكون آخر. في حالة أخذ المكون الفاعل وظيفة تداولية (المحور مثلا) تُخول احتلال صدر الحمل (أي الموقع م$^\varnothing$) فإنّه يظل محتفظا برتبته بعد الفعل إذ بتقدمه عليه يُصبح مبتدأ محتلا لموقع خارجي بالنسبة للحمل (الموقع م$^2$) رابطا لضمير فاعل لاصق بالفعل"[3]. وقوله: "أما المكون المتصدر في التراكيب من قبيل (36):

(36) - الضيوف قاموا

---

[1]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص35.

[2]- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص50.

[3]- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص56.

فهو أجدر أن يُعدّ مبتدأ من أن يُعدّ فاعلا"[1].

وكذلك الأمر بالنسبة لفرضية الاندماج في الجملتين (31أ-ب) المعادتين هنا:

(31) أ- خرجوا الأولاد

ب- خرجوا، الأولاد

فالمعروف أنّ النحاة القدامى ذهبوا إلى أنّ الجمل من هذا القبيل جمل شاذة لخرقها القاعدة: "إذا أُسند الفعل إلى ظاهر -مثنى أو مجموع- وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أُسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، كما تقول: قام زيد، ولا تقول على مذهب هؤلاء [يقصد مذهب جمهور النحاة]: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات"[2]. ومع ذلك اقترحوا تخريجين لهذه الجمل: الأول أن يُعرب الاسم "الأولاد" مبتدأ مؤخرا والجملة من الفعل "خرج" والفاعل "وا" في محل رفع خبر، والثاني أن يُعرب الضمير المتصل بالفعل فاعلا و"الأولاد" بدلا منه[3].

وعوض أن يأخذ المتوكل بالتخريج الثاني، ويعدّ "الأولاد" حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية الذيل، والذيل عنده يشبه البدل عند النحاة القدامى، افترض، تبعا للتخرجين اللذين اقترحهما النحاة القدامى، وجود جملتين: إحداهما، وهي الجملة (31-ب)، تُمثِّل التخريج الأول، والثانية، وهي الجملة (31-أ)، تُمثِّل التخريج الثاني. ثم افترض أنّ الجملة (31-أ) ناتجة عن اندماج الحد "الأولاد" داخل الحمل في الجملة (31-ب)، وأخذِه بالتالي لسمات الضمير "وا"؛ أي صار الحد "الأولاد" حدا داخليا يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور، أما الضمير "وا" فصار صرفة تُؤدي دور علامة التطابق بين الفعل "خرج" والحد الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل.

وهذه الفرضية لم تحل إشكال الجملة (31-أ)، ولن تحله؛ لأنّ إلحاق الضمير بالفعل على أساس أنّه علامة تطابق خرق لقواعد اللغة العربية، بدليل أنّ هذه الجملة ومثيلاتها التي

---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص65.

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص36.

[3]- ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص36.

اصطلح عليها النحاة القدامى اسم "لغة أكلوني البراغيث" انحصر استعمالها في لغة جماعة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب، ويُقال: هم طي، ويُقال أيضا: هم أزد شنوءة[1].

وبخلاف الجمل السابقة، لا تُمَثِّل الجملتان (32أ-ب) المعادتان هنا:

(32) أ- ضربته بكرا

ب- ضربته، بكر

عند النحاة القدامى لظاهرة واحدة، كما هو حال الجملتين (29أ-ب)، وليستا جملة واحدة، كما هو حال الجملتين (30أ-ب) والجملتين (31أ-ب)، فهؤلاء النحاة عدّوا الاسم "بكرا" في الجملة (32-أ) بدلا من المفعول به "الهاء"، وعدّوا الاسم "بكر" في الجملة (32-ب) مبتدأ مؤخرا، والجملة "ضربته" في محل رفع خبر.

هذا هو مذهب النحاة القدامى في إعراب كلّ من الضمير "الهاء" والاسم "بكر" في الجملتين (32أ-ب). أما المتوكل فردّ الجملة (32-أ) إلى الجملة (32-ب)؛ أي إلى جملة كان فيها الضمير "الهاء" حدا داخليا يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور، ويُمَثِّل داخل الحمل حدا خارجيا، وهو الحد "بكر"، الحامل للوظيفة التداولية الذيل، وبعد اندماج هذا الحد داخل الحمل أخذ سمات الضمير "الهاء"، وصار هو من يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور، أما الضمير "الهاء" فصار صرفة تُؤدي دور علامة التطابق بين الفعل "ضربت" والحد الحامل للوظيفة التركيبية المفعول

ومن الواضح هنا أنّ المتوكل عدّ "بكرا" في الجملة (32-أ) حدا داخليا يحمل الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور ولم يعدّه حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية الذيل؛ لأنّه إذا عدّه كذلك فإما أن تُسند إليه الوظيفة التداولية ذيل التوضيح، ويُمتنع ذلك لكون هذه الوظيفة تقتضي الحالة الإعرابية الرفع[2]، وإما أن تُسند إليه الوظيفة التداولية ذيل التعديل أو ذيل التصحيح، ويُمتنع ذلك؛ لأنّ هذا الحد لا يُعدل ولا يُصحح أية معلومة داخل الحمل.

---

[1]- ينظر فيما يخص الاختلاف في نسبة لغة أكلوني البراغيث: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص36.

[2]- تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المتوكل لم يذكر أنّ الحد الحامل للوظيفة التداولية ذيل التوضيح يأخذ الحالة الإعرابية الرفع، ولكن يُوجد دليلان على أنّ هذا الحد يأخذ الحالة الإعرابية الرفع:

ورغم ما افترضه المتوكل إلا أنّ إشكال الضمير "الهاء" المتصل بالفعل "ضربت" لم يحل، ولحله يجب عدّ هذا الضمير حدا داخليا يحمل في كلتا الجملتين (32أ-ب) الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية المحور، وعدّ "بكرا" في الجملة (32-أ) حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية ذيل التوضيح، ويأخذ الحالة الإعرابية النصب التي يرثها عن "الهاء" التي تُمثّله داخل الحمل، وعدّه في الجملة (32-ب) حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ.

وعدّ "بكرا" في الجملة (32-أ) حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية ذيل التوضيح يتوافق مع مذهب النحاة القدامى في إعراب هذا الاسم؛ إذ بين الذيل والبدل العديد من أوجه التشابه. علاوة على ذلك، يجعل من ذيل التوضيح مساويا في خصائصه المكونية لذيل التعديل وذيل التصحيح. فكما يرث هذان الذيلان الحالة الإعرابية عن المكون المقصود تعديله أو تصحيحه، فكذلك يرث ذيل التوضيح الحالة الإعرابية عن المكون المقصود توضيحه.

وكذلك الأمر بالنسبة لـ"بكر" في الجملة (32-ب)، فعدّه حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ يتوافق مع مذهب النحاة القدامى، ويحل الإشكال الذي أشرنا إليه في مبحث الوظائف بخصوص الفرق بين المبتدأ وذيل التوضيح؛ وذلك بإضافة قاعدة تنص على أنّ الحد الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ يُمكن أن يأتي متأخرا عن الحمل، ويُوكل حينئذ أمر التمييز بينه وبين الذيل إلى الوظيفة التي يُؤدها الحد؛ بحيث إذا دل على مجال الخطاب تُسند إليه الوظيفة التداولية المبتدأ، وإذا وضح أو عدل أو صحح معلومة واردة داخل الحمل تُسند إليه الوظيفة

---

- الأول هو قول المتوكل في معرض حديثه عن سلمية إسناد الحالات الإعرابية: "ويأخذ الرفع في حالة كونه لا وظيفة توجيهية له ولا وظيفة دلالية؛ أي إذا كان مركبا خارجيا (مبتدأ أو ذيل)". قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص213. والمقصود هنا بالذيل ذيل التوضيح؛ ذلك أنّ ذيل التعديل وذيل التصحيح يأخذان الحالة الإعرابية التي يرثانها عن الحد المعدل أو المصحح، يقول المتوكل: "أما في البنيات المذيلة الممثّل لها بالجمل (3) و(4) فإنّ الذيل يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التركيبية التي يرثها عن المكون المقصود تعديله أو تصحيحه باعتباره عوضا عنه". الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص157.
- والثاني أنّ ذيل التوضيح أخذ في كلّ الجمل التي مثّل بها المتوكل الحالة الإعرابية الرفع، في حين أنّ ذيل التعديل وذيل التصحيح يأخذان الحالة الإعرابية الرفع والحالة الإعرابية النصب والحالة الإعرابية الجر. ينظر فيما يخص هذه المسألة: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص144.

التداولية الذيل. وأما عدّه؛ أي "بكر"، في الجملة (32-ب) حدا خارجيا يحمل الوظيفة التداولية الذيل يجعل من الرتبة المعيار الوحيد في التمييز بين الحد المبتدأ والحد الذيل.

وحاصل ما نخلص إليه هنا أنّ المتوكل عدّ التراث اللغوي العربي مرجعا للاحتجاج[1]، ولكن اعتماده على تخريج النحاة القدامى للجمل (29-أ) (30-أ) (31-أ) (32-أ) كان من أجل تدعيم مقاربته القائمة على فرضية الاندماج وليس من أجل حل الإشكال الذي تطرحه هذه الجمل.

وإجمالا لكلّ ما تقدم نقول: إنّ مقاربة المتوكل لظاهرة الإعراب تنسجم مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة؛ ذلك أنّها تفترض أنّ الإعراب عبارة عن مجموعة من الحالات تخص البنية الصرفية للكلمة، وهذه الحالات تُحددها الوظائف. والإشكالات التي تطرحها تُصنف إلى صنفين: إشكالات ترتبط بهذه المقاربة باعتبارها جهازا يُفسر ظاهرة الإعراب، ونقصد هنا إشكال التناقض بين الإعراب البنيوي ومبدأ تبعية البنية للوظيفة، وإشكالات ترتبط بتقديم المتوكل لهذه المقاربة وانطباقيتها على اللغة العربية، وأبرزها:

- إشكال التناقض بين أقوال المتوكل التي يعدّ فيها الإعراب ظاهرة صرفية تُفسرها الوظائف وأقواله التي يعدّ فيها الإعراب وسيلة من وسائل التدليل على الوظائف.

- إشكال إعراب الفضلات في المركب الإضافي؛ إذ اقترح المتوكل تفسيرين مختلفين للحالات الإعرابية التي تأخذها بعض فضلات المركب الإضافي.

- إشكال إعراب الظروف القضوية؛ إذ رجح المتوكل أنّ الحالات الإعرابية التي تأخذها هذه المكونات حالات إعرابية بنيوية.

---

[1]- أشرنا في الفصل الأول إلى أنّ المتوكل يرى بأنّ التراث اللغوي العربي يتخذ إزاء الدرس اللساني الحديث ثلاثة أوضاع:

- التراث تاريخ: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمثّل حقبة من حقب تطور الفكر اللغوي بصفة عامة، وتطور الفكر اللغوي الوظيفي بصفة خاصة.

- التراث مرجع: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمكن أن يكون مرجعا في الاحتجاج لنظرية لسانية ما أو مقاربة ما.

- التراث مصدر: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمكن أن يكون مصدرا لإغناء النظريات اللسانية الحديثة.

- إشكال إعراب محمول الحمل المدمَج في الجمل التصعيدية وإعراب المحمولين الاسمي والصفي في الجمل الاسمية والرابطية؛ إذ اقترح المتوكل حلولا لهذا الإشكال ولكنه لم يفصل فيها.
- إشكال فرضية اندماج الحدين المبتدأ والذيل في الجمل (29-أ) (30-أ) (31-أ) (32-أ)؛ إذ لا تُوجد أدلة تُثبت صحة هذه الفرضية، والاعتماد عليها لم يُمكّن المتوكل من حل الإشكالات التي تطرحها هذه الجمل.

## 4- الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي:

ومدار الحديث في هذا المبحث عن مسألتين من مسائل التركيب في نحو اللغة العربية الوظيفي: إحداهما هي أقسام الجملة، والأخرى هي الرتبة.

### 1.4- تعريف الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي:

ذكر المتوكل في تعريف الجملة وأقسامها عدة أقوال، منها قوله: "الجمل قسمان: جمل بسيطة تتكون من حمل لا مبتدأ (Theme) ولا ذيل له، كالجمل (1أ-ب):

(1) أ- دخل زيد

ب- الزمخشري نحوي

ج- كان الزمخشري نحويا

وجمل مركبة. ويشمل هذا الصنف الأخير من الجمل الجمل التي من قبيل: مبتدأ، حمل:

(2) أ- خالد، ألف كتابا

ب- هند، نجح أخوها

ج- هند، عيناها سوداوان

والجمل التي من قبيل: حمل، ذيل:

(3) أ- نجح أخوها، هند

ب- ساءني زيد، سلوكه

ج- زارني خالد، بل عمرو

والجمل التي من قبيل: مبتدأ، حمل، ذيل:

(4) - خالد، أعطيته إياه، الكتاب"[1]

وقوله: "نُميز بين الجملة والحمل، ونقصد بالحمل الجملة البسيطة التي تتكون من المحمول وحدوده، موضوعات ولواحق. ويُمكن أن تتكون الجملة من حمل واحد كما يُمكن أن تتكون من أكثر من حمل واحد؛ أي من حمل مدمِج (بكسر الميم) وحمل مدمَج (بفتح الميم). مثال ذلك الجملتان (5أ-ب):

(5) أ- بلَّغ زيد عليا الخبر

ب- بلغ عليا أنّ خالدا تزوج هندا"[2]

وقوله: "تنقسم الجمل في اللغات الطبيعية، من حيث تكوينها، قسمين: جملا بسيطة وجملا مركبة. الجمل البسيطة هي الجمل التي تتضمن حملا واحدا، كالجمل (6أ-ج):

(6) أ- عاد علي من الكُتّاب

ب- خالد، تزوجته هند

ج- قابلته البارحة، بكرٌ

أما الجمل المركبة فهي الجمل التي تتكون من أكثر من حمل واحد، كما هو شأن الجمل (7أ-ج):

(7) أ- زارني الرجل الذي قابلناه أمس

ب- بلَّغ عمرو خالدا أنّ هندا غادرت الرباط

ج- نجح خالد ورسبت هند"[3]

وقوله: "تتألف الجملة البسيطة من مكون أساسي ثابت، الحمل، ومكونات خارجية تُضاف، اختيارا، إلى يمين الحمل أو إلى يساره، كما هو شأن المكونين "خالد" و"بكر" في الجملتين (6-ب) و(6-ج)"[4].

[1]- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص201.

[2]- من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص90-91.

[3]- الجملة المركبة في اللغة العربية، ص7-8.

[4]- الجملة المركبة في اللغة العربية، ص8.

وقوله: "نقصد بالجملة كلّ عبارة لغوية تتضمن حملا (نوويا أو موسعا) ومكونا (أو مكونات) خارجيا. فالجملة، حسب التنميط الذي نقترحه هنا، مقولة تعلو الحمل إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي (أو مكونات خارجية)"[1].

وقوله: "خلاصة ما تقدم أنّ الجملة البسيطة في اللغة العربية حمل يُمكن أن يُضاف إليه أحد المكونات الخارجية الثلاثة المبتدأ والذيل والمنادى أو جميعها. ويتألف الحمل من مخصّص للحمل يُؤشّر للقوة الإنجازية (يُمكن أن يكيفه لاحق) ومحمول وموضوعات ولواحق"[2].

وقوله: "تنقسم الجملة من حيث عدد الحمول التي تتضمنها قسمين: جملة بسيطة وجملة مركبة. تنتمي إلى القسم الأول الجمل التي تتضمن حملا واحدا، في حين تنتمي إلى القسم الثاني الجمل المتضمنة لأكثر من حمل واحد"[3].

وقوله: "الجملة، من حيث تركيبها أنماط ثلاثة: جملة بسيطة وهي الجملة التي تتضمن حملا واحدا غير مضاف إليه أي مكون آخر، وجملة مركبة وهي كلّ جملة تتألف من حمل واحد مضاف إليه مكون خارجي (مكون مبتدأ أو مكون ذيل) وجملة معقدة وهي كلّ جملة تتضمن أكثر من حمل واحد، سواء أكان هذا الحمل حدا أم كان جزءا من حد"[4].

وقوله: "نقصد هنا بالجملة البسيطة كلّ عبارة لا يُساوقها مكون خارجي، سواء أتضمنت حملا واحدا أو حمولا متعددة. وكان بالإمكان أن نستعمل لنفس الإحالة لفظ "جملة" دون وصف"[5].

ومن جملة ما يُلاحظ في هذه الأقوال ما يلي:

- تركيز المتوكل على تعريف الجملة بالنظر إلى قسم معين من أقسامها، وهو الجملة البسيطة. والأصل في التعريف أن يُعبّر عن ماهية المعرَّف بمعزل عن أقسامه، بل إنّ التمييز بين أقسام

---

[1]- الجملة المركبة في اللغة العربية، ص27.

[2]- الجملة المركبة في اللغة العربية، ص34.

[3]- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص234.

[4]- الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص14.

[5]- أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، هامش ص109.

المعرَّف، أو التمييز بينه وبين غيره، لا يتم إلا بعد تحديد كلّ واحد منهما، وهكذا تكون الأقسام تابعة للماهية وليس العكس. هذا، ويبدو أنّ المتوكل انتبه إلى أنّ اتخاذه الجملة البسيطة منطلقا لتعريف الجملة لا يستقيم فأشار في قوله الأخير الذي أوردناه إلى أنّ مقصوده بـ"الجملة البسيطة" الجملة، وأنّ كلمة "بسيطة" إنّما جيء بها للوصف، ويُمكن الاستغناء عنها.

– تناقض في تعريف الجملة البسيطة. فتارة يُعرّفها المتوكل بأنّها كلّ عبارة لغوية تتكون من المحمول وحدوده، وتارة أخرى يُعرّفها بأنّها كلّ عبارة لغوية تتكون من المحمول وحدوده والحدود الخارجية؛ أي الحدود الحاملة للوظائف التداولية الخارجية (المبتدأ، والمنادى، والذيل).

– تناقض في تعريف الجملة المركبة. ففي بعض الأقوال يُعرّفها المتوكل بأنّها جملة تتكون من أكثر من حمل واحد، وفي بعضها الآخر يُعرّفها بأنّها جملة تتكون من حمل واحد وحدود خارجية.

– اضطراب في تقسيم الجملة. فمرة يُقسمها المتوكل إلى قسمين: جملة بسيطة وجملة مركبة، ومرة أخرى يُقسمها إلى ثلاثة أقسام: جملة بسيطة وجملة مركبة وجملة معقدة. وهذا الاضطراب ناتج عن التناقض الذي وقع فيه في تعريف الجملتين البسيطة والمركبة.

وإزاء هذا، سنعتمد، فيما يخص تعريف الجملة، على ما تبناه المتوكل في أغلب كتبه، وهو اعتبار الجملة كلّ عبارة لغوية تتكون من محمول وحدود. وتكون هذه الجملة حملا، أو تُساوي الحمل، إذا تضمنت حملا فقط؛ أي تتكون من المحمول وحدود داخلية، وتكون أوسع من الحمل إذا تضمنت الحمل وحدود خارجية.

## 2.4– أقسام الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي:

يسمح تعريف الجملة بأنّها عبارة لغوية تتكون من المحمول والحدود بتقسيمها إلى عدة أقسام، ترتبط، كما هو الشأن بالنسبة لمختلف تقسيمات الجملة في الدرس اللساني القديم والحديث، بخصائص مكوناتها؛ إذ يُمكن أن تُقسم بالنظر إلى مقولة المحمولة (فعل، واسم، وصفة،...)، ويُمكن أن تُقسم بالنظر إلى رتبة المحمول، ويُمكن أن تُقسم بالنظر إلى طبيعة الحدود (بسيطة أو معقدة)، ويُمكن أن تُقسم بالنظر إلى الوظائف التي تحملها الحدود، ويُمكن أن تُقسم بالنظر إلى عدد المحمولات أو عدد الحمول، وغيرها من التقسيمات.

ومن تقسيمات الجملة في نحو اللغة العربية الوظيفي تقسيمها بالنظر إلى مقولة المحمول، وبالنظر إلى عدد الحمول التي تتضمنها، وبالنظر إلى الوظائف التداولية التي تحملها الحدود، ويهمنا هنا التقسيمان الأول والثاني[1].

## 1.2.4- أقسام الجملة بالنظر إلى مقولة المحمول:

قسم المتوكل الجملة العربية بالنظر إلى المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي وجملة ذات محمول غير فعلي، وقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي إلى جملة اسمية وجملة رابطية، يقول موضحا هذا التقسيم: "تنقسم الجملة العربية، في منظورنا، حسب مقولة المحمول التركيبية إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي وجملة ذات محمول غير فعلي (أي محمولها مركب وصفي أو مركب اسمي أو مركب حرفي أو مركب ظرفي). وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي، بدورها إلى جملة تشتمل على رابط "كان" و(ما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط. ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثلاثة بالجملة الفعلية والجملة الرابطية والجملة الاسمية على التوالي"[2].

### 1.1.2.4- الجملة الفعلية:

وهي التي يكون محمولها فعلا، كالجملتين:

(8) أ- ألف خالد كتابا

ب- كان زيد يكتب رسالة

حيث محمول الجملة (8-أ) هو الفعل "ألف"، ومحمول الجملة (8-ب) هو الفعل "يكتب"، والفعل "كان" في الجملة (8-ب) هو فعل مساعد وليس محمولا.

---

[1]- قسم المتوكل الجملة بالنظر إلى الوظائف التداولية التي تحملها مكوناتها إلى خمسة أقسام: الجملة المبتدئية أو المبتدئة، وهي التي تشتمل على مكون يحمل الوظيفة التداولية المبتدأ، والجملة الذيلية أو المذيلة، وهي التي تشتمل على مكون يحمل الوظيفة التداولية الذيل، والجملة الندائية، وهي التي تشتمل على مكون يحمل الوظيفة التداولية المنادى، والجملة البؤرية، وهي التي تشتمل على مكون يحمل الوظيفة التداولية البؤرة، والجملة المحورية، وهي التي تشتمل على مكون يحمل الوظيفة التداولية المحور. ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص181.

[2]- الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص78.

### 2.1.2.4- الجملة الاسمية:

وهي التي يكون محمولها اسما أو صفة أو ظرفا أو مركبا حرفيا، كالجمل:

(9) أ- خالد أستاذ

ب- زينب شقراء

ج- السفر غدا

د- زيد في الدار

حيث محمول الجملة (9-أ) هو الاسم "أستاذ"، ومحمول الجملة (9-ب) هو الصفة "شقراء"، ومحمول الجملة (9-ج) هو الظرف "غدا"، ومحمول الجملة (9-د) هو المركب الحرفي "في الدار".

وتُصنف الجمل الاسمية، باعتبار العلاقة التي تربط بين المحمول والمكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل، إلى خمسة أصناف، هي:

- جمل تكون فيها العلاقة بين المحمول والمكون الفاعل علاقة إسناد خاصية. وبتعبير آخر، يكون المحمول في هذه الجمل دالا على خاصية يتصف بها المكون الفاعل. ولكي تتحقق هذه العلاقة يجب أن يكون المحمول صفة والمكون الفاعل عبارة محيلة، كما في الجملتين:

(10) أ- زينب شقراء

ب- زينب منطلقة

حيث المحمول في الجملة (10-أ) هو الصفة "شقراء"، وفي الجملة (10-ب) هو الصفة "منطلقة"، والمكون الفاعل هو في كلتا الجملتين الاسم "زينب"، وقد جاء عبارة محيلة.

- جمل تكون فيها العلاقة بين المحمول والمكون الفاعل علاقة تصنيف. وبتعبير آخر، يكون في هذه الجمل ما يُحيل عليه المكون الفاعل ينتمي إلى ما يدل عليه المحمول. ولكي تتحقق هذه العلاقة يجب أن يكون المحمول اسما وعبارة غير محيلة، في حين يكون المكون الفاعل عبارة محيلة، كما في الجملتين:

(11) أ- خالد أستاذ

ب- خالد مهندس

حيث المحمول في الجملة (11-أ) هو الاسم "أستاذ"، وفي الجملة (11-ب) هو الاسم "مهندس"، وهو في كلتا الجملتين عبارة غير محيلة، والمكون الفاعل هو في كلتا الجملتين الاسم "خالد"، وقد جاء عبارة محيلة.

- جمل تكون فيها العلاقة بين المحمول والمكون الفاعل علاقة تعيين؛ أي يكون ما يدل عليه محمول هذه الجمل هو نفسه ما يدل عليه المكون الفاعل. ولكي تتحقق هذه العلاقة يجب أن يكون كلّ من المحمول والمكون الفاعل عبارتين محيلتين، كما في الجمل:

(12) أ- الأستاذ إبراهيم

ب- القادم إبراهيم

ج- الذي زارني أمس إبراهيم

حيث المحمول في هذه الجمل هو الاسم "إبراهيم"، والمكون الفاعل هو في الجملة (12-أ) الاسم "الأستاذ"، وفي الجملة (12-ب) الصفة "القادم"، وفي الجملة (12-ج) الحمل الموصولي "الذي زارني أمس"، وكلّ من المحمول والمكون الفاعل عبارة محيلة.

- جمل تكون فيها العلاقة بين المحمول والمكون الفاعل علاقة تمكين؛ أي يكون محمول هذه الجمل دالا على المكان. وتتحقق هذه العلاقة إذا كان المحمول مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا والمكون الفاعل عبارة محيلة، كما في الجملتين:

(13) أ- زيد في الدار

ب- الكتاب عندي

حيث المحمول في الجملة (13-أ) هو المركب الحرفي "في الدار"، وفي الجملة (12-ب) هو المركب الظرفي "عندي"، والمكون الفاعل هو في الجملة (13-أ) الاسم "زيد"، وفي الجملة (13-ب) الاسم "الكتاب"، وهو في كلتا الجملتين عبارة محيلة.

- جمل تكون فيها العلاقة بين المحمول والمكون الفاعل علاقة تزمين؛ أي يكون المحمول دالا على الزمان. وتتحقق هذه العلاقة إذا كان المحمول ظرفا والمكون الفاعل عبارة محيلة، كما في الجملتين:

(14) أ- السفر غدا

ب- عودة القافلة في الشهر المقبل

حيث المحمول في الجملة (14-أ) هو الظرف "غدا"، وفي الجملة (14-ب) هو الظرف "في الشهر المقبل"، والمكون الفاعل هو في الجملة (14-أ) المصدر "السفر"، وفي الجملة (14-ب) المركب "عودة القافلة"، وهو في كلتا الجملتين عبارة محيلة[1].

**3.1.2.4- الجملة الرابطية:**

وهي التي تتضمن فعلا رابطا. والفعل الرابط هو، كما مرّ بنا في الفصل الأول، الفعل الناقص الذي يُوارد في الجملة نفسها محمولا غير فعلي، كما في الجمل:

(15) أ- كان زيد أستاذا

ب- أصبح زيد مطمئنا

ج- ظل زيد في الدار

حيث وارد في الجملة (15-أ) الفعل الناقص "كان" المحمول الاسمي "أستاذا"، ووارد في الجملة (15-ب) الفعل الناقص "أصبح" المحمول الصفي "مطمئنا"، ووارد في الجملة (15-ج) الفعل الناقص "ظل" المحمول (المركب الحرفي) "في الدار".

وقد برّر المتوكل عدّه الجملة الرابطية جملة قائمة الذات بكونها تختلف في بعض الخصائص عن الجملتين الاسمية والفعلية، يقول موضحا هذه المسألة: "نعتبر الجمل الرابطية نمطا بنيويا قائم الذات. فالجمل الرابطية ليست جملا اسمية ولا جملا فعلية، وإنّما هي جمل يُمكن اعتبارها جملا وسطى إذ هي تُشارك الجمل الاسمية في بعض مميزاتها الحملية والوظيفية وتُقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية"[2]. وأضاف في موضع آخر: "تُشكّل الجمل الرابطية نمطا من البنيات وسطا بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية إذ تُشاطر الأولى خصائصها المكونية الأساسية وتُقاسم الثانية خصائصها الحملية والوظيفية. فالجمل الرابطية بعبارة أخرى جمل اسمية من حيث بنيتها الحملية والوظيفية وجمل فعلية من حيث بنيتها المكونية. إلا أنّ الجمل

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول العلاقات التي تقوم بين المحمول والمكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل في الجمل الاسمية ينظر: من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص89-92. وص138-140.

[2]- الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص82.

الرابطية نمط من البنيات قائم الذات رغم ما يُقارب بينها وبين الجمل الاسمية والجمل الفعلية ولا يُمكن إرجاعها إلى أحد هذين القسمين"[1].

والإشكال في هذا التقسيم يتعلق بنمطين من الجمل لم يتعرض لهما المتوكل، وهما: الجمل الفعلية المتضمنة لفعل مساعد والجمل الاسمية المتضمنة لفعل إنجازي؛ إذ لم يذكر المتوكل أنّ الجمل الفعلية المتضمنة لفعل مساعد تُمثِّل قسما قائم الذات رغم أنّ المبرّرات التي ساقها في عدّ الجمل الرابطية قسما قائم الذات تنطبق على هذه الجمل. فكما تختلف الجمل الرابطية عن الجمل الاسمية بسبب تضمنها لفعل ناقص، تختلف كذلك الجمل الفعلية المتضمنة لفعل مساعد عن الجمل الفعلية التي لا تتضمن هذا الفعل؛ ذلك أنّ الفعل المساعد هو فعل ناقص، يُدمج، شأنه شأن الفعل الناقص في الجمل الرابطية، في البنية المكونية. ويُفترض أنّ إدماجه يجعل الجملة تختلف من حيث خصائصها المكونية عن الجملة الفعلية التي لا تتضمن هذا الفعل، وإلا كيف نُفسر اختلاف الجملة:

(16) –كان زيد مريضا

عن الجملة:

(17) – زيد مريض

وعدم اختلاف الجملة:

(18) – كان زيد يكتب رسالة

عن الجملة:

(19) – يكتب زيد رسالة

ففي كلتا الجملتين (16) و(18) تدل "كان" على الجهة والزمن، ولكن الجملة (16) هي، في نظر المتوكل، جملة رابطية، تختلف بالتالي عن الجملة الاسمية (17). أما الجملة (18) فهي كالجملة (19) جملة فعلية.

وما قلناه هنا عن الجملة الفعلية المتضمنة لفعل مساعد ينسحب على الجملة الاسمية المتضمنة لفعل إنجازي، كالجملة:

---

[1]– الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص181.

(20) - أظن زيدا مريضا

فكما سبقت الإشارة إليه، استعمال "ظن وأخواتها"، والأفعال الوجهية عموما، استعمالا إنجازيا يسلبها الدلالة على الواقعة. وهذا يعني أنّ المحمول في الجملة (20) هو الصفة "مريضا" وليس الفعل "ظن". وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذه الجملة تختلف من حيث خصائصها عن الجملة (17). ويُفترض، بناء على ما ذكره المتوكل عن الجملة الرابطية، أن تُعدّ الجملة (20) وما يُشاكلها قسما قائم الذات إلى جانب الجمل الاسمية والجمل الرابطية.

### 2.2.4- أقسام الجملة بالنظر إلى عدد حمولها:

أسلفنا القول بأنّ المتوكل لم يقف على رأي واحد في تقسيم الجملة. فمرة يُقسمها إلى قسمين: جملة بسيطة وجملة مركبة، ومرة أخرى يُقسمها إلى ثلاثة أقسام: جملة بسيطة وجملة مركبة وجملة معقدة. ومقارنة بسيطة بين ما تتفق فيه تعريفاته للجملتين البسيطة والمركبة وما تختلف فيه تُبيّن أنّ الجملة البسيطة جملة قائمة الذات تختلف عن الجملة المركبة، وأنّ الجملة المركبة لا تختلف عما اصطلح عليه في بعض المواضع بالجملة المعقدة. وعليه يكون تقسيمه للجملة بالنظر إلى عدد حمولها هو نفسه تقسيمها بالنظر إلى تركيبها، وهو انقسامها إلى قسمين فقط: جملة بسيطة وجملة مركبة.

### 1.2.2.4- الجملة البسيطة:

وهي التي تتضمن حملا واحدا. والجمل التي مثّلنا بها للجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرابطية هي كلّها جمل بسيطة.

### 2.2.2.4- الجملة المركبة:

وهي التي تتضمن أكثر من حمل واحد. وتنقسم بدورها إلى قسمين: جمل مركبة من حمول مدمجة وجمل مركبة من حمول غير مدمجة.

### 1.2.2.2.4- الجمل المركبة من حمول مدمجة:

وهي الجمل التي تتكون من حملين أو أكثر: حمل مدمِج وحمل (أو حمول) مدمَجة. والحمل المدمَج يكون، كما أشرنا إليه في الفصل الأول، حملا حدا؛ أي حملا يُشكّل حدا من

حدود محمول الحمل المدمِج. وهذا الحد يأتي إما حدا موضوعا أو حدا لاحقا. ويكون كذلك؛ أي الحمل المدمَج، حملا جزءا من أحد حدود محمول الحمل المدمِج.

ومن أمثلة الجمل المركبة التي يُشكّل حملها المدمَج حدا موضوعا الجمل:

(21) أ- الذي زارني أمس خالد

ب- جاء من حدثتك عنه

ج- أثبتت الأدلة أنّ خالدا قتل هندا

ففي الجملة (21-أ) يُشكّل الحمل المدمَج "الذي زارني أمس" حدا موضوعا للمحمول "خالد" يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ، وفي الجملة (21-ب) يُشكّل الحمل المدمَج "من حدثتك عنه" حدا موضوعا للمحمول "جاء" يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ، وفي الجملة (21-ج) يُشكّل الحمل المدمَج "أنّ خالدا قتل هندا" حدا موضوعا للمحمول "أثبتت" يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل.

ومن أمثلة الجمل المركبة التي يُشكّل حملها المدمَج حدا لاحقا الجمل:

(22) أ- شُفيت بما شُفيت به

ب- ذهبت إلى ما ذهب إليه

ج- حزنت هند لما أصاب زينب

ففي الجملة (22-أ) يُشكّل الحمل المدمَج "بما شفيت به" حدا من الحدود اللواحق للمحمول "شفيت" يحمل الوظيفة الدلالية الأداة، وفي الجملة (22-ب) يُشكّل الحمل المدمَج "إلى ما ذهب إليه" حدا من الحدود اللواحق للمحمول "ذهبت" يحمل الوظيفة الدلالية الهدف، وفي الجملة (22-ج) يُشكّل الحمل المدمَج "لما أصاب زينب" حدا من الحدود اللواحق للمحمول "حزنت" يحمل الوظيفة الدلالية العلة[1].

ومن أمثلة الجملة المركبة التي يُشكّل حملها المدمَج جزءا من الحد الجمل:

(23) أ- جاء الرجلان اللذان قابلناهما

ب- اشتريت الكتاب الذي أوصيتني بقراءته

---

[1]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن الجمل المركبة من الحمول الحدود ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص100-104.

ج- سرني خبر نجاح خالد

ففي الجملة (23-أ) يُشكّل الحمل المدمَج "اللذان قابلناهما" جزءا من الحد "الرجلان" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ، وفي الجملة (23-ب) يُشكّل الحمل المدمَج "الذي أوصيتني بقراءته" جزءا من الحد "الكتاب" الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل، وفي الجملة (23-ج) يُشكّل الحمل المدمَج "نجاح خالد" جزءا من الحد "خبر" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ[1].

### 2.2.2.2.4- الجمل المركبة من حمول غير مدمجة:

واللافت للانتباه ههنا أنّ المتوكل لم يضبط أقسام الجمل المركبة من حمول غير مدمجة ضبطا دقيقا ونهائيا. ففي كتابه "الجملة المركبة في اللغة العربية" قسمها إلى قسمين: الجمل المتضمنة لحمل اعتراضي، والجمل المتضمنة لحمل معطوف. ثم أشار إلى أنّ هذه الجمل تشمل أيضا الجمل المتضمنة لحمول أرباض، وقصد بالحمول الأرباض: الحمول المبتدئية، والحمول الذيلية، والحمول الندائية[2]. وفي كتابه "اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري" قسمها إلى قسمين: الجمل المتضمنة لحمل اعتراضي، والجمل المتضمنة لحمل معطوف[3]. وفي كتابه "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص" قسمها إلى أربعة أقسام: الجمل المتضمنة لحمل اعتراضي، والجمل المتضمنة لحمل معطوف، والجمل المتضمنة لحمل مبتدأ، والجملة المتضمنة لحمل ذيل[4]. وهكذا يكون حاصل ما ذكره المتوكل من أقسام الجمل المركبة من حمول غير مدمجة خمسة أقسام: الجمل المتضمنة لحمل اعتراضي، والجمل المتضمنة لحمل معطوف، والجمل المتضمنة لحمل مبتدأ، والجمل المتضمنة لحمل ذيل، والجمل المتضمنة لحمل منادى. والجمل الآتية تُمثِّل لهذه الأقسام:

(24) أ- انتقدني زيد، سامحه الله، انتقادا عنيفا

ب- دخل خالد وخرج زيد

---

[1]- للاطلاع على أمثلة أخرى عن الجمل المركبة من الحمول أجزاء الحدود ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص68-73.

[2]- ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص35-36. وص167-170.

[3]- ينظر: اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، ص236.

[4]- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص74.

ج- أن تكون من فحول الشعراء، هذا ما لا يُصدقه أحد

د- لم أقرأه قط، الذي كتبته هند

هـ- يا من هو واقف بالباب، أدخل[1]

ففي الجملة (24-أ) يُشكّل الحمل "سامحه الله" حملا اعتراضيا، وفي الجملة (24-ب) يُشكّل الحمل "خرج زيد" حملا معطوفا، وفي الجملة (24-ج) يُشكّل الحمل "أن تكون من فحول الشعراء" حملا مبتدأ، وفي الجملة (24-د) يُشكّل الحمل "الذي كتبته هند" حملا ذيلا، وفي الجملة (24-هـ) يُشكّل الحمل "يا من هو واقف بالباب" حملا منادى.

وكلّ هذه الحمول تُطبق عليها القواعد نفسها التي تُطبق على الحمول في الجمل البسيطة، باستثناء الحمول الأرباض (الحمول المبتدئية، والحمول الذيلية، والحمول الندائية). فهذه الحمول تُعامل في مرحلة أولى معاملة الحمول في الجمل البسيطة، وتُعامل في مرحلة ثانية على أساس أنّها تُشكّل حدودا خارجية؛ أي لا تأخذ إلا الوظائف التداولية الخارجية المبتدأ والذيل والمنادى.

والإشكال في هذا التقسيم يتعلق بالجمل المركبة من حمول غير مدمجة، وهو غياب قيود تضبط العلاقة بين حمول كلّ جملة على حدة. وبسبب ذلك اختلفت الجمل التي مثّل بها المتوكل من حيث طبيعة ارتباط حمولها، ومن حيث درجة هذا الارتباط. فالحمول الاعتراضية تُشكّل داخل الجملة وحدة تركيبية مستقلة لا ترتبط بالحمل الذي اعترضته بأي رابط بنيوي، وتُشكّل كذلك وحدة تنغيمية مستقلة عن التنغيم الذي تأخذه الحمول التي اعترضتها، وتستأثر بقوة إنجازية تخصها، تكون في بعض السياقات القوة الإنجازية نفسها التي تُواكب الحمل المعتَرض، وتكون في سياقات أخرى مختلفة عنها، كما في الجملة (24-أ) حيث تُواكب الحمل الاعتراضي القوة الإنجازية الدعاء، في حين تُواكب الحمل المعتَرض القوة الإنجازية الإخبار. وعلى هذا، فإنّ استقلال الحمول الاعتراضية عن الحمل المعتَرض يكاد يكون تاما وكليا[2].

[1]- ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص39-49. وص168.

[2]- للمزيد من التفصيل حول الحمول الاعتراضية ينظر: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص39-44.

والحمول المعطوفة ترتبط فيما بينها، سواء أكان العطف عطف وصل أم عطف فصل، برابط واحد فقط، وهو الرابط البنيوي (أداة العطف)، ك"الواو"، و"الفاء"، و"ثم"، و"حتى"، مع العطف الوصلي، و"أو"، و"أم"، و"لا"، و"بل"، و"لكن"، مع العطف الفصلي، يقول المتوكل موضحا طبيعة الربط في الجمل المتضمنة لحمول اعتراضية والجمل المتضمنة لحمول معطوفة: "إذا توارد في نفس الجملة حملان فلا تخلو العلاقة بينهما من أن تكون إحدى العلاقتين الآتيتين: 1- يُشكّل كلّ من الحملين مكونا قائم الذات يرتبط بالحمل الآخر بكيفية ما دون أن يفقد استقلاله عنه. 2- يُشكّل أحد الحملين جزءا من الحمل الآخر بحيث يُعدّ مكونا من مكوناته. في الحالة الأولى نكون أمام إمكانين اثنين: إما ألا يربط بين الحملين رابط بنيوي فيكون أحدهما حملا اعتراضيا بالنسبة للآخر...أو يتم الربط بينهما بعاطف"[1].

والإشكال في العطف أنّه توسيع لعنصر من عناصر بنية لغوية ما ينتج عنه، حين يتعلق الأمر بعطف الحمول، متوالية من الجمل[2]. وبعبارة أوضح، ينتج عن هذا الإجراء تشكيل نص وليس جملة مركبة، والنص يختلف عن الجملة.

وبخلاف هاتين الجملتين، ترتبط كلّ من الحمول المبتدئية والحمول الذيلية والحمول الندائية بالحمل الرئيسي برابطين اثنين: رابط تداولي ورابط بنيوي؛ فأما الأول فيتمثّل في كون هذه الحمول تدل على وظائف تداولية خارجية ما يجعلها شبيهة بالحمول الحدود في الجمل المركبة من حمول مدمجة. وأما الثاني فيتمثّل في الربط الإحالي بين الحمل المبتدأ والحمل الذيل من جهة وضمير داخل الحمل الرئيسي من جهة أخرى، كما في الجملتين (24ج-د) حيث قامت في الجملة (24-ج) علاقة إحالية بين الحمل المبتدأ "أن تكون من فحول الشعراء" والضمير "هذا" في الحمل الرئيسي "هذا ما لا يُصدقه أحد"، وقامت في الجملة (24-د) علاقة إحالية بين الحمل الذيل "الذي كتبته هند" والضمير "الهاء" في فعل الحمل الرئيسي "لم أقرأه قط"[3].

---

[1]- الجملة المركبة في اللغة العربية، ص34-35.

[2]- مرّ بنا في الفصل الأول أنّ المتوكل يعتبر العطف توسيعا لعنصر من عناصر بنية ما بمتوالية من العناصر من نفس النمط.

[3]- ينظر فيما يخص الرابط البنيوي في الحمول الأرباض: الجملة المركبة في اللغة العربية، ص169-170.

واختلاف العلاقة بين حمول بعض الجمل المركبة يجعل معيار تعدد الحمول غير كاف لضبط أنماط هذه الجمل ضبطا دقيقا، وبالخصوص الجمل المركبة من حمول غير مدمجة. والحل في نظرنا هو تقيد هذا المعيار بقيود تُحدد العلاقة بين هذه الحمول، كأن يُشترط في أحدها أن يكون حملا رئيسيا والآخر حدا من حدود محموله أو جزءا من أحد حدوده؛ أي كما في الجمل المركبة من حمول مدمجة، أو يكون الحمل الثاني حدا خارجيا؛ أي كما في الجمل المتضمنة لحمل مبتدأ أو حمل ذيل أو حتى حمل منادى. وهكذا تكون جملة مركبة كلّ جملة تتضمن حملا رئيسيا وحملا (أو حمولا) تابعة له.

ويدعم ما ذهبنا إليه هنا أنّ المتوكل اقترح في معرض حديثه عن متغيرات نمط التركيب في نموذج نحو الخطاب الوظيفي معيارا جديدا يُحدد استقلال الجمل وتبعيتها، وهو الخصائص العلاقية للجملة في مستوى البنية التحتية. ووفق هذا المعيار، تكون الجملة (2) مستقلة عن الجملة (1) إذا كانت بنيتاهما العلاقية متكافئتين، كما في الجمل المتضمنة لحمول معطوفة، وتكون الجملة (2) تابعة للجملة (1) إذا كانت بنية الجملة (2) عنصرا من عناصر البنية العلاقية للجملة (1)، كما في الجمل المتضمنة لحمول مدمجة[1].

هذه هي أهم الإشكالات التي تطرحها مقاربة المتوكل لأقسام الجملة العربية[2]. وكما تُعنى مراجعتنا هذه بالنقائص تُعنى كذلك بالمزايا، ومن مزايا هذه المقاربة أنّها اعتمدت معايير

---

[1]- للمزيد من التفصيل حول هذا الاقتراح ينظر: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص113-126.

[2]- اقترح المتوكل مقاربة أخرى لأقسام الجملة مفاده أنّ الجملة تنقسم، باعتبارها وحدة من وحدات الخطاب، إلى قسمين: جملة بسيطة وجملة معقدة. وعرّف الجملة البسيطة بأنّها الجملة التي تتضمن حملا واحدا شرط أن يكون محمولها من المفردات الأصول. وعرّف الجملة المعقدة بأنّها الجملة التي تكون مشتقة أو مركبة أو كبرى. وتكون الجملة مشتقة إذا كان محمولها مشتقا من أحد المحمولات الأصول. وتكون مركبة إذا تضمنت أكثر من حمل واحد، ولا يهم في هذه الحالة أن يكون محمول الحمل محمولا أصليا أو محمولا مشتقا. وتكون كبرى إذا أُضيف إليها مكون من المكونات الخارجية، كالمبتدأ، أو الذيل، أو المنادى، أو غيرها من المكونات. ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص79-80. وص175-178. ولم نتعرض لهذه المقاربة لسببين: الأول أنّها اقتُرحت في مرحلة نحو النص، والثاني أنّ المتوكل لم يُؤكد عليها كما فعل مع المقاربة الأولى. ففي حديثه عن تطور نحو اللغة العربية الوظيفي في المرحلتين: مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص، لم يذكر إلا المقاربة الأولى. ينظر فيما يخص المسائل التي توقف عندها المتوكل في عرضه أهم التطورات التي شهدها نحو اللغة العربية الوظيفي: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص87-142.

تتعلق بخصائص الجملة ككلّ أو بخصائص مكوناتها. فتقسيم الجملة إلى جمل ذات محمول فعلي وجمل ذات محمول غير فعلي كان بالنظر إلى مقولة المحمول. وتقسيم الجملة ذات المحمول غير الفعلي إلى جمل اسمية وجمل رابطية كان بالنظر الى اشتمال هذه الجمل على فعل رابط أو عدم ذلك. وتقسيمها إلى جمل بسيطة وجمل مركبة كان بالنظر إلى عدد الحمول التي تتضمنها. وتقسيم الجملة المركبة إلى جمل مركبة من حمول مدمجة وجمل مركبة من حمول غير مدمجة كان بالنظر إلى علاقة الحمول بعضها ببعض. ويظهر إذا ما صرفنا النظر عن تلك الاختلالات التي وقفنا عليها أنّ هذه المعايير تستوعب كلّ الجمل وتُرجعها إلى أقسام معدودة.

ومن مزايا هذه المقاربة أيضا أنّها لم تعتمد على قواعد التحويل. وكما هو معلوم، هذه القواعد كان لها دور في إجماع جمهور النحاة العرب القدامى على أنّ الجملة العربية تنقسم إلى قسمين فقط: جمل فعلية وجمل اسمية؛ إذ أرجعوا الشرطية إلى جملة فعلية، يقول ابن يعيش (ت643هـ): "إنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل"[1]. وأرجعوا الظرفية إلى جملة اسمية أو جملة فعلية، حسب تقدير مقولة المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور والظرف. فالذين قدروا المحذوف اسما عدّوا الجملة الظرفية جملة اسمية، والذين قدروه فعلا عدّوا هذه الجملة جملة فعلية، يقول ابن يعيش: "واعلم أنّ أصحابنا اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسم، أو فعل، فذهب الأكثر إلى أنّه فعل، وأنّه من حيز الجمل، وتقديره: زيد استقر في الدار، أو حل في الدار...وقال قوم منهم ابن السراج: عن المحذوف المقدر اسم، وإنّ الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذ كان يتعلق بمفرد، فتقديره: مستقر أو كائن ونحوهما"[2].

ويتضح أكثر دور قواعد التحويل في تقسيم الجملة العربية عند الدارسين العرب المحدثين، وبالأخص عند التوليديين. فعبد القادر الفاسي الفهري مثلا، أرجع في إحدى مقارباته كلّ الجمل في اللغة العربية إلى قسم واحد، وهو الجملة الفعلية، وإلى رتبة واحدة، وهي: (فعل —فاعل —مفعول). ولتفسير الجمل التي لا تتوافق مع هذه الرتبة افترض وجود فعل رابط في البنية العميقة للجمل من قبيل:

---

[1]- شرح المفصل، ج1، ص229.

[2]- شرح المفصل، ج1، ص231-232.

(25) أ- زيد أستاذ

ب- السفر صباحا

فأصلها في البنية العميقة:

(26) أ- كان زيد أستاذا

ب- كان السفر صباحا

وفسر الجمل من قبيل:

(27) - إياك نعبد

بأنّها تولدت عن طريق قاعدة تحويلية نُقل بموجبها المركب الاسمي " إياك" من موقع داخلي إلى موقع خارجي، واصطلح على هذه العملية اسم "التبئير".

وفسر الجمل من قبيل:

(28) - زيد ضربته

بأنّها تولدت عن طريق قاعدة تحويلية نُقل بموجبها المركب الاسمي "زيد" من موقع داخلي إلى موقع خارجي، وفي أثناء ذلك ترك مكانه ضميرا، واصطلح على هذه العملية اسم "التفكيك إلى اليمين"[1].

وهكذا، فكلّ مقاربة تعتمد على فرضيات تتلاءم مع منطلقات ومبادئ النظرية التي أطرتها. والمتوكل، ولأنّه تبنى نظرية لا تعتمد على قواعد التحويل، عدّ الجمل الاسمية من قبيل:

(29) أ- زيد في الدار

ب- السفر غدا

جملا تامة، محمولها في الجملة (29-أ) المركب الحرفي "في الدار"، وفي الجملة (29-ب) المركب الظرفي "غدا". وأدرجها في قسم قائم الذات يختلف عن القسم الذي تنتمي إليه الجمل من قبيل:

(30) أ- كان زيد في الدار

ب- كان السفر صباحا

---

[1]- ينظر فيما يخص هذه المقاربة: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص105-140.

ويختلف كذلك عن القسم الذي تنتمي إليه الجمل من قبيل:

(31) أ- استقر زيد في الدار

ب- سافر زيد صباحا

ورصد لكلّ قسم من هذه الأقسام بنية تتضمن مختلف المواقع التي يُمكن أن تحتلها مكوناتها.

## 3.4- رتبة مكونات الجملة العربية:

مرّ بنا في الفصل الأول أنّ الوظيفيين افترضوا أنّ البنيتين الحملية والوظيفية، أو البنية التحتية لاحقا، عبارة عن شبكة من العلاقات الدلالية والتداولية تقوم بين عناصر معجمية (المحمول والحدود) دون أن ترتبط هذه العناصر بعلاقة توال خطي أو علاقة سبق. وقد لزم عن هذا الافتراض، وكذا افتراض عدم كفاية قواعد التحويل، ما يلي:

- عدم التمييز بين رتبة أصلية ورتب فرعية. فكلّ البنيات الرتبية متساوية ولا تُوجد بنية تُشتق من بنية أخرى.

- عدم التمييز بين رتبة حرة ورتبة ثابتة أو بين لغات ذات رتبة حرة ولغات ذات رتبة ثابتة[1].

ومرّ بنا أيضا أنّ مكونات الجملة تُرتب في البنية المكونية بواسطة قواعد الموقعة. وأنّ الذي يُحدد هذه المواقع وسيطان اثنان: وسيط التعقيد المقولي ووسيط الوظائف، وذلك وفق السلمية:

(1) التعقيد المقولي> الوظائف التداولية> الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية

وأنّ المتوكل رصد المواقع التي يُمكن أن تحتلها مكونات الجملة العربية في ثلاث بنيات، وهي:

- بنية الجملة الفعلية: (م$^{4}$)، (م$^{2}$)، م$^{1}$ م$^{ø}$ ف (م$^{\tau}$) فا (مف) (ص)، (م$^{3}$)

- بنية الجملة الاسمية: (م$^{4}$)، (م$^{2}$)، م$^{1}$ م$^{ø}$ فا ((م س) (م ص) (م ح) (م ظ)) (مف) (ص)، (م$^{3}$)

---

[1]- ينظر فيما يخص هاتين المسألتين: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص234.

– بنية الجملة الرابطية: (م$^{4}$)، (م$^{2}$)، م$^{1}$ م$^{Ø}$ ط (م$^{\tau}$) فا ((م س) (م ص) (م ح) (م ظ)) (مف) (ص)، (م$^{3}$)

وبيّنا بأمثلة المكونات التي تحتل كلّ موقع من هذه المواقع، ولا بأس أن نعيد ذكرها دون التمثيل لها.

– الموقع (م$^{1}$): تحتله مؤشرات القوة الإنجازية وبعض المعلقات الدامجة.

– الموقع (م$^{Ø}$): تحتله المكونات الآتية:

– المكونات الحاملة للوظيفة التداولية بؤرة الجديد، شرط أن تكون هذه المكونات أسماء استفهام.

– المكونات الحاملة للوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو الحاملة للوظيفة التداولية المحور.

– الموقع (م$^{\tau}$): تحتله المكونات الآتية:

– المكونات الحاملة للوظيفة التركيبية المفعول، شرط أن تُسند إلى هذه المكونات الوظيفة التداولية المحور، أو تكون أقل تعقيدا من المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل.

– المكونات غير الوجهية، شرط أن تكون هذه المكونات قابلة لأن تُسند إليها الوظيفة التداولية المحور.

– الموقع (ف): يحتله المحمول في الجمل الفعلية.

– الموقع (ط): يحتله الفعل الرابط في الجمل الرابطية.

– المواقع (م س)...(م ظ): يحتلها المحمول في الجمل الاسمية والجمل الرابطية.

– الموقع (فا): يحتله المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل.

– الموقع (مف): يحتله المكون الحامل للوظيفة التركيبية المفعول.

– الموقع (ص): تحتله المكونات الآتية:

– المكونات الحاملة لوظيفة دلالية فقط.

– المكونات الحاملة لوظيفة دلالية والوظيفة التداولية بؤرة الجديد.

– الموقع (م$^{2}$): يحتله المكون الحامل للوظيفة التداولية المبتدأ.

– الموقع (م$^{3}$): يحتله المكون الحامل للوظيفة التداولية الذيل.

– الموقع (م$^{4}$): يحتله المكون الحامل للوظيفة التداولية المنادى.

وأول إشكال تطرحه مقاربة ظاهرة الرتبة في إطار نظرية النحو الوظيفي هو التعقيد المقولي؛ إذ إنّ دور هذا الوسيط في تحديد الرتبة، والذي لا يُمكن إنكاره، يُمثِّل إحراجا لنظرية تقوم على مبدأ تبعية البنية للوظيفة. فهو؛ أي وسيط التعقيد المقولي، يقتضي أنّ درجة تعقيد المكونات هي التي تُحدد رتبتها؛ بحيث تتقدم المكونات الأقل تعقيدا على المكونات الأكثر تعقيدا، وهذا يعني أنّ ظاهرة تركيبية (التعقيد المقولي) تُحدد ظاهرة تركيبية أخرى (الرتبة)، في حين يقتضي مبدأ تبعية البنية للوظيفة أنّ الوظائف هي التي تُحدد الرتبة.

والإشكال الثاني أنّ نظرية النحو الوظيفي لا تُميز بين لغات ذات رتبة حرة ولغات ذات رتبة ثابتة، ومع ذلك راح المتوكل يُثبت أنّ اللغة العربية ليست من اللغات ذات الرتبة الحرة، يقول في هذه المسألة: "تنتمي اللغة العربية الفصحى، كما هو معلوم، إلى اللغات المقول عنها إنّها لغات ذات رتبة حرة. ويُستدل على ذلك، عادة، بالجمل التي من قبيل (32أ-ج):

(32) أ- أحب جميل بثينة

ب- أحب بثينة جميل

ج- بثينة أحب جميل

والواقع أنّ الرتبة في العربية الفصحى (وما يُنامطها) ليست حرة إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) التي تضطلع بتحقيقها الحالات الإعرابية. فليست الجمل (31أ-ج) جملا مترادفة يُمكن معاقبتها في نفس المقام وإنتاجها على أساس تأديتها لنفس الغرض"[1]. وأضاف في موضع آخر: "من التمييزات الواردة في أدبيات تنميط اللغات التمييز الذي يُقابل بين اللغات ذات الرتبة الحرة (Free order languages) واللغات ذات الرتبة الثابتة (fixed order languages). وتُدرج في الزمرة الأولى اللغات الإعرابية، مثل اللغة العربية التي يُفترض أنّ ترتيب مكونات الجملة الفعلية يُطابق البنيات الرتبية التالية:

(33) أ- فعل -فاعل -مفعول

ب- شرب الطفل لبنا

[1]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص32-33.

(34) أ- مفعول -فعل -فاعل

ب- لبنا شرب الطفل

(35) أ- فاعل -فعل -مفعول

ب- الطفل شرب لبنا

(36) أ- فعل -مفعول -فاعل

ب- شرب لبنا الطفل

(37) أ- فاعل -مفعول -فعل

ب- الطفل لبنا شرب

إذا تأملنا هذه التراكيب تبيّن أنّ الرتبة فيها مقيدة تداوليا، إذ إنّ كلّ تركيب يُطابق مقاما مختلفا، ويتضمن بالتالي وظيفة تداولية مختلفة. ويُمكن أن نبني على ذلك أنّه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرة. فلكي يُمكن أن نقول عن لغة ما إنّها لغة ذات رتبة حرة يتعين أن تتغير الرتب فيها، وأن ينتج عن هذا التغيير تراكيب مترادفة. إذا اعتمدنا هذا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة تداوليا"[1].

والإشكال الثالث يتعلق بمفهوم الرتبة الحرة والرتبة الثابتة. فالمتوكل يعدّ، كما تقدم، لغة ما من اللغات ذات الرتبة الحرة إذا أمكن تغيير ترتيب مكونات جملها دون أن تتغير الخصائص الدلالية والتداولية لهذه المكونات؛ أي تبقى كلّ الجمل الناتجة عن تغيير في رتبة مكونات الجملة الأصل مترادفة. والأوراغي يرى أنّ اللغات ذات الرتبة الحرة هي اللغات التي تُحرر مكونات جملها من أي ترتيب قبلي[2]. والأخذ برأي المتوكل يعني القول: إنّ الرتبة في اللغة العربية ليست حرة، أو ليست اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة الحرة، ولا يُمكن أن تكون من هذه اللغات. والأخذ برأي الأوراغي يعني القول: إذا كانت اللغة العربية لا تُؤصّل أي ترتيب من التراتيب الممكنة بالنسبة لمكونات جملها فهي من اللغات ذات الرتبة الحرة. أما إذا كانت تُؤصّل ترتيبا معينا، كأن أن يكون الترتيب: (فعل -فاعل -مفعول)، أو تُؤصّل أكثر من ترتيب واحد، فهي في كلتا الحالتين من اللغات ذات الرتبة الثابتة.

---

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيبي، ص225.

[2]- ينظر: الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، ص174.

ونفي كون اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة الحرة يعني، حسب الحجة التي ساقها المتوكل، أنّ هذه اللغة من اللغات ذات الرتبة الثابتة. والمتوكل لم يقل هذا، وإنّما قال: إنّ اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة تداوليا، وأكده في أكثر من موضع، منه قوله: "الرتبة إذن في العربية الفصحى وفي النمط الذي تنتمي إليه رتبة محكومة تداوليا وإن بدت حرة في المقاربات التي لا تُدخل الوظيفة في الحسبان أو التي تُؤمن باستقلال البنية عن الوظيفة"[1]. وقوله فيما سبق ذكره: "إذا اعتمدنا هذا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة تداوليا"[2].

والذي نراه أنّ البنيات الموقعية التي اقتراحها تجعل اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة الثابتة؛ وذلك لأنّ مكونات الجملة ليس لها الحرية في احتلال أي موقع من المواقع التي تشتمل عليها هذه البنيات، بل إنّ هذه المواقع هي في حد ذاتها مواقع ثابتة. فالمواقع التي تُحددها الوظائف التداولية الخارجية؛ أي الموقع (م$^4$) والموقع (م$^2$) والموقع (م$^3$)، ثابتة، يقول المتوكل: "تأخذ هذه المكونات مواقع قارة. فالمبتدأ يتقدم على الجملة والذيل يتأخر عنها في حين يحتل المنادى الموقع المتقدم على موقع المبتدأ أو الموقع الموالي لموقع الذيل"[3]. وأضاف في موضع آخر: " فيما يخص الوظائف التداولية الثلاث، المبتدأ والمنادى والذيل، فإنّها تحتل مواقع ثابتة قبل الجملة وبعدها على التوالي"[4].

والمواقع التي تُحددها الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول؛ أي الموقع (فا) والموقع (مف)، هي كذلك ثابتة، يقول المتوكل: "أثبتت الدراسات اللغوية (القديمة منها والحديثة) أنّ البنية الرتبية في اللغة العربية الفصحى التي تُحددها الوظائف التركيبية (الفاعل، المفعول) هي البنية: ف فا (مف) (ص). حيث تُشير الرموز (ف فا مف) إلى موقع الفعل والفاعل والمفعول على التوالي، وحيث يُشير الرمز (ص) إلى الموقع الذي تحتله المكونات التي لا وظيفة تركيبية

[1]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص33.

[2]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص225.

[3]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، ص226.

[4]- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص100.

لها"[1]. وإذا لم تحتل المكونات الحاملة لهاتين الوظيفتين هذين الموقعين فإنّها ستحتل بمقتضى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة الموقعين (م$^{\emptyset}$) و(م$^{\tau}$).

والمواقع التي تُحددها الوظائف الدلالية؛ أي الحيز الموقعي (ص)، هي أيضا ثابتة. فكلّها تلي الموقع (مف)، وتحتلها المكونات الحاملة لوظيفة دلالية (المكونات غير الوجهية) أو المكونات الحاملة لوظيفة دلالية ووظيفة بؤرة الجديد.

تحتل إذن، معظم مكونات الجملة مواقع ثابتة، وحتى تلك التي تُغير موقعها من سياق إلى آخر ليس لها الحرية في أنّ تحتل أي موقع. فموقعها محدد سلفا بمقتضى الوظائف التي تحملها وفق السلمية:

(2) الوظائف التداولية> الوظائف التركيبية> الوظائف الدلالية

وسواء أكانت الرتبة في اللغة العربية ثابتة أم كانت محكومة تداوليا، فما يهم أنّ مقاربة المتوكل فسرت كيف تترتب مكونات الجملة العربية في البنية المكونية، وتقيدت في ذلك بمبدأين اثنين قامت عليهما نظرية النحو الوظيفي، وهما: مبدأ استعباد قواعد التحويل ومبدأ تبعية البنية للوظيفة؛ فأما تقيدها بالمبدأ الأول فيظهر بالنظر إلى أنّ المتوكل لم يُميز بين رتبة أصلية ورتب فرعية تأتي وفقها مكونات الجملة. فالبنيات الموقعية التي رصدها تشمل مختلف المواقع التي تحتلها هذه المكونات، وكلّها متساوية، وتتحقق في مستوى البنية المكونية بواسطة قواعد الموقعة، وقبل إسناد هذه القواعد تُعتبر هذه المكونات غير مرتبة.

وأما تقيدها بالمبدأ الثاني فيظهر بالنظر إلى أنّ المتوكل تبنى فرضية سيمون ديك بخصوص محددات الرتبة، والتي مفادها أنّ المواقع التي تحتلها مكونات الجملة يُحددها، بعد وسيط التعقيد المقولي، وسيط الوظائف، طبقا للسلمية (2). واستدل على ورود هذه السلمية بكون الوظائف التداولية تُحدد مواقع المكونات الخارجية (المبتدأ، والذيل، والمنادى)، وتُحدد أيضا مواقع المكونات الداخلية الحاملة للوظيفة بؤرة المقابلة أو الحاملة للوظيفة المحور. والوظائف التركيبية تُحدد مواقع المكونات الحاملة للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول في السياقات حيث لا تُسند إلى هذه المكونات الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو الوظيفة التداولية

[1]- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص63.

المحور. والوظائف الدلالية تُحدد مواقع المكونات التي لا تحمل إلا وظيفة دلالية أو المكونات التي تحمل وظيفة دلالية ووظيفة بؤرة الجديد.

وكلّ هذه المواقع رصدها المتوكل، تبعا لأقسام الجملة، في ثلاث بنيات: بنية موقعية تعكس ترتيب مكونات الجملة الفعلية، وبنية موقعية تعكس ترتيب مكونات الجملة الاسمية، وبنية موقعية تعكس ترتيب مكونات الجملة الرابطية.

وحاصل ما نخلص إليه في هذا المبحث أنّ تقسيم الجملة بالاعتماد على معياري مقولة المحمول وعدد الحمول يستوعب كلّ الجمل في اللغة العربية، ويُتيح وصفها وصفا كافيا لو أنّ المتوكل لم يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الجمل الاسمية المتضمنة لفعل رابط والجمل الاسمية غير المتضمنة لهذا الفعل، أو لو أنّه توسع في هذه الاختلافات لتشمل الجمل الاسمية المتضمنة لفعل وجهي والجمل الفعلية المتضمنة لفعل مساعد، وقيد الجمل المركبة من حمول غير مدمجة بضوابط تُحدد العلاقة القائمة بين هذه الحمول.

واستبعاد المتوكل لقواعد التحويل جعلت مقاربته لمبحث الجملة بشقيه، أقسام الجملة ورتبة مكوناتها، تتلاءم مع مبادئ نظرية النحو الوظيفي.

والعدة التي اعتمد عليها في مقاربة ظاهرة الرتبة، ونقصد هنا سلمية تحديد الرتبة، أثبتت نجاعتها في تفسير مختلف المواقع التي تحتلها مكونات الجملة العربية في إطار مبدأ تبعية البنية للوظيفة. وإشكال عدم انسجام وسيط التعقيد المقولي مع هذا المبدأ يُمكن إدراجه ضمن ظواهر التركيب المستقل.

## 5– التواصل اللغوي والنمذجة في الأنحاء الوظيفية:

نتطرق في هذا المبحث إلى إشكال التواصل اللغوي بشقيه، الإنتاج والتأويل، وصياغة هذه العملية في نموذج نحوي. وهذا الإشكال يخص النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي، وكذا كلّ الأنحاء التي أطرتها نظرية النحو الوظيفي؛ إذ لا تعدو هذه الأنحاء أن تكون نسخة لهذه النظرية تنطبق على لغة معينة، والاختلافات بينها تكون، إن وجدت، في الجزئيات وليس في بنية النموذج الذي صاغته هذه النظرية أو في الفرضيات العامة التي انطلقت منها.

وقبل توضيح هذا الإشكال لا بأس من التذكير بأنّ النموذج النحوي هو تمثيل يعتمد على لغة صورية (رموز، وأشكال،...) يُفترض فيه أنّه يُطابق الظواهر اللغوية موضوع الدراسة.

والنمذجة، كما هو معلوم، هي في أدبيات الدرس اللساني الحديث شرط أساس في بناء النظرية اللسانية، يقول المتوكل: "كلّنا نعلم أنّ من مبادئ الابستمولوجيا العامة أنّ العالم المتصدي لوصف وتفسير واقع ما يصنع "نموذجا" مجردا لهذا الواقع. وتختلف النماذج المصطنعة باختلاف منطلقات النظرية وفرضياتها. وفي مجال التنظير اللساني، يستهدف اللساني وضع نموذج للمعرفة اللغوية التي يفترض أنّها متوافرة لدى المتكلم –السامع المجرد (المثالي)"[1].

ولأنّ معظم النظريات اللسانية الحديثة حققت هذا الشرط، أضحى النموذج النحوي أحد أهم مكونات النظرية اللسانية التي يُركز عليها في التقييم والمفاضلة بين نظرية وأخرى، يقول محمد محمد العمري: "المهم أنّ ما يُمكن أن يُشكّل المدخل الرئيسي لدراسة الأنساق اللسانية ليس هو البحث عن مدى الأخذ بتقنية النمذجة أو عدم الأخذ بها، فهذه من الأمور المسلم بها، ولكنه البحث عما يُمكن أن يُوجد من تفاضل بين هذا النموذج وذاك"[2].

وفي التقييم يُعتمد عادة على شرط الانسجام بين الفرضيات العامة التي انطلقت منها النظرية اللسانية والنموذج النحوي الذي صاغته، يقول المتوكل: "يجب أن يكون تنظيم النحو منسجما تماما مع الفرضيات العامة، وهو ما يُسمى عامة مبدأ التناسق الذي يضمن إرضاؤه عدم وقوع التناقض بين منطلقات النظرية وعملية النمذجة. ويحكم قيد التناسق هذا طبيعة مكونات النموذج كما يحكم العلاقات القائمة بينها"[3]. وهذا الشرط يقتضي أنّه "أثناء التطورات التي يُمكن أن تلحق نظرية ما، يجب أن تُعدّل صياغة النحو طبقا لأي تعديل يتم في الفرضيات العامة المنطلق منها. وبتعبير آخر، يجب أن يستتبع كلّ تغيير من الفرضيات تغييرا في تنظيم النحو يُناسبه ويضمن المحافظة على قيد التناسق"[4].

[1]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص49.

[2]- الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، ص45.

[3]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص53.

[4]- التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ص35.

هذا، وقد مرّ بنا في الفصل الأول أنّ بنية النموذج النحوي ترتبط في نظرية النحو الوظيفي بالكفاية النفسية، فتحقيق هذه الكفاية يستلزم أن يُصاغ هذا النموذج على أساس أنّه يعكس عملية التواصل بشقيها، الإنتاج والتأويل، يقول المتوكل: "يُعتبر نحوا كافيا نفسيا النحو الذي يعكس، ما أمكن ذلك، النماذج النفسية للقدرة اللغوية وللسلوك اللغوي، ويكون ذلك في اتجاهين: في اتجاه الإنتاج حيث تُحدد الطريقة التي يبني بها المتكلم العبارة اللغوية ويصوغها، واتجاه الفهم حيث تُحدد الطريقة التي يحلل بها المخاطَب العبارة اللغوية ويقوم بتأويلها التأويل الملائم"[1].

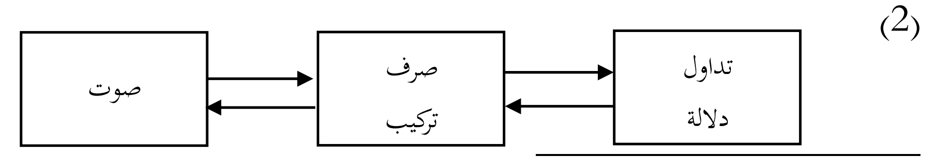
وسعيا في تحقيق هذه الكفاية افترض الوظيفيون أنّ التواصل يتم في حالة الإنتاج بتحديد القصد التواصلي (إخبار، سؤال، وعد،...) والقصد الدلالي (الفحوى الدلالي بتعبير أحمد المتوكل)، ثم صياغة هذا القصد في عبارة لغوية مناسبة، ثم تحقيق هذه العبارة صوتيا أو خطيا، وأما في حالة التأويل فالعملية تكون عكسية؛ أي أنّ أول إجراء يقوم به المخاطَب بعد تلقيه للعبارة اللغوية هو تفكيك صيغة هذه العبارة، ومن خلالها يصل إلى القصد، يقول المتوكل ملخصا هذه المراحل: "إذا كان إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق مرورا بالصياغة الصرفية –التركيبية وكان تأويليه يتخذ الاتجاه المعكوس حيث ينطلق من المنطوق فتفكيك الصياغة ثم الوصول إلى القصد، فيُتوقع من كلّ نظرية وظيفية أن تصوغ جهازا واصفا متكاملا يفي برصد علميتي الإنتاج والتأويل معا. ويكون بناؤه بالشكل التالي"[2]:

(1)




ثم أضاف قائلا: "إذا حددنا فحوى كلّ مكون من مكونات الترسيمة (1) يمكن القول: إنّ بناء النموذج النمطي في النظريات الوظيفية هو البناء (2)"[3]:

(2)




[1]– قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص20.

[2]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص42.

[3]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص42.

يُفترض إذن، أنّ النماذج التي صاغتها نظرية النحو الوظيفي تُمثِّل لعملية التواصل بشقيها، الإنتاج والتأويل، ولكن الواقع أنّ هذه النماذج، سواء في ذلك التي اقتُرحت في مرحلة نحو الجملة أو التي اقتُرحت في مرحلة نحو النص، مثّلت للشق الأول فقط. وكلّها صِيغت على أساس أنّ إنتاج العبارة اللغوية (كلمة، أو مركب، أو جملة، أو نص) يكون على مراحل، في المرحلة الأولى يُحدد القصد من هذه العبارة، وفي المرحلة الثانية يُصاغ هذا القصد في بنية صرفية تركيبية مناسبة، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة تُحقق هذه العبارة صوتيا أو خطيا. وتنعكس هذه المراحل في هذه النماذج في:

– أولا: بنية العبارة اللغوية ومراحل إنتاجها أو اشتقاقها.

– ثانيا: مكونات النموذج النحوي وطريقة اشتغالها.

فقد مرّ بنا في الفصل الأول أنّ أول نموذج لنظرية النحو الوظيفي (النموذج النواة (ديك1978)) صِيغ على أساس أنّ القصد يُمثَّل له ببنية دلالية تداولية في مستوى البنيتين الحملية والوظيفية، والصياغة يُمثَّل لها ببنية صرفية تركيبية وصوتية في مستوى البنية المكونية. ويتم اشتقاق هذه العبارة بنقل البنيتين الحملية والوظيفية إلى بنيوية مكونية ثم تأويلها صوتيا. وقد صِيغت هذه المراحل كما يُوضحه الشكل الآتي:

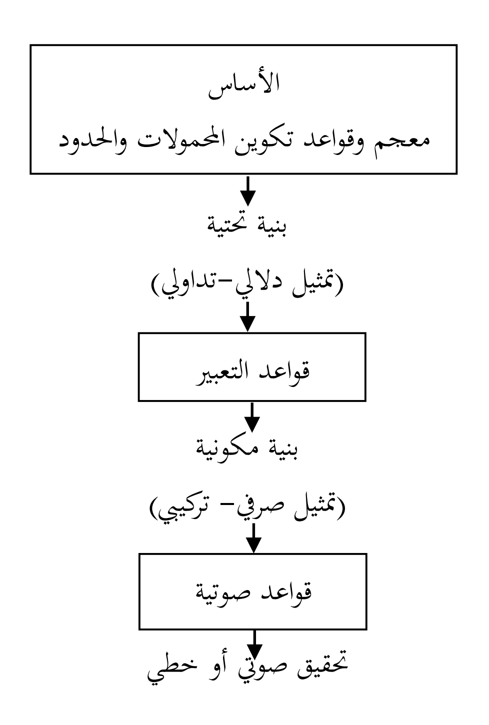
(3)




وفي النموذج المعيار (ديك1989) أُدمجت البنيتان الحملية والوظيفية في بنية واحدة (البنية التحتية)، يُمثَّل فيها للسمات الدلالية والتداولية في مستويين اثنين: مستوى علاقي،

يُمثِّل للبنية التداولية، ومستوى تمثيلي، يُمثِّل للبنية الدلالية. وهكذا قُلصت مراحل اشتقاق العبارة اللغوية إلى مرحلتين: مرحلة بناء البنية التحتية ومرحلة بناء البنية المكونية؛ أي صارت العبارة اللغوية تُنقل مباشرة من البنية التحتية إلى البنية المكونية ثم تُؤول صوتيا أو خطيا. وقد صِيغت هذه المراحل كما يُوضحه الشكل الآتي:

(4)




ومسطرة الاشتقاق هذه لم تتغير في النماذج النحوية التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي في مرحلة نحو النص. ففي النموذج المعيار (ديك1997) صِيغت مراحل إنتاج الخطاب على أساس أنّ البنية التحتية تتشكّل من مستويين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي، وهذان المستويان يُشكّلان دخلا لقواعد التعبير التي تنقل البنية التحتية إلى بنية مكونية. وفي نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل2003) صِيغت هذه المراحل على أساس أنّ البنية التحتية تتشكّل من ثلاثة مستويات: مستوى بلاغي، وهو مستوى يُمثِّل للسمات البلاغية، ومستوى علاقي، ومستوى تمثيلي، وهذه المستويات الثلاثة تُشكّل دخلا لقواعد التعبير التي تنقل البنية التحتية إلى بنية مكونية. وفي نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد2004) صِيغت هذه

المراحل على أساس أنّ بنية الخطاب تتشكّل من أربعة مستويات: مستوى علاقي، ومستوى تمثيلي، ومستوى صرفي –تركيبي، ومستوى فونولوجي. ويتم إنتاج الخطاب عبر نقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى المستوى الصرفي –التركيبي، ثم نقل هذه المستويات الثلاثة إلى المستوى الفونولوجي.

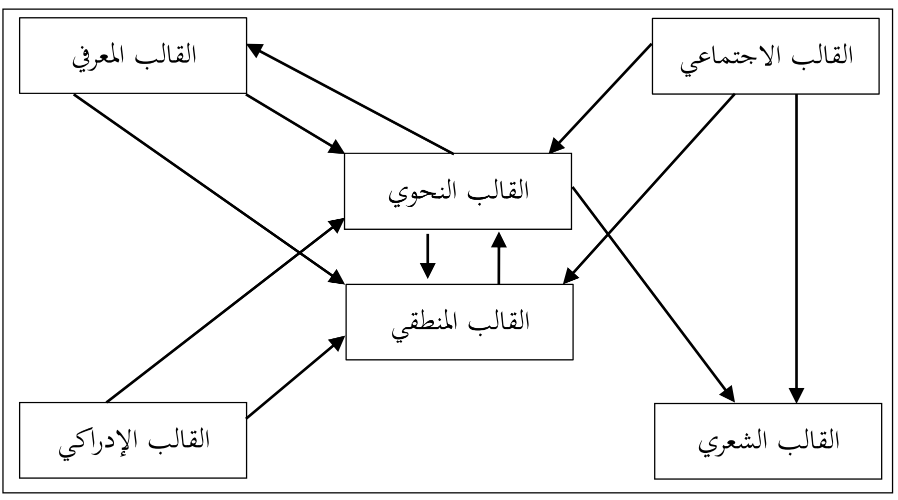
ومرّ بنا أيضا أنّ النموذج النواة (ديك1978) صيغ على أساس أنّه يُمثِّل للمعرفة اللغوية الصرف. وبتعبير آخر، يُمثِّل لمراحل اشتقاق الجملة فقط. وبدءا من النموذج المعيار (ديك1989) صِيغت نماذج نظرية النحو الوظيفي على أساس أنّها جهاز يُمثِّل لمختلف الملكات التي تُشكّل القدرة التواصلية، واصطلح عليها اسم "نموذج مستعمل اللغة الطبيعة"، ولم تختلف هذه النماذج إلا في عدد القوالب وطريقة اشتغال بعض هذه القوالب. فالنموذج المعيار (ديك1989) صِيغ، تبعا لافتراض سيمون ديك لعدد الملكات التي تُشكّل القدرة التواصلية، في الشكل الآتي:

(5)



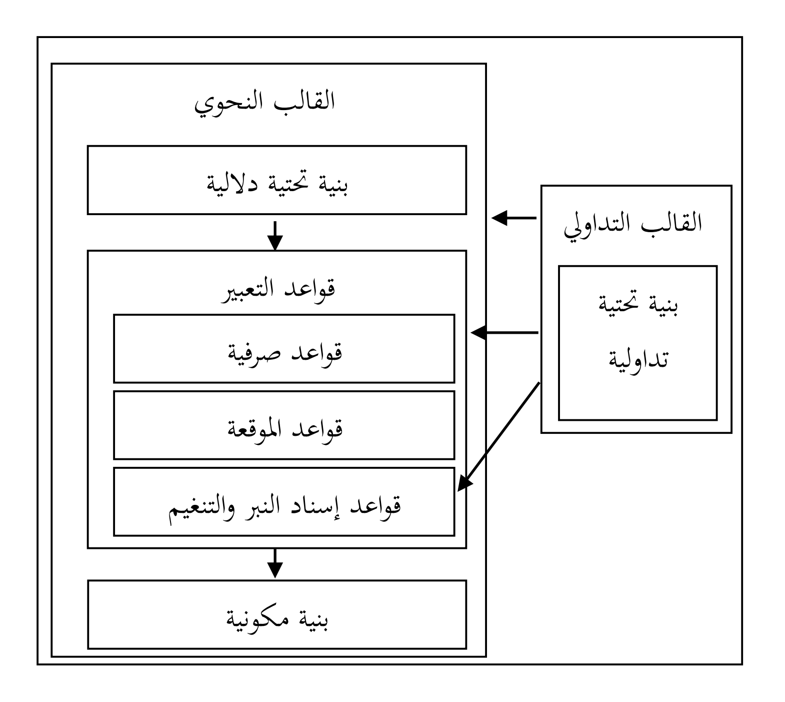
وصِيغ هذا النموذج، تبعا لافتراض المتوكل لعدد ملكات القدرة التواصلية، في الشكل الآتي:

(6)



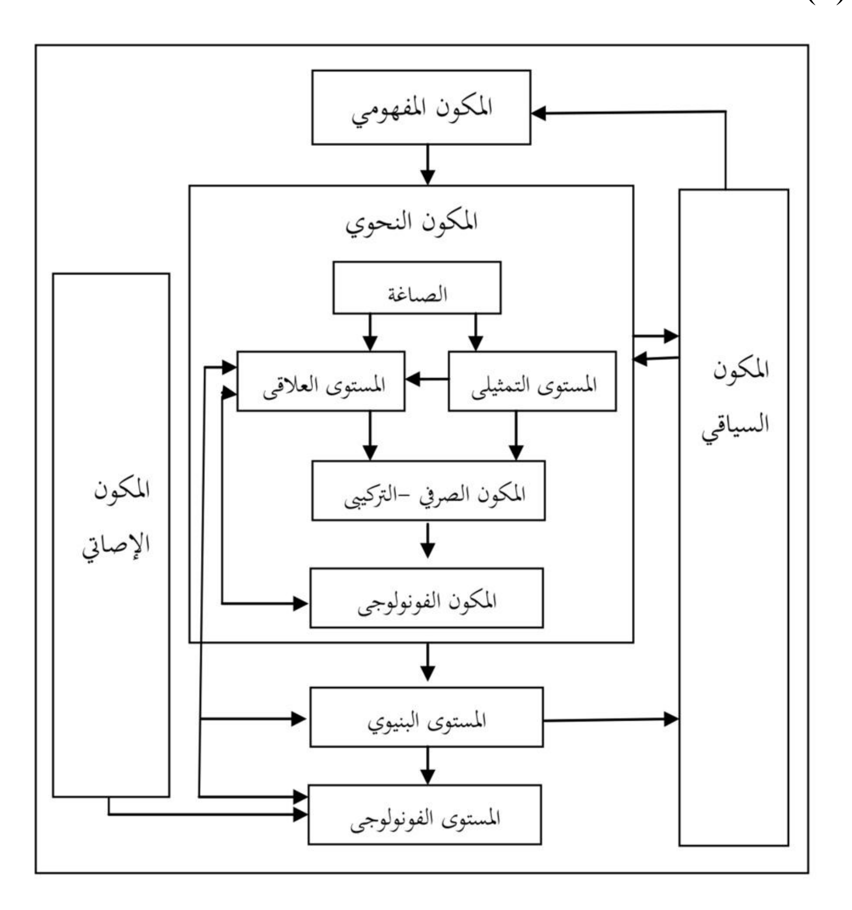

ولما اقتُرح في النموذج المعيار (ديك1997) إخراج القالب التداولي من القالب النحوي وعدّه قالبا مستقلا داخل نموذج مستعمل اللغة الطبيعة، صار عدد قوالب هذا النموذج وفق افتراض سيمون ديك لعدد ملكات القدرة التواصلية ستة قوالب، ووفق افتراض المتوكل سبعة قوالب. أما اشتغال القالب التداولي مع القالب النحوي فكان في هذا النموذج كما يُوضحه الشكل الآتي:

(7)




وفي نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد2004) أُعيد القالب التداولي إلى أحضان القالب النحوي، وأُدمجت بعض القوالب في بعض، وأُضيف قالب جديد، واصطُلح على هذه القوالب اسم "المكونات"، وصِيغ هذا النموذج على أساس أنّ مكوناته تشتغل كما يُوضحه الشكل الآتي:

(8)




حيث يُقابل المكون النحوي في هذا النموذج والنماذج السابقة القالب النحوي، ويُقابل المكون السياقي القالبين الاجتماعي والإدراكي، ويُقابل المكون المفهومي القالبين المعرفي والمنطقي، والمكون الإصاتي مكون جديد.

وكما أسلفنا القول: إنّ هذه النماذج تُمثِّل للشق الأول من عملية التواصل؛ أي لمرحلة الإنتاج. وتمثيلها لهذه المرحلة يُحقق شرط الانسجام بين الفرضيات العامة التي تنطلق منها النظرية اللسانية والنموذج النحوي الذي تصوغه. فأهم فرضية انطلقت منها نظرية النحو الوظيفي هي تبعية البنية للوظيفة، أو ما عُرف بمبدأ تبعية البنية للوظيفة، وهذه النماذج قامت على أساس أنّ البنية التحتية للعبارة اللغوية، وهي بنية دلالية تداولية، هي التي تُشكّل دخْلا

لقواعد التعبير، وهي قواعد صرفية -تركيبية وصوتية، وليس العكس، وهذا يعني أنّ خصائص العبارة اللغوية، الصرفية -التركيبية والصوتية، تكون تابعة لخصائصها الدلالية والتداولية. وبعبارة أوضح، تكون الصياغة بعد تحديد القصد وتابعة له.

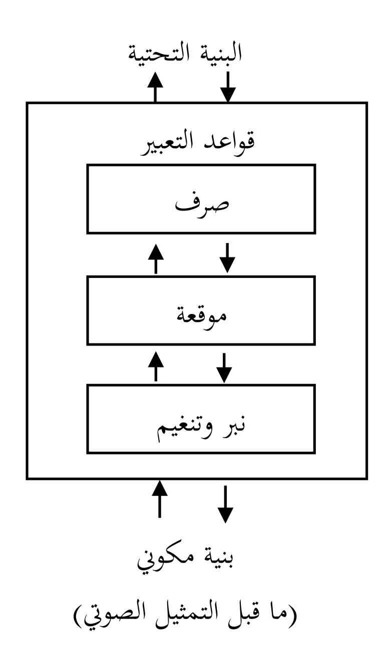
أما بالنسبة للشق الثاني من هذه العملية؛ أي مرحلة التأويل، فلا يُوجد في هذه النماذج ما يُعبر عنها ويُمثِّل لها، والوظيفيون أنفسهم يعترفون بذلك، يقول المتوكل: "تجدر الإشارة هنا إلى أنّنا تحدثنا عن القواعد التي تربط البنية التحتية والجملة المحققة في اتجاه اشتقاق الجملة (= من البنية التحتية إلى الجملة المحققة). مفاد ذلك أنّ هذه القواعد مصوغة على أساس توليد الجملة. ويحسن بأي نحوي يروم الكفاية أن يعني كذلك بالعملية العكسية، عملية تأويل الجملة، أي ردها إلى بنيتها التحتية، ويعني ذلك، بالنسبة إلى النحو الوظيفي، أن تُصاغ قواعد التعبير بطريقة تجعلها كفيلة بالربط بين البنية التحتية والجملة المحققة في اتجاهي التوليد والتأويل معا. وهذا، بالفعل، ما حاول إنجازه الذين اشتغلوا بشؤون الترجمة في إطار هذا النحو"[1].

والترجمة، كما يتصورها الوظيفيون، هي نقلٌ لعبارة لغوية ما من لغة إلى لغة أخرى، وهذه العملية تكون على مراحل، أولها هي رد العبارة اللغوية المصدر إلى بنيتها التحتية، ويتم ذلك بالعودة إلى ما تُحدده قواعد التعبير، بدءا بقواعد إسناد النبر والتنغيم التي تُحدد المكون الحامل لبؤرة المقابلة والقوة الإنجازية التي تُواكب هذه العبارة، ثم قواعد الموقعة وقواعد إسناد الحالات الإعرابية، وكلّها تُحدد الوظائف التي تحملها مكونات هذه العبارة، ثم قواعد صياغة المحمول التي تُحدد صيغة المحمول وزمنه وجهته، وهكذا مع بقية القواعد إلى أن تتحدد البنية

[1]- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، ص45-46.

التحتية ويتحدد بذلك القصد من هذه العبارة[1]. وهذه المرحلة لخصها المتوكل في الشكل الآتي[2]:

(9)




وتَصوُّر أنّ قواعد التعبير هي المنطلق في رد العبارة اللغوية إلى بنيتها التحتية لا يختلف عن قول المتوكل: "إذا كان إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق مرورا بالصياغة الصرفية –التركيبية وكان تأويليه يتخذ الاتجاه المعكوس حيث ينطلق من المنطوق فتفكيك الصياغة ثم الوصول إلى القصد،..."[3]. ففي الترجمة كما في التأويل الصياغة هي التي تُحدد القصد، وليس

[1]– للمزيد من التفصيل حول تصور الوظيفيين لعملية الترجمة ينظر:

– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص193-230.

– الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص22-30. وص87-97.

[2]– ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، ص200.

[3]– المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص42.

العكس. وقد وضحنا في مبحث الوظائف ومبحث الإعراب كيف تُحدد الرتبة والحالة الإعرابية وظائف بعض المكونات.

ورغم ما ذكرناه لا يُمكن الجزم بأنّ عملية التأويل، كما يتصورها الوظيفيون، تتناقض مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة، ولا يُمكن، في المقابل، التغاضي عن هذا الإشكال الذي يرتبط بحدود نظرية النحو الوظيفي وحدود كلّ النظريات اللسانية على اختلاف منطلقاتها. فمن جهة تتخذ هذه النظريات القدرة التواصلية عند المتكلم –السامع موضوعا لها، ومن جهة أخرى تُركز في وصف هذه القدرة على جانب واحد، وهو المتكلم باعتباره مُنتجا فقط.

## خاتمة

انتظم المضمون الفعلي لهذه الدراسة في فصلين، يحتوي كلّ واحد عدة مباحث؛ فأما الفصل الأول فيحتوي ثلاثة مباحث، حاولنا من خلالها تقديم صورة واضحة ومكتملة عن نحو اللغة العربية الوظيفي، والتي يُمكن تلخيصها فيما يلي:

- نحو اللغة العربية الوظيفي هو نسخة للنحو المقترح في إطار نظرية النحو الوظيفي مطبقة على اللغة العربية ومكيفة مع خصائصها.

- مرت نظرية النحو الوظيفي بمرحلتين اثنتين: مرحلة نحو الجملة ومرحلة نحو النص، وقد ساير نحو اللغة العربية الوظيفي تطور هذه النظرية في كلتا المرحلتين، وكان في ذلك مؤثرا ومتأثرا. فالعلاقة بينه وبين نظرية النحو الوظيفي هي علاقة إفادة متبادلة.

- مقاربة بنية الجملة في النحو الوظيفي ونحو اللغة العربية الوظيفي يكون على أساس أنّ هذه البنية تتشكّل من بنيتين اثنتين: بنية تحتية يُمثَّل فيها للخصائص الدلالية والتداولية، وبنية مكونية تتحقق فيها البنية التحتية في شكل بنية صرفية تركيبية وصوتية. وتَفسيرُ الظواهر اللغوية في كلتا البنيتين يكون على أساس أنّ البنية التحتية تُشكّل دخْلا لقواعد التعبير، وهي قواعد صرفية تركيبية وصوتية، التي تنقلها إلى بنية مكونية، وليس العكس. ويكون كذلك على أساس أنّ القواعد التي تضطلع ببناء هاتين البنيتين تخلو من قواعد التحويل.

وأهم ما لاحظناه، ونحن نتتبع تطور هذه المقاربة، أنّ البنية المكونية لم تحظ بكثير من المراجعة والتعديل والإغناء مقارنة بالبنية التحتية، وهذا رغم أهميتها، وخاصة بالنسبة لأنحاء تقوم على مبدأ تبعية البنية للوظيفة؛ ذلك أنّ تجسيد هذا المبدأ يتوقف على مدى انسجام القواعد التي تضطلع ببناء البنية المكونية مع ما يقتضيه تحقيق الخصائص الممثّل لها في البنية التحتية.

وأما الفصل الثاني فيحتوي خمسة مباحث، حاولنا من خلالها تقييم مدى تحقيق نحو اللغة العربية الوظيفي للكفاية التفسيرية بالنظر إلى المعايير المتعارف عليها في تقييم النظرية اللسانية، كالوضوح، والشمولية، والانسجام. وقد تبيّن أنّ هذا النحو أثبت قدرته الكافية في

تفسير بعض الظواهر وفشل في تفسير بعضها الآخر. ومواضع الفشل هذه لخصناها في جملة من الإشكالات منها:

- خلو نحو اللغة العربية الوظيفي من مبحث قائم بذاته للمقولات المعجمية في اللغة العربية.

- افتقار بعض التعريفات للدقة، كتعريف الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والذيل والوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول.

- غموض بعض المعايير، كمعيار الوجهة الذي بمقتضاه يتم إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، ومعيار تقسيم الجملة المركبة من حمول غير مدمجة.

- عدم انسجام مبدأ تبعية البنية للوظيفة مع الإعراب البنيوي ووسيط التعقيد المقولي.

- اقتصار النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي على التمثيل لمرحلة واحدة من مراحل التواصل اللغوي، وهي مرحلة الإنتاج.

ويُضاف إلى هذه الإشكالات إشكالات أخرى منها: الإشكالات التي تطرحها أوجه استعمال كلّ من الفعل والاسم والصفة والظرف باعتبارها مقولات معجمية كبرى في اللغة العربية، والإشكالات التي يطرحها إسناد بعض الوظائف، والإشكالات التي يطرحها تفسير المتوكل للحالات الإعرابية التي تأخذها بعض مكونات الجملة، والإشكالات التي تطرحها أقسام الجملة، وطبيعة الرتبة في اللغة العربية.

ومعظم هذه الإشكالات يُمكن ردها إلى سببين اثنين: الأول هو مبدأ تبعية البنية للوظيفة، والثاني هو عدم الاعتماد على قواعد التحويل، بل يُمكن ردها إلى سبب واحد فقط، وهو السبب الثاني. فلو اعتمد المتوكل على قواعد التحويل لتيسر له تفسير كثير من الظواهر التي استعصى تفسيرها، ولحلت معه الكثير من الإشكالات.

ومهما يكن تأثير هذه الإشكالات في كفاية نحو اللغة العربية الوظيفي إلا أنّها لا تلغي هذا النحو؛ إذ لا يُوجد نحو مثالي، ولم تخل الأنحاء، قديمها وحديثها، عربيها وغربيها، من نقائص، وكلّها واجهت إشكالات، بل كانت هذه الإشكالات سببا في تطورها، ولولاها لتوقف البحث في اللغة، وهو الذي يجب ألا يتوقف.

# فهرس المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع عبيد الله الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

- ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009.

- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004.

- ابن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

- أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986.

- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987.

- أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1987.

- أحمد المتوكل، قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، المغرب، 1988.
- أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1988.
- أحمد المتوكل، أفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، ط1، 1993.
- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1993.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي –التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي –التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1996.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001.
- أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2003.
- أحمد المتوكل: التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2005.
- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2006.
- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2010.
- أحمد المتوكل، الخطاب الموسط: مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2011.

- أحمد سليم سعيدان، مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988.
- الرضي الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.
- تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو –فقه اللغة –البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
- توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2007.
- سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007.
- عبد العزيز المسعودي، التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2019.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1986.
- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية: أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2001.
- محمد الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2018.
- محمد محمد العمري، الأسس الإبستيمولوجية للنظرية اللسانية: البنيوية والتوليدية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2010.

– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية، ترجمة: بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
– نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014.
– هشام عبد الله الخليفة، نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2007.




عن المؤلف:

- الدكتور: عاشور بن لطرش

- أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للأساتذة –قسنطينة-

- عضو مخبر الدراسات التعليمية واللسانية والأدبية في الجزائر (المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة)

- عضو في عدة مشاريع بحثية.

- عضو محكم في عديد المجلات العلمية.

- له عدد من الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات وطنية ودولية.

- البريد الالكتروني: benlatrecheachour@yahoo.fr


---

اقترح أحمد المتوكل ضمن مشروعه "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي" نحوا حديثا للغة العربية، عُرف باسم "نحو اللغة العربية الوظيفي". وهذا العمل هو محاولة لتقييم الكفاية التفسيرية لهذا النّحو، وذلك من خلال خمسة مباحث: مبحث المقولات المعجمية، ومبحث الوظائف (الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية، والوظائف التداولية)، ومبحث الإعراب، ومبحث أقسام الجملة العربية ورتبة مكوناتها، ومبحث التواصل اللغوي والنّمذجة في الأنحاء الوظيفية. وهذا الأخير يخصّ أكثر النّحو الوظيفي لسيمون ديك باعتباره النظرية المؤطرة لنحو اللغة العربية الوظيفي.

تصميم: أحمد الشافعي ملكي

السعر: 500 دج


I.S.B.N: 978-9931-266-24-2





